فلسفة العلاقات الدولية



دكتورة

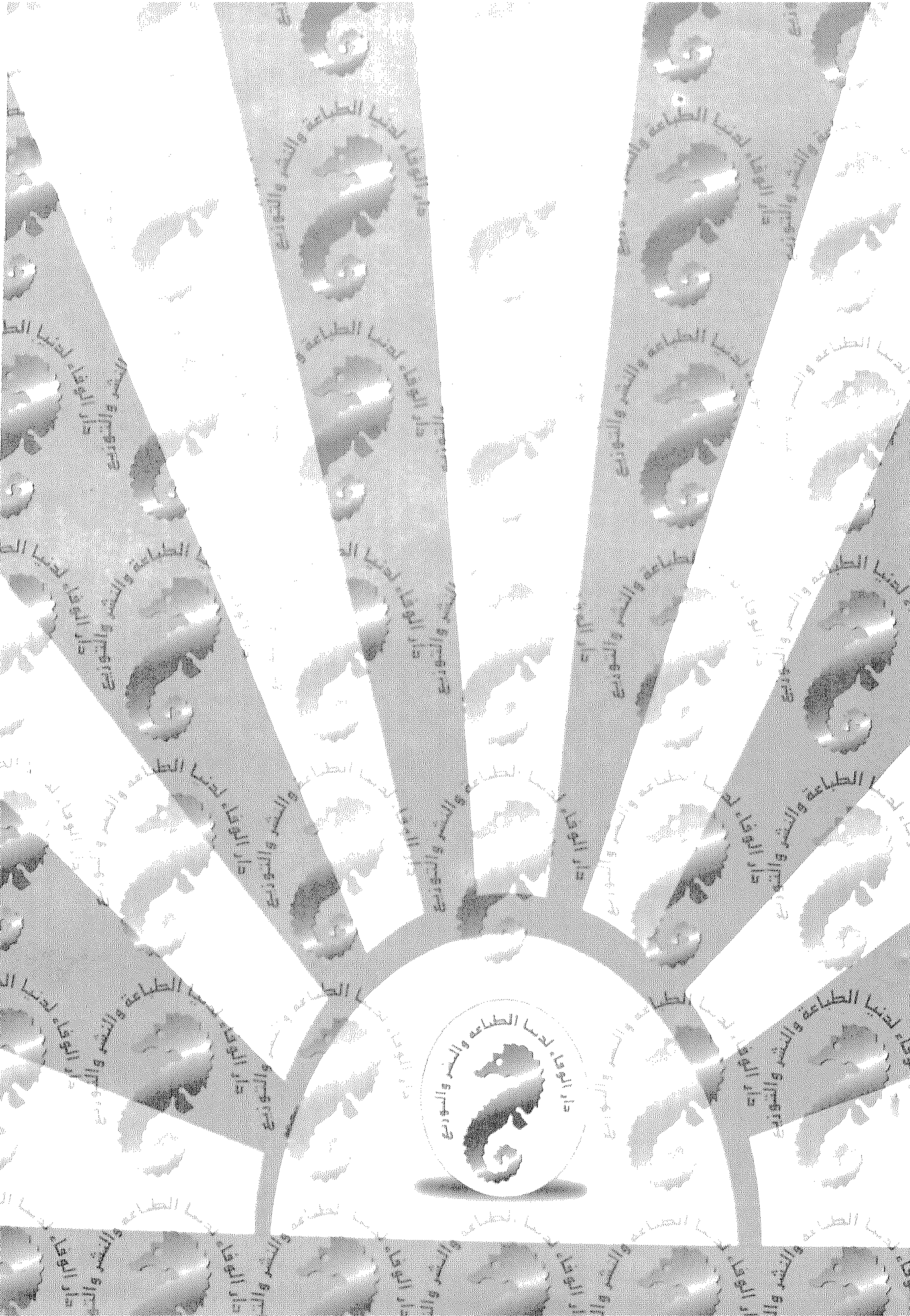
هبة الله أحمد خميس بسيوني

دكتوراه في الفلسفة السياسية



تليفاكس: ٥٢٧٤٤٣٨ / ٠٣ - الإسكندرية


دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر والتوزيع


دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر والتوزيع

فلسفة العلاقات الدوليـة

تاليـف

د / هبة الله أحمد خميس

دكتوراه في الفلسفة السياسية

الطبعة الأولى

2012م

الناشـر

دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر

تليفاكس: 5274438 – الإسكندرية

إهـداء إلى روح
أعـز وأغلـى الناس

خالي الأستاذ الدكتور / **محمد الصيفي** ،أستاذ الاقتصاد بكلية الزراعة

خالي وكيل أول وزارة المالية بالإسكندرية / **أبو العباس الصيفي**

اللهم يا حنان يا منان يا واسع الغفران اغفر لهما وارحمهما وعافهما وأعف عنهما وأكرم نزلهما ووسع مدخلهما واغسلهما بالماء والثلج و البرد ونقه من الذنوب و الخطايا كما ينقى الثوب الأبيض من الدنس.

شكر وتقدير

إلى أبي وأمي وإخواتي

على كل ما بذلوه من أجلى

وأرجو من الله أن أكون عند حسن ظنهم بي دائما


المقدمة

إن دراسة العلاقات الدولية تحظى بأهمية خاصة في عالمنا المعاصر حيث إنها دراسة لفن وعلم المحافظة على بقاء الجنس البشري . ورغم أن العلاقات ما بين الجماعات والشعوب والأمم قديمة قدم الحضارة البشرية ذاتها فإن هذه العلاقات اتخذت أنماطًا متنوعة وأشكالاً متزايدة في القرون الثلاثة الأخيرة، وبالأخص في وسائل حل الصراعات بين الأمم.

ولا تكاد توجد دولتان متجاورتان لهما تاريخ من علاقات الصداقة الوثيقة دون أن تنقطع بتوتر حاد إن لم يكن بحرب صريحة. ولما كانت أي دولة لا تستطيع أن تتطلع إلى هيئة عليا لفرض القانون ولا تستطيع أن تعتمد على الدول الأخرى للمساعدة والدعم، فإن عليها أن تعتمد على جهودها الخاصة ولاسيما في سبيل الدفاع ضد أي هجوم. وفي مثل هذه البيئة التي تتسم بالفوضى يتطلب التعايش " مساعدة الذات ".

نحن، فى الوقت الحاضر، إزاء مرحلة يثار فيها إعادة توجيه العلاقات الدولية بالعودة إلى الفلسفة، وهو أمر ملحوظ بقوة، وخاصة فيما يتعلق بمسائل حق التدخل حيث يلجأ إلى الأخلاق أو"المسؤولية ". وتزداد أهمية المسائل المعيارية فى العلاقات الدولية. ولذلك تصبح مسألة دراسة العلاقات فيما بين الدول وكيفية إيجاد علاقات تقوم على أسس راسخة من المبادئ والقيم والأخلاق، مسألةً حتميةً واجبة على مفكري ودارسي الفلسفة على وجه الخصوص[1].

إن العالم يشهد منذ قرون طويلة سلسلة متصلة من أعمال القوة والعنف والعدوان مما كلف البشرية القدر الضخم من الخسائر المعنوية

---

[1] د. ريمون حداد، "العلاقات الدولية : نظرية العلاقات الدولية – أشخاص العلاقات الدولية – نظام أو فوضى فى ظل العولمة"، ترجمة الشاذلى القليبي ، ص35.

والمادية، وذلك كله منذ ابتداء عصر الحضارة. هذه سخرية التاريخ الإنساني؛ إذ المفروض أن كلمة " الحضارة " ترتبط بالذهن، بمجرد ذكرها، بدرجة عالية من الارتقاء يتوافر في ظلها مجتمع إنساني يسوده الوئام وترفرف فوق هامته رايات الوفاق وأعلام السلام. ولكن الملحمة البشرية لها جانب آخر يتمثل فى تلك المحاولات النظرية والإيجابية التى تهدف إلى تنظيم العلاقات الدولية، والتى هى مظهر من مظاهر اتجاه المجتمع نحو عالم من السلام الصادق، ولكنه عالم لا يفرض على الإنسانية فرضًا من جانب دولة أو مجموعة من الدول البالغة القوة، وإنما يكون وليد تطورها وإرادتها الجماعية، ذلك التطور المنبعث عما ينشأ بين الطبيعة والإنسان وأخيه من أفعال وردود أفعال وعلاقات متداخلة[1].

فقد أصبح النظام الدولى أكثر تعقيدًا، وذلك بسبب الزيادة الكبيرة فى عدد أنواع ووحدات القوى الدولية أو تزايد الارتباط بين السياسة الداخلية والخارجية فى جميع الدول قديما وحديثًا، ففي كثير من البلدان قضت الديمقراطية على ما درجت عليه الشعوب من ترك السياسة الخارجية فى أيدى الحكام الخبراء وخاصة منذ ظهور تكنولوجيا الأسلحة المتطورة، وانتشار الوعى الجماهيري الكثيف بالأحداث العالمية بسبب التقدم التكنولوجي فى وسائل النقل والاتصال[2].

والآن، فقد حان الوقت لبناء قنطرة تصل ما بين المتخصصين. فالتقسيمات المصطنعة بين العلوم لا تقل هشاشة عن الحدود التى تفصل بين

---

[1] د. راشد البراوي، "الطريق إلى السلام – بحث فى تنظيم العلاقات الدولية"، [القاهرة، مكتبة النهضة المصرية ، 1949] ص ص12-13.

[2] د. السيد عليوة، "إدارة الصراعات الدولية – دراسة فى سياسات التعاون الدولى"، [القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1988] ص14.

الدول. فالتحليل الذي يقيم الحواجز بدلاً من أن يمد الجسور لا بد وأن ينتهي إلى عالم النسيان، فلن يكون للفلسفة معنى إذا لم ترتكز على المعرفة التامة بالأحداث والتطورات التاريخية، ومن ثَمَّ فلا مناص من أن نأخذ فى الاعتبار تلك الحصيلة المعرفية باعتبارها شيئًا مكتسبًا بالفعل.

إن العلاقات الدولية بوصفها حقلاً للتقصي والبحث، لا زالت ساحة هشة بشكل واضح تتنافس فيها برامج البحوث والاستراتيجيات التي تتعايش وتتداخل وتحافظ على عزلة فريدة. ومثل أي حقل للمعرفة، فقد أصبح من غير المرغوب فيه اعتماد استراتيجيه بحث منفردة للحقل. ومع ذلك يبقى الافتراض أن بمقدور حقل العلاقات الدولية تحقيق فوائد جمة نتيجة للمحاولات الجادة لتطوير البحوث الإستراتيجية ونشاطاتها الدراسية حتى تكون أكثر فائدة إذا ما بقيت العلاقات مرنة.

وهناك أسئلة لا زالت بحاجة إلى إجابة مثل: ما الاتجاهات الرئيسة للعلاقات الدولية؟ وما المقاييس التي يمكن بواسطتها حساب وإظهار نقاط ضعفها وإيضاح الجوانب التي هى بحاجة لإعادة نظر أو تعزيز؟ – وأخيرًا – كيف يمكن تحديد الاتجاهات التي تؤدي إلى تحقيق تقدمه؟ أسئلة ما زالت العلاقات الدولية تفتقر إلى الإجابة عليها[1].

إن العلاقات الدولية ليست سلوكًا جامدًا منعزلاً عن المؤثرات التي تدخل في تشكيله ، بل بالعكس فإنها سلوك بالغ الحساسية يتأثر مباشرة بعوامل كثيرة تفسر في مجموعها منطق العلاقات الدولية وشكل السلوك الذي تتخذه . وقد تكون هذه العوامل جغرافية ، اقتصادية ، مذهبية أو غير ما ذكر

---

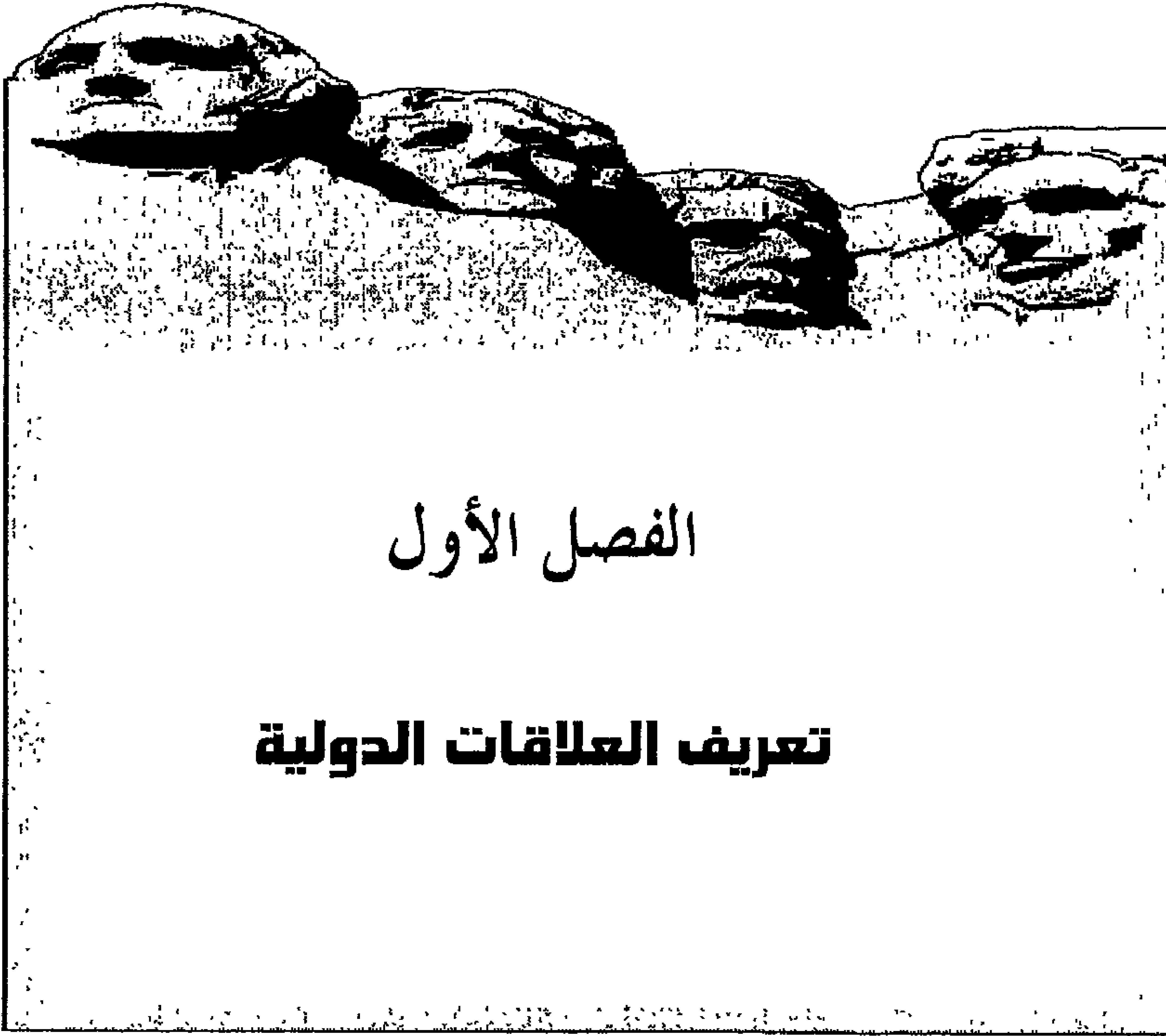
[1] Plating Raymond, " **International Relations: problems of evolution and advancement** " [Carnegie Endowment for international peace, California, USA, 1966] p.p. 20-21.

من العوامل إلا أنها تؤثر جميعًا بشكل أو بأخر على طبيعة العلاقات الدولية وصورتها. إن العلاقات الدولية قد تكون من طبيعة مختلفة، قد تكون علاقات سلمية؛ وهذه – بدورها – يمكن تصنيفها إلى عدة صور وقد تكون علاقات عدائية تتفاوت في درجة خطورتها حتى تصل – في أقصى صورة لها وأقساها – إلى حد اندلاع الحروب[1].

هبة الله أحمد خميس

---

[1] د. محمد السعيد الدقاق، **"مذاكرت في العلاقات الدولية"**، [الإسكندرية، الدار الجامعية، 2000] ، ص181.



الفصل الأول

تعريف العلاقات الدولية

تمهيد :

إن العلاقات الدولية كممارسة وتفاعلات قد وجدت منذ القدم، ومنذ نشوء الجماعات البشرية، ثم قامت القبائل وتطورت وعرفت الحرب والسلم والتجارة؛ مما أدى إلى انتظام التجمعات البشرية في شكل دول، ومن هنا يمكن القول بأن تاريخ العلاقات الدولية تاريخ قديم منذ وجود الإنسان[1].

إلا أن العلاقات الدولية كعلم مستقل، تعتبر من العلوم حديثة النشأة نسبيا – حيث بدأ يأخذ حيزًا منذ بداية القرن التاسع عشر؛ وقد تأكدت أهميته كعلم قبل وبعد الحرب العالمية الأولى، وتطور بسرعة مدهشة، لاسيما في السنوات التي أعقبت الفوضى التي صاحبت الحرب العالمية الثانية[2].

يعود التنظير لطبيعة العلاقات بين الدول إلى فترة تاريخية بعيدة، إذ بدأت محاولات التنظير في العصور القديمة في الهند والصين واليونان. وبالرغم من قلة أو ضحالة الإشارات الواردة في دراسات أفلاطون وأرسطو فإن كتاب الأمير "لمكيافيللي" طليعة البحث في تحليل القوة والنظام الحكومي بأسلوب معاصر حيث أكد على جعل القيم السياسية تعلو أي قيم أخرى لدى صناعة القرار السياسي الداخلي أو الخارجي، وتمثل الحكومة العالمية "لدانتي" من أهم الأدبيات السياسية الغربية الداعية لخلق منظمة دولية تكون قادرة على فرض السلام العالمي. وهناك عدد آخر من دعاة تكتل الدول القومية في إطار كونفدرالي أو عصبة أمم أمثال: "جان جاك روسو" و"بنثام" و"كانط".

---

(1) د. على عودة العقابي، **"العلاقات السياسية الدولية – دراسة في الأصول والتاريخ والنظريات"**، [سرت، الدار الجماهيرية، 1996] ص 35.

(2) د. السيد عليوة، **"إدارة الصراعات الدولية – دراسة في سياسات التعاون الدولي"**، [القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1988] ص12.

قد يكون من الصعب- إن لم يكن من المستحيل- تحديد تاريخ ظهور مصطلح " العلاقات الدولية " تحديدًا دقيقًا؛ فالتمييز بين الحرب والسلام يبدو مرتبطًا بتكوين المجتمعات المنظمة. غير أن مستوى التنظيم يختلف اختلافًا كبيرًا – وفى الفترة الزمنية نفسها – من قارة إلى أخرى، وما نعرفه عن هذا المستوى اليوم ليس أقل تنافرًا. فعلى الرغم من أننا يمكننا استرجاع التاريخ الفرعوني حتى القرن الرابع عشر قبل الميلاد، إلا أننا نجد أنفسنا عاجزين عن التأكد مما حدث بدقة في معظم الأقاليم الأخرى خلال آلاف السنوات الأولى منذ فجر البشرية. وإذا كان التاريخ القديم لحضارات حوض البحر المتوسط هو تاريخ معروف لنا جيدًا، حيث تشكل الكتابات المتعلقة بالحروب والعلاقات السلمية بين المدن والإمبراطوريات التي سيطرت على هذا الجزء من العالم مراجع مفيدة، فإن غياب المصادر المكتوبة والمفصلة عن حياة المجتمعات الأخرى تجعل من العسير عقد المقارنات بين حياة المجتمعات الإغريقية والأمريكية والأسيوية التي شهدت بدورها – وفي نفس الوقت – أنماطها التنظيمية والاتصالية الخاصة[1].

إن الكثير من العلماء والباحثين في مجال العلاقات الدولية وخاصة الغربيين منهم يرون أن العلاقات الدولية لم تنشأ إلا منذ مؤتمر "وستفاليا 1648 " و"ظهور الدولة القومية". ونحن بهذا الصدد لا نشاطرهم هذا الرأي وإلا كيف يمكننا أن نفسر المعاهدة التي وقعها رمسيس الثاني مع ملك الحبشيين في آسيا الصغرى سنة 1278 ق .م والتي نصت على عدة مبادئ: (قيام سلام وأمن بين البلدين وتحالف بين الملكين، وتتعهد المملكتان بألا تشن إحداهما غارات على الأخرى). هذا الرأي ينم عن تحيز واضح للغرب مفاده

---

(1) د. مارسيل ميرل، " **سوسيولوجيا العلاقات الدولية** "، ترجمة : حسن نافعة، [القاهرة، دار المستقبل العربي، 1986]، ص 23.

أن العلاقات الدولية بدأت ونشأت في الغرب دون الشرق. ولكننا نرى أن العلاقات الدولية ترجع إلى ما قبل مؤتمر وستفاليا بأجيال كثيرة، والكشوف الأثرية توضح أنه نشأت علاقات دولية بين بلاد ما بين النهرين منذ نحو 3000 سنة ق.م[1].

فمنذ الثورة الفرنسية وحتى الحرب العالمية الأولى كانت النظرة إلى العلاقات الدولية تنحصر في إطار التاريخ الدبلوماسي للدول الأوروبية، فالصراعات الاقتصادية والسياسية والعسكرية الحادة بين فرنسا وألمانيا وبين ألمانيا وإنجلترا من أجل الهيمنة على أوروبا، وبالتالي الانفراد بالمنافع الاستعمارية كل هذا جعل العلاقات الدولية تسير في خط التاريخ الدبلوماسي. ولم يكن من اليسير رسم خط فاصل بين العلاقات الدولية والتاريخ الدبلوماسي. ولكن مع نشوب الحرب الكويتية والصدمة التي منيت بها المشاريع السابقة لإبعاد الدول الأوروبية عن المجابهة الفعلية، اتجهت الأنظار إلى دراسة العلاقات الدولية من زاوية خاصة يمكن نعتها "بالبحث عن السلم ". وهنا شرع المحقوقون الدوليون، والمصلحون السياسيون ورجال الدولة ، وأساتذة التاريخ ، والمفكرون في البحث عن حلول وإيجاد أجوبة لأسئلة شغلت المجتمع البشري[2].

إن تطور العلاقات والروابط بين الأفراد والجماعات والدول تاريخيًا كان مصاحبًا لتطور عرف وقواعد ومبادئ كان الغرض منها تنظيم تلك العلاقات، فقد شهد وادي الرافدين ووادي النيل بواكير إنشاء قواعد الحرب

---

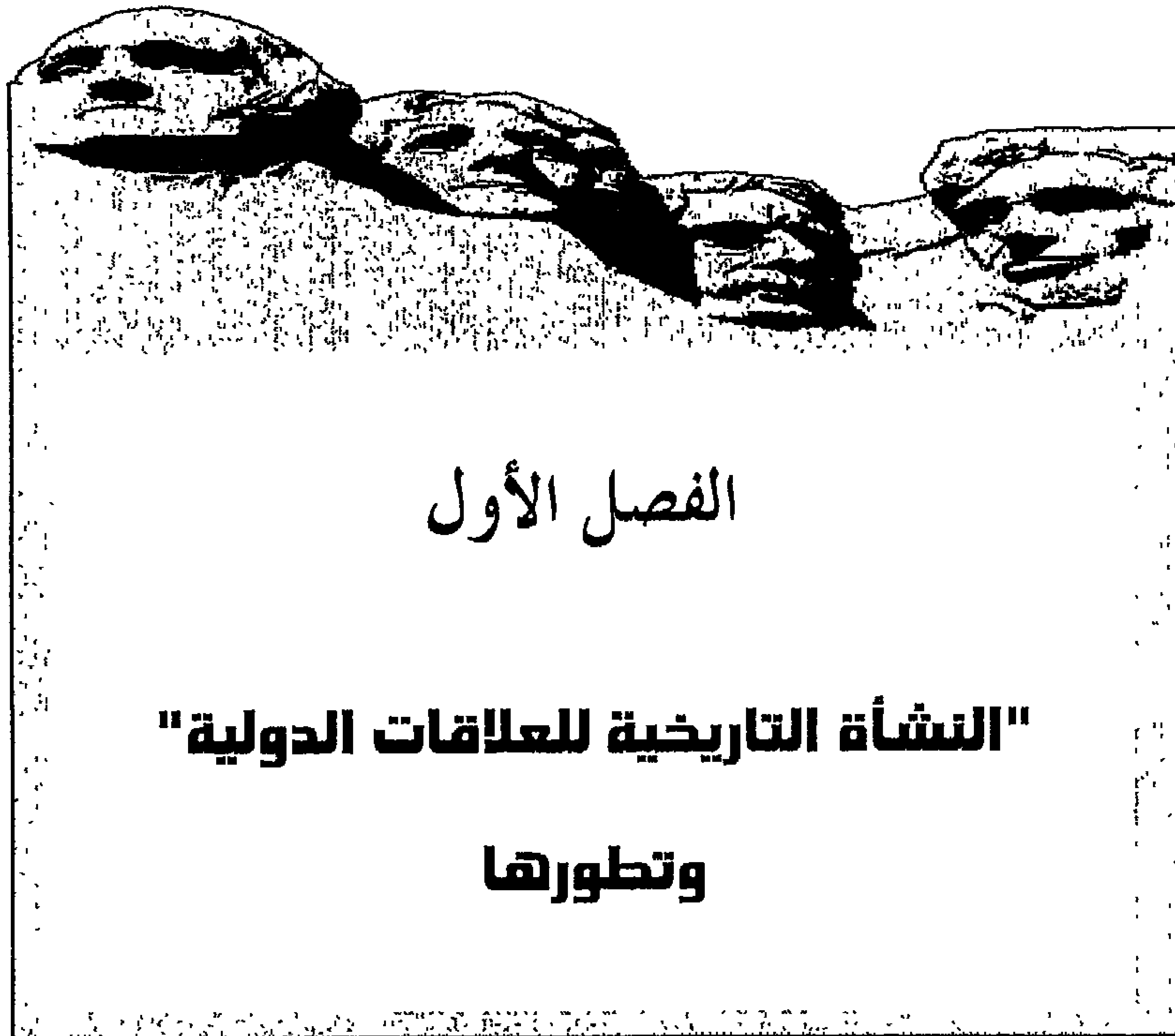
(1) د. على عودة العقابي، **"العلاقات السياسية الدولية – دراسة في الأصول والتاريخ والنظريات"**، ص ص 35 – 36.

(2) د. كاظم هاشم نعمة، **"العلاقات الدولية"**، مراجعة : مندوب الشاجلي ، ج1 ، [جامعة بغداد ، كلية القانون والسياسة ، 1979] ص 3 .

والتعامل بين دول تلك المنطقة، كما أن دول المدينة الإغريقية هى الأخرى راعت في علاقاتها مبادئ وقواعد نظمت شؤونها الحربية والدبلوماسية وأسهمت روما في تطوير القانون الدولي بشكل يتناسب مع توسع سلطانها على أمم وشعوب مختلفة، ولم تندثر المبادئ والقواعد التي مارستها روما الإسلامية وغيرها من الدول و الأمم؛ فقد خضعت إلى قواعد استنبطت من الشريعة الإسلامية واجتهادات الفقهاء. إلى جانب المعاهدات والاتفاقيات بين الملوك و الحكماء[1].

---

[1] المرجع السابق ، ص 7 .



الفصل الأول

"النشأة التاريخية للعلاقات الدولية" وتطورها

تمهيد :

إن التعريف بالعلاقات الدولية وماهيتها ليس مسألة سهلة كما يتصورها البعض بل هي في غاية الصعوبة والتعقيد، وبالرغم من الجهود الكبيرة المبذولة منذ عام 1648 منذ انبثق نظام الدول القومية الحديث إلى حيز الواقع؛ إثر التوقيع على "معاهدة وستفاليا" الشهيرة وحتى يومنا هذا، ويصعب على الدارسين والباحثين إعطاء تعريف جامع وشامل للعلاقات الدولية[1].

تكثفت الدراسات حول مجال وطرق بحث العلاقات الدولية قبيل الحرب العالمية الثانية واستمرت عقب ذلك و حتى يومنا هذا، وقد كان "نيكولاس سبيكمان"[*] من بين أوائل الباحثين الذين حاولوا تقديم تعريف لهذا الحقل من الكتاب الذي أطلق عليه مصطلح " العلاقات بين الدول" وعرف سبيكمان العلاقات الدولية بأنها : " العلاقات بين أفراد ينتمون لدول مختلفة، والسلوك الدولي هو السلوك الاجتماعي لأشخاص أو مجموعات تستهدف أو تتأثر بوجود أو سلوك أفراد أو جماعات ينتمون إلى دولة أخرى".

ونظرًا لكثرة الاختصاصيين، فإن الخلافات العقائدية، والتناقضات الفكرية، والمجادلات، حول المعنى والمضمون واختلاف زاوية الرؤية؛ يعتبر أمرًا حتميًا. وإن النقاش حول هذا الأمر ظل مفتوحا بسبب ما يتبناه أنصار الواقعيين من أراء ضد المثاليين، والمتشائمين ضد المتفائلين، بالإضافة إلى معارضة القدماء للمعاصرين، فالأولون يعتبرون أن المجتمع

---

[1] د. علي عودة العقابي، **"العلاقات السياسية الدولية – دراسة في الأصول والتاريخ والنظريات"** ، ص 27.

[*] **«نيكولاس سبيكمان»** (N. Spykman)، أستاذ العلاقات الدولية في جامعة «ييل» الأميركية في أثناء الحرب العالمية الثانية (1944) .

الدولي- بالمقارنة مع المجتمعات الوطنية – مجتمع فوضوي تمامًا ، بينما يعتبر الآخرون: أن المجتمع الدولي مجتمع منظم بنفس درجة المجتمعات الأخرى. ويتمثل الخلاف بينهما في هذا السؤال: حالة فطرية أم جماعة دولية؟[1].

أولاً- مشكلة تعريف العلاقات الدولية :

يشكل الاختلاف حول مفهوم العلاقات الدولية جزءًا من الجدل الدائر حول استقلالية حقل العلاقات الدولية. فهناك عدم اتفاق حول تعريفها، والكتاب يجادلون، بل يدافعون عن تعاريفهم الخاصة وكأن جوهر السياسات الدولية أو علم الاجتماع وغيرها من العلوم الاجتماعية ثابت لا يتغير. ويختلف الباحثون في تعريفهم للعلاقات الدولية؛ إذ يركز كل منهم في تعريفه على جانب معين، إذ يري البعض بأن العلاقات الدولية تعني العلاقات بين الدول. ولكن هذه النظرة فيها تجاوز على الحقائق؛ فالدول ليست هي فقط كل عناصر العلاقات الدولية. فهناك الأفراد والأيديولوجيات وجماعات المصالح التي تعتبر صناعة للقرار في العلاقات الدولية، في حين يركز البعض الآخر على القوة معياراً للعلاقات الدولية[2].

لم يجمع الدارسون والباحثون في حقل العلاقات الدولية على تعريف جامع وشامل. والأسباب في ذلك متعددة؛ فمن ناحية، إن تطور دراسة العلاقات الدولية كموضوع قد مر في مراحل زمنية، وبالتالي فإن نظرة من كتب في هذا المجال تتغير بالمعطيات الموضوعية والأخلاقية لتلك الفترة،

---

(1) د. ثامر كامل الخزرجي، **"العلاقات السياسية الدولية – وإستراتيجية إدارة الأزمات"**، ط 1 ، [عمان، دار مجدلاوي للنشر ، 2005] ص ص 48-49.

(2) Hoffmann stanely, **"contemporary Theory in International Relations "** [prentice – Hall, Inc, USA,--] , p.5.

ففي عصر تكوين وترسيخ الدولة القومية في أوروبا أشار الفلاسفة والمفكرون ورجال الدولة إلى طبيعة العلاقات التي يتوجب على الدولة القومية الناشئة أن تتبناها في علاقاتها مع غيرها من الدول القومية في أوروبا. فركزوا على ضرورة تعزيز القابلية العسكرية للدولة القومية ورسموا المشاريع والحلول لتحقيق أمن وعزة وقوة الدولة القومية. وهكذا تبلورت فكرة الجيوش القومية بدلاً من المرتزقة . وكذلك تعالت الدعوات إلى بناء اقتصاد قومي متين ، فكانت الحماية التجارية والتكالب على المستعمرات خارج القارة الأوربية . ومن جملة ما طرحت من حلول لتعزيز قوة ونفوذ الدولة القومية مع بقية الدول الأخرى عقد أحلاف واتفاقيات مع أطراف أخرى في وجه قوة مضادة يخشى منها السيطرة على أوروبا[1].

وعلى الرغم من أن التعريفات تختلف من مؤلف لآخر على نحو قد يستحيل معه الاتفاق ليس فقط على تحديد الإطار العام لحقل دراسة العلاقات الدولية ولكن أيضاً حول مكونات هذه العلاقات من تشخيص اللاعبين وتحديد العوامل التي يتعين دراستها، فإنه سوف يكون من الخطأ الاعتقاد بأن مصدر البلبلة يرجع فقط إلى تعقد الظواهر الدولية في العالم المعاصر. لذلك فإن استعراض تاريخ الأفكار يكفي لإثبات أن الصعوبات الحالية التي تواجه عملية حصر وتمشيط العلاقات الدولية تضرب بجذورها في تيارات فكرية مختلفة تعاقبت أو امتزجت منذ قرون. وبالتالي فإن أفضل مقدمة لدراسة العلاقات الدولية تكمن في استعراض رؤى كبار المفكرين أو التيارات الفكرية الرئيسة لما يسمونه "بالعلاقات الدولية" وبهذه الطريقة يمكن أن تتضح أمام أعيننا الكيفية التي تكونت من خلالها ، وعلى نحو مشابه لعملية الترسب

---

[1] د. كاظم هاشم نعمة، "**العلاقات الدولية**"، مراجعة : مندوب الشاجلي ، ص 2 .

في طبقات الأرض، والأطروحات والمناظرات الكبرى والتي لا تزال حتى يومنا هذا تثير الجدل بين كبار المختصين المعاصرين[1].

على الرغم من عدم وجود تعريف شامل وجامع للعلاقات الدولية يتفق حوله جميع الباحثين والمتخصصين إلا أنه لابد من الاطلاع على العديد من التعريفات التي يتضح من خلالها ظاهرة العلاقات الدولية كونها ظاهرة واسعة من المبادلات المتداخلة التي تجري عبر الحدود الوطنية.؟ إذ استخدم معظم المتخصصين عبارات مطلقة وشاملة لتعريفها مثل: كيانات اجتماعية. وهي لا تشتمل على العلاقات الرسمية بين الدول وإنما تشتمل على العلاقات غير الرسمية أيضا. فالتجارة والمال أشياء تساهم في تطوير الروابط بين الدول . وحركة السياحة وطلب العلم خارج البلاد وهجرات الشعوب وتطوير العلاقات الثقافية والفنية عبر مختلف وسائل الإعلام عملت هي الأخرى على تطوير العلاقات الدولية[2].

- أول ما يتبادر إلى أذهاننا عندما يذكر مصطلح العلاقات الدولية :

حينما نتحدث عن العلاقات الدولية فإننا غالبًا ما نقصد العلاقات بين الدول لأنها هي التي تصنع القرارات المؤثرة على الحرب والسلام وإن حكومتها لها سلطة تنظيم الأعمال والتجارة والسفر واستغلال الثروات

---

(1) مارسيل ميرل ، **"سوسيولوجيا العلاقات الدولية "** ، ترجمة : حسن نافعة ، ص 20 .

للمزيد عن نشأة العلاقات الدولية وبدايتها ينظر :

A Roman Catholic Priest, " **Hartnony OF International Relations**", [Lontton Longmans , Green & Co. 1872] pp.1- 16 .

(2) Wright Quincy, "**The Study of international Relations**", [Appleton-century, crofts,Inc,New York ,1956] p.4 .

واستخدام الأفكار السياسية والقضاء، والجنسية، والاتصالات، والقوات المسلحة وممارسة الأمور الأخرى المتعلقة بالشؤون الدولية.

ولكن العلاقات الدولية هي انعكاس لعدد كبير من الاتصالات بين الأفراد ونشاطات المنظمات الدولية والمؤسسات الثقافية. فحينما يسافر مواطن دولة إلى خارج حدود بلاده أو حينما تتعلق النشاطات بين الدول بالصادرات والصراعات. وحينما تسعي دولة لتطوير تجارتها مع دولة للعمل في دول أخري فإن العلاقات الدولية تصبح قائمة. ويشمل ذلك أيضًا إرسال الدول لبعثاتها الدينية للعمل في دول أخرى أو حينما ترسل وكالة إنسانية مثل: منظمة الصليب الأحمر أو الهلال الأحمر مساعدات إلى بلد يعاني من الكوارث[1].

ثانياً- الأصل اللغوي لمصطلح العلاقات الدولية :

- أصل كلمة دولة (*)

إن كلمة دولة قديمًا كانت تدل على وجود مجتمع فيه طائفة تحكم وأخرى تطيع، والدولة جاءت أو تشكلت عبر الزمان من خلال وجود مساحة من الأرض هذه الأرض يتوفر بها أسباب العيش؛ من ماء، وغذاء، ومرعى وطقس جيد ، فتقوم هذه الأرض المتوفر بها أسباب العيش بجذب السكان إليها ؛ والسكان عندما يحضرون إليها يكون عددهم قليلا جدا فيتزاوجوا وينجبوا جيلا جديدا، وعددا جديدا في هذا الحال ينتقل هذا العدد القليل من

---

(1) Padelford Norman and Lincolin George,**"International politics: foundations of International Relations"** [The Macmillan company, New York, 1954] p.p.3-6 .

(*)**التعريف اللغوي** : الدولة في اللغة بتشديد الدال مع فتحها أو ضمها ، العاقبة في المال والحرب ، وقيل : بالضم في المال ، وبالفتح بالحرب ، وقيل : بالضم للآخرة وبالفتح للدنيا، وتجمع على دول بضم الدال وفتح الواو ، ودول بكسر=

أسره قليلة العدد يحكمها الأب إلى عشيرة يوجد بها عدد من الأفراد لا بأس به يحكمها شيخ العشيرة، فتستمر عملية زيادة عدد الأفراد بأشكال مختلفة وينتج عن ذلك قرية، ثم تتحول هذه القرية إلى قرى ثم تتحول هذه القرى إلى مدينة ثم إلى مدن ومن ثم- ومع زيادة عدد المدن- تتشكل الدولة التي تحكمها سلطة معينة وهي عبارة عن عدد من أبناء الشعب.[1]

كلمة دولية :" International ":

أول من استخدم كلمة دولية " International " هو: "جرمي بنثام"، وكان ذلك في أواخر القرن الثامن عشر، وقد استخدم الناس هذه الكلمة لتعريف فرع القانون الذي أخذ يطلق عليه: " قانون الأمم " أو " قانون الشعوب " وهو اصطلاح للقانون الروماني يشير إلى المبادئ التي كان يطبقها الرومان في القضايا التي تتضمن علاقات مع أجانب.

= الدال وفتح الواو، والإدالة الغلبة، أديل لنا على أعدائنا أي نصرنا عليهم ، وكانت الدولة لنا. ومن هذا المعنى جاء مصطلح الدولة نتيجة لغلبتها، وإلا لما كانت دولة.

- **التعريف الاصطلاحي:** تعرف الدولة بأنها، شعب مستقر على إقليم معين ، وخاضع لسلطة سياسية معينة، وهذا التعريف يتفق عليه أكثر الفقهاء لأنه يحتوي العناصر الرئيسة التي لا بد لقيام أي دولة منها، وهي الشعب، والإقليم والسلطة وإن اختلفوا في صياغة التعريف، ومرد هذا الاختلاف إلى أن كل فقيه يصدر في تعريفه عن فكرته القانونية للدولة.
- **تعريف الدولة في المعجم الفلسفي " State "** : مجتمع منظم له حكومة مستقلة وشخصية معنوية متميزة عن المجتمعات الأخرى المماثلة التي تربطه بها بعض العلاقات . وتختلف الدول فيما بينها ، من حيث تكوينها ونظام الحكم فيها ، فمنها كبيرة وصغيرة ، ومنها ملكية وجمهورية .
- **تعريف الدولة في موسوعة لالاند الفلسفية : " ETAT "**

أ - مجتمع منظم ، ذو حكومة مستقلة ، ويضطلع بدور شخص معنوي، اعتباري، مميز تجاه المجتمعات المماثلة الأخرى التي يقيم معها علاقات .

ب - مجموعة الخدمات العامة لأمة من الأمم . بهذا المعنى ، تقابل المقاطعة، المحافظة، الولاية ، الخ .

[1] د. محمد الدجاني، "الحكم والإدارة"، د. منذر الدجاني، [د .م ، جامعة القدس، 2000].

إن مصطلح الدولية "International" استخدم بوصفة حاجة حقيقية لتعريف العلاقات الرسمية بين الملوك. وربمـــا تعـــد كلمـــة "بـــين الـــدول Interstates " أكثر دقة في تعبير الدولية ، لأن مصطلح الدولة في العلـــوم السياسية هو المصطلح الذي ينطبق على مثل هذه المجتمعات(1).

استخدم لفترة طويلة مصطلح الدولية للإشارة إلى العلاقات بين الدول فقط في وقت لم تكن العلاقات الدولية تعني سوى العلاقـــات بـــين الـــدول. ولاشك أنها نظرة قاصرة لجوهر العلاقات الدولية الذي يعكس اليوم ســـاحة واسعة ومتشابكة من التفاعلات بين كيانات عديدة ومختلفة الطبيعة(2).

ثالثاً- تعريف العلاقات الدولية عند فقهاء الغرب :

- يعرف " مارسيل ميرل "(*) العلاقات الدولية بأنها :

" كل التدفقات التي تعبر الحدود، أو حتى تتطلع نحو عبورهـــا، هـــي تدفقات يمكن وصفها بالعلاقات الدولية ؛ وتشتمل هذه التدفقات بالطبع علـــى

(1)Wright Quincy," **The Study of international Relations** ", [Appleton-century, crofts, Inc, New York, 1956] p.3 .

(2)Gonedic P.F, " **Relations International** ", [Ed Montchrestien, Paris, 1974] p.7

(*)**مارسيل ميرل:**هو مفكر فرنسي، وأستاذاً للعلاقات الدولية ، يقول: أننا نعلم بأن النظـــام لا يمكن أن يري نفسه إلا كمجموعة علاقات قائمة في قلب محـــيط معـــين، وتتبـــع الصعوبة هنا من أن النظام الشامل ومحيطة متطابقان . بحيث يصبح من المـــستحيل تمييز احدهما عن الأخر، وهذا ما يشكل برأيه خاصية العلاقات الدوليـــة. ويقتـــرح إطلاق تسمية النظام الدولي علي مجموع العلاقات الدولية والقوي القومية. وبالنتيجة، فان المحيط سيكون مؤلفا من مجموعة العوامل(الطبيعية، والاقتصادية، التكنولوجية، الديموغرافية، الإيديولوجية) التي يؤثر اتحادها علي بنية وعمل النظام. وبعد التدقيق، يلاحظ بان تكوين نظام شامل خاضع لضغط مستمر من جانب محيطه ينتج سلسلتين من التأثيرات المتناقصة: أولا- من جهة، تداخل متنام بين الأطراف كما في حالـــة قطاعات النشاط العالمي. ثانياً- ومن جهة آخري، تراكم التناقضات التـــي تـــنعكس علي سير النظام، والتي تحدد "مدارات" جديدة، و"أشـــكال" جديـــدة للـــصراع بـــين الوحدات التي تكون النظام.

العلاقات بين حكومات هذه الدول ولكن أيضًا على العلاقات بين الأفراد والمجموعات العامة أو الخاصة، التي تقع على جانبي الحدود " كما تشتمل علي " جميع الأنشطة التقليدية للحكومات : الدبلوماسية، المفاوضات، الحرب ....إلخ ولكنها تشتمل أيضًا- وفي الوقت نفسه -على تدفقات من طبيعة أخرى - اقتصادية، أيديولوجية، سكانية، رياضية، ثقافية، سياحية،... الخ[1].

- "فيريدرك هارتمان" يرى أن مصطلح العلاقات الدولية :-

"يشمل كل الاتصالات بين الدول، وكل حركات الشعوب والسلع والأفكار عبر الحدود الوطنية"[2].

- "مارتن " يعرف العلاقات الدولية بأنها :-

"مجموعة المبادلات التي تعبر الحدود أو تحاول عبورها"[3].

- " كانتمان "[*] يعرف العلاقات الدولية بأنها :.

"جملة من العلاقات السياسية، الاقتصادية، الأيديولوجية، الدبلوماسية، القانونية، والعسكرية فيما بين الدول، وكذلك العلاقات الاجتماعية الاقتصادية

---

(1) مارسيل ميرل، "**سوسيولوجيا العلاقات الدولية**"، ترجمة: د. حسن نافعة، ط1، ص ص 98-99 .

(2) Hartmann Fredrick H.,"**The Relations of nations**", [forth edition, Macmillan pub co. Inc, New York, 1973] , p.6.

(3) د. منصور ميلاد يونس، "مقدمة لدراسات العلاقات الدولية"، [د.م، جامعة ناصر، 1991] ، ص 11.

(*) **كانتمان** : وهو أحد رواد المدرسة السوفيتية التي تعد الزاوية الرئيسية في المذهب الماركسي .

بين القوى السياسية في المجتمع، والقوى السياسية والمنظمات والحركات التي تتفاعل في المجتمع الدولي"[1].

- **" كوينسي رايت "[**] يقدم تعريفًا واسعًا للعلاقات الدولية؛ ينبع من نظرته إلى العلاقات_الدولية بأنها :**

"علاقات شاملة تشمل مختلف الجماعات في العلاقات الدولية سواء أكانت علاقات رسمية أم غير رسمية "[2].

- **العلاقات الدولية كما يقول "جيمس دورتي "[***] James :**

هي التي تتناول " علاقات الدول والشعوب فيما بينها"[3].

---

[1] د. على عودة العقابي، "**العلاقات السياسية الدولية – دراسة في الأصول والتاريخ والنظريات**"، ص 30.

[*] كوينسي رايت ولد في ميدفورد بماساشوسيتس (1890– 1970) ، أكمل الدكتوراه في جامعة الينوي في عام 1915. التحق قسم من العلوم الاجتماعية في جامعة شيكاغو عام 1923 ، وبقي فيها حتى تقاعده. وكان أحد المؤسسين لشيكاغو / لجنة العلاقات الدولية في عام 1928 ، وهو أول برنامج الدراسات العليا في العلاقات الدولية ، التي أنشئت في الولايات المتحدة. اضافة الى ان له الأكاديمية في العمل، وكان رايت مستشار العدل روبرت جاكسون في محاكمات نورنبرغ، وكثيرا ما قدمت المشورة إلى وزارة الخارجية الأمريكية. رايت رئيسا لعدد من الهيئات العلمية ، بما فيها الرابطة الأمريكية للأساتذة الجامعة (1944–1946) ، والرابطة الأميركية للعلوم السياسية (1948–49) ، ورابطة الدولية للعلوم السياسية (1950–1952) ، والجمعية الأمريكية اللادولية القانون (1955–56). كما أنه كان من الناشطين في الولايات المتحدة ورابطة الأمم المتحدة.

[2] Wright Quincy, " **The Study of international Relations**",[Appleton-century, crofts, Inc, New York, 1956] , p.8

[**] **جيمس دورتي** : أحد الأساتذة الكبار في العلاقات الدولية ، ومتخصص في دراسة النزاعات الدولية .

[3] د. كاظم هاشم نعمة ، " **العلاقات الدولية**"، ص4.

- **"ستانلي هوفمان [*]" في تعريفه للعلاقات الدولية : يرى**

"أن حقل المعرفة للعلاقات الدولية يعني: العوامل والنشاطات المؤثرة في السياسات الخارجية وفي قوة الوحدات الأساسية المكونة لعالمنا "[1].

- **"هولستي "[**] يعرف العلاقات الدولية بأنها :**

" تنشأ داخل كل مجموعة من كيانات سياسية ، قبائل ، دول، مدن، أمم ، إمبراطوريات ، تربط بينها تفاعلات تتميز بقدر كبير من التوتر، ووفق نوع من الانتظام."[2]

(*) **ستانلي هوفمان** :أحد الإختصاصيين الأكثر أهمية في العلاقات الدولية ، حاول إعطاء العلاقات الدولية نظرية محددة ، انطلاقا من ملاحظة وجود اختلاف جذري بين (الوسط الداخلي). و(الوسط الدولي) ويري بان النموذج المثالي لعلم السياسة (الداخلي) يكمن في نموذج المجتمع الذي يدمج (الجماعة) و(السلطة) في وقت واحد ._فأما المجتمع الذي يجب أن تنطلق منه نظرية العلاقات فهو ، علي العكس ، مجتمع البيئة اللامركزية المقسمة إلي وحدات متميزة ، أي ذلك المجتمع الذي لا يمتلك لاجماعة ولا سلطة مركزية . وهذا النقص هو الذي يفسر اللجوء الشرعي إلي العنف وهكذا فان علم السياسة الداخلي هو علم السلطة أو علم (بنيات السيطرة).

(1) Stanley Hoffman , **"cotcomporary Theory in International Relations "**, [Englewood Cliffs,1962] , p.6 .

راجع : د. محمود خلف ، " **مدخل إلى علم العلاقات الدولية** " ، ط1 ، [د.م، منشورات المركز الثقافي العربي 1987] ص 70.

د. ثامر كامل محمد الخررجي ، " العلاقات السياسية الدولية – وإستراتيجية إدارة الأزمات " ، ط 1، ص 53.

د. كاظم هاشم نعمة ، " العلاقات الدولية " ، ج ، ص 5 .

(**) **هولستي** : هو أستاذ جامعة داك الأمريكية ، له دراسة في مجال نظرية العلاقات الدولية (1987)اعتبرت بمثابة مرجعا يعتد به لأكثر من عقد. في سياق ذلك، لخص بدقة العنوان الفرعي: "الهيمنة والتعدد في العلاقات الدولية" الذي تضمنته دراسة هولستي خلاصة وجهة نظره حول الهيمنة والتعدد. حيث يرى فيه بأن الهيمنة ستسود بينما التعدد لا يتجسد إلا في شكل محدود. ومع ذلك، فإن الهيمنة موضع الدراسة هي محصلة تفاعل أنجلو-أمريكي وليست هيمنة أمريكية خالصة.

(2) د. الحسان بو قنطار ، د. عبد الوهاب المعلمي ، " **العلاقات الدولية** " ، [د . م ، الدار البيضاء ،، سلسة توصيل المعرفة ، 1985] ، ص10 .

– يعرف "ريموند آرون"(*) العلاقات الدولية بأنها :

"هي العلاقات بين الدول، وجوهر هـذه العلاقـات هـو المنافـسة والتناقض الذي يقوم بين الدول. وبالنسبة لـــ " آرون " فإن المجتمع الدولي يتمثل – بصورة ملموسة وذات معنى أكبـر– بشخـصيتين : الدبلوماسـي والجندي ، وبحسب اعتقاده فإن (رجلين فقط ، يؤثران بشدة ، ليس كأعضاء مجهولين ، وإنما كممثلين للجماعات التي ينتميان إليها : فالسفير في ممارسته وظائفه هو الوحدة السياسية التي يتكلم باسـمها، والجنـدي – علـى أرض المعركة – هو الوحدة السياسية التي باسمها يقاتـل) . ويـرى " آرون " أن العلاقات الدولية تتسم بصفة جديدة تميزها عن بقية العلاقـات الاجتماعيـة، فهي تقوم في ظل الحرب ، وتتعلق بديالكتيك الدبلوماسية والإستراتيجية الذي يجسده الدبلوماسيون والجنود[1].

(*) ريمون آرون : يمكن مقارنته" بستانلي هوفمان " فكلاهما من الواقعيين الجدد ويميزان بين النظام الداخلي والفوضى الدولية ، ويؤمنان بحالة الفطرة . ويري " أرون " (أن ثمة خلاف لا يمكن تجاهله بين السياسة الداخلية والـسياسة الخارجيـة طالمـا أن الإنسانية لم تكمل وحدتها في دولة عالمية . لان الأولي تهدف إلي أبقاء العنف حكرا علي مالكي السلطة الشرعية ، والثانية تقبل بتعدد مراكز القوي المـسلحة. وعنـدما تتعلق السياسة بالتنظيم الداخلي بالجماعات ، فان هدفها الدائم يكون وخضوع الأفراد لسلطة القانون . أما عندما تتناول العلاقات بين الدول ، فأنها تبدو وكأن معناهـا – المثالي والموضوعي بنفس الوقت – هو البقاء البسيط لدول بوجه التهديد الذي يخلقه وجود دول أخري ... ولذلك فان الدول ، في علاقاتها المتبادلة ، لم تخرج عن حالة الفطرة... لأنه لن يكون ثمة نظرية للعلاقات الدولية في حال خروجها منها...).

(1)Raymond Aron, "**on war**,[Norton, 1968] .

نقلاً عن : د. ثامر كامل محمد الخرزجي، " **العلاقات السياسية الدولية – وإسـتراتيجية إدارة الأزمات** " ، ط 1 ، ص 55-56 .

ريمون أرون : خص العلاقات الدولية بجانب كبير من أعماله، فيعد النموذج الأكثر من بين المؤلفين المعاصرين حين يقول في كتابه الهام "السلام والحرب بين الأمم " : " سوف يستمر الفرق الجوهري بين السياسة الداخلية والسياسة الخارجية طالما لم تتمكن البشرية من أن تتوحد في دولة عالمية واحدة. وبينما تنزع السياسة الداخلية نحو احتكار القائمين على السلطة لشرعية العنف فإن السياسة الخارجية تقبل تعدد مراكز القوى. فالسياسة، من منظور التنظيم الداخلي للجماعات، تهدف إلى إخضاع البشر للقانون، ولكنها من منظور العلاقات بين الدول، تهدف إلى إخضاع البشر للقانون، ولكنها- من منظور العلاقات بين الدول- تهدف فيما يبدو إلى المحافظة على البقاء في مواجهة التهديد النابع من وجود الدول الأخرى. أي أن الدول لم تخرج في علاقاتها ببعضها البعض عن طوق حالة الطبيعة. وحين تخرج الدول عن هذه الحالة لن تكون هناك نظرية في العلاقات الدولية ". وعاد يؤكد من جديد تمسكه بنظرية حالة الطبيعة :" لقد بحثت عن خصوصية العلاقات بين الأمم أو بين الدول فوجدت أنها تكمن– في واقع الأمر– في شرعية وقانونية اللجوء إلى القوة المسلحة من جانب معظم لاعبيها. وفي الحضارات الكبرى فإن هذه العلاقات هي وحدها، من بين جميع أشكال العلاقات الاجتماعية، التي تقبل العنف وتعتبر اللجوء إليه مسألة عادية "[1].

– رينوفان ، دروزيل[*] رؤيتهما للعلاقات الدولية :

هدف العلاقات الدولية إذ اعتبر أن الاتجاه لدراسة العلاقات الدولية كاختصاص مستقل يفسر بوعي الباحثين الواضح لوجود مجموعة من

---

(1) مارسيل ميرل، "**سوسيولوجيا العلاقات الدولية**"، ترجمة : حسن نافعة ، ص ص 56-57.

(*) **دورزيل** : أحد الأوائل الذين أوضحوا في فرنسا ، استعاضا عن تقليد " التاريخ الدبلوماسي " باستخدام طرق واليات علم السياسة لمعالجة المشكلات السياسية الدولية.

الظواهر النوعية؛ التي تستحق أن تكون موضوعا لدراسة خاصة . ويرى بأنه من السهل معرفة مجموع هذه الظواهر فكل ماله صلة بعلاقات دولة أو عدة دول فيما بينها، علي الأصعدة السياسية ، والاقتصادية ، والاجتماعية ، والديموغرافية، والثقافية، يمكن أن يدخل فيها ، وحتى إذا ما أردنا التعميم، كل ماله صلة بالعلاقات بين الجماعات من جانبي الحدود القومية أو الوطنية. وإذا كانت الدول هي المقصودة هنا فبالإمكان تسمية هذا: " بالسياسة الخارجية " أما إذا كانت الجماعات هي المقصودة ، فيمكن تسمية ذلك: "الحياة الدولية " ، ويشكل مجموع هذه الظواهر " العلاقات الدولية " . ويري البعض أن هذا التوصيف السوسيولوجي ملائمة جداً ، لأن المجتمعات السياسية ليست – في الواقع – عوالم مغلقة تعيش في عزلة ؛ بل تقيم علاقات فيما بينها . في حين أن العلاقات الوطنية تنشأ بين الأفراد والجماعات التي تكونها[1].

– ذهب كل من "كيرك"(*) Grayson Kirk و"شارب" Walter sharp(**) إلى أن العلاقات الدولية هي :

---

(1) د. بيير رينوفان ، جان باتيست دروزيل ، " **مدخل إلي تاريخ العلاقات الدولية** " ، ترجمة : د. فايز كرم نقش ، ط1 ،[بيروت ، منشورات عويدات ، 1967] ص 54- 55 .

(*) **جرايسون ويس كيرك Grayson Kirk**: (1903 – 1997) كان رئيس جامعة كولومبيا خلال احتجاجات في جامعة كولومبيا عام 1968. كما كان الأستاذ الحكومة، ومستشارا لوزارة الخارجية ، و له دور فعال في تشكيل هيئات الأمم المتحدة، وحصلت على درجة الماجستير من جامعة كلارك ، ودرس في مدرسة العلوم السياسية الحرة قبل إكمال درجة الدكتوراه في جامعة ويسكونسن ماديسون في 1930.

(**) **والتر ل شارب Walter sharp**: قائد القوات الامريكية فى كوريا. وقال إنه سبق أن شغل منصب مدير هيئة الأركان المشتركة في الفترة من 2005 إلى يونيو 2008. توليه منصبه الحالي على إحالة 3 يونيو ، 2008. وقد حصل على درجة=

"بحث وتشخيص العوامل الرئيسة المحركة للسياسة الخارجية علـى أن تدرس بشكل منظم "[1].

- " **الفريد زمير " يؤكد على :**

"أن دراسة العلاقات الدولية تمتد من العلوم الطبيعية من جهة، إلـى الفلسفة الأخلاقية من جهة أخرى"[2].

- **"هانس مورجنثاو[*] " وزميلة كينث تومس ": روجا فكرة أن :**

=ماجستير العلوم في عمليات البحث والتحليل من نظام رينـسيلار معهـد الفنـون التطبيقية ، وتخرج هي من الدرع الدورة الأساسية ، ومدفعية الميدان المتقدم ، وكلية القيادة والأركان العامة ، والكلية الحربية.

[1]Grayson Kirk and Walter Sharp , " **Contem porary International politics** " , N.y. 1940 .

نقلاً عن : د.كاظم هاشم نعمة ، " **العلاقات الدولية** "، مراجعة : د. مندوب الشاجلي، ج1، ص 5.

د. ناصيف يوسف حتي، "**النظرية في العلاقات الدوليـة** "، ط1[بيـروت ، دار الكتـاب العربي، 1985] ، ص 8.

[2] جيمس دورتي، روبرت بالستغراف، "**النظريات المتضاربة فـي العلاقـات الدوليـة**"، ترجمة : وليد عبد الحي ، ص 12.

[*] **هانس مورجنثاو** : يقول عن نفسه بأنه ينتمي لواقعية سياسية جديدة تقوم فـي قلـب أطروحة الفوضى العالمية. ويري بان جوهر السياسة العالمية مطابق لجوهر السياسة الوطنية ، انطلاقاً من أن الأولي والثانية تمثلان صراع من اجل السلطة التي برأيـه لا تختلف إلا من حيث البيئة التي يقوم فيها هذا الصراع ، وهو يري أيضا بان هناك مفهومان أساسيان لطبيعة الإنسان ، والمجتمع ، والسياسة ... الأول يؤمن بان نظاما سياسياً عقلانياً وأخلاقيا مشتق من مبادئ مجردة وشاملة ، ويمكن أن يقوم في كـل مكان ... والثاني يعتبر بان العالم ، غير الكامل عقلانيـاً ، هـو حـصيلة القـوي الملازمة للطبيعة البشرية ، ولتحسين هذا الوضع ، ينبغي العمل مع هذه القوي وليس ضدها ، وبما إن العالم هو عالم المصالح المتناقضة ، والمتنازعة ، فانه لا يمكن أبدًا تطبيق المبادئ الأخلاقية كليا ، بل يمكن الاقتراب منها بأفضل شكل ، عبر التوازن المؤقت دائما بين المصالح ، والحل المؤقت دائما للنزاعات ، لـذا يمكـن صـيانة السلام بواسطة نظام الضوابط والتوازن هذا .

"جوهر العلاقات الدولية هو السياسة الدولية، وأن موضوع السياسة الدولية هو الصراع بين الدول المستقلة من أجل القوة"[1].

- " كارل دويتش " يعرف العلاقات الدولية بأنها :

لخص القضايا التي تعنى بها دراسة العلاقات الدولية بصيغة أساسية تحت اثني عشر موضوعًا علما بأن هذه القضايا متداخلة فيما بينها : الأمة والعالم، العمليات ما بين الأمم والعلاقات المتبادلة فيما بينها، الحرب والسلم، القوة والوهن ، السياسية الدولية والمجتمع الدولي، السكان في العالم ومسألة الغذاء والمواد الأولية والبيئة ، الرخاء والفقر، الحرية والاضطهاد، الإدراك الحسي والأوهام عند القادة ، المواقف الإيجابية والإمبريالية عند الفئات، الثورة والاستقرار ، الهوية الشخصية والجماعية والقومية والتحول[2].

- يعرف " تشارلز ماكيلاند " العلاقات الدولية بأنها :

" دراسة التفاعلات بين أنواع معينة من الكيانات الاجتماعية بما في ذلك دراسة الظروف الملائمة المحيطة بالتفاعلات". ويرى ماكيلاند أن

---

(1)Hans J.morgenthau and kenneth w.Thompson,."**principles and problem InternationaL politics** "[New York ,1950] ,

نقلاً عن د. كاظم هاشم نعمة ، " **العلاقات الدولية** " ، ج 1 ، ص 5 .

Hans G.Morgenthau , Man US . power politics (New York Alfred A. Knopt,1973).

راجع: د. ثامر كامل محمد الخزرجي، "العلاقات السياسية الدولية – واستراتيجية إدارة الأزمات"، ط 1 ، ص53.

د. ناصيف يوسف حتي ، " **النظرية في العلاقات الدولية** " ، ط1 ص 8.

(2)Karl W .Deutsch, " **The Analysis of International Relations**", [Prentice Hall, Inc, Englewood Cliffs, 2nd Ed, 1978] , p.713 .

د. كاظم هاشم نعمة، "**العلاقات الدولية** " ج1 ، ص ص 6–7 .

الوحدات هي الممثل Actor أو المتفاعل، ثم هناك ظـاهرة التفاعـل بـين المتفاعلين أو الممثلين[1].

- يعرف " جون بورتون "[*] العلاقات الدولية بأنها :

"علم يهتم بالملاحظة، والتحليل والتنظير من أجل التفـسير والتنبـؤ والتوقع لعمليات، وسير العلاقات بين الدول والنظام الدولي بكليته"[2].

- ويعرف أستاذ ب. آ رينولدز العلاقات الدولية بأنها :

"تهتم بدراسة طبيعة وإدارة والتأثير على العلاقـات بـين الأفـراد والجماعات العاملة في ميدان تنافس خاص ضمن إطار من الفوضى وتهـتم بطبيعة التفاعلات بينهم والعوامل المتغيرة المؤثرة في هذا التفاعل"[3]. وتعنى بطبيعة وتصريف علاقات بين أفراد أو جماعات يعملون فـي مـسرح ذى

---

[1] Macelland A charles , " **what is international Relations ."in"contemporary International polititics , Introductory Readind"** by Bruce Sanders and Allan Dubin John Wiley and soninc , London , 1971] p.40 .

د. كاظم هاشم نعمة ، " **العلاقات الدولية** " ، ج ، ص 6.

[*] "جون بورتون" **John Burton** : يعتبر من عمالقة هذا العلم ، قام بـالتفريق بـين مفهوم "حل الصراع" ومفهومي "إدارة الصراع" و"تسوية الصراع".

[2] Burton John , **"International Relations : A general Theory"** , [Cambridge university press , 1965] p.15

د. كاظم هاشم نعمة ، " العلاقات الدولية " ، ج1 ص 5 .

[3] Reynolds P.A., **"An Introduction to International Relations"**, [Longman paper back , London ,1970], p183

خصوصية تسوده الفوضى ، وكذلك تعنى بطبيعة التفاعلات المتبادلة بينهما والعوامل المتغيرة والمؤثرة فيها "[1].

- ديفيد فايتل يرى أن العلاقات الدولية هي :

" دراسة الحكومات في علاقاتها الخارجية " ويعتقد أن هناك ثلاثة مبررات تدفعه إلى الأخذ بهذه الفكرة .

- أولهما: أن الباحث سوف يركز على ظاهرة استمرارية فعل وتفاعل الحكومة في نطاق التعامل الخارجي.
- وثانيهما : أن دراسة هذا الموضوع الأساسي يتيح لنا الفرص لتقديم أجوبة، وحلول لبعض المشاكل القائمة ومنها العلاقة بين المتفاعلين وبيئتهم، ورجال الدولة والدولة .
- وثالثهما : أن دور المؤسسات الدولية سوف يحدد ويوضح في الترتيب الملائم بها.

وقد سبق وأن أشار "جوزيف فرانكل " إلى مثل هذه النظرة العمومية لمفهوم حقل دراسة العلاقات الدولية. وعلى الرغم من استخدامه مصطلح شؤون دولية ، إلا أنه في الواقع لا يقصد رسم خط واضح بين الاثنين بل اتخذهما مرادفين . فيقول في مقدمة كتابه: "يمكن أن تنصب دراسة الشؤون الدولية علي (سلوك) دول هي صاحبة السلطة الفعلية، أو على تطور المصالح المشتركة بين الأمم ، أو على أساليب منع الحرب، أو على إيجاد طرائق للتعبير السلمي، أو على التعاون الاقتصادي والاجتماعي والثقافي بين

---

(1) A.p Raynolds, " **An Introduction to international relations**" , longman , london , 1973, p .10

د. كاظم هاشم نعمة ، " **العلاقات الدولية** " ، ج1 ، ص 6 .

الدول ، أو ينصب على المؤسسات الدولية المعنية بالإشـراف علـى هـذه النشاطات[1].

- **كابلن فيري إن العلاقات الدولية هي :**

"حقل من حقول المعرفة يتمتع بخصوصية واستقلالية" وهـو حقـل "يتضمن علاقات متبادلة تجري ما بين الدول عبر الحدود "[2].

- **يري " دانيال كولارد " بأن دراسة العلاقات الدولية تضم :**

" العلاقات السلمية والحربية بين الدول ودور المنظمـات الدوليـة ، وتأثير القوى الوطنية ومجموع المبادلات والنشاطات التـي تعبـر الحـدود الوطنية"[3].

- **يذهب " روزينباوم " بصدد العلاقات الدولية إلى :**

إدراج " كل شي يجري بين الأمم " ليجعـل منـه مـادة موضـوع "العلاقات الدولية" ويتقدم بفكرتين أساسيتان هما: "السلوك السياسي العـالمي" ويعني المصطلح الأول : المجموع الكلي للأفعال السياسية للإنسان ويضمنها " الأفعال غير الموضوعية والمتصورة والناتجة عن الرأي الخـاص"، أمـا

---

(1) J.frankel.," **the Making of foreign policy: An Analysis of Decision Making"** , [Oxford University press, London. 1968] .
د. كاظم هاشم نعمة ، " **العلاقات الدولية** " ، ج1 ، ص 6 .

(2) **Is international Relations a Discipline ,** The Journal of politics , no,23 August 1961.pp.462-476.
د . كاظم هاشم نعمة ، " **العلاقات الدولية** " , ج1 ، ص 6 .

(3) Colard Daniel , **"Les Relations international de 1945 anos jours"**, [de edition, Armand colin , paris, 1997] p.21 .
د. سعد حقي توفيق ، " **مبادئ العلاقات الدولية** " ، ط1 ، ص 13 .

المفهوم الثاني : فهو ذلك الترتيب أو النسق الذي " يكونه السلوك السياسي العالمي "[1].

رابعاً- تعريف العلاقات الدولية عند الفقهاء العرب :

- د." محمد سامي عبد الحميد " يعرف العلاقات الدولية بأنها :

" كل علاقة ذات طبيعة سياسية أو من شأنها إحداث انعكاسات وأثار سياسية تمتد إلى ما وراء الحدود الإقليمية لدولة واحدة"[2].

- د." سعد حقي توفيق "[*] يعرف العلاقات الدولية بأنها :

"ظاهرة من التفاعلات المتبادلة المتداخلة السياسية وغير السياسية بين مختلف وحدات المجتمع الدولي"[3].

- د." محمد طه بدوي " يرى بصدد تعريف العلاقات الدولية :

تفاديًا لاختلاف الآراء، لابد من مفهوم آخر يرتكز إليه في دراسة العلاقات الدولية، من مفهوم ينبع مباشرة من طبيعة هذه العلاقات. واستجابة إلى هذه الفكرة يتعين أن تنطلق أية نظرية في العلاقات الدولية من الاعتراف بالاختلاف الجذري بين طبيعة البيئة الداخلية للوحدة السياسية وهي بيئة

---

(1) N.Rosenbaum ed.," **Readings in the international political System** ", [Preniee Hall , 1970] , p.L .

د . كاظم هاشم نعمة ، " **العلاقات الدولية** " ، ج1 ، ص 6 .

(2) د. محمد سامي عبد الحميد، "**العلاقات الدولية، مقدمة لدراسة القانون الدولي العام**"، [لبنان، الدار الجامعية ، د.ت] ، ص 12 .

(*) **سعد حقي توفيق**: أستاذ العلاقات الدولية في كلية العلوم السياسية – جامعة بغداد

(3) د. سعد حقي توفيق ، " **مبادئ العلاقات الدولية** " ، [عمان ، دار وائل للنشر ، 2000] ص15.

مستأنسة بعامل الاحتكار الشرعي للقوة بينما واقع البيئة الدولية يتمثل في جمع من وحدات سياسية (الدول) ، أي في عديد من قوى متميزة قد تتعاون فيما بينها ، ولكنها لا تتكامل تبعًا لغيبة ظاهرة الاحتكار الشرعي لاستعمال العنف بما يتضمنه من تجريد لأعضاء الجماعة من أدوات القمع ، إن البيئة الأولى هي بيئة القوة المتمركزة بينما تمثل الثانية بيئة تعدد مراكز القوة .

وانطلاقاً من هذا الاختلاف الجذري في واقع البيئتين يتعين الأخذ في الاعتبار أن عالم السياسة الوطني هو: عالم علاقات القوة المطوعة بحكم كون هذه العلاقات تمارس في ظل وجود سلطة سياسية Political authority، بينما عالم العلاقات الدولية هو: عالم علاقات القوة الخام ، بحكم كون هذه العلاقات تمارس في ظل غيبة السلطة Absence of Authority أو إن شئنا في ظل تعدد السلطات Multiplicity of Authorities ومن ثم فهي علاقات قوة غير قابلة – بحكم طبيعة البيئة التي تمارس فيها – لأي نوع من أنواع التطويع الأخلاقي أو القانوني وهذا ما يقتضي ضرورة الانطلاق في دراسة العلاقات الدولية من مفهوم أساسي مغاير لمفهوم الأساس لعلم السياسة[1].

ويرى د. السيد عليوة "أن مادة العلاقات الدولية" هي دراسة منهجية منظمة لتفاعلات الدول وغيرها من الفاعلين الدوليين والأدوات التي يستخدمها في علاقاتها مع بعضها البعض وفي التأثير على المجتمع الدولي "[2].

---

[1] د. محمد طه بدوي وآخرون ، " **العلاقات السياسية الدولية**"، ط2 ، ص 53 .

[2] السيد عليوة، " **إدارة الصراعات الدولية – دراسة في سياسات التعاون الدولي** "، ص13.

خامساً- تعريف العلاقات الدولية عند مختلف المدارس والمذاهب :

- " المدرسة الاشتراكية " تنظر إلى العلاقات الدولية المعاصرة بأنها :

"تتميز بالديناميكية العالية من خلال الدور المضطرد بالنمو الذي تلعبه الدول النامية والمتحررة في تشكيلها لمجموعة دول عدم الانحياز"[1].

- المدرسة الأنجلوساكسونية وتعريفها للعلاقات الدولية :

فقد انتظمت في ثلاثة اتجاهات أساسية هي :

الواقعية الكلاسيكية ، والطرح العلمي، وأخيراً الطرح الوظيفي والنظامي. "فالواقعية : تردنا إلى حالة الفطرة، والعلمية : تركز على دراسة سلوك الممثلين الدوليين ، والوظيفة: تحليل المجتمع الدولي بعبارات النظام عن طريق دراسة العلاقات التي تقوم بين الممثلين"[2].

- المدرسة الفرنسية وتعريفها للعلاقات الدولية :

بالرغم من حداثة المدرسة الفرنسية؛ إلا أنها أعطت – نوعًا ما– دراسة نظرية شاملة وميسرة للظاهرة الدولية بسياقاتها المختلفة، ومن أهم روادها: دير وزيل، ريمون آرون وغيرهم. وقد كان دير وزيل أحد الأوائل الذين حاولوا تفسير ظاهرة العلاقات الدولية، وفي مقالة له نشرت عام 1952 كتب حول هذا الموضوع: " إن الاتجاه لدراسة العلاقات الدولية كاختصاص مستقل يفسر وعي الباحثين الواضح لوجود مجموعة من الظواهر النوعية

---

[1] د. على عودة العقابي، "**العلاقات السياسية الدولية – دراسة في الأصول والتاريخ والنظريات** " ، ص 31.

[2] د. علي شفيق على العمر ، " **العلاقات الدولية في العصر الحديث** " ، [الرباط ، دار النشر المعرفة،1990]، ص 10 .

التي تستحق أن تكون موضوعاً لدراسة خاصة . ويؤكد دير وزيل أن هـذه الظواهر لها صلة بعلاقات دولة أو عدة دول فيما بينها على جميع الأصـعدة السياسية، الاقتصادية، الاجتماعية، الديموغرافية والثقافية. وتشكل مجموعـة الظواهر هذه العلاقات الدولية"[1].

- " المذهب الماركسي " يعرف العلاقات الدولية :

إن المذهب الماركسي وبالاستناد إلى الأفكار التي طرحهـا كـارل ماركس، وفريدريك إنجلز، وفلاديمير لينين، تـتلخص فـي: "أن التـاريخ البشري منذ البدء إلى الآن هو: تاريخ صراع الطبقات، وبأن العامل المادي المحدد لذلك هو أسلوب الإنتاج؛ "أي أن العلاقات الدولية هي علاقات تـستند على الصراع الطبقي المحرك للتاريخ وتتفق معها"[2].

نخلص مما سبق : لقد حاول المشتغلون بعلم العلاقات الدولية البحث عن معيار يحتكمون إليه في تحديد مفهوم لعلم العلاقـات الدوليـة، ويمكـن إجمال هذه الجهود في اتجاهين رئيسيين :

(1) الاتجاه الأمريكي :

أخذ مفهوم القوة الذي يعد أساس علم الـسياسة، ليـصبح المفهـوم الأساسي لعلم العلاقات الدولية أيضاً. ويبدأ هذا الاتجاه من التسليم بارتبـاط علم العلاقات الدولية بعلم السياسة، وبأن علم العلاقات الدولية ليس إلا علمـاً من علوم السياسة، وذلك على أساس أن علوم السياسة هي تلك العلوم التـي

---

[1] د. على عودة العقابي، **"العلاقات السياسية الدولية – دراسة في الأصـول والتـاريخ والنظريات"**، ص 32.

[2] دانيال كولار، **"العلاقات الدولية"**، ترجمة : خضر خضر، [بيـروت ، د.ن ، د. ت]، ص20.

تعنى بدراسة ظاهرة "القوة"، وأن العلوم السياسية هي تلك العلوم التي تعنى بدراسة علاقات القوة في إطار المجتمع الوطني الكلي الواحد، بينما يعنى علم العلاقات الدولية بدراسة علاقات القوة فيما بين المجتمعات السياسية وبعضها البعض.

يبدو هذا الاتجاه واضحا في كتابات الرواد الأمريكيين الأوائل لعلم العلاقات الدولية وعلى رأسهم الأستاذ مورجانثو، ذلك بأنه قد بدأ دراساته من فرضية أساسية مؤداها أن السياسة الدولية شأنها شأن السياسة بوجه عام ليست إلا عالم الصراع من أجل القوة، ومن ثم فإن العلاقات الدولية وظواهرها ليست في حقيقتها إلا علاقات قوة Power لا تخضع إلا لقانون واحد هو قانون المصلحة القومية[1].

(2) الاتجاه الفرنسي :

البدء من طبيعة جماعة الدول في مواجهة طبيعة المجتمع السياسي الداخلي، كنقطة انطلاق لتحديد مفهوم الأساس لعلم العلاقات الدولية. ويقول أصحاب هذا الاتجاه- وعلى رأسهم الأستاذ الفرنسي Raymond Aaron ، والأستاذ الأمريكي Stanley Hoffmann- : بأن تحديد مجال علم العلاقات الدولية يمكن أن يتم بطريقتين: إما بتعيين خواص هذا المجال في مواجهة مجالات العلوم الاجتماعية الأخرى وخاصة مجال علم السياسة، ومن ثم بتعيين وجوه الاختلاف بين علاقات ما بين الجماعات المنظمة تنظيمًا سياسيًا (الوحدات السياسية – الدول) وبين ما عداها من العلاقات الاجتماعية[2].

---

[1] د. محمد طه بدوي وآخرون، **"العلاقات السياسية الدولية"**، ط2 ، ص 51 .

[2] المرجع السابق، ص 52 .

سادساً- ما الذي تدرسه العلاقات الدولية :

ليس ثمة إجماع بين دارسي العلاقات الدولية على حدود هذا الحقل من الدراسات؛ فالبعض يصفها بأنها: "العلاقات الفعلية التي تجري عبر الحدود، أو مجموع المعلومات التي لدينا حول هذه العلاقات في وقت محدد، وهذا التعريف يتصف بالشمولية حيث يحتوي علي العلاقات الرسمية وغير الرسمية، ولكن التعريف يثير مشكلة ترتيب الأولويات بين هذه العلاقات لاسيما وأنها ليست في مستوى واحد، وهنا يصبح التساؤل: هل نرتبها على أساس أهميتها السياسية؟ وبالتالي سنجد أنفسنا مضطرين لقبول النظام السياسي على أنه الإطار المركزي المنظم لدراستنا إضافة إلى أن شمولية التعريف السابق لمجال العلاقات الدولية تعوزه الدقة إذ أن قصر العلاقات الدولية على ما يتم منها – عبر الحدود – يعني عدم اشتمال التعريف على تلك الوقائع التي تجري في نطاق العلاقات الدولية ذاتها ؛ كالعلاقة بين السياسة الخارجية والداخلية[1].

سابعاً- الفاعلون في العلاقات الدولية :

نقصد بالفاعل "actor" : كل سلطة أو جهاز أو جماعة أو حتى شخص قادر على أن "يلعب دوراً" في الحقل الاجتماعي، أي على المسرح الدولي في هذه الحالة. وقد يتطلب لعب هذا الدور اتخاذ قرار ما، أو الإتيان بفعل ما أو حتى – ببساطة – مجرد ممارسة تأثير على القابضين على سلطة اتخاذ القرار ، أو الممسكين بزمام القوة المادية . ويكفي هذا الحصر السريع للتأكيد على أن " الفاعلين " الذين تدور بينهم العلاقات الدولية هم متنوعون

---

[1] جيمس دورتي وروبرت بالتسغراف ، " **النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية**"، ترجمة : د . السيد عبد الحي ، ط1 ، ص 18.

بقدر ما ، هم متعددون . ويتعين علينا أولاً تشخيص هؤلاء اللاعبين قبل أن نلقي الضوء على الدور الذي يؤديه كل منهم لأن العلاقات التي تدور بين اللاعبين هي التي تشكل في الواقع " النظام الدولي"[1].

- **الفاعل في العلاقات الدولية قديمًا :**

أتباع "هوبز" و" مكيافيللي " يرون: أن الدولة هي الفاعل الوحيد الممكن في حقل العلاقات الدولية وأن الحكومات هي- وحدها - الأجهزة المنوط بها إقامة علاقات مع غيرها من الأجهزة الأجنبية المماثلة ؛ بينما يؤكد منظرون آخرون على أن قائمة الفاعلين - المحتملين على الأقل - هي قائمة طويلة جداً إلى الدرجة التي لا يمكن حصرها مسبقاً، فكل العناصر التي يمكن أن تتدخل بصفة أو بأخرى، في لحظة أو أخرى من لحظات التاريخ بحيث تدرج في قائمة الفاعلين (بدءًا من "الشعوب"، و"الأمم" و"الأجناس" وانتهاء بالأفراد) [2].

- **الفاعلون في العلاقات الدولية حديثًا :**

أي أنه يمكن القول: إن النظام الدولي الراهن أصبح يضم عددا كبيرا من الفاعلين المختلفين، ولم يعد الأمر مقصورا على الدولة القومية وحدها، ويشمل النظام الدولي القوى التالية :

- الدولتان العظميان (Super Power) ويأتي في مقدمة هذه القوى كل من : الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي باعتبارهما أكثر الدول استقلالا من النواحي السياسية والعسكرية والاقتصادية؛ نظر لما تتمتع به كل

---

[1] مارسيل ميرل ، "**سوسيولوجيا العلاقات الدولية** " ، ترجمة : حسن نافعة ، ص 313.

[2] مارسيل ميرل ، "**سوسيولوجيا العلاقات الدولية** " ، ترجمة : حسن نافعة ، ص 314.

منهما من القدرة على التحرك الاستراتيجي، والإمكانيات العسكرية للتدخل في أي منطقة من العالم .

- الدول الكبرى: ثم يلي ذلك سلم التدرج الجماعة الأوروبية الاقتصادية التي حقق أعضاؤها في بعض الأحيان نجاحا في تشكيل سياسة خارجية مشتركة وخاصة في مجال الأمن بالرغم من الخلافات بينها حول سياسات الطاقة. وفي مقدمة دول هذه الجماعة : فرنسا وانجلترا، وتعتبر جمهورية الصين الشعبية في عدادها .
- القوي الصناعية الغربية ، والتي تتمثل في كل من اليابان وألمانيا الغربية (سابقًا) باعتبار ما لكل منهما من قدرة تكنولوجية اقتصادية يمكن أن تتحول إلى قوة عسكرية نووية هائلة، وقوة مؤثرة إذا امتلكت الإرادة السياسية.
- القوى الدولية الجديدة مثل : الأوبك التي أصبحت عاملا مؤثرا في صنع القرارات الدولية منذ بداية السبعينيات نظرا لقدرتها على التحكم في إمدادات النفط.
- المنظمات الدولية الرئيسية مثل : الأمم المتحدة ؛ ممثلة في مجلس الأمن والجمعية العامة.
- مجموعة الدول المتوسطة؛ التي اكتسبت مركزها هذا بفضل الموقع الجغرافي أو القدرة السكانية أو امتلاك المواد الخام أو مساهمتها في التجارة العالمية أو الاقتصادية، أو الإمكانيات التكنولوجية المستقبلية ، أو القوة العسكرية، أو مهارتها الدبلوماسية أو قدرتها للإسهام في الاستقرار الدولي والإقليمي. من هذه الدول : البرازيل والأرجنتين واليونان وإيران وإيطاليا ومصر وبولندا وباكستان .

- تأتي بعد ذلك الدول الصغرى؛ التي تتميز بتأثيرها السلبي دون التـأثير الإيجابي في النظام العالمي. مثال ذلك ما يمكن أن تقوم به من منع تدفق سلعة إستراتيجيه إلى الأسواق، أو التدخل فـي المواصـلات العالميـة؛ بإغلاق أحد الممرات المائية، أو منح الدول الكبرى قواعد عـسكرية، أو تسهيلات بحرية على إقليمها.
- المنظمات الدولية الوظيفية مثل: البنك الدولي للتعمير والتنمية ، ومنظمة الأغذية والزراعة، والوكالة الدولية للطاقة الذرية، ومنظمة العمل الدولية، وصندوق النقد الدولي، والاتفاقيات العامة للتعريفات والتجارة (الجات).
- المنظمات الدولية الإقليمية مثل: منظمة الـدول الأمريكيـة، ومجلـس أوروبا، وجامعة الدول العربية، ومنظمة الوحدة الأفريقية، ومنظمة حلف شمال الأطلنطي ، وحلف وارسو، ومنظمة المؤتمر الإسلامي.
- المنظمات الدولية غير الحكوميـة ذات الأنـشطة الإنـسانية والعلميـة والرياضية والاقتصادية مثل: الصليب الأحمر الدولي، واللجنة الأوليمبية الدولية ، والشركات متعددة الجنسية.
- المنظمات الأهلية كالمنظمات الثوريـة، وحركـات التحـرز الـوطني، وجماعات الإرهاب والمتطرفين، كذلك بعض أجهزة المخابرات، وتجار السلاح، ومهربو المخدرات[1].

ثامناً- أهداف العلاقات الدولية :

إن الاختلافات في الأهداف والإدراكات الدولية؛ هما أساسا النزاعين في وقتنا الحالي :

---

[1] د. السيد عليوة، "إدارة الصراعات الدولية – دراسة في سياسات التعـاون الـدولي"، ص 20-21 .

"النزاع بين الشرق والغرب ، والنزاع بين الشمال والجنوب". وتستخدم عادة في تقدير هذه الاختلافات الطرق التحليلية ، وليست العلمية أو الموضوعية، وذلك للنظر إلى وجهات نظر كل الأطراف المتداخلة بشكل نقدي؛ كمحاولة لفهم وجهات النظر الأخرى(1).

السؤال: ما الذي يدفع الدول إلى اختيار هذا الهدف أو ذاك ؟ أو بمعنى أخر : لماذا نجد نوعا من الدول يحاول أن يغير العالم وفق فلسفته وأسلوبه ونمطه المتميز في الحياة (كالدولة الشيوعية مثلا)؟. بينما نجد نوعا آخر من الدول التي تقتنع بأوضاعها ولا تحاول أن تفرضها على الآخرين؛ دول مثل : الهند أو سويسرا، ثم لماذا نجد دولاً تعتمد على أسلوب التهديد والاستفزاز بل وعلى الحروب المسلحة في علاقاتها بغيرها على حين نجد دولا أخرى تنشد السلام وتحاول تجنب الحرب بأي ثمن ؟ إذن ما هي المعايير التي تقرر اختيار الأهداف القومية في السياسات الخارجية للدول؟ والإجابة على هذا التساؤل صعبة، وكل ما يستطيع خبراء العلاقات الدولية أن يفعلوه هو التوصل إلى أحكام اجتهادية قد ينقصها الدليل القاطع(2).

بما أن العلاقات الدولية تهتم بالملاحظة والتحليل والتنظير في دراسة وتفسير الأحداث في العلاقات بين الدول فإن الساسة وصناع القرار ربما يصبحون في موقف يقدرون من خلاله تحديد السياسات التي يمكن أن تحقق

---

(1)Walter S. Jones , Steven J. Rosen , " **The Logic Of International Relations** " , Third Edition , [Cambridge , Winthrop Publishers , 2006] , p. xv.

(2) د. إسماعيل صبري مقلد، "**العلاقات السياسية الدولية . دراسة في الأصول والنظريات**"، ط2، [جامعة الكويت، كلية التجارة والاقتصاد ، 1979] ص 142-143.

بثقة أهدافهم الوطنية وبما يؤدي إلي حل المشكلات الدولية والمساهمة في تطوير العلاقات بين الدول وتحقيق نتائج أفضل للاستقرار والسلام[1].

فهدف العلاقات الدولية هو: " السعي للحصول على معرفة عامة حول سلوك الجماعات السياسية وسلوك الأفراد والمساعدة على فهم الأحداث أو القضايا السياسية. وتشمل العلاقات الدولية على وسائل وطرائف تحليل الاقتراحات والوقائع السياسية عن طريق إجراء الاستنباط وتصنيف الأهداف القيمة واختيار البدائل وبيان نتائجها المحتملة واختيار الطريقة الأكثر ملائمة للوصول إلى الغاية المطلوبة[2].

لذلك يظل تحقيق السلام الهدف الأسمى للعلاقات الدولية ونظرًا لما يعتقده البعض بأن الدول تسعى لكي تتصرف في علاقاتها الخارجية طبقًا لنفس المبادئ الأخلاقية التي تدفع الأفراد في التصرف، فإن ذلك يجعلها تقتنع بأن لها مصلحة مشتركة وشاملة ؛ تقوم على أساس إقامة السلام بواسطة مؤسسات دولية . إن العلاقات الدولية تساعدنا في الكشف عن أفضل السبل التي تساهم في معرفة ماذا تريد الشعوب؟ ولماذا انتظمت في مجموعات خاصة ؟ ولماذا سلكت هذه الطريقة في التصرف ؟[3]

لا جدال في أن عامل القوة والإمكانيات المتاحة لدى الدولة يقوم هو الآخر بدور هام في تقرير أهدافها القومية، بل قد يكون أكثر هذه المعايير

---

[1] Burton John, " **International Relations: A general Theory**", [Cambridge university press, 1965] pp .5-6

[2]Dunn Fredrick ",The Scope of International Relations", "In Stanley Hoffmann ", Contemporary Theory in International Relations, [prentice Hall , Inc,USA,1962]pp.13-14.

[3]Reynolds P.A, "**An Introduction To international Relations**",[Longman Paper bank , London ,1970] P.183.

أهمية على الإطلاق. فالقوة المحدودة نسبيا للدولة قد تكون حافزًا لخصومها الأقوياء، على توسيع نطاق أهدافهم ما دام أن هذه لن تلقى مقاومة تحول دون تحقيقها، هذا في حين أن هذه القوة المحدودة نفسها قد تكون رادعًا ضد تصرفات الدول التي لا تملك قدرًا مماثلاً من إمكانيات القوة ، وبذلك نجد أن التسلسل النسبي لعلاقات القوى الدولية يعين الممكن من غير الممكن عند تقرير الأهداف الخارجية. ومن ناحية ثانية، فإن الوقوف على طبيعة الأهداف الخارجية للدولة يساعد في تقرير ما إذا كانت قوة هذه الدولة في حالة نمو أو تدهور ، ومن ذلك مثلا: أن أقوى الدول في العالم هي التي تحاول أن تمد نفوذها، وأن تنقل أسلوبها في الحياة إلى غيرها من الدول. حدث هذا في القرن التاسع عشر على يد بريطانيا، وها هو يحدث الآن في القرن العشرين على يد الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي حيث إن لكل منهما إستراتيجية عالمية طموحة ؛ تعبر عن مركزهما كقوى عملاقة في هذه المرحلة من تطور العلاقات الدولية . وبالمقابل فإنه عندما تنكمش أهداف الدولة تصبح أكثر تواضعا عن ذي قبل ، فإن ذلك يستخدم كشاهد على تدهور قوتها، تماما كما حدث مع بريطانيا بعد الحرب الثانية، فاضمحلال إمبراطوريتها جعلها تحصر الدور الذي تقوم به في السياسة الدولية، في نطاق ضيق كما أصبحت تنتهج سياسات أكثر تحفظا مما اعتادت عليه في الماضي. وهذا العامل نفسه، أي وضع الدولة من تسلسل القوى العالمي، وحجم قوتها النسبية مقارنا بقوة الدول الأخرى التي ترتبط بعلاقات معها، هو الذي يحدد بدرجة أو بأخرى، ما إذا كان هدف الدولة هو الإبقاء على الوضع الدولي القائم أو تغييره[1].

ثم يأتي دور الرأي العام كعامل آخر في تحديد الأهداف. وقد استعمل العالم السياسي "جابرييل الموند" اصطلاح "مزاج السياسة الخارجية

---

[1] د. إسماعيل صبري مقلد، **"العلاقات السياسية الدولية. دراسة في الأصول والنظريات"** ط2، ص 149.

"Foreign Policy Mood"_للدلالة على الاتجاهات أو الميول العامة التي تبديها الفئات الواسعة من الرأي العام في دولة من الدول تجاه سياسة خارجية معينة في وقت من الأوقات. فمثلاً كان المزاج السياسي الخارجي المسيطر في أمريكا طيلة القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين ، هو تحبيذ العزلة الدبلوماسية وعدم الاكتراث بما يجري في القارة الأوروبية من صراعات سياسية . وفي الخمسينيات من القرن العشرين كان الذي يسيطر على هذا المزاج الأمريكي الخارجي هو الخوف ، ونزعة الكراهية المواجهة ضد الشيوعية والاتحاد السوفيتي بالذات . وفي بريطانيا كان المزاج الخارجي العام المسيطر في الثلاثينيات هو كراهية الحرب. وهذه الحالة النفسية كانت جزءا هاما من الأساس الذي قامت عليه سياسات المهادنة وتقديم التنازلات لألمانيا النازية وإيطاليا الفاشية من جانب بريطانيا. ومن ناحية أخري، فإن شعور الرأي العام المبني على الكراهية أو عدم الثقة في دولة معينة، لا يمكن انتزاعه وتغييره بسهوله لمجرد أن الظروف الدولية في موقف معين تغيرت على النحو الذي يبرر إجراء تقارب مع الدول التي يسيطر عليها مثل هذا الشعور[1].

كما لا يمكن إنكار أن الشخصية القومية هي من أقوى المعايير التي تحدد أهداف الدولة من سياستها الخارجية، والنظرية التي تقوم على إعطاء الشخصية القومية هذه الأهمية؛ ترتكز على افتراضات رئيسة ثلاثة هى:-

أ- أن مواطني أي دولة تجمعهم خصائص سيكولوجية مشتركة بحيث تجعل لهم تكوينا نفسيا يختلف عن غيرهم من شعوب الدول الأخرى.

---

[1] د. إسماعيل صبري مقلد، " العلاقات السياسية الدولية. دراسة في الأصول والنظريات" ط 2 ، ص ص147-148.

ب- إن الشخصية القومية لا تتغير بسرعة وإنما تؤدي خصائصها الأصلية إلى التأثير في سلوك الدولة لفترات زمنية طويلة .

ج- وإن هناك صلة مباشرة بين شخصية الأمة وأهدافها القومية فأما بالنسبة للعامل الأول؛ فإن علماء النفس والاجتماع والأنثروبولوجيا؛ يؤكدون على وجود ارتباط بين ثقافة الأمة التي هي من أهم مقومات وجودها، وبين شخصيتها تماما كما هو الحال مع الأفراد[1].

هناك نوعان من الأهداف وهما: (الأهداف المحددة، والأهداف العامة)، والمقصود بالأهداف المحددة أن تكون أهدافًا واضحة من حيث الكيفية التي تصاغ بها، وهي لا تترك مجالاً للاجتهاد أو التخمين . وذلك بعكس الأهداف العامة التي تشتمل على جانب من الغموض وغالبا ما تكون عرضة للتفسيرات المتضاربة . وفي اعتقاد البعض أن الأهداف العامة أحيانًا ما تكون لها بعض المميزات عن الأهداف المحددة ، فالأهداف العامة تحجب الاختلافات داخل الدولة أكثر مما تفعل الأهداف المحددة ، كما أنها تربك خصوم الدولة وتجعلهم في حالة تخمين للنوايا التي تقصدها من وراء هذه الأهداف . وفضلا عن هذا وذاك فإن الأهداف المحددة قد تكون أهدافا قومية ضيقة ، كما قد تشتمل على استفزاز للدول الأخرى ، وصياغتها بهذه الطريقة المحددة قد تثير معارضة بل ومقاومة من جانب تلك الدول ، ومن هنا ، فإن الأهداف العامة قد تخدم بطريقة أفضل في كثير من مواقف السياسة الدولية[2].

---

[1] المرجع السابق ، ص ص 143-144.

[2] د. إسماعيل صبري مقلد، **"العلاقات السياسية الدولية. دراسة في الأصول والنظريات"** ط2، ص155.

وهناك ملاحظة، وهي أن الأهداف المعلنة ليست هي باستمرار الأهداف التي تحاول الدول بلوغها، فكثيرا ما تكون تصريحات الساسة وقادة الدول قد صيغت بطريقة؛ القصد منها التضليل والتستر على النوايا الحقيقية التي تكمن وراء الأهداف القومية في سياسات دولهم الخارجية. وترجع مسؤولية التحقق من صدق تلك الادعاءات المعلنة من عدمه إلى أجهزة المخابرات التي يطلب منها التعرف على النوايا الحقيقية للدول الأخرى ، وما تحاول أن تصل إليه من وراء موقف دولي معين . وأي خطأ في التعرف على هذه الأهداف والنوايا؛ قد يلحق بالدولة أضرارًا قاتلة، وهناك أمثلة تاريخية كثيرة تبرهن على نتائج سوء التقدير أو الخطأ في تقييم نوايا الدول الأخرى، فألمانيا خسرت الحربين العالميتين الأولي والثانية؛ لأنها استبعدت احتمال تدخل الولايات المتحدة ضدها فيما إذا استطاعت أن تهزم بريطانيا وفرنسا[1].

☒ وأيًا كان الأمر، فإن هناك عدة أمور أخرى يجب أن تكون ماثلة في أذهاننا ومنها :

أ- إن هناك بعض الدول التي تحترف التضليل بخصوص أهدافها المعلنة وأهدافها الحقيقية، ومن هنا يجب أن يكون السلوك الفعلي لهذه الدول مؤشرًا لغيرها في عدم التعويل على ما تقوله، وإنما يجب أن تبني توقعاتها وحساباتها على عكس هذه النوايا الظاهرة.

ب- إن هناك بعض الدول التي تعلن عن أهداف القصد منها؛ خدمة أغراض الاستهلاك المحلي وتضليل الرأي العام الداخلي، بينما تكون الأهداف التي تعلن للرأي العام الخارجي شيئا آخر مختلفا، ومن هنا يجب

---

(1) المرجع السابق ، ص 156.

المقارنة بين ما تقوله الدولة لمواطنيها، وبين ما يعكسه سلوكها الخارجي؛ وذلك من أجل تحديد خطة التعامل معها.

ج- إن التضليل في الأهداف قد يحقق للدولة بعض الميزات؛ وذلك لأنه يحول أنظار الدول الأخرى عن أهدافها الحقيقية، كما أنه قد يخدم في التستر على الأهداف التي لا تحظى بقبول وتأييد شعبي واسع. غير أن تلك الميزة يقابلها ضرر مماثل، وهو أنه متى انكشف هذا التضليل -كما يفصح عنه سلوك الدولة- فإنه يمكن التشهير بها في الخارج والإساءة إليها وإلى مصالحها، كما يمكن تأليب الرأي العام الداخلي عليها[1].

نخلص مما سبق إلى أن : هذا النوع من الجدل عقيم وملغم بالافتراضات المسبقة. إن عدم التمسك بالدولة باعتبارها الفاعل في تعريف العلاقات الدولية؛ لا يعني إطلاقًا استبعاد الدولة كفاعل، لكن ذلك يقتضي منا أن نولي أهمية خاصة ليس فقط لتحديد دور الدولة وإنما أيضاً لمعرفة الظروف التي تتخذ فيها مواقفها على الساحة الدولية. فلا يوجد مطلب تواتر الناس على تأليهه بمثل هذه السهولة واليسر، حتى بالنسبة لهؤلاء الذين لا يكفون عن التحذير من مغبة اللجوء إلى هذا التأليه (reification) عند القيام بأية محاولة للتنظير[2].

تعقيب :

يتضح مما تقدم أن سمات حقل العلاقات الدولية ما زالت مرنة وليست مستعصية على الباحثين لتكون مواكبة لما يتوجب على هذا الحقل أن يتسم به ولعل من تلك السمات : موضوع متميز، أطروحات تجريدية أو

---

[1] المرجع السابق، ص 157.

[2] مارسيل ميرل، "**سوسيولوجيا العلاقات الدولية**"، ترجمة: حسن نافعة، ص 314.

صيغ نماذج عامة، أفكار مفاهيمية يلجأ إليها عند تحليل السلوك الدولي، مفردات متخصصة واضحة المعني ودقيقة، أساليب تحليلية عمومية تتيح الظروف والقدرة على تفحص وتقيم التحليلات الأولية، وأخيرا نظام مركزي لترتيب وتقييم وتناقل النتائج التي تتوصل إليها الأبحاث[1].

التعريف الذي تقترحه المؤلفة لمفهوم العلاقات الدولية كمصطلح :

"كل ماله صلة بالعلاقات المتبادلة والمتداخلة، وتكون بين دولة ودولة أخرى، أو عدة دول فيما بينها، سواء أكانت سياسية، اقتصادية، اجتماعية، ديموغرافية ، ثقافية، سلمية أو حربية، يمكن أن يدخل فيها، ويهتم بدراسة طبيعة هذه التفاعلات بينهم، والعوامل المتغيرة في هذا التفاعل؛ فهو علم يدرس كل شيء يجري بين الأمم، ويهتم بدراسة كل العلوم طبيعية كانت أو فكرية، وما يضفي عليها رونقًا أكثر رقيًا اهتمام الفلسفة الأخلاقية بهذا العلم بشكل أساسي.

---

(1) د.كاظم هاشم نعمة، "**العلاقات الدولية**"، ص 57.



الفصل الثاني

نشأة فكرة العلاقات الدولية

تمهيد :

استدعى الطبع السياسي في الإنسان تميزًا داخل المجتمعات البشرية قاطبّة وأبديًا بين آمر ومطيع، وليس من إنسان يستطيع أن يفلت فـــي تلـــك المجتمعات من الانتماء إلي فئة من هاتين الفئتين: إما آمر أو مطيع، فهو إما أن ينتمي إلي طائفة الذين يأمرون، وإما أن ينتمي إلي طائفة المطيعــين، أو أن شئنا قلنا :إما أن يكون حاكماً وإما أن يكون محكومـــاً. ولا مـــن إنـــسان يستطيع أن يفلت من عالم السياسة إلي عالم الفراغ السياسي، ذلك بأن الطبع الإنساني يقضي على الإنسان بأن يعيش في ذلك العالم إما كحاكم أو محكوم. ثم إن علاقة الأمر والطاعة هذه هى أصل العلاقات السياسية جميعـــاً فمنهـــا ينبعث قيام المجتمع السياسي ذاته. ولعل "أفلاطون" كان قد فطن إلـــى هـــذه الحقيقة حين عرف "السياسة " بأنها: "علم الأمر"[1].

وانبعاثاً من الطبع السياسي في الإنسان – أيضًا – تأتي ظاهرة التميز السياسي الثانية، ولكنها هذه المرة على مستوى الجماعة البشرية الكبرى. إن التميز بين الأمر والطاعة هو العلاقة الخلاقة "للمجتمع السياسي" ذلك بينمـــا يظهر التميز الثاني (الصديق والعدو) في المجال العالمي بمـــضمون قوامـــه تميز بين الوحدات السياسية (المجتمعات السياسية) تميزاً يبدأ من أن الأصل لدى كل مجتمع سياسي أن إطاره الجغرافي يمثـــل بالنـــسبة لأصـــحابه دار السلام، وأن ما وراءه دار حرب، ومن ثم فإن الأصل في الأجنبي أنه "عدو" ما لم تثبت صداقته وعلي مقتضى مصلحة المجتمع الوطني ذاته. وانطلاقـــاً

---

(1) د. محمود طه بدوي وآخرون، "العلاقات الـــسياسية الدوليـــة"، ط2 ، [الإســـكندرية، : أليكس لتكنولوجيا المعلومات، 2004] ص 47.

من هذا تعتبر العلاقات الدولية – بصرف النظر عن طبيعة مضامينها – علاقات سياسية؛ فالأصل فيها العداء، وليس السلام من طبيعتها[1].

إذا أردنا أن نتحدث عن العلاقات الدولية، فلابد علينا أن نستهل حديثنا بموضوع "الطبيعية البشرية " يقصد بها: "الإنسان كما كان في حالة الطبيعة" لأنه إذا كان الفرد في البلاد المتحضرة يخضع في علاقاته مع الغير لسيطرة القانون فإن الجماعات السياسية تعيش في "حالة الطبيعية " إزاء غيرها، فهي خارج نطاق القانون، لا سلطان عليها إلا لذاتها ، وتأبى أن تعترف أن لغيرها حقوقًا قانونية، أو تسلم أن عليها واجبات قانونية قبل الجماعات السياسية الأخرى؛ فهي تعيش إذن في حالة لا تختلف عما كان عليها المتوحشون أي في عهد طفولة النوع البشري . ويبدو أن الدول إذ تنتهج وتسير على تلك السياسة إنما تستمد تبريرها من مبدأ السيادة القومية الذي تتعلق به وتحرص عليه، وإن كان في الحقيقة ستارًا لأهداف ومطامع أخرى[2].

أولاً- العلاقات الدولية في الإمبراطوريات القديمة :

(مصر الفرعونية، مملكة الحيثيين، والأشوريين، وبابل، ودولة الهند والصين .....)

لقد سبق أن ذكرنا : أن العلاقات الدولية قديمة قدمَ الإنسانية، هذا غير أن هذه العلاقات كانت قائمة في الغالب على الحروب والفتح والتوسع، ولا يمكن بأية حال مقارنتها بالعلاقات الدولية المستقرة الدائمة والقائمة بين

---

(1) المرجع السابق ، ص 48 .

(2) د. راشد البراوي، "**الطريق إلى السلام – بحث في تنظيم العلاقات الدولية**"، [القاهرة، مكتبة النهضة المصرية ، 1949]، ص 11.

الدول في العصور الحديثة ؛ لأن الجماعة الدولية أو الوحدة السياسية بمعناها المعروف حالياً لم تكن قد ظهرت بعد.

وإذا تصفحنا التاريخ فإننا سنجد كثرة من الحروب المتواصلة بين الممالك والإمبراطوريات في العالم القديم كقدماء المصريين والأشوريين والبابليين والفينيقيين والفرس والإغريق ....إلخ. تؤكد لنا أن حاجات التبادل الاقتصادي كانت تدفع إلى إقامة علاقات سياسية مع الخارج . وقد تم من خلال عقد اتفاقيات أو ما يمكن أن يسمى بالمعاهدات الأولى المعروفة تاريخياً[1].

وأشهر هذه المعاهدات اتفاقية "قادش" تلك التي وقعت بين فرعون مصر " تحتمس الثالث " وملك الحيثيين "حاتوسيل" سنه 1273 ق .م. وقد تميزت هذه المعاهدات بأنها تمت على أساس المساواة بين المتعاقدين. وبعد اكتشاف رسائل " تل العمارنة " في مصر تبين أن فراعنة مصر منذ حكم "أمينيوس الرابع" (القرن الرابع عشر قبل الميلاد) كان لهم ممثلون في الخارج ويتمتعون بامتيازات خاصة، وقد أكد ذلك وجود علاقات دبلوماسية بين مصر والإمبراطوريات الأخرى حيث كانت تستعمل لغة مشتركة في المخاطبة والمراسلات، وقد شكلت مصر وبابل خلال فترة زمنية طويلة، حلقة الاتصال بين الهند وحوض البحر المتوسط. ويؤكد بعض الفقهاء، بأن هناك قانوناً دولياً وجد منذ تلك الفترة انطلاقا من وجود اتفاقيات كانت تتم على أساس المساواة والمعاملة بالمثل، وأن قاعدة " Pacta sunt servand" التي تقضي باحترام ما يتم التعاقد عليه كانت معروفة وكانت تتم هذه

---

[1] د. على عودة العقابي، "**العلاقات السياسية الدولية – دراسة في الأصول والتاريخ والنظريات**" ، ص36.

الاتفاقيات في ميادين المبادلات التجارية أو من خلال تحالفات دفاعية أو هجومية، أو من حول تحديد الحدود الإقليمية .

وتزداد هذه العلاقات بين المدن الفينيقية، فيما بينها أو بينها وبين الممالك الأخرى، وذلك بسبب الدور المتزايد للمبادلات التجارية والذي تخصص به الفينيقيون انطلاقاً من المدن المشهورة تاريخياً: صور وحيدون وتريبولي (طرابلس) وجزيرة أزواد (الساحل اللبناني – السوري حالياً)[1].

العلاقات الدولية في مصر الفرعونية :

كانت مصر الفرعونية ذات علاقة بالدولة المجاورة، كما اتبعت سياسة خارجية قائمة علي مبدأ توازن القوي. واستطاعت أن تبرم معاهدة مع الحبشيين التي تضمنت مبدأ السلام الدائم ومبدأ التحالف الدفاعي بين الدولتين ضد أي عدوان خارجي[2].

العلاقات الدولية عند الأشوريين :

فقد كان الآشوريون مثالاً للوحشية والقوة في حروبهم، وقد أنكروا أية علاقة ودية مع أي أمة أخري؛ وبالتالي يمكن القول: أن سياستهم الخارجية قائمة على فكرة الاستعلاء والاستبداد[3].

---

(1) د. ريمون حداد، "**العلاقات الدولية، نظرية العلاقات الدولية، أشخاص العلاقات الدولية نظام أو فوضي في ظل العولمة**"، ترجمة: الشاذلي القليبي، [بيروت، دار الحقيقة، 2000] ص ص 45-46 .

(2) د. على عودة العقابي، "**العلاقات السياسية الدولية – دراسة في الأصول والتاريخ والنظريات**"، ص 36.

(3) المرجع السابق، نفس الصفحة.

العلاقات الدولية عند البابليين :

وفي "بابل" يمكن أن تعد فلسفة "حمورابي" 1750 ق.م مثلاً للقاء الفلسفة والسلطة، حيث تتمثل في فلسفته سياسة المجتمع عن طريق القانون الذي وضعه، وهو قانون شامل منظم للعلاقات الخاصة والعامة؛ يحدد واجبات كل فرد وحدوده في صلته مع الآخرين، وهنا نجد لديه بداية فرض السلطة بالقانون. وكان "حمورابي" يرى أن الآلهة قد عينوه وكلفوه لينصر الضعيف ويمنع الاستبداد من الأغنياء إلى الضعفاء وأن ينشر الحق والعدل والسلام بين الناس(1).

العلاقات الدولية في بلاد الصين والهند :

كانت هناك كتابات حول الحروب وعلاقات التنافس، كما ورد عند "سونتزو" "Suntzu" في كتابة حول "فن الحرب" الذي يشهد على قدم التفكير الصيني في هذا المضمار، أو كما عبر عنه "كونفوشيوس" في نظريته العامة حول العلاقات الإجتماعية على مستوى العالم.(2)

ففي الصين القديمة، حذر "كونفوشيوس" و"مينغ تسي" – الذي شرح مبادئ كونفوشيوس – الحكام من الإقدام علي حرب عدوانية، وبشر "موتي" بمبدأ المحبة العالمية التي لا ينسجم معها إشعال الحروب بين الدول، وطبقاً للاوتسي، فإن أي فرد يعيش منسجماً مع ألطاو – وهو المبدأ الأول الذي ينبثق منه كل وجود وتغير في هذا الكون .. وهو إشارة لسبيل الفضيلة –

---

(1) د. سلمى حمزة النساء، " **تاريخ الفكر السياسي في العصور القديمة والوسطى**"، الطبعة الأولى، [د.م، د.ن، 1988] ص ص 11 – 12.

(2) د. ريمون حداد، "**العلاقات الدولية : نظرية العلاقات الدولية – أشخاص العلاقات الدولية – نظام أم فوضي في ظل العولمة** "، ترجمة الشاذلي القليبي، ص 48.

لابد له أن يمتنع عن المشاركة في أي عمل لتوكيد الـذات بمـا فـي ذلـك الحرب، ولذا فإنه من منطلق رفض التمتع بقتل الآخرين يري أن الانتـصار العسكري مدعاة للأسف أكثر منه مدعاة للغبطة، وربما يبدو دافعاً للدهشة أن نعلم أن الثقافة أو التراث الهندي القديم أكثر عسكرية وأقل سلمية من التراث الصيني في التعبير عن مثله، ولكن ثمة بعض المبشرين الهندوس والبوذيين الذين رفضوا الحرب انطلاقاً من أسس برجماتية. أما الحكام البـوذيين فقـد أخذوا الحرب كمسلمة وكظاهرة سياسية طبيعية، والمذهب الهندوسي والبوذي ينادي بالامتناع عن إيذاء أي كائن حي وهو المذهب المعـروف بالاهيمـسا وهو مبدأ هندي قديم، وحظي المبدأ بشهرة كونه كان أحد المنابع التي استقي منها غاندي فلسفته القائمة علي اللاعنف، ولكن هذا المبدأ لم يحل دون وقوع الحروب، فإن أحداً من الحكام لا في الهند ولا في الـصين تجنـب خـوض الحرب لأسباب أخلاقية، وفي الغالب سلكوا الطريق الذي نصح به كل مـن "كوان تشنغ" أو "كوتيليا" – مكيافيللي الشرق – والذي ركز علي العناصـر الإستراتيجية في القوة والسياسة الخارجية والحرب[1].

ثانياً- العلاقات الدولية في عصر الإغريق[*] :

إن العلاقات الدولية بين المدن اليونانية اتصفت بنوع مـن الثبـات والنظام وخاصة في أوقات السلم حيث كانت قائمة علـى التعاهـد وتبـادل

---

(1) جيمس دورتي، روبرت بالتسغراف، "**النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية**"، ط1، ترجمة: وليد عبد الحي، [الكويت ، الكاظمة للنشر والمؤسـسة الجامعيـة، 1985] ، ص 148- 149 .

(*) للمزيد بخصوص العلاقات الدولية الإغريقية ينظر :

- Duncan Bell , " **Political Thought and International Relations - Variations on a Realist Theme**" , [New York , worldwide in Oxford University , 2008] pp.20-30.

البعثات الدبلوماسية المؤقتة، وكانت كلما تحدث الخلافات فيما بينهم يلجـأون إلى التحكيم كما جاء في "معاهدة الصلح بين إسبارطة ورجوس المبرمة فـي 470 ق.م "[1].

إن أكبر مثال في هذا العصر هو: "حلف دلفي" Delphi ويرجع إلى ما قبل العهود التاريخية pre-history والذي انتظمت فيه القبائل الرئيسـة المنتشرة فيما بين تسليا والبليبونيز وكانت تتكون من اثنتي عـشرة مدينـة ترسل كل منها ممثلاً إلى مؤتمر شبه سنوي، وكانـت طريقـة التـصويت محدودة معينة؛ حيث كان لكل عضو صوتان من الناحية النظرية. ولكن بما أن الدول الوافرة القوة كانت تقف على قدم المساواة مع قبائل لا وزن لها أو أهمية، من حيث عدد الأصوات لكل منها ؛ فإنها قد حالت بطبيعة الحال دون تسوية المسائل السياسية الهامة في مثل هذه الجمعية. وتستطيع أن تعد هـذا الحلف مقدمة أو سابقة أو صورة بدائية لعصبة الأمم التي ولدت في أعقاب الحرب العالمية الأولى من حيث كونها . جمعية تضم دولاً ذات سيادة، تشمل الديمقراطيات والملكيات، ولها موظفون منتظمون، و،اجتماعـات دوريـة، ونظام تصويت معين، وكانت هذه العصبة تفرض عقوبات ذات طابع دينـي أو أدبي بمعنى أن المعابد المشتركة يتولى الذود عنها أولئك الذين يقيمون في رحابها شعائر العبادة[2].

"العصبة" كانت عبارة عن "معاهدة تحكيم" في عصر الإغريق، حيث يحدثنا "ثيوقليدس" Thucylides بأن عصبة البليبونيز التي تكونت في القرن الخامس قبل الميلاد كانت تطلب من أعضائها أن يعمدوا إلى التحكيم وفـق

---

[1] د. على عودة العقابي، "العلاقات السياسية الدولية – دراسة في الأصـول والتـاريخ والنظريات"، ص37.

[2] د. راشد البراوي، "الطريق إلى السلام – بحث في تنظيم العلاقات الدولية"، ص13 .

شروط عادلة ومتساوية مستوحاة من التقاليد الإغريقية. والواقع أن "العصبة" كانت عبارة عن معاهدة تحكيم دائمة وتنص على أن يكون حل المنازعات بالمفاوضة ، ثم بالتحكيم إذا أخفق ذلك السبيل . وتمدنا المعاهدات الإغريقية بالكثير من المواد الخاصة بالتحكيم، وكأن الحكم دولة ثالثة أو شخص له مركز بارز معروف.

ولعل أول تحكيم سجله التاريخ الإغريقي كان بين أسبرطة ومينا في عام 123 ق.م ولكن لم يوفق الإغريق إلى الحيلولة دون الالتجاء إلى الحرب، كما أن المحكمين لم تكن لديهم الوسائل التي تمكنهم من تنفيذ قراراتهم فكأن الحال اليوم لا يختلف عنه إذ ذاك ولكن ، إذا كان التحكيم لدى الإغريق يعنى بصورة رئيسة بالمنازعات المتعلقة بالأراضي والإقليم ، فإنه لم تكن هناك أنواع من المنازعات خارجة عن دائرته كما هو الشأن في المعاهدات الحديثة في هذا الصدد [1].

ثالثاً- العلاقات الدولية في الإمبراطورية الرومانية :

مع نهاية المجتمع الإغريقي وقيام الدولة الرومانية، ما لبث معظم القارة أن انصاع إلى حكم روما ، وانتشرت الحضارة الرومانية بتقاليدها وأنظمتها وقوانينها ، وثبتت روما في نفس الشعوب الأوروبية نوعاً من القومية الاجتماعية التي لا تعرف وطناً ذا حدود معينة. وتمتعت أوربا بسلام دام قرنين من الزمان (31 ق. م – 180م).

الإمبراطورية الرومانية – في بداية عهدها – عمدت إلى توقيع معاهدات مع مدن فينيقية ولاتينية مع الأخذ بالمساواة والمعاملة بالمثل، وذلك خاصة من أجل تأمين المبادلات التجارية وتنقل رعايا الأطراف المتعاقدة،

---

[1] د. راشد البراوي، "**الطريق إلى السلام – بحث في تنظيم العلاقات الدولية**"، ص14.

ولكن هذا لم يستمر طويلاً، وقد تم التخلي عن المساواة في التعامل مع الشعوب الأخرى مع تعاظم دور روما والسعي في سياسية الهيمنة؛ وقد ظهر ذلك من خلال تفسير الرومان للقانون الطبيعي بما يتفق ومصالح الإمبراطورية. فالأخذ بالقاعدة "suum cuique tribuere " أي "أعط لكل فرد ماله " هو أخذ بمبدأ اللامساواة بين الشعوب وهذا ما يتناقض والتفسيرات السابقة [1].

ولقد كانت الإمبراطورية الرومانية من الناحية النظرية ، وإلى حد كبير من الناحية العملية عبارة عن " عصبة أمم " إذ من بريطانيا إلى حدود الهند ومن روسيا حتى الصحراء ، أحنى الناس هاماتهم لسلطة تنفيذية واحدة يمثلها الإمبراطور ورجاله، وأطاعوا القوانين التي يسنها السناتور أو الإمبراطور وفضوا خلافاتهم وفق القوانين الرومانية، وزالت السيادة القومية واندمجت في الإمبراطورية إلى حين، وإن كان الرومان قد درجوا على أن يتركوا للشعوب الداخلة في نطاق إمبراطوريتهم دياناتهم وثقافاتهم وإلى حد كبير حكامهم واستقلالهم الذاتي[2].

من أبشع أمثلة الحروب في العالم القديم : صراع روما وقرطاجة من أجل السيادة على حوض البحر المتوسط. فالعلاقات بين الرومانيين والأجانب لم تكن مبنية إلا على أساس الحرب والعداء الدائم وكانوا ينظرون إلى الشعوب نظرة استعلاء وعداء؛ فكانت الإمبراطورية تفضل استخدام القوة في

---

(1) د. ريمون حداد، **"العلاقات الدولية، نظرية العلاقات الدولية ، أشخاص العلاقات الدولية نظام أو فوضى في ظل العولمة"**، ترجمة : الشاذلي القليبي، ص 46.

(2) د. راشد البراوي، **"الطريق إلى السلام – بحث في تنظيم العلاقات الدولية"**، ص ص 14 – 15 .

علاقاتها بدلاً عن الدبلوماسية، ومع هذا فلقد دخلت الإمبراطورية الرومانية في معاهدات مع الدول التي تغلبت عليها.

أما عن علاقات روما بالدول المستقلة في حوض البحر المتوسط، فكانت أقرب إلى العلاقات بين المدن اليونانية إلى المعاهدات (كنظرتهم إلى عقود مبرمة في ظل القانون الخاص، بل قد وضعوا صيغاً لتلك المعاهدات مثل معاهدة الصلح ، والهدنة ، ومعاهدات وقف القتال).

ولقد تمت لروما فيما بعد السيطرة على الشعوب والممالك التي غزتها. أسست إمبراطورية وأقامت لها نظاماً وذلك لحفظ النظام والاستقرار والأمن في حدودها وفق النظم العامة لإدارة شؤون الحكم مع الاعتراف بالقوانين المحلية للشعوب المحكومة لتنظيم أمور الرعية والهدف من ذلك يكمن في رغبة روما في إقامة صرح الإمبراطورية وتدعيم أركانها وسيادة القانون وإخلاد الناس للسكينة لصالح الدولة الحاكمة[1].

بطبيعة الحال تضاءل التحكيم كلما زادت قوة الإمبراطورية . ومع هذا فإننا مدينون لروما بلفظ " التحكيم " وبالشطر الأوفى من إجراءاته لأن التحكيم الخاص أو رفع النزاع إلى طرف ثالث يقع عليه الاختيار كان شائعاً حتى في الإمبراطورية وإن قسماً من مجموعة قوانين جستينان بموضوع التحكيم . ولكن بالرغم من هذا ؛ فالسلام الذي أصبغته روما على البلاد الخاضعة لها pax Romana ليس بالنوع الذي يستهدفه التطور التاريخي وتبتغيه الإنسانية ، إذ لم يكن ثمرة الظروف الباطنية أو ثمرة إدراك سليم من جانب الشعوب لأهميته ومغزاه ، بل فرضته روما بسلطانها ودعمته حامياتها المرابطة في مختلف أرجاء الإمبراطورية. أي أن الدافع على قيام هذا السلام

---

[1] د.على عودة العقابي، "**العلاقات السياسية الدولية – دراسة في الأصول والتاريخ والنظريات**"، ص 36-38 .

كان آتيا من أعلي لا من أسفل ، ولذا لم يقدر له الدوام وكان مآله إلى الزوال في اليوم الذي يرتفع فيه سلطان الدولة ويختفي السيف المسلط على الشعوب. ولا أدل على ذلك من انتشار الفوضى وكثرة عدوان البرابرة بعد أن وهنت قوة روما وفضلا عن هذا فلم يكن العصر سلاماً شاملاً إذ لم تنقطع الحروب بين الدولة والشعوب الخارجة عن نطاقها، وكذلك لم تخل الإمبراطورية ذاتها من الاضطرابات والفتن ومحاولات الانتفاض من جانب الشعوب المحكومة، وبسبب الأطماع الذاتية بين المتطلعين إلى العرش[1].

نضيف إلى ما سبق، لقد نجحت روما بعد سحقها قرطاجة في أن تغزو بلدان حوض البحر المتوسط بلداً بعد آخر . وهكذا صار العالم المعروف في ذلك الوقت بما في ذلك كثير من بلدان الشرق تحت حكم وسلطان روما، وعملت "روما" علي تنظيم هذه البلدان الخاضعة لنفوذها في نطاق دولة موحدة، مع ترك مساحة لها من الحرية في بعض النواحي، كما سهرت علي إخضاع الاضطرابات التي كانت تقوم بين حين وآخر في الإمبراطورية بالدهاء تارة وبالسيف تارة أخرى. وأصبحت بلدان العالم المتمدين القديم وحده يرفرف عليها روح التشريع والحكم والاستعمار الروماني. كما سعوا إلي إنشاء جنسية جماعية موحدة " Collective Nationality" ، وهذه الوحدة القوية التي نشأت نتيجة الانتصارات والفتوح لم تبق مجالاً لعلاقات دولية داخل نطاق الإمبراطورية، غير أن العلاقات الدولية ظلت علي نسقها المعروف في ذلك الوقت الغابر قائمة بين الإمبراطورية والشعوب المتبربرة والنصف متمدينة الخارجة عن نطاق الإمبراطورية التي لم تخضع والمحيطة بها. وما يعنينا هنا هو النجاح الذي صادف السلام في ذلك الوقت، فقد أدى تنظيم العالم القديم بضعة قرون

---

[1] د. راشد البراوي ، " **الطريق إلى السلام – بحث في تنظيم العلاقات الدولية**"، ص15.

في ظل روما إلي استتباب أمن عالمي شامل كامل، فقد كانت هناك منازعات وحروب من الخارج، كما كانت هناك من آن لآخر مشاحنات داخلية بين قوات المنافسين على عرش القيصر. ولكن كان النظام في مجموعه خطوة حقيقية نحو السلام ، وقد تركت حكومة روما للولايات التابعة لها استقلالا ذاتيا في حدود ما يجب عليها أن تؤديه من جزية وتعهدات للإمبراطورية، ولم يفسد هذا السلام إلا بعد ضعف الإمبراطورية وانشقاقها _ بعد قيام المسيحية بعدة قرون _ إلي دولتين: إحداهما عاصمتها روما والأخرى بيزنطة، وإفساد طرق المواصلات الفسيحة الطويلة التي كانت تربط نواحيها النائية بعضها ببعض[1].

مع بداية انهيار نظام الإقطاع واقتراب العصور الوسطي في أوروبا من نهايتها بدأ ظهور الدول القومية الحديثة التي تميزت بالاستقلال في مباشرة سلطتها على إقليمها وعلى السكان المستقرين في نطاق هذا الأقاليم. إن هذا التحول برمته أدى ولأول مرة إلى ظهور أولى الدول القومية كإنجلترا، فرنسا، إسبانيا، البرتغال، السويد، النرويج، الدنمارك، بولندة، وروسيا. وقد توالى ظهور الدول القومية على خريطة أوروبا حتى عام 1500، وفيما عدا ذلك ظلت الولايات الألمانية وبعض أقاليم إيطاليا الشمالية خاضعة للسلطة الاسمية التي كان يتقاسمها مع بابا الكنيسة الكاثوليكية. وفي الوقت نفسه أخذت دعائم السلام التي ظلت قروناً طويلة تسيطر على ربوع القارة الأوروبية تتداعي وتنهار بفعل كثير من القوي السياسية والاقتصادية

---

(1) د. أحمد سويلم العمري، "**أصول العلاقات السياسية**"، [القاهرة، مكتبة الأنجلو المصرية، 1957] ص ص 132-134.

أنظر: دلوش، شينوني هيو، "**مبادئ العلاقات الدولية**"، الجزء الأول، [نيويورك، د. م، 1940] ص ص 1- 4.

والاجتماعية وخاصة تحت تأثير التصادم الديني الذي تفجر بين الكاثوليك بزعامة إسبانيا والبروتستانت بزعامة فرنسا، وتحول هذا التصادم إلى حرب ضروس والتي عرفت بحرب الثلاثين، والجهود التي بذلت خلال عام 1618م دون أن تفلح الجهود المتتابعة والتي بذلت خلال هذه السنوات الطويلة لحقن الدماء وتقريب وجهات النظر بين المتحاربين ألغى أن تم توقيع معاهدة السلام المعروفة بمعاهدة : "وستفاليا" وهى التي وضعت ولأول مرة أسس النظام الدولي الحديث[1].

رابعاً- العلاقات الدولية في العصور الوسطى[*] :

أخذت بذور التفكك والانحلال تنبت في تربة المجتمع الروماني وتزداد نمواً حتى انتهي الأمر بانهيار الإمبراطورية الغربية عام 476م ، وسقوط روما المدينة الخالدة كما كانت تعد إذ ذاك في أيدي الغزاة من القبائل المبررة ولقد كان زوال سلطان روما من أعظم الأحداث التاريخية وانتهى عهد السلام الروماني، وانتشرت الفوضى في مختلف أرجاء العالم الأوربي فترة طويلة من الزمن تمتد من عام 500م حتى 1000م وتعرف في التاريخ باسم العصور المظلمة، وفعلا سرعان ما بدأت أوروبا تفيق من أثر الصدمة والفوضى وتدخل في العصور الوسطي بمعناها الحق وتستقبل عصر الإقطاع " وهو مرحلة من مراحل تطور المجتمع في جميع مظاهرة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية.

---

(1) د. علي عودة العقابي، **"العلاقات السياسية الدولية – دراسة في الأصول والتاريخ والنظريات"**، ص43-44.

(*) **للمزيد بخصوص العلاقات الدولية في العصر الوسيط ينظر :**

- Londohf: Aobsox And Sons, " **Letters International Relations** ", [London , 'The Times' Correspondent At Berlin , In Two Tolumea , Vol. L , Tdtsley Bhothhis , 1871], pp.2-13

وقد حدثت محاولة لتوحيد أوروبا كما كان الحال في العصر الروماني وقام بهذه المحاولة شرلمان عام 800م ووضع البابا على رأسه التاج وبذلك جمع الحاكم الجديد في يديه السلطة الزمنية تدعمها قوة البابا على رأسه التاج وبذلك جمع الحاكم الجديد في يديه السلطة الزمنية تدعمها قوة الكنسية .ولكن لم تلبث آمال هذين الحاكمين الزمني والروحي أن تحطمت فدب الخلاف بين خلفاء شرلمان وانتهى الأمر بتقسيم ممتلكاته الشاسعة بمقتضى معاهدة فردون سنة 843 م . وكان هذا العمل نواة الظهور القوميات الجديدة في القارة الأوروبية ، تلك القوميات التي تحرص على سيادتها وتنفر من الرضوخ أو الانصياع لسلطان خارجي سواء كان هذا السلطان يمثله الإمبراطور أو البابا ذاته. غير أن فكرة توحيد القارة الأوربية لم تمت نهائياً إذ تجددت على أيدي ملك ألمانيا وظهرت الدولة الرومانية المقدسة؛ وقام أنصارها يدعون إلى توحيد أوروبا تحت سلطان الإمبراطور الذي يعد في نظرهم نائب الله على الأرض في المسائل السياسية والأمور الدنيوية. قد سارت القوميات فيه شرطاً طيباً في سبيل النمو والتقدم ولم يعد يؤمن بفكرة القارة الموحدة الخاضعة لشخص واحد[1].

ظل العالم يتخبط في العديد من الثورات والاضطرابات والمنازعات الدموية دون الارتكاز على سلام روحي أو مادي طوال عهد الإمبراطورية الرومانية الغربية والشرقية من ضربات الفوضى والطامعين في ملكها. فأخفوا كنوز القدماء الفكرية وكتبهم وحكمتهم وفلسفتهم وحاربوا التفكير العلمي وكل تقدم فني لا يتفق مع وجهة نظرهم وجمود العقيدة، كما قدموا

---

[1] د. راشد البراوي، **"الطريق إلى السلام – بحث في تنظيم العلاقات الدولية"**، ص16-17.

للمحاكمة العلماء والمفكرين يرمونهم بالوثنية والكفر ويحكمون عليهم بالإعدام حرقًا.

كما استمرت شبة جزيرة الهند الصينية وبلاد فارس – منذ القرن السادس عشر – مسرحاً لصراعات بين الأسر الحاكمة المتنافسة . وفي بداية القرن السابع عشر حصلوا على العديد من الأسلحة والذخائر؛ نظير تسهيل علاقات التبادل التجاري بين العديد من الدول، ولكن كل هذه العلاقات التجارية باءت بالفشل في القرن الثامن عشر[1].

وبناء علي هذا التركيز الجديد في القرون الوسطي وعهود الإقطاع حتى عهد بعث العلوم والقضاء على سلطان أمراء الإقطاع ومركزية الحكم في يد الملوك بعد هزيمة الأمراء التابعين لهم ودك معاقلهم وحصونهم؛ ظهرت فكرة جديدة للسلام العالمي في صورة دينية، أو السلام الذي تبسط بواسطته الكنسية الكاثوليكية أجنحتها على العالم المسيحي.

وبدأت فكرة السلام بما يسمى "هدنة الرب" Truce Of God وبمقتضاها أصبح لزاماً على كافة الكاثوليك أن يقسموا بوجوب احترامها في أوقات معينة؛ فهي فصول مقدمة يحترم فيها القتال " holy Seasons " وأيام معينة من الأسبوع يلقي إبانها السلاح، وكان هذا متبعاً في بادئ الأمر في المنازعات المحلية المحدودة أكثر منه في الحروب الكبيرة المنظمة، وكانت الكنسية تفرض العقوبات الشديدة علي المخالف لهذه التعاليم، وبتعاون الملوك مع البابوات والتجائهم إليهم يطلبون المعونة والنصح أصبح لزاماً عليهم بل من واجباتهم أن يمنعوا بكل ما أوتوا من قوة روحية وسلطة دينية الحروب الموضوعية والعامة "Private & international Wars" ، كما

---

[1] د. يحيي جلال ، " **تاريخ العلاقات الدولية في العصور الحديثة**"، [دار المعارف، الإسكندرية، 1982] ص 858 .

أصبح فرضاً علي الإمبراطور في ظل الكنيسة بصفته الحاكم الزمني علي العالم المسيحي أن يجعل نشر السلام بين الولايات المسيحية هدفه الأول، وسار العالم المسيحي في طريق ممهد هو : إرضاء الرب عن طريق البابا روحياً ، وحكم الإمبراطور زمنياً ودنيوياً ، وهذا الإمبراطور الذي يستمد سلطانه من الكنسية ويحكم باسمها ونيابة عنها ، وكل من البابا والإمبراطور يعملان في حدود القضاء علي العنف في العالم المسيحي ونشر السلام بين الرعايا المؤمنين في سبيل السعادة الأبدية " Eternal Felicity" ، ولكن هذا النظام لحق بسابقه، حيث التشاحن بين البابا والإمبراطور . لقد كانت الفكرة عظيمة إلا أنه باصطدام القوتين الزمنية والروحية وتضامنهما وقد ظلا نحو قرنين من الزمان: الرابع عشر والخامس عشر في قطعية مستمرة – انهار هذا النوع الجديد من السلام، فأدى شجارها إلي إضعاف سلطة الإمبراطور كما حلت بالبابا ورجاله أطماع دنيوية أفسدت الكنسية وأفقدت رجال الدين تلك القوة المعنوية التي كانوا بفضلها يحكمون دون سلطة تنفيذية واقعية، وساد الغش والخداع في إدارة شئون الدولة والانتصار بالطرق الملتوية – البعيدة عن النبل – علي خصم قوي أو أمر خطير يصعب ترويضه وكانت سياسة هذا العهد "سياسة لا ضمير لها" لا تتردد في ارتكاب الجرائم لتحقيق غاياتها[1].

---

[1] **ينظر بهذا الخصوص :**

- د. أحمد سويلم العمري ، " **أصول العلاقات السياسية**"، ص ص 134-139.
- دلوش ، شينوني هيو ، " **مبادئ العلاقات الدولية**"، الجزء الأول ، ص ص 4- 18.
- جيمس برايس، "**العلاقات الدولية**"، الجزء الأول، [لندن ، د.م ، 1923] ص ص 1-33.

- Frederick A. Middlements and Chesney Hill, " **Elements Of International Relations** " , 1 vol , New York , 1940 , PP.1-18.
- James Bryce , " **International Relational** " Vol 1,[London, 1923], PP. 1-33.

خامساً- العلاقات الدولية والحروب الصليبية :

لا يمكننا ونحن نتحدث عن موضوع العلاقات الدولية والتفاهم بين الأمم – أن نغفل حقيقة لها أهمية كبيرة، وهي أن الحروب الصليبية كانت مرحلة من مراحل التطور ترتب عليها تأثر أوروبا المسيحية بالحضارة الإسلامية، وازدياد الاتصال التجاري إلى حد كبير.

فلقد اشتبك العالمان الإسلامي والمسيحي في حروب طويلة هي الحروب الصليبية منذ نهاية القرن الحادي عشر الميلادي. وكان لهذه الحروب تأثير كبير على أوروبا في العصور الوسطى، في وقت كان السواد الأعظم من القارة موحدًا تحت راية البابوية القوية، ولكن بحلول القرن الرابع عشر الميلادي؛ تفتت المبدأ القديم للمسيحية، وبدأ تطور البيروقراطيات المركزية التي شكلت فيما بعد شكل الدولة القومية الحديثة في إنجلترا وفرنسا وألمانيا وغيرها. وأدى ذلك إلى تنمية التمييز العرقي بين شعوب أوروبا الذي كان تكتل اليهود في أوروبا وعزلهم من نتائجه، الأمر الذي ألهم فيما بعد الفكر النازي والفاشي في فترة مراهقة الدول القومية في أوروبا.

وإذا كانت قد أخفقت غايات الذين شنوها فإنها لم تذهب هباء إذ أدى الاتصال بين المسيحيين والمسلمين إلى أن يفهم كل من الطرفين الأخر، وأخذ الكثير من الأمراء والفرسان والشعراء يعبرون عن إيمانهم بالمساواة بين البشر بالتسامح الديني والقومي، وغالباً ما أكدوا عامل الأخوة بين أفراد الجنس البشري كأحد التعاليم المسيحية، وقد شاركهم كثير من المسلمين هذه المشاعر والأحاسيس[1].

---

[1] د. راشد البراوي، "الطريق إلى السلام – بحث في تنظيم العلاقات الدولية"، ص27.

ولم تلبث أن عمت المجازر الدينية الطائفية في القرن السادس عشر، وفقدت الكنيسة الكثير بفعل هذه المجازر والحروب، وأن السلام ولى وانقضى، وولت معه تلك الفكرة التي زعمت أن المسيحية والسلام توءمان لا يفترقان.

سادساً- العلاقات الدولية في عصر النهضة :

مرآة ذلك العصر هو كتاب "مكيافيللي" (Machiavelli) بعنوان "الأمير" حيث عاصر الساسة الأمراء الخادعين الماكرين في القرن الخامس عشر، وتفهم طرقهم الملتوية وجعل منها عنوان الدولة وأداة تسيير دفتها. فكل ما وصفه مكيافيللي في كتابه كان طابع ذلك العهد وما يتبعه السادة الحكام.

لقد كان طبيعياً أن تؤدي القطيعة بين الإمبراطور والكنيسة وما أعقبها من مشكلات دينية وطائفية وانشقاق ديني منذ أواخر القرن الخامس عشر إلى فوضى عامة، وما ترتب علي تعاليم "مارتن لوثر" Luther و"كالفن" Calvin وما بها من إصلاح، من فتح الطريق أمام أنواع شتى من المنازعات الدولية، واصطدام الملوك البروتستنت مع الملوك الكاثوليك بألمانيا، وقد قامت بين الجبهتين حرب ضروس ثلاثين عاماً (1618-1648) جلبت الخراب علي ألمانيا وأنهكت مواردها وأصابت إماراتها بالانحلال، وكما عمت المذابح الدينية تناولت اجتماعات رجال الدين للإصلاح والتوفيق، وكذلك المؤتمرات للوصول إلى حلول تصلح الكنسية وتقرب وجهات النظر، ولكن هذه المحاولات مرت دون نتائج هامة وملموسة، ثم هدأت حدة العراك الديني بانتهاء حرب الثلاثين عاماً وكان انتهاء هذه الحرب نقطة تحول في السياسة الأوروبية وفاتحة العلاقات الدولية الحديثة.

وعقدت معاهدة "وستفاليا" Westphalia سنة 1648م، وبموجبها أعيد إنشاء العلاقات الدولية بين القوى الأوروبية التي تقود الحياة السياسية لسنوات عديدة وضعت أسس جديدة لتحديد حقوقها تحديداً واضحاً مرسوماً، كما انتهى نظام القرون الوسطي وقواعد القانون العام القديمة البالية وفكرة الطموح في إنشاء إمبراطورية عالمية واحدة. وحل محلها اتحاد الدول الجرمانية بعد شطر أوروبا الوسطى إلى دول كاثوليكية وأخرى بروتستانتينية. وهذا يعني دون أدنى شك قيام السياسة الدولية في عالم ما بعد الإصلاح الديني علي أساس "توازن القوى" Balance Of Power بين عدد من الدول المستقلة ذات الطابع المدني لا الديني، ولا يهم في ظلال هذا الطابع طبيعة النظم السياسية لكل دولة أو اتجاهاتها الدينية كما كان الأمر في العصور الوسطى وإلى عصر العبث والنهضة[1].

ويتبع ذلك معاهدات التحالف السرية والعلنية واتفاقات حسن الجوار وتنظيم الدفاع عن أراضي المتعاقدين، تلك الخطة التي سارت عليها العلاقات السياسية الدولية حتى قبيل الحرب العالمية الأولى. واستمرت الجماعة الدولية جماعة تقوم علي عصبة من الأمراء يتصرفون في شئون رعاياهم وفق سياسة توازن القوى ولكن دون أن يتأثروا بسلطان البابا أو غيره من القوى الدينية ، وقد تأيد هذا التوازن علانية في صلح واتفاقات أو تريخت، وطبيعي أن يترتب على المحافظة على هذا التوازن عدم استقرار وصراع مستمر، وصارت الرغبة في الإبقاء على التوازن ذريعة القوى ليشن ما يسمى بـ"حرب الوقاية"[2].

---

[1] د. أحمد سوليم العمري ،" **أصول العلاقات السياسية الدولية** " ، ص ص 140-143.

[2] د. كاظم هاشم نعمة، "**العلاقات الدولية**"، مراجعة ، مندوب الشاجلي ، ج1، ص2.

ومع زيادة عدد الدول الأوروبية منذ عصر النهضة وحتى الثورة الفرنسية واتساع رقعة تفاعل علاقاتها ، وتنوع طبيعة العلاقات ، اتضحت الحاجة إلى تنظيم وتنسيق وانضباط هذا الزعم من العلاقات في ظروف الحرب والسلم . وبالتالي جاء تشديد المفكرين السياسيين والحقوقيين على ضرورة إرساء قواعد دولية تستهدف بها الدول القومية والدينية ويخضع للتنفيذ عن طريق منظمات دولية أو إقليمية تجمعها أصول مشتركة منبعها الدين المسيحي أو الحضارة الغربية[1].

وقامت دبلوماسية هذا العصر على أساس حساب التوازن ووضع موقف كل دولة كبرى في الميزان لتقرير سلامته أو اختلاله ، ولم تقم بأي حال من الأحوال حرية الاعتقاد الديني بين الناس وظل المبدأ الديني للناس هو دين الدولة ولا يحيدون عنه ، ويتعين على الأفراد أن يعتنقوا دين الأمير وإلا فيجب عليهم ترك البلاد والتغريب عنها بالنفي والهجرة ، وصار الأمير هو صاحب السلطة المطلقة في البلاد ، واختفى سلطان الكنيسة عن الجماعة السياسية ثم أرادت الدول أن تعدل من سياسة توازن القوى؛ وقد هالتها فظائع الحرب فاحتل محلها حديثاً نظام عصبة الأمم بفكرتها الجديدة في فض المنازعات الدولة علي السلام ودرء الاعتداء المسلح لاسيما على أحد أعضا العصبة ، غير أنها لم تحقق أهدافها وقادة العالم إلى حرب عالمية ثانية أطول وأبشع من الأولى . وظل العالم رغم ميثاق العصبة وأفكار السلام الخلابة محلا لإشباع أطماع الساسة وخططهم المعوجة على سياسة المصالح واقتناص الفرص حتى أنار كيان السلام وضاعت الآمال في عصبة الأمم والمشرفين على تنفيذ ميثاقها، وعمت مختلف بلدان الغرب مجازر ضعضعت أوروبا وأفقدتها سيطرتها السياسية العالمية العزيزة عليها ، التي طالما أذلت

---

[1] المرجع السابق ، ص 144.

بها شعوباً عريقة في الحضارة لا لذنب اقترفته إلا أنها لا تملك الأسلحة الحديثة ، وتنادي بشرعية حقها في الحرية .

وعلى أساس فكرة توازن القوى عقدت بالتتابع مختلف المعاهدات الهامة لتنظيم العلاقات الدولية وأهمها معاهدة "أوترخت" Utrecht سنه 1713م، ومعاهدة "فينا" سنه 1814-1815، ومعاهدة "برلين" 1878م، ومعاهدة فرساي عام 1919م.

كما ظهر مبدأ جديد كان له دور كبير فيما بعد؛ وهو مبدأ تعاقد الملك مع الشعب وقيام اتفاق بينهما. وبدأت تختفي فلسفة بوسوية "Bossuet" في تمجيد الملكية وإطلاق يدها في شئون الرعية وما تتبع ذلك من سلطاتها المطلقة بموجب الحق الإلهي، وحل محلها فلسفة لوك "Locke" تدافع عن السيادة القومية وأسسها، وغيرها الكثير من الفلسفات، ولكن هذه الفكرة كانت كغيرها من الأفكار السياسية كثيراً ما أسئ استعمالها، وفسرت على غير المقصود منها، كما قادت الدول في مواقف عدة إلى حال من الانزعاج والخوف لتتقي بواسطتها حروباً أشد قد تنشأ في المستقبل وهذه الجهود بلاشك تذهب هباء وتكبد الدول صاحبات الشأن أعباء ثقيلة وتضحيات جسيمة لدفع الهجوم. ومع ما في حروب الوقاية هذه من روح الشر فقد ساعدت على وضع حد لكثير من الحروب والغزوات وسلطان الملوك.

وظلت سياسة توازن القوي وخوف كل دولة من جارتها نظراً لتكافئها في القوى وترددها في أن تبدأ بحرب قد تخسرها وانصراف كبريات الدول الأوروبية إلى اقتسام المستعمرات ومناطق النفوذ، وظلت هذه السياسة هي الدفة المسيرة للعلاقات الدولية لاسيما بين كبريات أمم الغرب[1].

---

[1] د. أحمد سوليم العمري ،" أصول العلاقات السياسية الدولية " ، ص ص 144-148.

سابعاً- مؤتمر " وستفاليا " 1648 م :

يرد كثير من المؤرخين بداية العلاقات الدولية الحديثة إلى مؤتمر وستفاليا عام 1648 الذي أنهى حرب الثلاثين سنة، وعلى الرغم من ذلك؛ فلا يمكن إنكار أن العلاقات الدولية نشأت مع نشأة الجماعات البشرية؛ مثل القبائل والمدن التي عرفت الحرب والسلم والصفقات التجارية والهجرات الجماعية؛ فقد تطورت العلاقات ما بين الأمم في الحضارات القديمة في بلاد الشرق في بابل وآشور ومصر الفرعونية والحضارة الصينية وبالمثل في عهد الإغريق الأقدمين والإمبراطورية الرومانية وسيطرة الكنسية المسيحية في العصور الوسطى، وكذلك في ضوء انتشار الإسلام وصعود الإمبراطورية الإسلامية التي تطورت في ظلها العلاقات بين هارون الرشيد والإمبراطور شارلمان التي تراوحت بين الجزر والمد في مرحلة الحروب الصليبية ثم في العهد العثماني[1].

لقد اعتبر مؤتمر وستفاليا 1648 م بحق تحول في تاريخ العلاقات السياسية الدولية، وذلك لأن هذا المؤتمر – بالنسبة إلى أوروبا والغرب عمومًا – بمثابة نقطة الانطلاق في تنظيم العلاقات السياسية الدولية على أسس جديدة واضحة المعالم، وارتباطهم بمفهوم الدولة القومية ذات النشأة الأوروبية، ونظرا لما استحدثته هذه المعاهدة في نطاق العلاقات الدولية من قواعد ومبادئ من أهمها ما يلي :

- تعتبر فاتحة لما سمي فيما بعد "دبلوماسية المؤتمرات" التي اتخذت صورة مقابلات بين الملوك والأمراء لتبادل وجهات النظر؛ فصلح وستفاليا كان نتيجة لأول اجتماع عقد بين الملوك والأمراء في هيئة مؤتمر.

---

(1) د. السيد عليوة، "إدارة الصراعات الدولية – دراسة في سياسات التعاون الدولي" ص ص 22-23.

- أقرت مبدأ المساواة بين الدول دون النظر إلى نظمها الداخلية ونظمها الدينية فكانت هذه المعاهدة بمثابة الخطوة الأولى نحو تثبيت علمانية العلاقات الدولية .
- أقرت نظام إحلال البعثات الدبلوماسية الدائمة محل البعثات الدبلوماسية المؤقتة وهذا القرار أدى فيما بعد إلى إقرار القواعد الدبلوماسية المتمثلة بالحصانات والامتيازات الخاصة برجال السلك الدبلوماسي والتي لم تكن معروفة من قبل .
- أقرت فكرة توازن القوى بين دول أوربا باعتبارها وسيلة لصيانة السلام؛ من خلال ردع الدولة التي تسعي إلى التوسع على حساب دول أخرى، والحيلولة دون هذا التوسع لكي لا يختل توازن القوى بين الدول[1].

- **السلام الذي أقامته معاهدة "وستفاليا" على مبدأ توازن القوى :**

لم يكن سلامًا رومانيًا فرضته الإمبراطورية الرومانية على الشعوب التابعة لها. ولم يكن سلاماً مسيحياً فرضته الكنيسة على رعاياها من الملوك والأمراء؛ بل كان سلاماً خططت له فرنسا بإقامة تحالف للقضاء على الإمبراطورية الرومانية مع الاحتفاظ دائماً بالمساواة في القوة بين الدول العظمى ، بحيث يمكن منع أي دولة من أن تصل إلى درجة من القوة تستطيع بموجبها أن تهدد استقلال دولة أو دول أخرى.

---

(1) د. على عودة العقابي، **"العلاقات السياسية الدولية – دراسة في الأصول والتاريخ والنظريات"**، ص ص 44-45 .

- د. السيد عليوة ، **" إدارة الصراعات الدولية – دراسة في سياسات التعاون الدولي"**، ص ص 22-23.

وهذا بالتالي يؤدي إلى ضمان الاستقرار في العلاقات الدولية وإشاعة السلام بين الدول. وقد أصبح مفهوم التوازن الدولي بهذا المعنى يمثل الخطة الأساسية التي ظلت تسير بمقتضاها العلاقات الدولية حتى الحرب العالمية الأولى عندما حل محلها الأمن الجماعي كأساس للمحافظة على أمن العالم واستقراره وسلامة[1].

وعلى هذا فإن النظام الدولي الذي تأسس على قواعد معاهدة وستفاليا لم يقم على أساس العودة إلى الدول العالمية ؛ بل جعل العلاقات الدولية محصورة في تلك العلاقات التي تنشأ بين الدول القومية ذات السيادة بحيث لا تشمل أي نوع من الهيئات أو الجماعات التي لا تتوافر لها مقومات الدولة وخصائصها مهما كان دورها في المجتمع الدولي"[2] .

وأخيرًا لابد من القول: إن معاهدة وستفاليا كانت نهاية للعصر الذي أطلق عليه في التاريخ: عصر الإصلاح الديني، فقد أصبح الوضع الديني واضحاً، فقد قضى على أمل المصلحين الأوائل في تحطيم الكاثوليكية الرومانية التي تتبع روما، وكذلك فشلت حركة الثورة الإصلاحية المضادة في إعادة الولاء المطلق للبابا وكنيسة روما، ومن ثم كان لابد من "بقاء المذهبيين : الكاثوليكي والبروتستنتي وتعايشهما جنباً إلى جنب في أوروبا، وساد في أوروبا مبدأ التسامح الديني الذي فرضته الدول التقدمية على رعاياها ". وقد استقر الحال في أوروبا على هذا الوضع إلى أن حاولت فرنسا توسيع ممتلكاتها على حساب الدول المجاورة لها؛ دون مراعاة لمبدأ

---

(1) د. علي عودة العقابي، "**العلاقات السياسية الدولية – دراسة في الأصول والتاريخ والنظريات**"، ص 46.

(2) د.أحمد عباس عبد البديع، "**العلاقات الدولية، أصولها وقضاياها المعاصرة**"، [القاهرة، د. ن – 1988] ص 25.

التوازن الذي أقر في مؤتمر وستفاليا، ولذلك تحالفت الدول ضد فرنسا واشتبكت معها في حرب طويلة انتهت بتوقيع معاهدة أوترخت عام 1713م ، والتي أعيد بمقتضاها تنظيم أوروبا على أساس فكرة توازن القوى[1].

ثامناً-معاهدة "أوترخت" وبداية عهد جديد بعد معاهدة "وستفاليا":

كانت معاهدة أوترخت بداية عهد جديد، فقد انتهت سلسلة من الحروب التي حاولت بها فرنسا السيطرة على أوروبا وزال ذلك الخطر إلى زمن طويل ، ولم تتنحى عنها فرنسا ، لتعيين فيليب الخامس حفيد لويس ملكاً على أسبانيا وتخلى القرشيون عن مساوميهم في غزو بلجيكا. وخرجت بريطانيا من الحرب دولة عظمى وأصبحت كذلك بعد الاستيلاء على جبل طارق. ثم تلا ذلك وقوع أحداث دولية ذات شأن منها: تعاظم قوة روسيا، وظهورها على المسرح الدولي، و إعلان استقلال الولايات المتحدة الأمريكية عام 1776 م ، وكذلك الثورة الفرنسية عام 1789 والتي جاءت بمبادئها المعروفة وبفكرة حق الأمم في اختيار ما تراه مناسباً لها من النظم الدستورية[2].

تاسعاً- الثورة الفرنسية وتطور فكرة العلاقات الدولية :

كان شعار الثورة " الحرية والإخاء والمساواة " والفكرة السامية التي ينطوي عليها هذا الشعار قيام عالم جديد تسوده الحرية وتعيش فيه الشعوب على قدم المساواة من حيث الحقوق والواجبات ويحس الناس فيه أنهم إخوان برغم انتمائهم إلى أجناس متباينة، فالطابع الدولي أهم ما يسترعي نظر

---

(1) د. على عودة العقابي، "**العلاقات السياسية الدولية – دراسة في الأصول والتاريخ والنظريات** " ، ص 46.

(2) د. على عودة العقابي، " العلاقات السياسية الدولية – دراسة في الأصول والتاريخ والنظريات "، ص 47.

الباحث في أحداث الثورة وآثارها، ولما تطورت الأحوال في فرنسا أخذ زعماء الثورة يمدون أيديهم إلى الشعوب المهضومة الحقوق ويدعونها إلى الانتقاد على حكامها المستبدين والانضمام إلى الشعب الحر لتكوين جبهة متحدة وهيئة واحدة أساسها "الحرية والتعاون" وهكذا بدأ اضطراب دولي حيث تجاهل الخلافات السياسية وتخطي الحدود الإقليمية وأغفل الفوارق الجنسية واللغوية وظهر كأنما هذا الشعور المشترك سيتحول إلى تيار عنيف يرجف القوميات القائمة ويقضي عليها بالزوال . هنا استشعرت الطبقات الحاكمة بالخطر، وأدركت الحكومات الاستبدادية أن مبادئ الثورة ستعصف بنظم الحكومات هذه، وتدفع الشعوب إلى العصيان. في هذا الوقت تكون شعور مشترك من حكومات القارة الكبرى؛ دفعها إلى الوقوف جنباً إلى جنب لدفع العدو المشترك[1].

إن مبادئ الثورة الفرنسية جاءت إعلاناً واضحاً وصريحاً تمثل في تهديد النظم السياسية للبلاد المجاورة لها ، ولذلك اتحد جميع الملوك والأمراء بوجه هذه الثورة ومبادئها[2].

عاشراً- مؤتمر فيينا 1815 :

(غايته الأساسية إعادة مبدأ التوازن الأوروبي إلى ما كان علية قبل الثورة)

إن حروب الثورة الفرنسية ونابليون قد هزت دعائم المجتمع الأوروبي بشعوبه وحكوماته؛ وأحدثت تغييرات واسعة النطاق وجبت تسويتها. وكان انتهاء الحروب السابقة لإجراء تجربة دولية جديدة، وتساءل

---

[1] د. راشد البراوي، **"الطريق إلى السلام – بحث في تنظيم العلاقات الدولية"**، ص 44.

[2] د. على عودة العقابي، **"العلاقات السياسية الدولية – دراسة في الأصول والتاريخ والنظريات "**، ص 48.

الجميع إن كان في الإمكان إنشاء اتحاد أوروبي يتقاسم حقوقاً مشتركة ويعترف بالتزامات مشتركة ؛ مما أدى إلى أن تم توقيع معاهدة فينا في 1815م والتي مهما قيل في نقدها لا نستطيع أن ننكر أن بعدها ولمدة لا تقل عن حوالي أربعين سنة لم تنشب فيها حرب عامة . إلا أن المؤتمر لم يحقق المنال في إنشاء عالم جديد ولم ينجح في الحفاظ على السلام في المستقبل، وتغييرات تعسفية تناولت أملاك الدول الأقل شأنا ولم يحقق خير العالم مما يعوض البشرية عن آلامها الطويلة أو يبعث في نفسها الطمأنينة بصدد مستقبلها وذلك لأنه اتفاق مؤقت أكثر منه عمل يقدر له الدوام لعدة قرون. فلم تتحقق الآمال في خلق عالم جديد، وذلك لأن الساسة الذين اجتمعوا في مدينة فيينا كانوا شديدي الإيمان بثبات النظام القديم واستقراره ويرون أنه يكفل إشباع مطالب المجتمع من ناحية القانون أو الحرية، وأن مهمتهم تنحصر في إعادة النظام القديم كما كان. وليس لنا أن نلومهم لأن الروح الجديدة التي ولدت في فرنسا اقترنت بالثورات والحروب فأصبح شبح الثورة أشد ما يخيف الساسة[1].

- **إن أهداف هذا المؤتمر كانت في الأساس تكمن في أمرين :**

- الأول : تحقيق توازن نسبي بين الدول الأوروبية الكبرى.
- الثاني : يتجسد في قمع التيارات الفكرية الحرة التي نشرتها الثورة الفرنسية[2].

---

[1] د. راشد البراوي، "الطريق إلى السلام – بحث في تنظيم العلاقات الدولية"، ص ص 48-49 .

[2] د. على عودة العقابي، "العلاقات السياسية الدولية – دراسة في الأصول والتاريخ والنظريات"، ص 48.

- **أهم القرارات والمبادئ التي صدرت عن المؤتمر هي :**

- إقرار مبدأ توازن القوى من جديد واتخاذ إجراءات فعلية لتطبيق ذلك. والقرار هو: إعادة الملكية الروسية والنمساوية وكذلك ضم السويد والنرويج في اتحاد فعلي، ودمج بلجيكا بهولندا لتكون دولة قوية تقف حاجزا ضد فرنسا وأخيراً تقسيم بولونيا بين روسيا والنمسا.
- إقرار مبدأ المشروعية والذي يعني إعادة الملوك إلى عروشهم، حيث اعتبر ذلك من الحقوق المشروعة التي يجب أن تعود لأصحابها.
- إقرار مبدأ الحياد الدائم، وقد وضعت سويسرا بمقتضى هذا المبدأ في حال حياد دائم.
- إقرار مبدأ حرية الملاحة في الأنهار الدولية.
- تنظيم العلاقات الدبلوماسية بين الدول، ووضع قواعد لذلك لترتيب الممثلين الدبلوماسيين وهو كالآتي: [السفراء، ثم ليغا " "ممثلين البابا"، ثم المرسلون، ثم الوزراء المفوضون، ثم القائم بالأعمال].
- تحريم تجارة الرقيق[1].

إن مؤتمر فينيا يعد مرحلة جديدة في تطور العلاقات السياسية الدولية؛ حيث سجل تطوراً نوعياً في قراراته والتي انعكست بمجملها في إقرار توازن دولي جديد يأخذ على عاتقة مهمة الأمن والاستقرار في أوروبا.

وتدعيمًا لقرارات المؤتمر اتفقت الدول المتحالفة وهي روسيا، النمسا وبريطانيا، على إقامة نوع جديد لتنظيم العلاقات الدولية وهو إنشاء الحلف

---

[1] د. على عودة العقابي، "**العلاقات السياسية الدولية – دراسة في الأصول والتاريخ والنظريات** " ، ص48-49.

المقدس للمحافظة على سلام أوروبا وسلام العالم كله وإقرار التدخل العسكري لتحقيق هذا الهدف[1].

حادي عشر- المحالفة المقدسة :

هى وليدة أفكار الإسكندر الأول قيصر روسيا ، وكان غرضها الاسترشاد في حكمهم لشعوبهم وعلاقاتهم بأية حكومة أخرى بمبادئ المسيحية، وهي العدالة والتسامح والسلام، لأنها الوسيلة الوحيدة لتثبيت دعائم النظم الإنسانية . وبعبارة أخرى فالمحالفة : تعهد من الملوك بأن يعدوا بعضهم بعضاً إخواناً تربطهم أخوة صادقة، وأن ينظروا إلى شعوبهم نظرة الوالد إلى أبنائه.

وترجع فكرة المحالفة المقدسة إلى عام 1804 م حينما أرسل القيصر بمستشاره إلى " وليم بت" رئيس الوزارة البريطانية " يعرض عليه مشروعاً لإقرار السلام ويقوم على القواعد الآتية :

ينبغي كفالة امتيازات الحياد، كما ينبغي ألا تبدأ حرب قبل استنفاذ الوسائل التي تترتب على وساطة طرف ثالث. وفقاً لتلك المبادئ تأخذ الدول في العمل على تحقيق تهدئة عامة وتعمل على كبح جماحه .. وقد لقيت الفكرة ترحيباً في الدوائر البريطانية.

أرسل "بت" ردًا على المذكرة يقترح فيها: أن تقوم الدول عند انتهاء الحرب، بعقد معاهدة عامة تضمن كل منها أملاك الأخرى، ويقول: "إن مثل هذه المعاهدة لتضع الأساس في أوروبا لقيام نظام من القانون العام، وتساهم

---

[1] المرجع السابق ، ص 49 .

– د. راشد البراوي، "**الطريق إلى السلام – بحث في تنظيم العلاقات الدولية**"، ص 50.

بقوة في قمع أي مشروعات مقبلة ضد السلام العام . وفوق كل هـذا فـإن ضمانًا متبادلاً يجعل أي مشروع عبثًا للتوسع كتلك المشروعات التي ولـدت نكبات أوروبا منذ قيام الثورة الفرنسية". ليس هناك مجال للشك في صدق نية القيصر، بل لعله الوحيد الذي نظر إليها نظرة جدية واعتبرها وسيلة للسمو بالسياسة إلى مستوى أعلى دون أن يدرك صعوبة التوفيق بين السياسة والمثل الدينية العليا[1].

إذا كان مؤتمر فينيا وما أعقبه من تكتلات وأحلاف على غرار الحلف المقدس قد نجح في تحقيق أهدافه، فإن هذا النجاح لم يكتب له البقاء أكثر من الثورات القومية وخاصة في ألمانيا والنمسا حيث أخذت الولايات فيهما تتعرض للتفكك والانحلال بفعل القوميات والأجناس المتعددة، ولم تعمد الأنظمة الرجعية أمام حركة القوميات الجديدة التي شملت كلاً من : هولندا، وبلجيكا، وفرنسا، والنمسا، وإيطاليا، وألمانيا، وبدأ تفكك الإمبراطورية العثمانية[2].

غير أن هذه الأنظمة الرجعية لم تثبت طويلا أمام حركة القوميات الجديدة، ولازمت القوميات حركة تشريعية قانونية ترمي إلى وضع قواعد لتنظيم العلاقات بين الدول، وتأليف منظمات دولية للإشراف على تلك العلاقات، ومن ذلك القوميون الأوروبيون للدانوب عام 1856م، واتحاد التلغراف الدولي عام 1865 م، ومن المؤتمرات مؤتمر لاهاي الأول عام 1899 م، والثاني عام 1917م، وفيها نظمت القواعد الخاصة بالحرب

---

(1) د. راشد البراوي، "**الطريق إلى السلام – بحث في تنظيم العلاقات الدولية**"، ص 50- 51 .

(2) د. على عودة العقابي، "**العلاقات السياسية الدولية – دراسة في الأصول والتاريخ والنظريات** "، ص 50.

والحياد والقواعد الخاصة بفض المنازعات الدولية بالطرق السلمية ، وأنشئت محكمة التحكيم الدولي الدائمة في لاهاي ، ولكن كل هذه المحاولات وما تمخضت عنها من منظمات دولية لم تستطع الحيلولة دون قيام الحرب العالمية الأولى[1].

ثاني عشر- من القرن التاسع عشر حتى قيام الحرب العالمية الأولى ودورها في العلاقات الدولية [نحو تعاون دولي] :

شهد العالم خلال القرن التاسع عشر حتى نشوب الحرب العالمية الأولى أحداثاً بالغة الأهمية والخطر، تتفاوت مظاهرها وتختلف صورها، وإن كانت تمثل في مجموعها جانباً من عملية التطور التي يسير فيها المجتمع الإنساني منذ العهود الموغلة في القدم، ففي القارة الأوروبية حدث تحول أساسي في أساليب الإنتاج هز دعائم المجتمع في مختلف أرجاء العالم ومهد الطريق لهذه الحضارة الصناعية التي نأخذ بأسبابها ونتأثر بنتائجها. وحدثت ثورات وحروب في مناطق عدة ذات طابع قومي أو صبغة توسعية، أو تهدف إلى تحقيق النظم البرلمانية في طريقة الحكم[2].

تميز ذلك القرن باتجاه متزايد القوة نحو التعاون بين أعضاء المجتمع الدولي، لا في مجال السياسية فحسب ، بل وفي ميادين الاقتصاد والثقافة. إن الذي يميز القرن التاسع عشر حتى الحرب العالمية الأولى هو تثبيت دعائم النظام الكلاسيكي الذي يأخذ شكله الممتاز من خلال التعامل مع مبادئ السيادة والمساواة بين الدول. ولم يكن للثورتين الأمريكية والفرنسية أي أثر

---

[1] د. السيد عليوة، "إدارة الصراعات الدولية – دراسة في سياسات التعاون الدولي، ص 23- 24 .

[2] د. راشد البراوي، "الطريق إلى السلام – بحث في تنظيم العلاقات الدولية"، ص 78.

في تبادل هذه المفاهيم بين الدول. "فالسيادة الوطنية" التي نادت بها الثورة الفرنسية كان لها أثر على أساس السلطة داخل كل دولة على حدة، إذ أن السيادة من خلال الطرح الجديد هي للأمة وليست للأمير، أما العلاقات بين الدول فإنها تحافظ على شكلها الكلاسيكي وتصبح فقط بين دول قومية سيادة[1].

ومن خصائص تلك الفترة ازدياد الشعور والحاجة بشأن ضرورة تقييد الحرب إن لم يكن القضاء عليها ووضحت روح من الإنسانية تؤمن بوحدة الجنس البشري النشأة والتطور والغاية. وقوي وعي جديد ندعوه بالعقلية الدولية ويقصد بها: القوة التي تتخطى حدود وطن الفرد إلى الشعب الذي نبتت جذوره في تربة أخرى؛ لأن مثل هذا الاتجاه يمكننا من أن نفهم شعوب البلدان الأخرى، ومشاكل العالم الحديث الواسعة النطاق، ولأن الرجل الذي يملك مثل هذا العقل (الدولي) يشعر بالعطف على الآراء الجديدة، محب للاستطلاع والمعرفة، متميز بالنشاط. ومن الصفات التي يتميز بها العقل الدولي عادة؛ النزاهة العقلية التي تنحصر في تطبيق الإدراك السليم على كافة المشكلات مهما كانت صعوبتها لا الاقتصار على جانب منها.

فالتعاون الدولي إذن إيمان بأن للجنس البشري غاية هي التقدم والحرية وعلى كل شعب أن يساهم بما يملك من جهد وقوة في سبيل إدراكها. وهو يتطلب أن يدرك كل فرد في الأسرة الدولية أنه غير مطلق التصرف أو الحرية لكن يعمل ما تمليه عليه المنفعة الذاتية لأن الإسراف في هذا؛ معناه حتماً الاصطدام بمصالح الغير والعدوان عليها والتضحية بها. وبعبارة أخرى نذهب إلى أن من الضروري أن تقبل الدول – وخاصة الكبريات منها– فكرة

---

[1] د. ريمون حداد، ترجمة الشاذلي القليبي، **"العلاقات الدولية: نظرية العلاقات الدولية – أشخاص العلاقات الدولية – نظام أم فوضى في ظل العولمة"**، ص 73.

الحد من السيادة القومية في المسائل التي تمس مجموع الأسرة الدولية، وهي المسائل التي تثير الخلاف وتولد النزاع. ومن جهة أخرى فهذا الأمر ينطوي على معنى أخر وهو العزوف عن سياسة الاستغلال للدول الضعيفة سواء تم ذلك بصورة سافرة أو خفية؛ لأن الضعيف أو المتأخر له حق في الحياة، وأن يعاونه الآخرون ليقوى ويتقدم. وإذا كان من صالح الجنس البشري الاستفادة من موارد الشعوب المتأخرة وثرواتها فيقضي مبدأ التعاون رعاية هذه الشعوب ودفعها إلى الأمام بأسرع وقت ممكن وتمكينها بصورة جدية وبحسن نية من تولي عملية الانتفاع هذه أو المساهمة الفعالة فيها، فلابد أن يكون هناك سادة وعبيد. وكما تتسع الدولة لأكثر من حزب واحد، وبما أن العناصر الديمقراطية أن يكون لكل جماعة كافة الوسائل المشروعة للإعراب عن رأيها، كذلك ينبغي أن يتسع العالم لمختلف الأنظمة والحضارات والآراء. أما التعصب والتحزب لناحية دون أخرى، والإصرار على ذلك فليس من دعائم التعاون الدولي أو حقيقته في شيء. ويقضي هذا التعاون التبادل الحر النزيه، الخالص، للمتطلبات المادية ما استلزمت الحاجة، وثمار التقدم في كافة النواحي[1].

ولكن هذا التحول نحو علاقات بين دول قومية لم يتحقق بسهولة؛ فقد استطاعت الارستقراطية الأوروبية أن تؤخر من هذا التحول بفضل التحالفات التي عقدتها فيما بينها من أجل مواجهة الأفكار الثورية التي أتت بها الثورة في فرنسا. وأتت سنة 1848 لتضع حدا نهائيا لهذه الأفكار من خلال التحالفات الداخلية الجديدة بين البرجوازية والأرستقراطية والتي تضمن تراجع الأولى عن السعي من أجل الإمساك بالسلطة السياسية وقبول الثانية بمبادئ الليبرالية الاقتصادية. ويشكل هذا الاتجاه الجديد بداية الأخذ بالواقعة

---

(1) د. راشد البراوي، **"الطريق إلى السلام – بحث في تنظيم العلاقات الدولية"**، ص79 .

السياسية التي يأخذ بها بسمارك في ألمانيا . وفي ظل هذا الطرح الجديد تتحقق الوحدة القومية الإيطالية والوحدة القومية الألمانية . هذا التحول ، كما رأينا؛ لم يؤثر على المبادئ الدولية في شكلها الكلاسيكي وإنما سيدفع إلى فهمها وفقا للمصالح المستجدة في ظل نظام من التوازن يتكيف مع تبدل المعطيات؛ فالدول الارستقراطية تأخذ به وكذلك الدول القومية لاحقاً . وأول مشروع تنظيم من أجل ضمان التوازن في أوروبا ، هو من وضع كزارتورسيكي(*) "Czartoryski" ، وضعه خلال الحرب ضد فرنسا سنه 1805م وهو ينص على: "أن الأطراف المتعاقدة ستعمل بعد الحرب من أجل مؤتمر عام يناقش بدقة مضامين القانون الدولي التي يمكن أن يتم ضمانها من خلال إنشاء نظام فيدرالي"[1].

ثالث عشر- الحرب العالمية الأولى والثانية والعلاقات الدولية :

كانت الحرب العالمية الأولى كما يبدو من اسمها أول حرب شاملة اشتركت فيها دول العالم وامتدت ألسنة نيرانها إلى أقصى بقاع المعمورة، وقد أسفرت هذه الحرب عن إنشاء أول منظمة دولية عالمية هي "عصبة الأمم" وكان ميثاقها جزءا من سلسلة معاهدات الصلح التي عقدت بين الدول المتحاربة، وأخذت عصبة الأمم تعمل من وقت إنشائها على تدعيم السلام بين الدول عن طريق تخفيض التسليح، وتوفير الضمان الجماعي للدول الأعضاء، وقد عقدت الدول لهذا الغرض عدة مواثيق بعضها تم التوقيع عليه داخل عصبة الأمم، والبعض الآخر خارج عصبة الأمم على أن جهود

(*) **كزارتورسيكي** "Czartoryski" : وزير خارجية ألكسندر الأول إمبراطور روسيا

(1) د. ريمون حداد، ترجمة الشاذلي القليبي، "العلاقات الدولية : نظرية العلاقات الدولية – أشخاص العلاقات الدولية – نظام أم فوضى في ظل العولمة"، ص 74 .

عصبة الأمم في صيانة السلم ذهبت مع الرياح، فقد ميثاق العصبة، وعقد المواثيق الدولية[1].

لقد أدت الحرب العالمية الأولى إلى نهاية تسلط الدول الأوروبية الكبرى على العالم وانهيار سياسة توازن القوى وحل محلها نظام الأمن الجماعي الذي يقوم على مبدأ التزام جميع الدول بنبذ الحرب، ومناهضة العدوان والتصدي له أياً كانت الدولة المعتدية وأيّا كان سبب عدوانها. ومن ذلك يتبين أن معاهدة الأمن الجماعي تختلف عن الأحلاف والمعاهدات التي يقوم عليها توازن القوى. فهذه المعاهدات تقيم التزامات بين عدد معين من الدول بينما تعنى معاهدة الأمن الجماعي بامتداد هذه الالتزامات لتشمل سائر أعضاء المجتمع الدولي[2].

كل ذلك لم يحل دون وقوع الحرب العالمية الثانية التي انتهت بإلقاء أول قنبلة ذرية في تاريخ العالم على مدينة هيروشيما بذلك بدأت فترة جديدة في العلاقات الدولية[3].

نعرض الآن موجز لصور متفرقة من التفاهم والتعاون ممثلة في اتحادات عامة ولجان دولية نشأت في القرن الماضي لتحقيق أهداف مشتركة. وكان النجاح حليفها إلى حد كبير إذ لمست الدول بصورة مادية – مدى الفوائد والمغانم التي عادت عليها من وراء التعاون في كثير من المسائل

---

(1) د. السيد عليوة، "**إدارة الصراعات الدولية – دراسة في سياسات التعاون الدولي**"، ص24.

(2) د. على عودة العقابي، "العلاقات السياسية الدولية – دراسة في الأصول والتاريخ والنظريات"، ص 52.

(3) د. السيد عليوة، "إدارة الصراعات الدولية – دراسة في سياسات التعاون الدولي" ص 25.

الاقتصادية والاجتماعية. وقد بلغ عدد الاتحادات الدولية العامة نحو خمسة وأربعين اتحاداً سنة 1911م لثلاثين منها مكاتب أو لجان إدارية، ويقسمها ليونارد وولف إلى أربع مجموعات وذلك طبقاً لدرجة التنظيم التي كانت تسودها وهي :

- هيئات تشريعية دائمة تعمل بالاشتراك مع هيئات إدارية، مثال ذلك اتحاد البريد العالمي.
- مؤتمرات دولية متصلة بمكاتب دولية دائمة كالاتحاد الدولي لأجور النقل.
- مؤتمرات واتفاقيات الغرض منها توحيد القوانين أو اللوائح القومية، ومن أمثلة ذلك : اتحاد النقد اللاتيني.
- هيئات دولية خاصة ذات صفة دائمة ، كالجنة السكر[1].

رابع عشر- العلاقات الدولية في عصر الذرة :

شاهد العالم منذ القرن الماضي نهضة علمية بعيدة المدى، والعلم لا يعرف وطناً وطالبه يسعى إليه، وهو عالم يقرب ما بين الشعوب والأجناس لأنها تسعى جاهدة إلى تحقيق هدف واحد هو وحدة المصالح الفكرية.

واشتدت في القرن التاسع عشر عملية "تأريب" Europeanization العالم أي مده بأنموذج مشترك في أساليب الحياة، وقويت هذه العملية في الأربعين عاماً التي سبقت الحرب العالمية الأولى، والسبب في ذلك الثورة الصناعية وما صحبها من اشتداد حركة التبشير المسيحية. وقد اتخذت هذه الحركة مظاهر مختلفة ، فهناك محاولة استعمارية واسعة النطاق انتهت بفتح

---

[1] I.S Woolf : International Government,pp.159-161.

نقلاً عن: د. راشد البراوي، **"الطريق إلى السلام – بحث في تنظيم العلاقات الدولية"**، ص 87.

أبواب الصين واليابان لتجارة الغرب وأمواله، وعملت أوربا على السيطرة على الحضارات القديمة أو تعديلها، كما استفادت الحضارات منها في نواح عدة . ولا شك أن هذه العملية - برغم الدافع المادي والذاتي الذي يكمن خلفها- من شأنها أن تنشر مثلاً متشابهة متقاربة في العالم مما يجعل شعوبه أقرب إلى التعاون والتفاهم وإدراك المصالح المتبادلة. كما لعب المستنيرون من رجال الكنسية دوراً له أهميته وأخذوا يحضون الناس على العمل الإنساني[1].

- تتميز هذه الفترة بالخصائص التالية :

- التقدم العظيم في التكنولوجيا العسكرية الذي بدأ بإلقاء القنبلة الذرية وتطوير اختراع الصواريخ عابرة القارات، والأقمار الصناعية. وهو تقدم إن كان قد يهدد بقيام حرب فناء لا يقف خطرها عند حد، فإنه من جانب آخر يجعل احتمال وقوع حرب عالمية تؤدي إلى هذه النتيجة أمرًا مستبعدا أو ضربا من المحال، وذلك أنه مهما تكن نزوات العسكريين والسياسيين فإن توقع فناء البشرية خليق أن يكفهم عن الإقدام على مغامرة تؤدي بالعَالم كله إلى المصير غير أنه إذا كانت الحرب العالمية الذرية قد أصبحت بعيدة الاحتمال فإن الحرب المحلية قد فتح الباب أمامها، وإن كانت تتميز بشيئين أولهما: انحصارها في أقل دائرة ممكنة، وثانيهما: عدم استخدام الأسلحة الذرية والنووية فيها.
- انتقال محور العلاقات الدولية من أوروبا التي تتزعم العالم في القرون الماضية إلى الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي، ووقوع الحرب الباردة، وهذه الحرب الباردة ليست سياسية أو اقتصادية فحسب، ولكنها أيضاً

---

[1] د. راشد البراوي، **"الطريق إلى السلام - بحث في تنظيم العلاقات الدولية"**، ص 83-84 .

"أيديولوجية " فهي بذلك تشبه إلى حد ما الحروب الدينية القديمة. غير أن السنوات الأخيرة قد شهدت انفراجا دوليا فيما سمي بالوفاق بين الدولتين الكبيريين، ولا يعني هذا الوفاق نهاية الصراع بين المعسكرين ولكن انتقاله إلى مستوى الصراع الاقتصادي والحضاري. ومن ناحية أخرى؛ شهدت هذه السنوات أيضاً بدء الاتجاه نحو تعدد الأقطاب في العلاقات الدولية ببروز قوة الصين الشيوعية والاحتمالات المستقبلية لقوة أوروبا الغربية المتحدة واليابان.

- ظهور مجموعة جديدة من الدول التي تحررت حديثا في كل من آسيا وأفريقيا، وأصبحت تؤدي دورا إيجابيا على الصعيد الدولي عن طريق سياسة عدم الانحياز التي اختطتها لنفسها بعد أن كانت خاضعة للتخطيط الدبلوماسي الأوروبي، وهذه الدول الجديدة رغم ضعفها اقتصاديا وعسكريا فإنها ذات أغلبية عددية في الأمم المتحدة.
- تطور الأسلوب الدبلوماسي، إذ أصبحت الدبلوماسية الحديثة تلازمها الدعاية من ناحية، وترتبط بالأساليب البرلمانية داخل المنظمات الدولية من ناحية ثانية، كما أصبحت ذات صبغة اجتماعية عالمية من ناحية ثالثة، وبعيدة مع كل هذا عن قواعد القانون الدولي[1].

---

(1) د. بطرس غالي، د. محمود خيري عيسى، "**المدخل في علم السياسة**"، ط 5، [القاهرة، مطابع الأهرام ، 1976]، ص207.

للمزيد ينظر :

- George Lawson , " **The Promise of Historical Sociology in International Relations**", [Goldsmiths College, University of London ,2006] pp. 397 – 423
- Ernie Keenes Source , " **History and International Relations: Long Cycles of World Politics** " , [Canadian Journal of Political Science / Revue canadienne de science politique, Published Vol. 26, No. 1 (Mar., 1993)] , pp. 145-154

نخلص مما سبق :

منذ بدء الخليقة والتفاعلات البشرية والعلاقات الإنسانية تمارس على صعيد الكرة الأرضية، فالعلاقات بين البشر قديمة قدم الأزل والتاريخ ؛ لذلك فإن الوقوف على الجذور التاريخية لفكرة العلاقات الدولية لا يتسنى لنا عن طريق هذا المبحث، إنما يعد هذا المبحث مقدمة مختصرة ؛ لأن نشأة فكرة العلاقات الدولية لها العديد من الجذور الفكرية والدينية والتاريخية والسياسية ؛ لذلك فسوف نتناول كلاً منها على حده بالتفصيل في الفصل المخصص لها ؛ حيث نتحدث عن نشأت العلاقات بين الدول في الإسلام وما أدت إليه من علاقات سلمية أو صراعية أدت إلى قيام العديد من الحروب ؛ في الفصل المخصص لها، كما نتناول الجذور الفكرية لدى الفلاسفة من الإغريق إلى الآن في الفصل المخصص لها أيضًا، وهكذا، ولكن هذا المبحث يعد مقدمة تمهيدية.

فالعلاقات الدولية وما آلت إليه اليوم ليس بظاهرة يسيرة لمعرفتها، والوقوف على جذورها يستلزم البحث في اتجاهات مختلفة للوصول إلى نشأة الفكرة.



الفصل الثالث

الحروب العالمية والعلاقات الدولية

تمهيد :

بعد اندلاع الثورة الأمريكية عام 1776م، اندلعت الثورة الفرنسية عام 1789م؛ وكانت النتائج هامة، وبعيدة المدى على المستويين الأوروبي والدولي. أما التطور الأبرز فهو في تركيز الثورة الفرنسية على مفهوم الدولة – الأمة **State – Nation** التي تحل محل الدولة – الأمير. وقد أدى ذلك إلى تطوير أطروحات جديدة من أجل الدفاع عن الثورة والنضال ضد الأنظمة الملكية .

كان لكتابات "جان جاك روسو" (1712 – 1778) تأثير كبير على أتباع الثورة الفرنسية في الأخذ بعبارات جديدة مثل: الشعور الوطني، والمصلحة الوطنية ، والدفاع عن الوطن. وقد رأى البعض أن "روسو" المتفائل بالحكمة الإنسانية في إطار دولة قائمة على العقد الاجتماعي هو "هوبز" متجدد في مفهومه ورؤيته لعلاقات الشعوب تجاه بعضها البعض؛ فهو يركز على الأمة، وعلى حروب الأمم ضد الأمم . وقد انعكس ذلك على تطور مبدأ القوميات في أوروبا بعد الثورة الفرنسية والأخذ بمبدأ الدولة – الأمة أو الدولة القومية[1].

☒ العلاقات بين الأمم في العهد الإصلاحي:

وكان الحكم على العلاقات بين الأمم في العهد الإصلاحي يجري وفقا لقاعدتين : أولهما : مدى الامتثال أو الانتهاك للقانون الدولي، وما تطور عنه من إجراءات دولية لتصريف العلاقات بين الدول، وثانيهما: التعاون والإسهام في تنشيط وتعضيد جهود العصبة؛ لتلطيف العلاقات بين الدول. وكلا

---

[1] د. ريمون حداد ، ترجمة الشاذلي القليبي ، " **العلاقات الدولية : نظرية العلاقات الدولية – أشخاص العلاقات الدولية – نظام أم فوضى في ظل العولمة**"، ص 72- 73 .

الأمرين يفترضان أساسًا أن جوهر العلاقات بين الأمم ينم عن عقلانية في السلوك، ورغبة في الاحتكام إلى قواعد أممية. ولا نجد ضررًا في ذلك؛ فلا تنشد الدول من علاقاتها إحداث خلل في النظام الدولي؛ لأن ذلك لن يدر عليها نفعا على المدى البعيد، والتاريخ المعاصر يشهد ضد كل من حاول أن يفرض سيادته على العالم عن طريق القوة. إن عالمنا المعاصر يتجه في أغلب جوانبه نحو التعاون والتفاهم سواء في المجالات السياسية أو غيرها. وربما كان هناك بعض الأمل- كما هو الحال بالنسبة للمنشآت غير الحكومية أو التكنوقراطية – في إحداث جسور يعبر من عليها التعاون الدولي. لذلك فإن طعن المدرسة الواقعية لافتراضات التفكير القانوني أو الأخلاقي ليقف على أربعة أسباب :

- إن اتهام السياسة الدولية بعدم مطاوعة الإرادة الخيرة إنما هو مطلب معاكس كليا للوقائع فالسياسة الدولية لا تطاوع قوى الشر.
- إن النظر إلى السياسة الدولية من زاوية الصراع ليس إلا؛ إنما هي نظرة جشعة بل وحشية وفاحشة.
- إن إسقاط جهود بناء السلام عن طريق المنظمات الدولية – رغم تجربة العصبة المؤلمة – لا يعني أن المنظمات الدولية محكوم عليها بالفشل مسبقا.
- إن تاريخ العصبة يكشف بكل جلاء أن سياسة بعض الدول القيادية في العصبة، وما تركته "فرساي" من معضلات، وعدم تفهم الشعوب لدور العصبة، إضافة إلى قصور مؤسساتي فيها؛ كل هذا دفع إلى إخلاء العصبة من مفعولها[1].

---

[1] د. كاظم هاشم نعمة ، " **العلاقات الدولية** " ج1، ص ص 42-43.

إن التوسع الاستعماري من أهم الظواهر التي شهدتها العلاقات الدولية في تاريخها المعاصر؛ إذ إنه شكل الحلقة الحاسمة في انتقال العلاقات الدولية من اهتماماتها وحدودها الإقليمية أو القارية إلى العالمية. وسوف تتميز المرحلة التاريخية التي عايشت هذا التحول بهيمنة "العالمية السلبية". ونأخذ بهذه العبارة للتأكيد على أن العالمية هذه لم تكن سوى علاقات دولية للدول الكبرى ولكن على مستوى عالمي ؛ فالأقاليم الجديدة التى دخلت في العلاقات الدولية ، دخلتها كمواضيع لهذه العلاقات تتأثر ولا تؤثر، بل إن هذه الأقاليم – رغم تاريخها القديم وحضارتها– ا ستعامل من قبل المستعمر كأشياء جديدة ؛ تكتشف ويمكن لصاحب الاكتشاف أن يفعل بها ما يشاء. فالعالمية السلبية هي أيضًا قضاء على القيم والعادات والتقاليد لهذه الشعوب وفرض مفاهيم جديدة تخدم مصالح المستعمرين. فليست هناك مشاركة في تطور هذه المفاهيم وهو ما يفسر إلى حد بعيد تاريخ وجذور التخلف الذي تعرفه الدول النامية حاليًا.

إن العالمية السلبية هي عكس العالمية الإيجابية التي ستتحقق مع استقلال هذه الأقاليم ووعيها لشخصيتها القومية والبدء في المشاركة في تحول العلاقات الدولية وتطورها من خلال دمقرطتها؛ فالتوسع الاستعماري هو المرحلة الجديدة التي عرفها العالم منذ بداية القرن التاسع عشر حتى بداية الحرب العالمية الثانية[1].

---

[1] د. ريمون حداد ، ترجمة الشاذلي القليبي ، " **العلاقات الدولية : نظرية العلاقات الدولية – أشخاص العلاقات الدولية – نظام أم فوضى في ظل العولمة**"، ص ص 76– 77.

أولاً- الحرب العالمية الأولى(*) والعلاقات الدولية في الفترة ما بين (1914- 1918):

تعتبر الحرب العالمية الأولى التي استمرت بين عامي 1914-1918 حربا فريدة وجديدة تماما على التاريخ البشري. لقد كانت أول حرب عامة تشترك فيها الجماهير- أرادت أو لم ترد وتتعرض للدمار إلى جانب القوات المتحاربة بشكل لم يسبق له مثيل في التاريخ. كما كانت أول صراع عام بين دول القرن التاسع عشر القومية، الرفيعة التنظيم، القديرة على التصرف في طاقات وإمكانات كل مواطنيها أو رعاياها، وعلى تعبئة القدرة الإنتاجية لصناعاتها الثقيلة، وعلى الإفادة من كل ما لديها من علوم غنية حديثة في إيجاد طرق وأساليب مستحدثة للتدمير والفناء[1].

(*) إذا نظرنا إلى الفترة الزمنية التي استغرقتها الحرب العالمية الأولي فسنجدها استمرت أثنين وخمسين شهرًا. وهذه الفترة ليست طويلة إذا ما قورنت بغيرها من الحروب، ولكن الجديد في الحرب العالمية الأولي هو الشدة العنيفة المركزة في حركاتها وإحداثها، بحيث أثبتت الدول الصناعية العظمي قدرتها على تحريك جيوش وأسلحة ومؤن ونقلها مئات الأميال وقذف كل دولة أخري بها ، في انتحار مدمر ورهيب. مبدأ للجميع أن الجانبين أظهرا أنهما كانا متقاربين في تساويهما في درجة المهارة والمقدرة ، بحيث كانت الظاهرة الرئيسية للحرب في الغرب لكلا الجانبين ، بأنهما قوة لا تقاوم اصطدمت بعقبة لا تتزحزح . وفرضت هذه الطبيعة المجهدة للحرب العالمية الأولى تأثيرها على طبائع المسائل المتنازع عليها. بحيث اضطرت كل حكومة إلى أن تعتصر جهد قومها بشدة ثم تزيد اعتصاره طلبا للمزيد، لا من القوات المسلحة فحسب، بل من الجبهة المدنية. وفي الإنتاج الصناعي كذلك. وعلى سبيل المثال نلاحظ أن بريطانيا لم تطبق نظام التجنيد الإجباري، لكن كلتيهما اضطرت في النهاية إلى الاتجاه إلى هذه الإجراءات الضرورية للحرب الشاملة.

(1) د. فارق عثمان أباظة، "**دراسات تاريخ العلاقات الدولية والحضارة الحديثة**"، [الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية، 1999] ص 255.

لقد كانت الحرب العالمية الأولى أول حرب واسعة النطاق بدرجة تكفي لاهتزاز وقلقلة اقتصاد العالم الذي اشتد تداخله بشكل واضح في خلال القرن التاسع عشر – كما إنها تعتبر الحرب الكبرى في التاريخ التي وجد فيها مثل هذا الفارق الكبير بين نتائجها وعواقبها من جهة، وبين نوايا وأغراض من بدءوا بإشعال نيرانها ، بل وبين النتائج الأخرى التي تعرف الآن أنها انبثقت منها[1].

إن المشاكل التي أثارت تلك الحرب كانت تعول لتعاظم المخاوف وفقدان الثقة البالغ بين دول القارة الأوربية، بينما كانت تلك المشاكل ضئيلة الصلة بالمنافسات الاستعمارية خارج القارة الأوربية. ورغم أن فرقا كثيرة من الجنود استمدت من الأقاليم المستعمرة ، كما إن المستعمرات البريطانية انضمت بطبيعة الحال إلى جانب إنجلترا ؛ فإن الحرب كانت في جوهرها حربا أوربية شبت بسبب مشكلات ومسائل أوربية خالصة . ولعل هذا يجعل تسمية تلك الحرب " بالحرب العظمى " أكثر مناسبة وتطابقا على جوهر تلك الحرب من اسمها اللاحق فيما بعد " بالحرب العالمية الأولى"[2].

ساعدت طبيعة الحرب ذاتها على التطلع لأماني أعظم في الحرية والعدالة، والمساواة والكفاية؛ إذ ساد السلام، واستجاب الناس للدعوة القائلة : بأنه إذا كان التنظيم البشري والعزيمة الصادقة ؛ قد استطاعا تحقيق مثل هذه المعجزات من أجل الحرب ، فإن جهدًا كبيرًا يقوم به التنظيم البشري في وقت السلام؛ يستطيع إزالة كل المساوئ السياسية والاقتصادية والاجتماعية في العالم المعاصر. وهكذا شجعت الحرب إمكانية الإيمان بالكمال وبالمثالية، مع الاستعداد بتجريب طاقة البشر في الإصلاح الاجتماعي والتخطيط

---

[1] د. فارق عثمان أباظة، "دراسات تاريخ العلاقات الدولية والحضارة الحديثة "، ص 255.

[2] المرجع السابق ، ص 257 .

الاقتصادي والمجالات السلمية المختلفة. وهو التجريب الذي قدر للثورة البلشفية أن تدعمه وتتجه لممارسته، بحيث ارتقت فكرة "الدولة للصالح العام" على مؤيدي فكرة "الدولة للحرب" وهى الفكرة التي كانت سائدة أثناء الحرب العالمية الأولى[1].

تعقيب :

إن المتأمل في تاريخ دراسة العلاقات الدولية منذ منتصف القرن التاسع عشر يستطيع أن يدرك بوضوح تام أن وقوع الصدام المسلح بين الدول الكبرى بات أمرا حتمياً – وهو ما يعزي إلى اتساع نطاق نظام الأحلاف السرية التي سادت العلاقات الدولية ، كذلك حدة الصراع والتنافس بين هذه الدول وارتباط هذه الدول بنمو الروح العسكرية والاحتفاظ بجيوش كبيرة هائلة على أهبة الاستعداد لخوص الحرب من أجل السيطرة والنفوذ على الدول الأخرى.

إن الرغبة التي أبدتها الدول الأوروبية مع بداية القرن العشرين في الحصول على المزيد من الثروة، عن طريق تأمين الأسواق الخارجية للفائض من إنتاجها، وهذا ما دفع بكل دولة من الدول الأوروبية إلى تعزيز قدراتها القتالية سواء عن طريق تقوية جيوشها البرية والبحرية أو عن طريق إنشائها لشبكة من الأحلاف والعلاقات الدولية. وهذا بدوره ساعد على انقسام الدول الأوروبية إلى معسكرين كبيرين، ودفع بأوروبا والعالم إلى أتون حرب وصفت بالعالمية، والتي كانت سبباً أيضاً في قيام أول ثورة اشتراكية في العالم الروسي– الثورة التي أعلنت منذ البداية أنها تناضل من أجل إنهاء

---

[1] المرجع السابق ، ص 261 .

للمزيد بخصوص الحرب العالمية الأولى :

راجع : د. ريمون حداد، ترجمة الشاذلي القليبي، **"العلاقات الدولية : نظرية العلاقات الدولية – أشخاص العلاقات الدولية – نظام أم فوضي في ظل العولمة"**، ص ص 73– 77 .

الحرب الإمبريالية، وتوقيع اتفاقية سلام عامه. ومنذ الأيام الأولى للثورة الاشتراكية؛ والسلطة السوفيتية كانت قد أعلنت لجميع الشعوب الوثائق السرية، والمعاهدات المؤقتة؛ وبهذا أكدت الحكومة السوفيتية رفضها القاطع للدبلوماسية السرية وجرأتها في فضح جوهر الخطط الإمبريالية أمام أعين الشعوب؛ فلقد قامت الثورة الاشتراكية بفتح صفحة جديدة في تاريخ العلاقات الدولية[1].

كل ما سبق أدى إلى التأكيد على ضرورة تغيير النظام الدولي التقليدي وإنشاء منظمة دولية تهدف إلى الحد من التسلح وتحقيق الأمن والسلام لجميع الدول، ومنع الدول من استخدام القوة لحل المنازعات الدولية ،وإحلال نظام الأمن الجماعي محل نظم الأمن الفردية التي سادت في ذلك الوقت ، وإخضاع مبدأ السيادة لسلطة دولية تملك سلطة تنفيذ القرارات الصادرة رغماً عن الدول الأعضاء في هذه المنظمة؛ ومن هنا ظهرت عصبة الأمم 1919 م حيث اعتبرت عهدًا جديدًا في العلاقات الدولية حيث إنها " أول منظمة سياسية دولية ذات طابع عالمي تتمتع بالشخصية القانونية " أخذت على عاتقها توفير، وضمان السلام والأمن الدوليين[2].

ثانيًا- العلاقات الدولية في الفترة ما بين الحربين العالميتين (1919-1939):

إن الأحداث السياسية الهامة ذات الصبغة الدولية التي حدثت خلال الفترة التي توسطت الحربين العالميتين (1919-1939) تعتبر في مجموعها نتيجة مباشرة وغير مباشرة للتسويات العامة التي أبرمت بين دول الحلفاء وأعدائها عقب انتهاء الحرب العالمية الأولى؛ فقد ظلت مناطق كثيرة من

---

[1] د. علي عودة العقابي، **"العلاقات السياسية الدولية – دراسة في الأصول والتاريخ والنظريات "** ، ص ص 50 – 51 .

[2] المرجع السابق ، ص 53.

العالم يعاني سكانها من القلق ،والاضطراب ،والحقد والانحلال نتيجة لتلك التسويات التي خيبت الآمال ولم يكن القصور في وجود منظمة دولية ممثلة في عصبة الأمم لحسم تلك المشكلات ، بل كان قصور الرغبة في تنفيذ المبادئ التي أعلنتها تلك المنظمة الدولية، هو السبب الحقيق لإحداث انهيار جديد في العلاقات الدولية تمثل في الحرب العالمية الثانية . وصاحب هذا الانهيار ظهور عوامل هدم داخلي في كيانات القوىالعظمى؛ قضت بالتدريج على وحدتها الثقافية ،وتكاملها الفكري وبنيانها الاجتماعي[1].

- **نقسم هذه *الفترة* إلى قسمين :**

1) المرحلة الأولى :هى مباشرة – بعد الحرب العالمية الأولى حين كانت الأنظمة قوية ولها جاذبية .
2) المرحلة الثانية : سنوات العشرينيات والثلاثينات فيها انهارت ديمقراطيات كثيرة .

بعد الحرب العالمية مباشرة ازدهرت الديمقراطية وازداد عدد الجمهوريات الديمقراطية إلى خمس عشرة جمهورية ديمقراطية تقريبًا ويعود هذا الميل نحو الديمقراطية إلى:

أ- نجاح دول الحلفاء (بريطانيا – فرنسا والولايات المتحدة) ذات الأنظمة الديمقراطية في سحق دول المركز الدكتاتورية (ألمانيا، تركيا، روسيا والنمسا). هذا أدى إلى جعل العالم يَعتقد أن النظام الناجح هو الديمقراطي؛ لذلك حاولوا تقليده واتخاذه نظاما لبلادهم مثل: بولندا، ألمانيا، النمسا والدول التي استقلت عنها.

---

[1] د. فارق عثمان أباظة، **"دراسات تاريخ العلاقات الدولية والحضارة الحديثة"**، ص 349.

ب- الشعوب التي كانت تحت حكم النظام القيصري أو الإمبراطوري عانت من الاضطهاد والقهر؛ فسعت هذه الشعوب من أجل تطبيق الديمقراطية بجميع أركانها : التعددية الحزبية، مبدأ حقوق الإنسان، وغيرها الكثير من مبادئ الديمقراطية.

ج- انتشار الصحف،والثورة الصناعية، والكتابات الثورية؛خلق طبقة جديدة من البورجوازيين الأحرار الذين يريدون تطبيق الليبرالية في السياسة والاقتصاد وأخذ نصيبها في المشاركة في السلطة.

لكن بعد عدة سنوات من تطبيق هذا النظام بدأت هذه الديمقراطيات تتهاوى وتسقط بالتدريج ابتداء من إيطاليا سنة 1922 التي نشأ فيها النظام الفاشي بزعامة موسوليني. ثم حكم الضباط في بولندة سنة 1926، النازية في ألمانيا سنة 1933.قيام الحكم العسكري في إسبانيا بقيادة الجنرال فرانكو بعد الحرب الأهلية 1936- 1939، كما ازدادت الميول العسكرية الفاشية في اليابان. هذا بالإضافة إلى النظام الشيوعي الشمولي في الاتحاد السوفيتي.

فنشأت في أوروبا أنظمة توتاليتارية(*) في إيطاليا، ألمانيا، إسبانيا والاتحاد السوفيتي منها شمولية فاشية ، ومنها شمولية شيوعية.

(*) **التوتاليتارية : أو " الأنظمة الشمولية أو الكلية "** أنظمة ظهرت عملياً خلال القرن العشرين، وهي نتاج تفاعلات القرن التاسع عشر، كما يرى "جورج لوكاش" وهو فرز أو نتاج لتطور النظام الرأسمالي وبنيته المجمعية، لقد اقترنت الإشارة إلى التوتاليتارية دائما بالنازية، وبعدها ببعض الأنظمة الشيوعية بعد انهيار كتلتها السوفيتية، ولكن مفهوم "التوتاليتاريا" ينطوي على جانب كبير من الغموض. هناك عناصر مشتركة للأنظمة التوتاليتارية بتنوعها مثل احتكار النشاط السياسي وحصره بحزب واحد، وبالضرورة أن هذا الحزب تزوده "أيديولوجيا" معينة تصبح حقيقة الدولة الرسمية، وهذه الدولة تحتكر وسائط القوة والإقحام، ومعظم النشاطات الاقتصادية والمهنية وتضم في جسم الدولة وتخضع للحقيقة الرسمية، وفي حالة حصول خطأ اقتصادي أو مهني يتحول إلى خطأ أيديولوجي، وبالتالي ينبغي معاقبته بتهويل أيديولوجي وبوليسي معا. اغلب الأنظمة "التوتاليتارية" المعاصرة تطرح=

- **أسباب انهيار الديمقراطية :**

1- السبب الاقتصادي : ففي الفترة التي تلت الحرب العالمية الأولى عانت هذه الدول من مشاكل البطالة المرتفعة والغلاء المستمر والركود الاقتصادي. الشعب كان يطالب بحل سريع ولكن الأنظمة الديمقراطية لم تعط الحل الذي يخلص الدول من هذه الأزمة؛ وهكذا كشف الشعب للدعاية المعارضة للديمقراطية أنها عاجزة عن حل مشاكل الدولة.

2- فشل النظام الديمقراطي الحديث العهد في إيجاد حلول سريعة لهذه الأزمات. طبعا هذا التقصير أظهر النظام الديمقراطي على أنه نظام فاشل.

3- استغلال بعض العناصر القومية المتطرفة لهذا الوضع الاقتصادي وبث دعاية قادها بعض الزعماء أصحاب الكاريزما والقدرة على الخطابة من أمثال: موسوليني وهتلر. هؤلاء قالوا : بأنهم إذا صعدوا إلى السلطة سيعملون على حل الأزمة الاقتصادية بسرعة وإعادة الدولة إلى حياة

=نفسها كرد فعل ضد الأزمة الناجمة عن التحديث الخارجي، أو في إعادة النظر بالقيم والضوابط التي قامت عليها المجتمعات، فلم تكن الطبقة العاملة هي التي غذت التوتاليتاريا الفاشية أو حتى الشيوعية، بل هي النخب الحاكمة التي كانت تنطق باسم امة أو دين- فالتوتاليتاريا ليست سلطة الضعفاء، أنها تنشأ عن تلاشي القوى المجتمعية الفاعلة وزوالها كما حصل في العراق ابتداءً من مطلع السبعينيات حتى زوال النظام السابق. ما تمتاز به الأنظمة التوليتارية على وجه الخصوص هو قضاؤها على العلمنة باسم أيديولوجيا معينة تطبق على مجمل أوجه الحياة العامة والخاصة، واستبدالها للتفريق بين النشاطات المجتمعية بهرم تراتبي من المحسوسات بجعل الصلة مع القائد أو الحزب مقياسا للموقع الذي يحتله المرء من هرم التراتب المجتمعي، فالدولة "التوليتارية"، هي دولة تقوم وصفتها الرئيسة على محاربة أعدائها الخارجيين والداخليين، وعلى تأمين أقصى قدر من الإجماع الحماسي، قد يكتفي النظام التوتاليتاري بسحق المجتمع أو سكانه، لكن الدولة التوليتارية تجد من واجبها أن تجعله يتكلم، تجد من واجبها أن تعبئه وتستنفره.

الاستقرار، وسيقضون على الفوضى المتمثلة في أعمال الاغتيال والاضطرابات العمالية وغيرها.

4- الشعب في الدول الديمقراطية الحديثة لم يكن قد اعتاد على أسلوب الحياة الديمقراطية: حرية التعبير، نقاشات طويلة، ضرورة سماع الرأي الآخر المعارض....بينما كان الشعب واقعا لقرون طويلة تحت حكم دكتاتوري: الحلول تفرض عليهم فرضا وتنفذ بسرعة.

5- الوضع السياسي غير المستقر في بعض هذه البلدان الناتج عن طريقة الانتخابات النسبية وتعدد الأحزاب وتقلب الحكومات السريع والمستمر. وكذلك شعور الشعب أن الحكومة الديمقراطية غير قادرة على الدفاع عن مصلحة الوطن، والمحافظة على كرامة الأمة؛ حيث اتهم هتلر حكومات ألمانيا في عهد جمهورية فليمر(1918-1933) بأنها المسئولة عن التوقيع على معاهدة فرساي المذلة، وبأنه إذا وصل النازيون إلى السلطة سيعملون على التخلص من هذه المعاهدة، وسيعيدون العظمة والمجد إلى ألمانيا. نفس الظاهرة شهدتها إيطاليا من قبل أيضًا.

النظام الشمولي(*) الديكتاتوري :

هو نظام دكتاتوري من أصعب الدكتاتوريات التي واجهتها البشرية؛ نظرا للقمع والتعذيب والأيديولوجية الشاملة التي أرادت تطبيقها في شتى مجالات الحياة.

- أركان النظام الشمولي:

1- فرض عقيدة واحدة على جميع أفراد الشعب، وعلى الجميع السير حسب هذه العقيدة سواء في التعليم، أو النظام الاجتماعي وغيرها.

(*) **النظام الشمولي** هو نظام قمع بوليسي ويعتمد على جهاز المخابرات لقمع الحريات أو أي نقد أو معارضة للنظام.

2- الدعوة إلى نظام صارم شبه عسكري؛ وعلى الجميع التقيد بهذا النظام.

3- آمنت العقيدة الشمولية اقتصاديًا بوجود قطاع عام على أن تكون الدولة مالكة للمشاريع الكبرى، مع السماح بوجود قطاع خاص فردي ولكن الدولة هي الموجه الرئيسي للاقتصاد.

4- دعا النظام الشمولي إلى حكم زعيم واحد ؛ صلاحياته غير مقيدة، يطيعه الشعب طاعة عمياء.

5- حكم حزب واحد فقط مثل: (الحزب الفاشي أو النازي أو الشيوعي).هذا الحزب هو الذي يضع ويرسم السياسة التي تسير عليها الحكومة، رئيس الحزب هو رئيس الدولة، الزعيم.

6- معارضة الديمقراطية القائمة على حرية الرأي،حرية الصحافة والتعددية الحزبية. الديمقراطية والتعددية تؤديان إلى انقسام الأمة وضد سياسة طاعة الزعيم.

7- إن النظام الشمولي يضع مصلحة الدولة فوق مصلحة الفرد حيث يقول: إن كل شيء من أجل الدولة، ولا شيء ضد الدولة، وعلى الفرد أن يضحي -حتى بالحياة - من أجلها.

نستخلص مما سبق: إن العلاقات الدولية في نهاية فترة ما بين الحربين العالميتين أي قبيل عام 1939 رجعت وتقهقرت، وتردت إلى حالة من التفكك والانهيار بحيث لم يصبح في العالم جهاز قادر على منع العدوان أو ردعه أو تعويقه ، كما لم يعد هناك إيمان بمقدرة الدول القومية، أو حتى رغبتها في حفظ السلام ، بل لم يعد يوجد أيضًا نظام من نظم مصالح القوة المستندة إلى تحالف؛ يعتمد عليه أو حتى يقيم توازن قوي يساعد على إقرار السلام[1].

---

[1] د. فارق عثمان أباظة، "دراسات تاريخ العلاقات الدولية والحضارة الحديثة"، ص 355

ثالثاً- عصبة الأمم(*) "Nations United" والعلاقات الدولية :

بعد أن تعرض العالم لأهوال الحرب العالمية الأولى فقد وجدت لدى كثير من الدول الرغبة في تكوين هيئة دولية عليا؛ تشرف على الشئون العامة للمجتمع الدولي، ويكون لها من السلطات والوسائل ما يمكنها من فرض

(*) عصبة الأمم : في يناير عام 1918، وبعد مرور ما يقرب من أربعة أعوام من القتال المرير في الحرب العالمية الأولى، قدم الرئيس الأمريكي "ويلسون" مجموعة من الآليات والمقترحات، لإحلال السلام العالمي، وقد بلغت هذه المقترحات 14 مقترحاً. ودعا في المقترح الرابع عشر إلى إنشاء رابطة أممية لدعم السلام، وحمايته، وردع الدول المعتدية. وبالفعل، وفي 1918، وقعت حكومات الدول المتحاربة، آنذاك، هدنة لوقف إطلاق النار. ثم تلا ذلك الإعداد لمؤتمر السلام، في باريس، عام 1919 . واستمرت المحادثات، التي اشتركت فيها وفود 32 دولة، في قصر فرساي، بالقرب من باريس ، ورأس الوفد الأمريكي، آنذاك، الرئيس "ويلسون"؛ إذ أسهم، إلى حد كبير، في إخراج معاهدة فرساي، في صورتها النهائية. وقد تم التوقيع على معاهدة فرساي في 28 يونيه 1919، ثم أصبحت سارية المفعول في 10 يناير 1920. وتضمن البند الأول من المعاهدة الموافقة، لأول مرة، على إنشاء عصبة الأمم . إلا أن الغريب في الأمر، أن مجلس الشيوخ الأمريكي، آنذاك، رفض التصديق على المعاهدة، على الرغم من أن فكرة إنشاء العصبة كانت ترجع في المقام الأول إلى الرئيس الأمريكي "ويلسون". وهكذا أنشئت عصبة الأمم دون أن تنضم إليها الولايات المتحدة الأمريكية. غير أن جهود الرئيس "ويلسون"، في هذا الصدد، قوبلت بالتقدير اللائق بها، في وقت لاحق، حين حصل على جائزة نوبل للسلام لعام 1919، تقديراً لجهوده المتميزة في دعم السلام العالمي. وقد بلغ عدد الأعضاء الأصليين للعصبة 42 دولة، ثم انضم إليهم عدد آخر، حتى بلغ عدد الأعضاء في بعض الأوقات إلى 58 دولة، من بينها دولتان عربيتان، هما: مصر، والعراق. وقد تنازع العصبةَ عند إنشائها تياران؛ أحدهما: أخلاقي مثالي غذته مبادئ الرئيس ويلسون، والآخر: واقعي، تزعمته الدول الأوروبية، بقيادة بريطانيا وفرنسا. ويطالب هذا التيار بأن تكون العصبة إطارًا قويًا لنظام الأمن الجماعي العالمي، والأوروبي، على وجه الخصوص. تحمي ما أفرزته معاهدة فرساي التي أمعنت في فرض شروط المنتصر على المنهزم، واستهدفت إدامة تعجيزه في النظام الجديد.

قواعد القانون الدولي ، ومنع اعتداء الدول على بعضها، والعمل على استتباب الأمن والسلام في مختلف بقاع العالم[1].

وقد تضمن عهد العصبة ست وعشرين مادة حول مبدأين هامين هما: ضمان السلم العالمي ومنع الحروب من جهة ، وتنظيم وتوثيق التعاون الدولي من جهة أخرى[2].

- **الوسائل التي استخدمتها عصبة الأمم لتحقيق أهدافها :**

حددت عصبة الأمم وسائل معينة لتحقيق أهدافها وخاصة فيما يتعلق بضمان السلم العالمي ومنع الحروب . و من أهم هذه الوسائل :

- تخفيض التسلح للدول الأعضاء إلى الحد الذي يتفق مع مقتضيات أمنها الوطني وتنفيذ التزاماتها الدولية التي قد يفرضها عليها عمل تشترك فيه مع غيرها من الدول.
- الالتزام بمبدأ الضمان المتبادل ، فعلى كل دولة عضو في العصبة احترام وضمان سلامة أقاليم الدول الأعضاء واستقلالها السياسي ضد أي اعتداء خارجي. وفي حالة وقوع أي اعتداء أو تهديد باعتداء على إحدى الدول الأعضاء؛ فعلى مجلس العصبة أن يقرر الوسائل التي تكفل تنفيذ هذا الالتزام واحترامه[3].

- **أسباب فشل عصبة الأمم :**

- عدم تحمل الدول الأعضاء في العصبة مسؤولياتها بما يدعم العصبة ويقوي مكانتها. ولا أدل على ذلك من التصريح الذي صدر سنة 1946

---

[1] د. فارق عثمان أباظة، "دراسات تاريخ العلاقات الدولية والحضارة الحديثة"، ص 275 .

[2] المرجع السابق، ص 276 .

[3] د. فارق عثمان أباظة، "دراسات تاريخ العلاقات الدولية والحضارة الحديثة"، ص 276.

عندما اجتمعت العصبة لتصفية أعمالها، وتسليم تراثها إلى الأمم المتحدة، حيث نص التصريح على الآتي: "نحن نعلم أننا قد ترددنا في تحمل مسؤوليات القرارات الخطيرة، في حين أن القوة كانت لازمة، ونحن نعلم أننا لا نستطيع أن نهرب من حكم التاريخ". كان يمكن لعصبة الأمم أن تؤدي دورها بنجاح إذا ما التزمت الدول الأعضاء بعهد العصبة وصدقت النية في الالتزام بمبادئها[1].

- استوجب كل ما صدر عن العصبة – ولو في صورة توصية – إجماع كل الدول الأعضاء؛ الأمر الذي أخضعها لأهواء الدول الكبرى ورغباتها الذاتية ؛ بما أدى إلى تهافت حركة العصبة، وضعف تأثيرها.
- لم ينص عهد العصبة صراحة على تحريم الحرب تحريمًا مطلقًا.
- إن الإجراءات الجماعية التي كانت تتخذها العصبة ضد الدولة المعتدية في حالة الحرب؛ لم تكن كافية، سواء أكانت إجراءات اقتصادية أم عسكرية، كما إن التدخل كان يأتي متأخراً في كثير من الأحيان.
- لم تنجح عصبة الأمم في تحقيق صفة العالمية، ذلك أنها لم تضم – في أي وقت من الأوقات– كل دول العالم.
- عصبة الأمم تعرضت لمشكلات متعددة في فترة ما بين الحربين؛ كان أبرزها مشكلتي هجوم اليابان على منشوريا في الصين سنة 1931، وهجوم إيطاليا على الحبشة في سنة 1935 [2].

- **إيجابيات عصبة الأمم :**

على الرغم من كل ذلك فيمكننا أن نشير إلى بعض الجوانب الإيجابية لعصبة الأمم ، ومنها :

---

[1] المرجع السابق ، ص 287 .

[2] د. فارق عثمان أباظة، "دراسات تاريخ العلاقات الدولية والحضارة الحديثة"، ص 280 .

- مساعدتها للدول المنهارة مثل: النمسا والمجر وبلغاريا واليونان .
- عالجت بعض المشاكل الدولية مثل : مشكلة جزيرة " كورفو" الإغريقية ؛ فأوقفت حربا كادت تقع بين اليونان وإيطاليا .
- التعاون الدولي من أجل صيانة مستوى المعيشة للعمال .
- ومحاربة الرقيق الأبيض من النساء والأطفال.
- واتخاذ التدابير اللازمة لرقابة الناحية الصحية على المستوى العالمي.

تلك كانت أهم الجوانب الإيجابية لعصبة الأمم التي لم يقدر لها البقاء نتيجة لعدم إخلاص الدول القوية التي اشتركت في تأسيس العصبة، حيث كانت كل منها ترغب في أن تسير العصبة في الاتجاه الذي يخدم المصلحة الشخصية لكل منها[1].

- **وجود " عصبة الأمم " سبب في وجود "النزعة الدولية " :**

لاشك أن وجود عصبة الأمم قد أوجد ما يمكن أن نطلق عليه: "النزعة الدولية" لدى الشعوب والدول التي أصبحت تنظر إلى تلك النزعة باهتمام شديد على الرغم من أن النزعة القومية تغلبت بعد ذلك وإن كانت أضعف نسبياً عن ذي قبل، بل إن النزعة القومية أدت إلى إثارة الحرب الكبرى الثانية، ولكن القوة الدولية المعنوية سيتصاعد تأثيرها بالتدرج فيما بعد في الرأي العام العالمي الذي سيعمل على بناء الأمم المتحدة[2].

نستخلص مما سبق، أن عصبة الأمم هدفها: "توثيق التعاون بين الأمم، وضمان السلم والأمن الدوليين" ويقوم على المبادئ الثلاثة الآتية:

- مبدأ تساوي الدول الأعضاء في السيادة، معبرا عنه في تساويها في حق التصويت في الجمعية العمومية، ووجوب إجماع تلك الهيئة لإصدار جميع القرارات الهامة.

---

(1) المرجع السابق، ص287.

(2) المرجع السابق، ص288 .

- مبدأ امتناع كل عضو عن اللجوء إلى الحرب إلا بعد استنفاد كل الوسائل الأخرى – ومنها : (المفاوضة الدبلوماسية – التحكيم – رفع الخلاف إلى مجلس العصبة) – وفشلها في تسوية الخلاف .
- مبدأ وجوب مساعدة كل دولة في العصبة في الدفاع عن أي دولة أخرى فيها تقع فريسة للعدوان، وهو المبدأ المعروف بمبدأ " الأمن الجماعي **"Collective Security"**[1].

تعقيب :

لم تحظ عصبة الأمم بأي موافقة عامة من أعضائها على تحقيق المبادئ الرئيسة التي قامت من أجل تنفيذها؛ ولهذا فقد عانت العصبة من انهيار كلي باعتبارها وسيلة لحفظ سلام العالم، وفي ظل تلك الظروف أصبحت مبادئ العصبة صعبة التطبيق؛ ومن هنا لجأت الدول إلى تجمعات أقل عالمية ولكنها أوثق اتصالا وتماسكا مثل : الكومنولث، واتحاد الجامعة الأمريكية ؛ التي اتفقت دولها على وجود مجموعة من المصالح الحقيقية تربط كل منها بالأخرى ربطًا حقيقيًا. ونتيجة لصعوبة تطبيق مبادئ عصبة الأمم؛ عانت العلاقات الدولية من عدم وجود مبادئ المساواة والعدالة والأمن الجماعي؛ وعلى هذا فإن التعاون الدولي الخيالي الذي ظهر من خلال عصبة الأمم؛ لم يؤد إلى إقامة سلام من خلال العمل الدولي. فكانت الحرب العالمية الثانية أكبر خيبة أصابت فطنة البشرية، وحضارتها الحديثة والمعاصرة بدرجة لم يسبق لها مثيل في تاريخ العلاقات الدولية.

---

[1] د. فارق عثمان أباظة، " **دراسات تاريخ العلاقات الدولية والحضارة الحديثة**"، ص 352-353 .

__للمزيد ينظر :__

- E. H. Carr, **The Twenty Years' Crisis, 1919–1939** (Basingstoke, UK: Palgrave Macmillan, 2001), p. 6.

رابعاً- الحرب العالمية الثانية(*) والعلاقات الدولية في الفترة ما بين (1939- 1945):

تعتبر فترة (1939- 1945) من أغنى الفترات التاريخية بالأحداث الدولية ؛ وذلك لما تخللها من تبدل جذري في مواقف الدول من جهة، ولما دار خلالها من مؤتمرات دولية من جهة ثانية، وللنتائج الضخمة التي ما نزال نعيش فصولها حتى يومنا هذا من جهة ثالثة.

لقد استمرت الحرب العالمية الثانية ست سنوات كاملة، ويمكننا أن نقسمها إلى مرحلتين أساسيتين :

- **المرحلة الأولى** : من عام 1939 إلى عام 1941 . وتميزت بتفوق الأنظمة الديكتاتورية على الأنظمة الديمقراطية .
- **المرحلة الثانية** : من عام 1941 (حزيران) حتى عام 1945 ، وتشمل هذه المرحلة دخول الاتحاد السوفيتي الحرب ضد الدول الديكتاتورية ، وكذلك دخول الولايات المتحدة الأمريكية الحرب بعد أن تخلصت من سياسة العزلة[1].

(*) عند تتبعنا للعلاقات الدولية أثناء الحرب العالمية الثانية نجد العديد من الصعوبات نظرًا لتعذر معرفة جميع الحقائق والمعلومات الصحيحة . إذ أن كثيرًا من الدول التي لعبت دورًا هامًا في الحرب العالمية الثانية لم تكن تسمح بالاطلاع على وثائقها الرسمية إلا بعد مرور فترة زمنية بلغت نصف قرن من الزمان ، وان كانت بعضها مثل "المملكة المتحدة " سمحت بالإطلاع على وثائقها التي تعود إلى ما قبل ثلاثين عاما مما سهل الأمر على المؤرخين المعاصرين للتعرف على أسرار تلك الفترة .

(1) د. رياض الصمد، "**العلاقات الدولية في القرن العشرين – تطور الأحداث لفترة ما بعد الحرب الثانية**"، [بيروت ، المؤسسة الجامعية للدراسات، 1986] ص18.

إن المرحلة الأولى من الحرب العالمية الثانية، وهي المرحلة السابقة لانهيار فرنسا 1940 م؛ كانت محددة النطاق إقليميًا وسياسيًا، ولم تكن قد أخذت بعد صفة العالمية بالمعنى الدقيق للكلمة. إلا أن الظروف التي بدأت فيها الحرب تطورت بحيث اتسع نطاقها فشملت أرجاء العالم، وقد بدت الحرب في ذلك الحين، حرب ديمقراطيات ضد نظم الحزب الواحد، حيث بادر الاتحاد السوفيتي بالتحالف مع الديمقراطيات، فكانت حربًا قومية ضد العنصرية، وضد السيطرة الألمانية. وبعد أيام قليلة أحاطت الحرب بالكرة الأرضية؛ إذ اشتبكت في الحرب كل الدول العظمى، وأصبحت كل القارات والمحيطات مسرحاً للعمليات الحربية. كما إن حرب المذاهب السياسية ذات أثر حاسم في توزيع القوى حتى إن كل دولة كانت تتصرف وفق تقديرها لمصالحها القومية الذاتية تقديرًا دقيقًا. غير إنه يلاحظ – وعلى نحو ما حدث في الحرب العالمية الأولى حفزت معاناة الحرب، ومطالب الحرب الحديثة – توجه الحكومات والشعوب على حد سواء إلى صياغة أهداف الحرب والسلام بخلاف المذاهب السياسية؛ وأدى نمو حركات المقاومة المنظمة في البلاد المحتلة في أوروبا وفي الشرق الأقصى إلى بلورة الأهداف الخاصة بشعور تلك البلاد. وأدت الحاجة إلى الاحتفاظ بسمو الروح المعنوية في الجبهة الداخلية إزاء الاضطراب الاجتماعي العظيم وإزاء كثرة الخسائر الفادحة في أرواح الملايين بسبب الغارات الجوية، إلى صياغة أهداف، ومثل ما بعد الحرب[1].

---

[1] د. فارق عثمان أباظة، "دراسات تاريخ العلاقات الدولية والحضارة الحديثة"، ص ص 360-363.

ويعتبر ميثـــاق الأطلنطـــي"The Atlantic Charter"(*) 1941م بمثابة أول صياغة منظمة لأهداف الحلفاء من الحرب العالمية الثانية، وكان هدفها ينصب على أمال في مستقبل أفضل للعالم وتتلخص هذه المبادئ فـــي الاحتفاظ بالسيادة القومية والاستغلال القومي مقترناً بالتعاون الدولي لتـــدعيم الرخاء الاقتصادي ونزع السلاح، والعمل من أجل السلام العـــالمي، أيـــضًا أشار إلى كفالة مستويات أفـــضل للعمـــل، والتقـــدم الاقتـــصادي، والأمـــن الاجتماعي للجميع، وتأكيد التحرر من الخوف والعوز.

- **نتائج الحرب العالمية الثانية** :-

أ- التبدل الجذري في المحور الأساسي للنظام الدولي :

يعتبر من أهم نتائج الحرب العالمية الثانية هو ذلك التبديل الجـــذري في المحور الأساسي للنظام الدولي والذي جاء كنتيجة للتبدل الذي طرأ على ميزان القوى في العالم. فبعد أن كان المحور الأساسي للنظام الدولي يتمثل –

(*) **ميثاق الأطلنطي "الأطلسي"**: في الرابع عشر من 1941 نشر روزفلت رئيس الولايات المتحدة الأمريكية وونستون تشرشل رئيس وزراء بريطانيا وثيقة عرفت باسم وثيقة الأطلسي، باعتبار أنها ظهرت وهما على ظهر بارجة حربيـــة شـــمال الأطلـــسي- تضمنت الوثيقة الأسس المشتركة لما قالا أنه أماني دولتيهما لمستقبل الجنس البشري بعد الحرب. كانت الوثيقة في ثماني مواد منها أنهما لا يرغبان في إحداث تغييـــرات إقليمية لا تتفق والرغبات التي يعبر عنها سكان كل إقلـــيم تعبيـــرا حـــرا. وأنهمـــا يحترمان حقوق جميع الشعوب في اختيار نوع الحكومة التي يبغون العيش في ظلها، ويرغبان في رد حقوق السيادة والحكومة الذاتية إلى أولئك الذين حرموا منها بالقوة، وأعرب الرئيسان في هذه الوثيقة عن رغبتهما في أن يقوم السلام الذي يمكـــن كـــل الشعوب من العيش بأمان ضمن حدودها السياسية ويضمن تـــأمين الحريـــة لجميـــع الأفراد في جميع الأقطار ليحيوا حياة خالية من الخوف.

في القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين- بدول أوروبا الغربية؛ اتسع ميدانه دون أن يحدث أي تعديل جذري كنتيجة للحرب العالمية الأولى، وأصبح يشمل إلى جانب دول أوروبا الغربية : الولايات المتحدة الأمريكية واليابان بالإضافة إلى الاتحاد السوفيتي. وذلك يعود للتقارب في نسب القوى العسكرية والاقتصادية التي تملكها هذه الدول إلى جانب النفوذ السياسي الذي تتمتع به على بعض أجزاء العالم. أما بعد الحرب العالمية الثانية وكنتيجة لها كان التبدل الجذري في موازين القوى؛ حيث أصبح معه المحور الأساسي للنظام الدولي يتمثل فقط بالدولتين العملاقتين: الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة الأمريكية وذلك يعود للتباين الكبير بين قوة هاتين الدولتين ، والدول التي كانت تعتبر من الدول الكبرى وتمثل الركن الأساسي في نظام توازن القوى العالمي .

ب- تدهور الحركة الاستعمارية العسكرية :

نتيجة لضعف دور الدول الأوروبية الاستعمارية في رسم السياسة الدولية كانت النتيجة للحرب العالمية الثانية وهى تدهور الحركة الاستعمارية الكلاسيكية. فتدهورت قوة أوروبا. ونفوذها كان بالدرجة الأولى لصالح المستعمرات، وبالتالي لصالح قيام دول جديدة في العالم الثالث. وإذا كان التطور الذي حدث على المحور الأساسي للنظام السياسي العالمي كنتيجة الحرب العالمية الأولي كان من نتائجه تحقيق مصالح الشعوب الأوروبية المغلوبة على أمرها وتطبيق مبدأ "ولسن" القائل: بحق الشعوب في تقرير المصير على هذه الشعوب، فإن التغير الجذري الذي طرأ على المحور الأساسي للنظام الدولي كنتيجة للحرب العالمية الثانية كان من نتيجته تحقيق أهداف شعوب العالم الثالث بالاستقلال. ولكن هذا لا يعني أن الحركة الاستعمارية قد زالت بشكل نهائي، وإنما الذي حدث هو زوال الاستعمار الكلاسيكي وظهور الاستعمار الحديث، فتبدل الاستعمار من استعمار عسكري

قديم إلى استعمار اقتصادي جديد وكان بذلك النتيجة الثالثة ألا وهى إعطاء دول العالم الثالث أهمية متزايدة في التنافس الدولي.

ج- تزايد أهمية العالم الثالث كهدف في التنافس بين الدول الكبرى :

كانت سياسة الدولتين العملاقتين حتى الحرب العالمية الثانية تقوم على مبدأ العزلة وعدم التدخل. ولكن بعد أفول نجم الدول الاستعمارية الكلاسيكية سارعت كل من هاتين الدولتين إلى التخلص من عزلتها، وأخذت كل واحدة منهما تسابق الأخرى في ملء الفراغ الذي أحدثه غياب الدول الاستعمارية الكلاسيكية. ومما زاد من حدة الصراع بينهما، الخلاف العقائدي والأيديولوجي بينهما. وما تحالفهما في فترة الحرب العالمية الثانية ومحاربتها في جهة واحدة إلا لأن كرههما للعدو المشترك كان أقوى من الخلاف الذي كان قائماً بينهما، ومع زوال العدو المشترك تمزقت تلك الوحدة الظاهرية التي أنشاها النصر؛ فعاد الخلاف من جديد وتجلي ذلك في التسابق على استمالة الدول المستجدة في الاستقلال . هذه الدول التي أرادت أن تتخلص من كل نفوذ استعماري كان لابد لها أن تتجه نحو دولة قوية تحميها ، وتمد لها يد العون للنهوض؛ ومن ثم اللحاق بالدول الصناعية المتقدمة . فكان أن اتجهت نحو هذه الدولة العملاقة أو تلك، وباتت خاضعة اقتصادياً إلى نفوذ إحدى الدولتين العملاقتين. وهكذا حل الاستعمار الاقتصادي محل الاستعمار العسكري الكلاسيكي، ولهذا أخذت العوامل الاقتصادية تطبع العلاقات الدولية بطابعها الخاص لفترة ما بعد الحرب العالمية الثانية .

د- انقسام المعسكرين :

بعد أفول نجم القوي الدولية الكلاسيكية – ونهوض الدولتين العملاقتين من عزلتهما وانتهاجهما لسياسة التدخل في القضايا الدولية ؛ بهدف السيطرة، ومد النفوذ إلى اكبر قسم من دول العالم. أخذ انقسام العالم يظهر

رويدًا رويدًا حتى بدا ملموساً في عام 1947 ، حتى إننا أصبحنا نشاهد التكتل الملحوظ حول الاتحاد السوفيتي؛ لأن "تابعيه" يكونون عادة متحدين معه بروابط أيديولوجية بالإضافة إلى الروابط الاقتصادية والعسكرية، أما التكتل حول الولايات المتحدة فهو شبه حقيقي، وأقل تماسكاً وارتباطاً. ولهذا فإن الدولة التي تدخل في فلك الاتحاد السوفيتي من الصعب أن تخرج منه. أما الدول التي تدخل في فلك الولايات المتحدة الأمريكية – وإن يكن ليس من السهل الخروج منه – إلا إنه يبقي أقل صعوبة في الانفلات من فلك الاتحاد السوفيتي، وهذا ما يفسره لنا التناقص المستمر في أعداد الدول المؤيدة للولايات المتحدة الأمريكية في المحافل الدولية، وخاصة في هيئة الأمم المتحدة[1].

إن انقسام العالم إلى شطرين أصبح حادثًا مستمرًا يؤثر في مجرى العلاقات الدولية وبهذا تميز النظام الدولي لفترة ما بعد الحرب العالمية الثانية حيث إن تنسيق العلاقات بين الدول كان يتأثر في فترة ما قبل الحرب العالمية الأولي بالنظام القائم على ميزان تعادل القوى الكلاسيكي، ثم كان نظام الأمن الجماعي؛ كنتيجة للحرب العالمية الأولى ، هذا النظام الذي حاولت العمل به من خلال عصبة الأمم وذلك دون أن يقضى نهائياً على نظام تعادل القوى الكلاسيكي. أما بعد الحرب العالمية الثانية ؛ فلقد أضحى السلم العالمي مع انقسام العالم إلى معسكرين منوطًا بعاملين أساسين :

- **الأول** : تقليدي ، وهو توازن القوى ، ولكن الجديد فيه هو أن التوازن ليس كما كان– في القرن التاسع عشر، والنصف الأول من القرن

---

[1] للمزيد ينظر :

Christian Reus-Smit and Duncan Snidal, **"Between Utopia and Reality: The Practical Discourses of International Relations,"** in Christian Reus-Smit and Duncan Snidal, eds., Oxford Handbook of International Relations (New York: Oxford University Press, 2008).

العشرين - يقوم على عدة قوى، وإنما أصبح التوازن بين العملاقة الذي يجر كل واحد منهما إلى جانبه مجموعة كبيرة من الدول.

- **الثاني:** جديد كل الجدة، ويتمثل بعامل الخوف من تدمير شامل، خاصة بعد أن تسلح كل من العملاقين بالسلاح الذري، وبعد أن أظهرت التجربة في " هيروشيما " و"ناجازاكي " ما لهذا السلاح من قوة تدميرية هائلة، وما يمكن أن يصيب البشرية إذا ما استعمل العملاقان القنابل المخزونة لديهما . وإذا كان من السهل على أحد الطرفين أن يدمر - ليس فقط مراكز الذرة على أرض الآخر وحسب- بل يستطيع أن يدمر الآخر تدميرًا كليًا إلا إنه من الصعب جداً أن يدمر المراكز المتنقلة والمتمثلة في الأساطيل البحرية، والجوية الحاملة للقنابل الذرية، وهذه القواعد تشكل بالفعل " القوة الرادعة "[1].

٥- تطور التكنولوجيا العسكرية وسباق التسلح :

أما النتيجة الخامسة للحرب العالمية الثانية؛ فتمثلت بذلك التطور الذي طرأ على التكنولوجيا العسكرية، فبدلا من أن يوجه العقل البشري من أجل خدمة الإنسان؛ وجه هذا العقل من أجل إيجاد الوسائل الفتاكة بالإنسان وحضاراته؛ فكان ذروة ما أوجد، وما استعمل في الحرب العالمية الثانية القنبلة الهيدروجينية. أما النتيجة العملية لهذا التطور - فيما يختص بدراستنا - فكان أن نشطت الدبلوماسية ؛ لمنع تكرار الحروب التي قد تقضي ليس فقط على الحضارات، وإنما على "الإنسان" ككل، وبذلك يكون خطر الحرب، بالتالي الخوف من القضاء على المدينة باستعمال الأسلحة الفتاكة وفي

---

[1] للمزيد ينظر:

Peter N. Steans , " **The Encyclopedia Of World History : Ancient , Medieval , and Modern"** , Sixth Edition general , [Houghton Mifflin Company , 2001]pp. 811- 840.

مقدمتها السلاح الذري هو السبب في تعقيد مهام الدبلوماسية، وتطوير دورها حتى بلوغه الأهمية القصوى في حياة الدول. وإذا كانت غاية الدبلوماسية من حيث المبدأ، وكما كانت بالأصل هي السعي المتواصل لإنقاذ البشرية، وبالتالي الحضارات الإنسانية من الاندثار والدمار، فإن الروح الجشعة الاستعمارية لدى الدول الكبرى غيرت من هذا المبدأ وجعلت منه "عملياً": السعي من أجل السيطرة على المواد الأولية والأسواق، ومسالك البر والبحر، والاستئثار بمناطق النفوذ، وإقامة القواعد العسكرية، وإدخال الدول الصغرى والمتوسطة في دائرتها؛ لتقف إلى جانبها في المحافل الدولية – كما كان الحال في "عصبة الأمم" وكما هو الحال في "هيئة الأمم المتحدة". وحتى إن الدول الكبرى– لكي ترجح كفتها في الصراع الدولي ولكي تصبح على أتم الاستعداد لخوض غمار المعارك – وجهت دبلوماسيتها نحو إقامة الأحلاف، وتوقيع المواثيق العسكرية ؛ متجاهلة –عن قصد– ما يمكن أن تجره الحرب الحديثة المتطورة من ويلات وخراب وإزهاق أرواح الملايين من زهرة شباب الأمم، هذا إذا لم تقض نهائياً على معالم الحضارات بل على معالم الحياة كما كان الحال في "هيروشيما" و"ناجازاكي" بفعل القنابل الهيدروجينية[1].

التعقيب :

نستخلص مما سبق، أن الحرب التي عرفها العالم في فترة 1939–1945، اعتبرت من أكبر الحروب، فقد تسببت في خراب البشرية وتدمير حضاراتها أكثر بكثير من الحرب التي عرفت بالحرب العالمية الأولى. ومن أهم مميزات هذه الحرب أن ميدانها كان أوسع من ميدان جميع الحروب التي

---

[1] راجع : د. رياض الصمد، **"العلاقات الدولية في القرن العشرين – تطور الأحداث لفترة ما بعد الحرب الثانية"**، ص 7–65.

عرفتها البشرية، ومجورها أكبر، وأعظم، وذلك بامتداده إلى قسم كبير من آسيا وإلى أفريقيا وأمريكا وحتى إلى استراليا إلى جانب القارة الأوروبية التي كانت مسرحًا لمعارك ضارية لم تشهد لها القارة مثيلاً[1].

أخفت الحرب العالمية الثانية التناقضات الأيديولوجية بين دول الحلفاء، حيث كان هدفهم الأول هو القضاء على الأنظمة الفاشية التي سببت توسعاتها في اندلاع الحرب. وبنهاية الصراع المشترك، برزت التناقضات الأيديولوجية وانقسم العالم إلى معسكر شرقي يتزعمه الاتحاد السوفيتي ومعسكر غربي بزعامة الولايات المتحدة، فتوترت العلاقات الدولية، رغم محاولة التوازن التي حاولت الدول الحديثة الاستقلال تحقيقها حسب مبدأ عدم الانحياز.

عقد الحلفاء عدة مؤتمرات ومعاهدات توجت بإحداث منظمة الأمم المتحدة.

- **المؤتمرات :**

عقد الحلفاء مؤتمرات قبيل و بعد نهاية الحرب ومنها :

- مؤتمر طهران: دجنبر 1943 حضره روزفلت، ستالين، تشرشيل وبموجبه فتحت الولايات المتحدة جبهة عسكرية جديدة في أوربا ضد ألمانيا. وتمت مناقشة مصير أوربا الشرقية والوسطى بعد الحرب.
- مؤتمر يالطا: فبراير 1945(قبيل استسلام ألمانيا) خلاله تم الاتفاق على تقسيم ألمانيا إلى أربع مناطق نفوذ للحلفاء، وعلى مبدأ إحداث منظمة دولية. وتعهد الاتحاد السوفياتي بمحاربة اليابان بعد استسلام ألمانيا، ومنح حق استرجاع الأراضي التي خسرها في 1905 لصالح اليابان.

---

(1) James Bryce, **"International Relations"**, Eolith Lectures Delivered In The United States " , [New York, U. S. A , J. J. Little ft Ives Oompanjr , , 1921] p.p 1-7.

- مؤتمر بوتسدام: يوليوز وغشت 1945(بعد انهـزام ألمانيـا)، حضره ترومان ستالين، تشرشيل، ثم خلفه أتلي. وخلاله تمت مناقشة وضعية المناطق التي أصبحت تحت النفوذ السوفياتي وكذلك معاهدات السلام مع الدول التي حاربت إلى جانب ألمانيا.

- **المعاهدات :**

عقد في باريس 1945 مؤتمر، ظهرت فيه خلافات بين الحلفاء حول المشكل الألماني، واتفقوا على عقد معاهدات مع إيطاليا ورومانيا وبلغاريا وهنغاريا وفنلندا، كانت في أغلبها لصالح الاتحاد السوفياتي. وتم عقد معاهدات متأخرة مع النمسا و اليابان.

- **بروز منظمة دولية جديدة : الأمم المتحدة :**

بدأ الاستعداد لإحداث منظمة دولية تعوض عصبة الأمم، لتحقيق السلم العالمي منذ توقيع روزفلت وتشرشيل على ميثاق الأطلسي 1941. وفي سنة 1942 أعربت 26 دولة عن موافقتها على ميثاق الأطلسي وسمت نفسها بالأمم المتحدة. وتأسست منظمة الأمم المتحدة عقب التوقيع على ميثاقها في مؤتمر سان فرانسيسكو26 يونيو 1945. ولها نفس أهداف عصبة الأمم. أهم أجهزتها: الجمعية العامة التي تتألف من مندوبي الدول الأعضاء، تجتمع كل سنة اجتماعا عاديا. وتنتخب الأعضاء غير الدائمين في مجلس الأمن وأعضاء المحكمة الدولية والأمين العام للمنظمة. وتناقش القضايا المختصة بها وتصدر حولها توصيات بعد تصويت ثلثي أعضائها. ومجلس الأمن المؤلف من 15 عضو، منهم 5 دائمين، يتمتعون بحق النقض (الفيتو) وهم مندوبو الولايات المتحدة، فرنسا، إنجلترا، الصين الشعبية والاتحاد السوفياتي سابقا وروسيا حاليا. ويعمل مجلس الأمن على تنفيذ توصيات الجمعية العامة. لكنه في الواقع هو الذي يمثل السلطة الحقيقية للمنظمة لتمتع

الأعضاء الدائمين بحق الفيتو. والأمانة العامة التي تتولى إدارة الشؤون المالية والإدارية للمنظمة بواسطة عدد من الموظفين، يرأسهم الأمين العام الذي ينتخب لمدة 5سنوات من طرف الجمعية العامة وبمصادقة مجلس الأمن. وتتوفر المنظمة على عدة أجهزة متخصصة في الشؤون الاجتماعية والاقتصادية والقانونية مثل محكمة العدل الدولية والمكتب الدولي للشغل وصندوق النقد الدولي وغيرها[1].

خامساً- الأمم المتحدة ودورها في العلاقات الدولية:

بينما كانت الحرب العالمية الثانية على أشدها ، اجتمع مندوبو الدول الأربعة العظمى التي اضطلعت بالعبء الأكبر في هذه الحرب، وهى الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا والاتحاد السوفييتي والصين، في مؤتمر موسكو عام 1943 وقد أصدروا بيانًا عن اجتماعهم تضمن تصريحًا حول ضرورة التعجيل بإنشاء هيئة دولية عالمية تقوم على أساس المساواة في السيادة بين جميع الدول المحبة للسلام وتنضم إلى عضويتها هذه الدول– لا فرق فيها بين كبيرها وصغيرها – لتضمن استقرار الأمن والسلم الدوليين.[2]

إذا استعرضنا ميثاق الأمم المتحدة؛ فإننا نجده يعبر عن رغبة الدول المشتركة، وإفصاحها عن عزمها ضم قواها، وتوحيد جهودها لتحقيق الغايات المثلى التي تسعى إليها. وهى تدور– جميعها– حول غاية واحدة أساسية هى: "**حفظ السلم والأمن الدوليين**". إما بشكل مباشر إذا وجد ما يهددهما وذلك عن طريق اتخاذ تدابير مشتركة فعالة لمنع الأسباب التي تهدد الأمن

---

(1)http://jaber.ahlablog.com/ECNiI-b20/CaUaCCE-CaIaaiE-EUI-CaINE-CaUCaaiE-CaECaiE-b20-p1.htm

العلاقات الدولية بعد الحرب العالمية الثانية، 21 يناير 2008 .

(2) د. فاروق عثمان أباظة، " **دراسات في تاريخ العلاقات الدولية والحضارة الحديثة**"، ص 375.

وإزالتها، وقمع أعمال العدوان وغيرها من أوجه الإخلال بالسلم ، وإما بشكل غير مباشر بالتمهيد لاستتبابه عن طريق العمل على إنماء العلاقات الودية بين الدول، وتحقيق التعاون بينها في مختلف النواحي الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والإنسانية[1].

☒ **المبادئ التي يجب على الأمم المتحدة أن تعمل بها ؛ لتحقيق مقاصدها :**

1) أن تقوم الهيئة على مبدأ المساواة في السيادة بين جميع أعضائها.
2) أن يقوم أعضاء الهيئة بالالتزامات التي أخذوها على أنفسهم بحسن نية.
3) أن يفض أعضاء الهيئة – جميعاً – منازعاتهم الدوليةِ بالوسائل السلمية على وجه لا يجعل السلم والأمن والعدل الدولي عرضة للخطر.
4) أن يمتنع أعضاء الهيئة – في علاقاتهم الدولية – عن التهديد باستعمال القوة ، أو استخدامها ضد سلامة الأراضي ، والاستقلال السياسي لأية دولة ، أو على وجه أخر لا يتفق ومقاصد الأمم المتحدة .
5) أن يقدم الأعضاء كل ما في وسعهم من عون إلى الهيئة في أي عمل تتخذه وفق الميثاق ، كما يمتنعون عن مساعدة أية دولة تتخذ الأمم المتحدة إزاءها عملا من أعمال المنع أو القمع .
6) أن تعمل الهيئة على أن تسير الدول غير الأعضاء فيها على هذه المبادئ بقدر ما تقتضيه ضرورة حفظ الأمن الدولي.
7) ألا تتدخل الأمم المتحدة في الشئون التي تكون من صميم السلطان الداخلي لدولة ما، إنما دون أن يخل ذلك بتطبيق تدابير القمع إذا اقتضى الأمر تطبيقها[2].

---

[1] د. علي صادق أبوهيف، "**موجز القانون الدولي العام**"، [الإسكندرية، د. ن، 1960]، ص 328.

[2] د. فارق عثمان أباظة، "**دراسات تاريخ العلاقات الدولية والحضارة الحديثة** " ، ص 376 .

عرف العالم توترا في العلاقات الدولية تمثل في الحرب الباردة منذ بروز القطبية الثنائية بعد الحرب العالمية الثانية. وبنهايتها وظهور النظام العالمي الجديد، أصبح العالم يواجه مشاكل جديدة.

أدى الخلاف بين المعسكرين إلى ما سمي بالحرب الباردة وعقد تحالفات عسكرية.

- **الخلاف الأيديولوجي :**

يتجلى في كون الدول الاشتراكية ترى ضرورة التطور من نظام ديمقراطي إلى نظام اشتراكي يختفي فيه الصراع الطبقي كمرحلة لتحقيق الشيوعية حيث تختفي الطبقات، وبذلك يتم تحرير الإنسان. أما الدول الرأسمالية فترى ضرورة مواجهة المد الشيوعي دفاعا عن الحرية الفردية بضمانها دستوريا وبتعدد الأحزاب وحرية الانتخابات، عكس النظام الاشتراكي الذي يعتمد على الحزب الواحد. فكل من المعسكرين يدافع عن الحرية بمفاهيم وسبل مختلفة.

- **المد الشيوعي في أوربا الشرقية وموقف الولايات المتحدة:**

رفض الاتحاد السوفياتي فكرة توحيد ألمانيا وعمل على مساعدة الأحزاب الشيوعية لتولي السلطة في مناطق نفوذه (بلغاريا، رومانيا، ألبانيا، بولونيا ما بين 1944ــ 1945)، ثم هنغاريا في1947 وتشيكوسلوفاكيا في 1948. وأمام المد الشيوعي تدخلت الولايات المتحدة لتطبيق سياسة محاصرة الشيوعية بتقديم مساعدات مالية لأوربا دون استثناء، تمثلت في مشروع مارشال 1947 الذي رفضته الدول الاشتراكية. واتخذ الاتحاد السوفياتي نفس الإجراء بتأسيس الكومنفورم في نفس السنة، وهو مكتب الإعلام الشيوعي للحفاظ على تضامن الأحزاب الشيوعية. وبذلك شكلت سنة1947 تاريخ القطيعة بين الحليفين[1].

---

(1) http://jaber.ahlablog.com/ECNiI-b20/CaUaCCE-CaIaaiE-EUI-CaINE-CaUCaaiE-CaECaiE-b20-p1.htm

سادساً- الحرب الباردة(*) " The cold war " والعلاقات الدولية :

إن الحرب الباردة " نهج سياسي عدواني اتخذته الأوساط الإمبريالية وفي مقدمتها أمريكا للوقوف بوجه الاتحاد السوفيتي، ودول أوروبا الشرقية بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية وبالتحديد في نهاية الأربعينيات. وقد اتسمت هذه الحرب بسباق التسلح وبالذات السلاح النووي، وتأسيس القواعد العسكرية المحاطة بالاتحاد السوفيتي ، وكذلك استخدام القوة في العلاقات الدولية، ورفض كل المحاولات الجادة لحل النزاعات الدولية عن طريق المفاوضات(1).

لقد أفرزت الحرب العالمية الثانية تبدلاً مهمًا في القوى الكبرى المهيمنة؛ فقد تزعزعت مكانة الدول الاستعمارية التقليدية، وفقدت إمبراطورياتها الاستعمارية، ونفوذها العالمي؛ وتم تدريجيًا حصول الأقاليم المستعمرة على الحرية، والاستقلال السياسي. وتأكد في المقابل بروز قوتين عالميتين يمتلكان من الطاقات والإمكانيات الاقتصادية والعسكرية ما يتجاوز

تاريخ العلاقات الدولية بعد الحرب العالمية الثانية

(*) **الحرب الباردة:** "هي الحرب التي تستخدم فيها الأطراف المتعادية كل أنواع القوة المستطاعة عدا القوات المسلحة بقصد إرغام العدو على التسليم لإرادة الطرف المنتصر وتسود خلال فترة هذه الحرب حالة من التوتر الشديد في العلاقات بين الأطراف التنازعة بحيث يشعر كل طرف بأنه مهدد بمخاطر إحتمال العدوان المسلح الأمر الذي يقتضي توطيد المجهود الحربي" . د. محمد طه بدوي، "مدخل إلى علم العلاقات الدولية"، ص 11.

- للمزيد بخصوص الحرب الباردة ينظر :

Paul Wilkinson , **"International Relations: A Very Short Introduction** " , [New York , Oxford University Press Inc., 2007] pp.4-5.

(1) د. علي عودة العقابي، **"العلاقات السياسية الدولية، دراسة في الأصول والتاريخ والنظريات"**، ص61.

قدرة الدول الأخرى، وهما الولايات المتحدة الأمريكية واتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفيتية[1].

خرجت الولايات المتحدة الأمريكية من الحرب - بخلاف الدول الكبرى الأخرى - قوية عسكرياً واقتصاديا. ورغم أن تدخلها كان حاسماً فإن الحرب بقيت بعيدة عن أراضيها؛ وقد أمكنها خلال الحرب أن تطور منشآتها الاقتصادية، وأن تصبح العون الرئيسي للحلفاء. ومع انتهاء الحرب برزت كقوة عالمية رئيسية لها مصالح اقتصادية مباشرة في ضمان السلم العالمي، ويلقى على عاتقها دور التدخل المباشر من أجل ضمان استقرار العلاقات الاقتصادية الدولية أمام ضعف الدول الرأسمالية الأوروبية[2].

- **الحرب الباردة الأولى (1947ـ 1953) تمثلت في مواجهات مسلحة في عدد من المناطق:**

أ) ـ مشكلة برلين :

فشل الحلفاء في توحيد ألمانيا، وأعلنت الدول الرأسمالية قيام جمهورية ألمانيا الاتحادية (ألمانيا الغربية) في يونيو 1948 في مناطق نفوذها. واعترض الاتحاد السوفياتي عن ذلك بمحاصرته لبرلين الغربية إلى حدود ماي 1949، حيث فشل في إخراج قوات الحلفاء منها، وأعلن قيام جمهورية ألمانيا الديمقراطية (ألمانيا الشرقية) في شتنبر 1949 واتخذت برلين الشرقية عاصمة لها.

---

(1) د. ريمون حداد، ترجمة الشاذلي القليبي، "**العلاقات الدولية : نظرية العلاقات الدولية – أشخاص العلاقات الدولية – نظام أم فوضى في ظل العولمة** "، ص 111.

(2) Michael E. Brown & other, " **Theories Of War and Peace** ", [London , The Mit Press Cambridge , 1998] pp.3-5.

ب). مشكلة اليونان :

بعد طرد قوات الفاشية، دخلت اليونان تحت السيطرة الإنجليزية. وفي 1946 نظم الحلفاء استفتاء دون الاتحاد السوفياتي للحد من الخلاف بين الشيوعيين وأنصار الملكية. وكانت نتيجته لصالح الملكيين، فقامت حرب أهلية بين التيارين تدخل فيها الاتحاد السوفياتي لمساعدة الشيوعيين، والولايات المتحدة التي مكنت الملكيين من القضاء على الشيوعيين في1949.

ج). الحرب الكورية (1950. 1953):

بعد التراجع الياباني في كوريا، انقسمت إلى شمال اشتراكي وجنوب رأسمالي. وفي 1950 هاجمت قوات الشمال المناطق الجنوبية، فتدخلت الولايات المتحدة بقواتها تحت ستار القوات الدولية إلى أن تجاوزت خط الحدود (خط عرض 38°شمالا). وتدخلت الصين الشعبية إلى جانب كوريا الشمالية، مما أرغم الولايات المتحدة على التراجع. وبعد مفاوضات بين الطرفين توقفت الحرب الكورية في يوليوز 1953.

د). حرب الفيتنام :

بعد نجاح الثورة الاشتراكية في الصين في 1949، فقدت فرنسا الأمل في القضاء على الحركة التحررية الفيتنامية، خاصة بعد هزيمتها في معركة ديان بيان فو **DIEN BIEN PHU** سنة 1954. وانقسم الفيتنام إلى شمال اشتراكي وجنوب رأسمالي تؤيده الولايات المتحدة، مما جعل الصراع يستمر بين الطرفين[1].

---

[1]http://jaber.ahlablog.com/ECNiI-b20/CaUaCCE-CaIaaiE-EUI-CaINE-CaUCaaiE-CaECaiE-b20-p1.htm

إذ إن فترة ما بين الحربين، رغم أنها شهدت تزايدًا كبيرًا في دور الولايات المتحدة على المستوى العالمي؛ فإنها بقيت تؤثر عدم التدخل المباشر في شؤون القارة الأوروبية وهذا ما جعلها تبقي خارج عصبة الأمم. وأخذت الولايات المتحدة الأمريكية على عاتقها دعم الدول الرأسمالية التي أنهكتها الحرب معتبرة أنها الوسيلة الوحيدة لضمان قيم ومصالح "العالم الحر" في ظل قيادتها السياسية والاقتصادية من أجل مواجهة الشيوعية العالمية. أما الاتحاد السوفيتي فإنه رغم الخسائر الفادحة التي مني بها - إذ إنه تحمل القسط الأكبر من ويلات الحرب - فقد برز بعد الحرب كقوة أساسية في أوروبا وآسيا بفضل طاقاته البشرية والاقتصادية والعسكرية. وقد أمكن للثورة الاشتراكية، التي دافعت عن مكتسباتها خلال الحربين، أن تصمد أمام النازية وأن تحقق مكتسبات جديدة، حيث برز في السنوات الأولى بعد الحرب "نظام اشتراكي عالمي" يتزعمه الاتحاد السوفيتي[1].

حيث تمت المناداة لأول مرة بانقسام العالم إلى معسكرين، وقد صرح جانوف "**Janov**" المندوب الروسي: بأن العالم ينقسم إلى معسكرين: إمبريالي رأسمالي[*]، بزعامة الولايات المتحدة الأمريكية، ومعسكر مناهض للإمبريالية ومناهض للرأسمالية بزعامة الاتحاد السوفيتي.

---

[1] د. ريمون حداد ، ترجمة الشاذلي القليبي، **"العلاقات الدولية: نظرية العلاقات الدولية - أشخاص العلاقات الدولية - نظام أم فوضى في ظل العولمة"**، ص111-112 .

[*] **الإمبريالية:** حركة توسعية استعمارية؛ تزعمتها الدول الأوربية خلال القرن19م. وهى سياسة تهدف إلى توسيع السيطرة أو السلطة على الوجود الخارجي بما يعني اكتساب أو/ و صيانة الإمبراطوريات. وتكون هذه السيطرة بوجود مناطق داخل تلك الدول أو بالسيطرة عن طريق السياسية أو الاقتصاد. ويطلق هذا التعبير على الدول التي تسيطر على دول تابعة أو دول كانت موجودة ضمن إمبراطورية الدولة المسيطرة وقد بدأت الامبريالية الجديدة بعد عام 1860 عندما قامت الدول الأوربية الكبيرة

إن جذور الخلاف التي كانت قائمة ما بين الاتحاد السوفيتي "كطليعة للثورة الاشتراكية في العالم "منذ نجاح الثورة البلشفية "(**) سنة 1917م، وبين الدول الرأسمالية سوف تشتد حدتها بعد الحرب وتؤدي عملياً إلى بروز نظامين عالميين يتواجهان ويعتمد كل منهما على أنظمة سياسية واقتصادية واجتماعية مختلفة . والصراع الذي اشتدت حدته بين هذين النظامين هو ما يسمي بـ " الحرب الباردة " التي استمرت حتى بداية الستينيات.

وقد كان أول من أدخل هذه العبارة في التداول الكاتب "والترليبمان" (*) **"Walter Lippmann"** من خلال المقالات، والكتاب الذي أصدره تحت هذا العنوان، واشتدت حدة هذه الحرب، وأمكن تنظيمها مع اندلاع

باستعمال الدول الأخرى. أطلق هذا التعبير في الأصل على بريطانيا (انكلترا وفرنسا) أثناء سيطرتهما على أفريقيا ويعتبر لينين أن وجود الامبريالية مترابط مع الرأسمالية لأنها تستخدم الدول المستعمرة على أنها أسواق جديدة أو مصادر لمواد أولية. **تعتبر الامبريالية مرحلة من مراحل الرأسمالية**: حيث سعت إلى توفير الأسواق الخارجية لتصريف الفائض الديمغرافي والصناعي، وجلب المواد الأولية لتحقيق المزيد من الأرباح. تعددت دوافع الحركة الامبريالية، حيث أدى ظهور التركيز الرأسمالي وانتشار الاحتكار وحرية المبادلات إلى ارتفاع عرض المنتجات الصناعية وانخفاض الطلب مما دفع بالدول الأوربية إلى إتباع سياسة حماية نتج عنها سباق للسيطرة على الأسواق الخارجية لتصريف فائضها من المنتجات الصناعية ورؤوس الأموال. كانت الحاجة إلى المواد الأولية (مصادر الطاقة والمعادن..) والمنتجات الغذائية، بالإضافة إلى الرغبة في تصريف الفائض الديمغرافي من بين الدوافع الأخرى لانتشار الحركة الإمبريالية.

(**) **الثورة البلشفية** : كانت المرحلة الثانية من الثورة الروسية عام 1917 قادها البلاشفة تحت إمرة فلاديمير لينين وليون ترو تسكي في 1917 بناء على أفكار كارل ماركس؛ لإقامة دولة شيوعية وإسقاط الجمهورية الديمقراطية. تعد الثورة البلشفية أول ثورة شيوعية في القرن العشرين الميلادي.

(*) **والتر ليبمان** : صحفي ، نشر كتابه بعنوان الحرب الباردة عام 1947 .

مشكلتي الأمن والقوة. حيث الاعتماد على الإطار الفكري الذي يتخلى عن النهج المثالي في العلاقات الدولية، واعتبار جميع الدول المحبة للسلام مدعوة إلى المشاركة في هذه السياسة.[1]

- **قيام التحالفات العسكرية:**

عقدت الولايات المتحدة مجموعة من الأحلاف العسكرية هدفا لمحاصرة الشيوعية، بتكوين شريط من الدول المرتبطة فيما بينها بمعاهدات عسكرية تمتد من النرويج إلى اليابان ومنها: حلف شمال الأطلسي 1949 وحلف الأنزوس **A.N.Z.U.S**. و منظمة حلف جنوب شرق آسيا وحلف بغداد. وأمام هذه التحالفات عقد الاتحاد السوفياتي مع الديمقراطيات الشعبية حلف وارسو 1955.(بقي منها الآن حلف شمال الأطلسي= **NATO**).

استمر الصراع بين المعسكرين رغم سياسة التعايش السلمي وظهور حركة دول عدم الانحياز

- **سياسة التعايش السلمي :**

اتبع المعسكران سياسة التعايش السلمي، بعد وفاة ستالين سنة 1953، تجنبا لاندلاع حرب جديدة. ففي1955 اعترف الاتحاد السوفياتي بألمانيا الغربية وحل مكتب الأحزاب الشيوعية(الكومنفورم). وربط علاقات دبلوماسية مع يوغسلافيا و النمسا. وأوقفت الولايات المتحدة حملتها ضد الشيوعية. وفي نفس السنة ظهرت كتلة جديدة تمثلها دول عدم الانحياز، انطلاقا من مؤتمر باندونغ 1955. وعقد بجونيف أول مؤتمر دولي لنزع السلاح.

---

[1] د. ريمون حداد، ترجمة الشاذلي القليبي، "**العلاقات الدولية : نظرية العلاقات الدولية – أشخاص العلاقات الدولية – نظام أم فوضى في ظل العولمة**"، ص ص 113– 114 .

- **استمرار الصراع بين المعسكرين:**

رغم تبني فكرة التعايش السلمي، استمر الصراع بين المعسكرين وتمثل في عدة قضايا منها: قضية برلين؛ حيث حاول الاتحاد السوفياتي توحيد المدينة كعاصمة لألمانيا الشرقية ما بين 1953—1961. وعارضته الدول الرأسمالية، فتم الاتفاق على بناء جدار برلين. وقضية كوبا: قامت بها ثورة اشتراكية في1959 بقيادة فديل كاسترو، وفشلت الولايات المتحدة في الإطاحة بنظامه. ولما اكتشفت في كوبا في1962 قواعد عسكرية سوفياتية لإطلاق الصواريخ، حاصرتها، وحذر الرئيس الأمريكي كينيدي من قيام حرب بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي، فتراجع هذا الأخير وحل قواعده العسكرية لإطلاق الصواريخ. وقضية الفيتنام حيث استمر الصراع بين شمال وجنوب الفيتنام بظهور حركة (الفيتكونغ) بالجنوب ذات الميول الاشتراكية، مدعمة من طرف الصين والاتحاد السوفياتي. وتدخلت الولايات المتحدة عسكريا للدفاع عن الفيتنام الجنوبية ونظامها الرأسمالي مابين 1965—1973. وبعد فشلها توحدت الفيتنام في إطار النظام الاشتراكي.

- **ظهور كتلة عدم الانحياز:**

تألفت من الدول الحديثة الاستقلال، التي استفادت من الصراعات الدولية للدفاع عن الحرية والاستقلال؛ حيث شاركت المستعمرات في الحرب العالمية الثانية دفاعا عن هذه المبادئ. واستغلت تنافس المعسكرين على النفوذ في العالم، وموقف الدول الاشتراكية المناهض للإمبريالية. وبعد استقلالها شكلت كتلة غير منحازة للدفاع عن استقلال المستعمرات الأخرى، ولتحقيق السلم العالمي والتوازن بين المعسكرين المتصارعين. ونشأت هذه الحركة بمبادرة المارشال تيتو وجمال عبد الناصر وجواهر لال نيهرو، عقب مؤتمر باندونغ في أبريل 1955. وعقد أول مؤتمر لحركة عدم الانحياز في1961 في بلغراد بيوغسلافيا.

- **نهاية التعايش السلمي وبداية المرحلة الثانية من الحرب الباردة :**

انتهت حرب الفيتنام وبدأ الصراع بين المعسكرين في مناطق أخرى من العالم الثالث منذ بداية السبعينات، حيث وقعت مجموعة من الانقلابات الثورية في بعض الدول المتخلفة وأيدها الاتحاد السوفياتي مثل أفغانستان، أنغولا، إثيوبيا، الموزمبيق (أنظري جدول ص96). ودفعت الحرب الباردة إلى السباق في تطوير الأسلحة الاستراتيجية، حيث بدأت الولايات المتحدة في عهد الرئيسين ريكان وجورج بوش، في تنفيذ برنامجها المعروف بحرب النجوم انطلاقا من 1989. لكن النفقات العسكرية أثرت على اقتصاديات المعسكر الشرقي، ولاحت بوادر التغيير في عهد ميخائيل غورباتشوف بتطبيق البيرسترويكا والكلاصنوست. وأسفرت عن سقوط الأنظمة الاشتراكية بأوربا الشرقية وسقوط جدار برلين وتفكك الاتحاد السوفياتي. وبذلك انتهت مرحلة القطبية الثنائية وظهر النظام العالمي الجديد. ورغم تعدد ملامحه، فإنه ارتكز عقب حرب الخليج على دور الأمم المتحدة كمنظمة دولية، ووسيلة للتدخل في حل مختلف النزاعات. كما ارتكز على القضايا الاقتصادية والاجتماعية، ويتجلى ذلك في دعم التكتلات الاقتصادية كإنشاء مجموعة آسيا والمحيط الهادي للتعاون الاقتصادي سنة 1991، واتفاق دول الاتحاد الأوربي على معاهدة ماستريخت في نفس السنة. وإنشاء منطقة أمريكا الشمالية للتبادل الحر سنة 1993 بين الولايات المتحدة وكندا والمكسيك. كما ارتكز النظام العالمي الجديد على التلويح بالدفاع واحترام حقوق الإنسان(1).

(1) http://jaber.ahlablog.com/ECNiI-b20/CaUaCCE-CaIaaiE-EUI-CaINE-CaUCaaiE-CaECaiE-b20-p1.htm

- **دوافع الحرب الباردة :**

إن من دوافع الحرب الباردة هو العداء المتبادل والارتياب وانعدام الثقة والخوف الذي يكنه كل طرف للآخر. فقد كانت كل من القيادتين السوفيتية والأمريكية شديدة في الحذر تجاه بعضهما الآخر ، كما كانت أي مبادرة عدوانية من أحد الجانبين ؛ تقابل بموقف أشد عنفاً وأكثر تشدداً وصلابة من الجانب الآخر، وهو ما ينتج عنه مزيد من التفاعلات العدوانية بين الطرفين . ولذلك فإن الحرب الباردة لا يمكن النظر إليها ببساطة على أنها صراع ناشئ عن الخوف والحذر المتبادلين بين الرسميين في كل جانب من حيث تفسير أفعال الجانب الآخر، وتصوره لهذه الأفعال. فكل طرف كان يرى أن الطرف الآخر معتد، وأنه يمضي قدماً في التسلح من أجل الحرب. كما إن المصالح الحيوية والإستراتيجية التي يحاول كل طرف تحقيقها تدفع الطرفين إلى العيش في حالة صراع دائم بغض النظر عن فترة تاريخية محددة نعني بها "التعايش السلمي" أو "الوفاق الدولي"[1].

مع اقتراب نهاية الحرب العالمية الثانية، كانت هناك صيغة واحدة تجمع الحلفاء وقت الحرب ضد النازية، وهى ضرورة استسلام ألمانيا غير المشروط. وفيما عدا ذلك لم يحاول الزعماء الثلاثة للولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي وبريطانيا وضع تصور للنظام الدولي والعلاقات الدولية بعد الحرب باستثناء ما كانوا يخططون له من إقامة منظمة دولية تحل محل العصبة؛ للمحافظة على الأمن والسلم الدوليين؛ وأسفرت جهودهم في هذا إلى إنشاء منظمة الأمم المتحدة. وما إن انتهت الحرب تماماً حتى أدت الانتصارات التي حققتها كل من الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي إلى تدعيم مركزهما، وتعزيز مكانتهما كقوتين عظميين؛ وانعقدت لهما بذلك مقاليد

---

[1] د. علي عودة العقابي، **"العلاقات السياسية الدولية – دراسة في الأصول والتاريخ والنظريات"**، ص 63.

السيطرة على العالم. كما أدت نهاية الحرب العالمية الثانية إلى مزيد من إضعاف للقوى الاستعمارية التقليدية، وظهور توازن دولي جديد قوامه توازن الرعب السوفيتي – الأمريكي وتعاظم قوة الاتحاد السوفيتي كمؤيد لحركات التحرر الوطني في العالم الثالث وقد ترتب على ذلك نمو حركة التحرر العربية واستقلال باقي الدول[1].

- **العلاقات الأمريكية – السوفيتية منذ نهاية الحرب العالمية الثانية:**

اتسمت هذه العلاقات بالتوتر الشديد والصراع المحتدم ؛ وقد استقطب هذا الصراع طاقات كل من العملاقين والقوى المرتبطة بكل منها وأصبح يهدد باحتمالات المواجهة بينهما لما كانت تتمتع به كل منهما بعد خروجهما من الحرب بوفرة في الموارد الاقتصادية، والقدرات العسكرية ، والنفوذ السياسي– إذا ما قورنت بالدول الأخرى– وقد اكتسب هذا الصراع والتنافس من أجل النفوذ السياسي اسم: "الحرب الباردة" "**The Cold War**"[2].

- **النتائج المباشرة لهذا الواقع الدولي "الحرب الباردة "[الثنائية القطبية[*]]:**

النتائج المباشرة لهذا الواقع الدولي هى: تجاوز أسس السلام التي وضعت بعد الحرب والتي كانت تفترض اتفاق القطبين. وقد أمكن على هذا الأساس الإشارة إلى توازن ثنائي تهدف من خلاله كل من القوتين الرئيستين إلى عدم الوصول إلى وضع تتفوق فيه إحداهما حيث يمكنها أن تفرض شروطها على الأخرى. وتجلي الصراع بالعمل على تقوية التحالفات الموجودة والسعي من أجل تحالفات جديدة. وهذا ما أدى إلى ارتباط توازن الاستقطاب الثنائي لتصرف الدول المحايدة. وبالتالي فإن مميزات الحرب

---

[1] د. علي عودة العقابي، **" العلاقات السياسية الدولية – دراسة في الأصول والتاريخ والنظريات "**، ص 65.

[2] المرجع السابق ، ص 66 .

[*] **القطبية الثنائية** : هى وجود قوتين مركزيتين شبه متعادلتين ومتساويتين تلتف حولهما القوى الأدنى مما يعمل على إضفاء نوع من الاتزان .

الباردة هي: أنها استطاعت أن تطبع العلاقات الدولية بهذا الاستقطاب الثنائي[1].

- **سياسة التكتل**[*]:

أصبح لسياسة التكتل تاريخها الخاص بها وأيديولوجيتها، وبرزت في إطارها "الدولة القائدة". فالتحالف سياسي واقتصادي واجتماعي ارتبط في مراحل تشكيله الأولى بالمعطيات الجيوبوليتيكيه.[**] إن الحدث البارز، في

---

[1] د. ريمون حداد ، ترجمة الشاذلي القليبي ، " **العلاقات الدولية : نظرية العلاقات الدولية – أشخاص العلاقات الدولية – نظام أم فوضى في ظل العولمة**"، ص ص 114-115.

[*] **سياسة التكتل** : سياسة تقوم على إتباع عدد من الدول لخط مشترك في مجال السياسة والدفاع والاقتصاد والتجارة، يكون في أغلب الأحيان إن لم يكن دائما موجها ضد مجموعة أخرى من الدول، تضطر هي الأخرى بدورها لانتهاج خط مشترك لمجابهة المجموعة الأولى في المجالات نفسها. وسياسة التكتل في العلاقات الدولية تكاد تكون من أبرز سمات الحياة السياسية والعسكرية في القرن العشرين. رغم أن هذه الظاهرة قديمة قِدَم العلاقات الدولية نفسها.

[**] **الجيوبوليتيك**: "علم سياسة الأرض"، أي دراسة تأثير السلوك السياسي في تغيير الأبعاد الجغرافية للدولة. تعتبر نظريات المدارس الجيوبوليتكية Geopolitics من النظريات التي تهتم بدراسة تأثير البيئة الطبيعية والعوامل الجغرافية على الخصائص والظواهر والمؤثرات والتطورات السياسية للشعوب والدول، ومن الطبيعي أن يكون تفاعل العامل الجغرافي مع العامل السياسي في حياة المجتمعات البشرية موضع دراسة العلماء والمفكرين، ولكن الجيوبوليتيك كفرع من فروع المعرفة تعتبر علماً حديثاً متفرعاً عن الجغرافيا وعاملاً هاماً من عوامل دراسة الإستراتيجية السياسية، الإستراتيجية الأمنية، والإستراتيجية العسكرية منذ فترات تاريخية سابقة فقد أشار المؤرخ الإغريقي هيرودوت (484ق . م – 425 ق .م) في مؤلفاته التاريخية (إن سياسة الدولة تعتمد على جغرافيتها) وقد حاول الفيلسوف والمفكر السياسي الفرنسي مونتسكيو1689) م-1755م) في كتاب روح القوانين Esprit des loisفي عام 1748 وأيضا في كتابه الآخر الدفاع عن روح القوانين De'fense de l'esprit des loisعام 1750 – أن يبين الأسباب الكامنة – وراء وجود قوانين معينة في بلد معين وصلة هذه القوانين بالمناخ والبيئة وقد ربط

السنوات الأولى بعد الحرب الباردة، نشوء "نظام اشتراكي(*) عالمي" يتزعمه الاتحاد السوفيتي ويضم: المجر وبولونيا ورومانيا وتشكوسلوفاكيا وألمانيا الشرقية ويوغوسلافيا في أوروبا (سابقا)، ومنغوليا والصين الشعبية في آسيا. وقد ارتبطت هذه الدول فيما بينها باتفاقيات ومعاهدات ثنائية وصل عددها إلى حوالي المائة، وهى تركز على مجالات التعاون المختلفة، واحترام مبادئ حسن الجوار وتعتمد على التدابير الواردة في ميثاق الأمم المتحدة حول أنظمة الأمن الإقليمية. ولم تبق سياسة التكتل في إطار أوروبا

مونتسكيو الجغرافيا بالاقتصاد عن طريق العوامل الطبيعية مثل البحار والمحيطات فهذه العوامل تؤثر في النهج السياسي للدول .

(*) **النظام الاشتراكي** : بدأ هذا النظام بدأ في عهد أفلاطون حيث كان يفكر في إيجاد مجتمع مثالي يعيش الناس فيه سواء بدون أي تفرقه وتعتبر هذه أول مرحله في هذا النظام واستمر هذا الحال حتى القرن 19 لتدخل الاشتراكية مرحلة جديدة ألا وهي الاشتراكية العلمية وذلك من خلال كارل ماركس الذي قام بوضع أسس الاشتراكية العلمية التي كانت تهدف إلى تعويض مبادئ الرأسمالية وسانده في ذلك التفاوت الطبقي والاضطهاد الكبير الذي عانته طبقة العمال في الدول الأوروبية خلال القرن التاسع .
ومن خصائص هذا النظام الملكية الجماعية لوسائل الإنتاج أي أن الفرد لا يملك إلا أشياء بسيطة فقط أما الباقي فيذهب للدولة أو للجمعيات التعاونية بمعنى انه لا يحق للفرد أن يمتلك أشياء تراها الدولة زائدة عن حاجته فتنظم كل شيء لها. جهاز التخطيط هو الذي يخصص الموارد بمعنى أن الدولة تخطط للفرد ماذا يحتاج وذلك بوضع خطه قوميه شامله تشمل المتغيرات الاقتصادية داخل الدولة. إشباع الحاجات العامة وإلغاء حافز الربح بمعنى انه يهتم بالقضاء على الطبقية وجعل الناس طبقة واحدة فلا غني ولا فقير وبالتالي يلغي نظام حافز الربح أي لا يصبح الهدف من النشاط الاقتصادي هو تحقيق الربح لأن الربح عندهم وسيلة من وسائل سوء الاستغلال يؤدي إلى سوء التوزيع في الدخل والثروة وبالتالي يحل محل الربح كحافز اقتصادي الشعور القومي والشعور الوطني والإحساس بالمسؤولية والمشاركة في إشباع حاجات المجتمع و نظير عدم وجود ربح يقوم النظام الاشتراكي بتغطية حاجات المجتمع مجانًا فالتعليم مجاني ورعاية الصحة مجانية والترفيه مجاني وهكذا كل حسب طاقته وكل حسب حاجته أي أن كل مواطن يخدم الدولة حسب طاقته وإمكانياته وفي المقابل تقوم الدول بالصرف عليه حسب حاجته فقط

بل إنها حدت الدول الغربية من خلال سياسة الاحتواء(**) policy of containment إلى إنشاء أحلاف أخرى في آسيا مثل : حلف بغداد (الحلف المركزي لاحقاً)(1).

إن الخلافات الأيديولوجية، وتحقيق المصالح الحيوية، والإستراتيجية لكل طرف هي الأسباب التي تكمن وراء الحرب الباردة وتصعيدها. وهكذا فإنه من هذا المنظور شرعت الولايات المتحدة الأمريكية في شن حرب أيديولوجية تستهدف أول الأفكار الاشتراكية والشيوعية والقضاء عليها قبل انتشارها على نطاق واسع(2).

ومن هنا أصبح المرادف للحرب الباردة، هو هيمنة حالة التوتر المستمر في العلاقات الدولية حيث اتضح أن سياسة الدولتين العملاقتين تخطط على أساس عالمي. وقد استعملت عبارات مثل: "السلام الحربي" و"توازن الرعب(*)" و"حرب الأعصاب" في وصف الحرب الباردة بين المعسكرين حيث إن إمكانية الوصول إلى حسم النزاع بشكل عسكري أصبحت تهدد جميع الرفقاء في آن واحد(3).

(**) **سياسة الاحتواء** : هي دبلوماسية اللين والترويض (هذه السياسة انتهجتها الإدارة الأمريكية) تجاه الاتحاد السوفيتي خلال فترة الحرب الباردة.

(1) د. ريمون حداد، ترجمة الشاذلي القليبي، "**العلاقات الدولية : نظرية العلاقات الدولية – أشخاص العلاقات الدولية – نظام أم فوضى في ظل العولمة**"، ص 115.

(2) د. علي عوده العقابي، "**العلاقات السياسية الدولية – دراسة في الأصول والتاريخ والنظريات**"، ص 65-94.

(*) **توازن الرعب:** Balance of Terror توازن عسكري دولي مُنبثق من امتلاك كل من الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي (سابقاً) قوة عسكرية ضاربة، تستطيع بها تدمير الدولة الأخرى. وهكذا نشأت حالة من قوة الردع العسكري المتبادلة، يتعذر في ظلها على أي من الدولتين أن تتحدى مباشرة الدولة الأخرى، خشية التعرض للانتقام.

(3) د. ريمون حداد ، ترجمة الشاذلي القليبي ، " **العلاقات الدولية : نظرية العلاقات الدولية – أشخاص العلاقات الدولية – نظام أم فوضى في ظل العولمة**"، ص 117.

- **من أهم ما نتج عن الحرب الباردة بروز مفهوم الردع النووي(**):**

أ- إن أهم ما نتج عن الحرب الباردة هو التطور الذي انعكس على نظريات الأمن والسلم الدولي.

ب- تراجع نظام الأمن الجماعي الذي أكد عليه ميثاق الأمم المتحدة كمنطلق للسياسات الدولية من أجل إحلال الأمن والسلم الدولي أمام نظام جديد؛ يقوم على إحلال الأمن من خلال " توازن الرعب " أو من خلال الخوف من الحرب النووية.

ج- لقد شكل السلاح النووي في إنهاء الحرب العالمية الثانية- وما رافقه من تطور في الانتقال من القنبلة النووية إلى القنبلة الهيدروجينية- ثورة في المفاهيم المعاصرة للحرب؛ فالسلاح النووي قلب كافة المقاييس الإستراتيجية، وبدل من طبيعة الحرب وجعل من أي مركز حيوي في أية بقعه من العالم عرضة للتدمير بشكل مفاجئ ودون أي إنذار مسبق[1].

- **مذهب الرد الكلي الذي اعتمدت عليه الولايات المتحدة الأمريكية في الحرب الباردة :**

اعتمدت الولايات المتحدة الأمريكية على مذهب الرد الكلي حتى أواخر الخمسينيات حيث كانت الدولة الأقوى في ميدان السلاح النووي. و"الرد الكلي" يعني: أن أي اعتداء صغير يؤدي إلى رد مكثف بما فيه السلاح

(**) الردع النووي : يقتصر على التلويح باستخدام السلاح النووي وسواء كان هذا الاستخدام جزئياً أم كاملاً أم محدوداً أم شاملاً. وبهذا المعني لم يكن للردع النووي وجود قبل نهاية الحرب العالمية الثانية عام 1945م ، وذلك لتأخر ظهور القنابل الذرية والهيدروجينية .

(1) د. ريمون حداد ، ترجمة الشاذلي القليبي ، " **العلاقات الدولية : نظرية العلاقات الدولية – أشخاص العلاقات الدولية – نظام أم فوضي في ظل العولمة**"، ص 117 .

النووي. وقد تمت المحافظة على مضمون هذا المذهب بشكل عام حتى بداية الثمانينيات، حيث تم الإعلان عن إستراتيجية جديدة تهدف إلى قلب المقاييس في أشكال المواجهة بين القطبين انطلاقاً من التركيز على الدفاع في وجه أي عدو محتمل[1].

التعقيب :

نستخلص مما سبق، دخول العلاقات الدولية في مرحلة جديدة في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية، وكان من نتائجها إدخال مواضيع ومفردات جديدة أخذت تساهم في توسع دراستها، وطرحت مسألة توثيق الاتصالات بين الدول المتعادية في ظل امتلاكها للأسلحة النووية، بل – حتى– مسألة كيفية إبقاء الصراعات محدودة، ومنع اندلاع حرب نووية شاملة وتحديد الوسائل المناسبة لتجنب الحرب. ولاشك أن انتهاء عصر الاستعمار وقيام الحرب الباردة كان دافعاً لزيادة الاهتمام بدور الدول الصغرى في الساحة الدولية . بالإضافة إلى ذلك تأثر تحليل العلاقات الدولية بمسألة الاعتمادية الدولية. إذ إن زيادة عدد الدول المستقلة، وتوسع وتسارع الاتصالات، وانتقال التكنولوجيا، وتطور دور المنظمات الدولية، والتبادل الثقافي؛ شكل اعتبارات جديدة في دراسة العلاقات الدولية. لقد كانت نهاية

---

[1] د. ريمون حداد، ترجمة الشاذلي القليبي، "**العلاقات الدولية: نظرية العلاقات الدولية – أشخاص العلاقات الدولية – نظام أم فوضى في ظل العولمة**"، ص119.

– للمزيد عن الحرب الباردة ودورها في العلاقات الدولية ينظر:

- Babrow Davis B , "**International Relations : New Approaches** ",[The free press , New York , 1972] P.9
- John Lewis Gaddis. Allen Lane , " **International Relations Since 1945 *The Cold War*** " , [New York , Oxford University Press , *Dr Colman is a Lecturer in International History in the School of English, Sociology, Politics and Contemporary History in the University of Salford*, 99912-8 , 363 .

الحرب الباردة بداية لبلورة مفاهيم جديدة في العلاقات الدولية؛ يتجاوز أثرها الأحداث الملموسة لتصل بنية النظام الدولي ككل.

سابعاً- مذهبين فكريين أساسيين هما : (الفوضوية – الفاشية):

- **الفوضوية**[*] " **Anarchism** " :

تعود الأيديولوجية الفوضوية في مصدرها إلى الأفكار الاشتراكية التي كانت سائدة في القرن التاسع عشر، ولكنها لم تجد من بين روادها من يصوغها في نظام فكري مترابط، وفي مؤلفات منهجية وبشكل دقيق وكامل[1]. تقوم فلسفتها على مناهضة الدولة والسلطة والسعي عن طريق الإرهاب والعنف إلى تقويض دعائمها، وهدم رموزها وأركانها؛ لتحرير الفرد والمجتمع من كل سلطة ، وقهر وتسلط استناداً إلى مقولة: "الناس قادرون على العيش معاً في وئام وبدون حاجة إلى حكومة تجبرهم على الطاعة"[2]. فالفوضوية تنكر الألوهية وسلطة الدولة، كما ترفض الديمقراطية والتمثيل النيابي، ولعل أخطر ما فيها هو إيمانها بالإرهاب كونه وسيلة لهدم النظم في المجتمعات[3].

(*) **لفظ فوضوي** ترجمة لكلمة an-archie ، وهي مكونة من شقين الأول an يعني الضد أو النفي، والثاني يعني السلطة فالترجمة الحرفية للفظ هي اللاسلطة أو ضد السلطة أو اللاسلطوية.

(1) د. أدونيس العكرة، "**الإرهاب السياسي – بحث في أصول الظاهرة وأبعادها الإنسانية**" الطبعة الثانية، [بيروت، دار الطليعة، 1993] ص39.

(2) د. عبد الناصر حريز، "**الإرهاب السياسي – دراسة تحليلية**"، [القاهرة، مكتبة المدبولي، 1996]، ص 172.

(3) د. أحمد جلال عز الدين ، " **الإرهاب والعنف السياسي** " ،[القاهرة، كتاب الحرية، العدد 10 مارس 1986] ص 97.

استمدت الفوضوية مصطلحاتها من الفردية والإدارية في فلسفتي شوبنهاور ونيتشه؛ أي الاعتقاد بأن إرادة الإنسان تلعب الدور الحاسم في التاريخ، وأنه لا يمكن إرغام أحد على عمل لا ينبع من إرادته المستقلة؛ لأن التشريع وصنع القرار هما من حقوق الإنسان المطلقة[1].

ترفض الفوضوية جميع أشكال السلطات المتمثلة في الأشخاص والمؤسسات والقوى التي من طبيعة وجودها أن تسيطر على الإنسان الفرد، أو على الجماعة وتملي عليها إرادتها ونفوذها. فكل ما هو تنظيم مقنن يحد من حرية الفرد، وكل ما هو سلطة تقوم على الإكراه يجب محاربتها وإلغاؤها؛ لأن الفوضوية تهدم وتبني في آن واحد : فهي الفوضى العارمة والتفكك الكامل للمجتمع، ومع ذلك تحاول الفوضوية بناء نظام جديد مستقر، وعقلاني يقوم على أساس الحرية والتضامن. فمع الفوضوية أصبح الإرهاب وسيلة تستعمل ضد الحكومات والسلطات بصورة غير قانونية بل وخارجة عن القانون. وهذا ما كان يريده الفوضويون، ويعملون من أجله عن سابق تصور وتصميم[2].

يُعد الفوضويون الدولة مؤسسة غير ضرورية ظالمة ويريدون استبدالها بمنشآت أخرى قائمة على أساس تعاوني تطوعي يعمل على تقديم مساعدة ومنفعة مباشرة ملائمة لهم . فجماعة الإرهاب الفوضوي تستخدم الإرهاب لقلب النظام الموجود للحكومة ، واستبداله بآخر لكي يقبل الفكر الفوضوي[3].

---

[1] محمد محمد ربيع، د. إسماعيل صبري مقلد ، " **موسوعة العلوم السياسية**"، الجزء الأول، [جامعة الكويت، مؤسسة الكويت للتقدم العلمي، 1993 – 1994]، ص 403.

[2] د. أودنيس العكرة، "**الإرهاب – بحث في أصول الظاهرة وأبعادها**"، ص ص 40 – 44 .

[3] C.J.M. Drake, " **Terrorist' Target Selection** ", op. cit, P. 18

فالمجتمع الذي تفرضه الفوضوية تبلغ فيه الحرية الفردية أكبر حد ممكن، حيث إن الفرد هو السيد، فكل شخص يملك دائرة عمل لا تنتهك ولا يستطيع أحد أن يتدخل فيها[1].

وقد رفع لواء الفوضوية في القرنين الثامن عشر، والتاسع عشر المفكر الإنجليزي " جودوين " (1756 – 1836) " **William Godwin** " والفيلسوف الفرنسي "برودون" (1814 – 1876) " **Pierr Proudhon** "، والأرستقراطي الروسي " باكونين " (1814 – 1876) " **Mikhail Bakunin** "، وعالم الجغرافيا الطبيعية الروسي " كروبوتكين " (1842 – 1921) " **Pyotr Kropothin** "، حيث تحدث كل هؤلاء عن بشرية عقلانية متنورة تتخلص من قيود المؤسسات التي كانت ملائمة للسلوك غير العقلاني في العصر البدائي.

والفوضوي يرى الحياة قدر، إما أخلاقية يصطف فيها الأفراد لمواجهة الدولة وكل أدوات القمع التي يتوافق وجودها مع وجود الحكومة – مثل البيروقراطيات، المحاكم، الشرطة، والجيش، إلى جانب مؤسسات الملكية الخاصة والدين، والفوضوي يسعى للتخلص من هذه الأدوات وكل القيود الخارجية الأخرى التي تحد من حرية الإنسان، كما إنه مقتنع – بقوة– بالفضيلة الفطرية لدي الإنسان، وكروبوتكين – أحد فلاسفتها – يعتقد أنه مقتنع – بقوة– بالفضيلة الفطرية لدى الإنسان ، وأن القانون الأساسي للمجتمع هو التعاون، والمساعدة المشتركة وليس الصراع[2].

---

(1) مجموعة من المتخصصين، ترجمة: د. أنطوان حمص، **"قاموس الفكر السياسي"**، الجزء الثاني ، [دمشق ، وزارة الثقافة ، 1994] ، ص 47 .

(2) جيمس دورتي، روبرت بالتسغراف، " **النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية**"، ترجمة: وليد عبد الحي، ط1، ص162.

وتتميز الفوضوية – أحياناً – بحدة نقدها الأخلاقي للمؤسسات القائمة، غير إنها لم تقدم مساهمة كبيرة في الفهم العلمي لمصادر الصراع البشري، ويبدو أن التوجه لدى الفوضويين نحو الجماعة متأثر إلى حد ما ببعض كتابات علماء الاجتماع، فسوريل – مثلاً – تأثر إلى حد بعيد بدوركهايم، كما إنه أبدى اهتمامه بوظيفة التكامل داخل الجماعات بسبب تعرضها لعنف خارجي مباشر، ويكاد التيار الفوضوي في الولايات المتحدة ينحصر في بعض القطاعات الفكرية أو الطلابية، ويتركز نقد هذا التيار على المؤسسة الأمنية، والمؤسسة العسكرية الصناعية ومفاهيم الأمن القومي والسياسات الدفاعية، ويتناولون مطالب الطبقة الوسطى والعاملة الخاصة بالقانون والنظام وهو الفكر الذي ينتشر في الأوساط الطلابية، ومن الصعب تفهمه دون العودة إلى تقاليد الفوضوية الفكرية في الولايات المتحدة[1].

تعقيب على الفوضوية :

إن الفوضوية هى أيديولوجيا كان لها تأثيرها الكبير في نهاية القرن التاسع عشر، وبداية القرن العشرين، وقد ضعف تأثيرها في أيامنا الحالية. السمة الوحيدة التي تجمع بين الفوضويين هى الاعتراف بعدو وحيد هو الدولة، وضرورة الحد من أشكال السلطة القهرية.

واختلف الكثيرون في تقييم الفوضوية، فالبعض يرى أنها لم تؤثر في مجرى التاريخ العالمي وكانت كماً مهملاً، وذلك ليس غريباً على اعتبار أن الفكرة الفوضوية عن مجتمع منظم دون سلطة مركزية تبدو مناقضة لخبرة كل المجتمعات المتقدمة. وبالمقابل كان للفوضوية مزيد من النجاح بوصفها نقدًا للأيديولوجيات والحركات الأخرى. ولقد شجع التيار الفوضوي

---

[1] المرجع السابق، ص194.

الليبراليين على تجاوز ضعفهم، ورأيهم بصدد قضايا عديدة كحرية الكــلام، كما ساعد على نمو الحركات النسائية.

وعلى أية حال فإن الفكر الفوضوي هو فكر متطرف؛ لأنه يطالــب بإلغاء كل سلطة على الإنسان، ويطالب بأن تحكمه إرادته فقط، وهذا خطــأ لأنه لابد من سلطة رادعة لمن يخرج عن النظام كي لا يصبح الإنسان ذئبًــا على أخيه، فلابد من سلطة لكبح الرغبات لدى بعض الأناس غير الأسوياء. ولكن لابد من أن تكون هناك قيود على هذه السلطة كى لا تبطش، وتحديــد المجالات التي يمكن لهذه السلطة التدخل فيها[1].

طالما ذكرنا الفوضوية، فلابد من الإشارة إلى "العدمية" **Nihilism** " فهى صورة متطرفة من الفوضوية، شن أنصارها هجمات إرهابية عنيفة ضد حكومة روسيا القيصرية[2].

فهى حركة تعود في أصلها إلى الفوضوية في الأساس وإلى التيارات الاشتراكية الثورية وهى لا تعني نظاماً فلسفياً للعدم بل تحريراً ذاتياً يقوم به الفرد تجاه الأعراف والتقاليد الموروثة التي تحد من حريتــه، وقــد تبنــى الاشتراكيون الروس هذا المبدأ نظرياً وعملياً[3].

ولم يكن العدمي هو ذلك الإنسان الذي يرفض جميع القيم الإنــسانية من حيث هى قيم، ولا هو ذلك الإنسان الذي يتمرد على الأعــراف الــسائدة التي تحد من حريته، ولكنه بالمقابل إنسان مخلــص فــي جميــع علاقاتــه الاجتماعية بشرط ألا تكون ثمة امتياز لطبقة أخرى ولجــنس آخــر، وهــو

---

(1) راجع بهذا الخصوص :

- " **قاموس الفكر السياسي الغربي** " ، ص 51.
- " **موسوعة العلوم السياسية** " ، ص 403.

(2) د. عبد الناصر حريز، "**الإرهاب السياسي – دراسة تحليلية**"، ص 172 .

(3) د. أحمد جلال عز الدين ، " **الإرهاب والعنف السياسي** " ، ص 97.

مستعد في– سبيل ذلك– لكل التضحيات القصوى وحتى التضحية بذاته ، فلقد ركز العدميون الروس على استعمال الإرهاب كونه وسيلة سياسية، وأوضحوا موقفهم منه كلما كان لهم سبيل إلى ذلك.

فهدف العدمية، هو الحط من مكانة القوى الحكومية، وإعطاء البرهان الثابت على إمكانية النضال ضد السلطة ثم إثارة الروح الثورية في الشعب وتقوية إيمانه بانتصار القضية[1].

- **الفاشية[*] :**

اصطلاحياً تطلق على منظمة سياسية إيطالية أسسها "موسوليني" 1919م، وجاءت به إلى السلطة 1922م؛ فتحولت الفاشية من مجرد كونها منظمة إلى إيديولوجية ونظام حكم، وأصبح رمز الحبال ورأس البلطة؛ معبراً عن الوحدة الوطنية (الحبال) : تحت أمر القيادة السياسية: (رأس البلطة).

الفاشية هي رد فعل الليبرالية والماركسية والديمقراطية وغيرها من المذاهب التي ازدهرت في القرن التاسع عشر، وكان محورها فكرة تأكيد

---

[1] د. أدونيس العكرة، **"الإرهاب السياسي – بحث في أصول الظاهرة"**، ص ص 44 – 45.

[*] **مصطلح الفاشية** "fascism" مشتق من الكلمة الإيطالية " feces"، وهى تعني حزمة من الصولجانات كانت تحمل أمام الحكام في روما القديمة دليلاً على سلطاتهم. وفي أواخر القرن التاسع عشر بدأت تستخدم للإشارة إلى جماعة أو رابطة سياسية عادة ما تتكون من اشتراكيين ثوريين. عادة ما يفتقر مفهوم "الفاشية" "fascism" و"الفاشي" " fascist " إلى الدقة في الاستخدام ، فكثيرًا ما تستخدم كاصطلاحات تهدف إلى الإساءة السياسية للخصوم السياسيين واتهامهم بالديكتاتورية ومعاداة الديمقراطية ، فمثلاً أصبح "الفاشي" و "الديكتاتور" لفظين يطلقان بشكل متبادل على كل من يتبنى أو يعبر عن آراء منافية أو مخالفة للمنظومة القيمية للأيديولوجية الليبرالية أو مؤسساتها السياسية و الاجتماعية و الاقتصادية.

حقوق الأفراد، وهو ما اعتبرته الفاشية محاولة أنانية لإعلاء الفـرد علـى حساب الدولة. وكان رد فعل الفاشية هو التأكيد على أن الدولة كونها وحـدة كلية هي قبل الفرد، فمن الفكر التي أكدها روادها :إن الفرد حيوان اجتماعي وسياسي بحيث إنه لا يمكنه أن يتمتع بحريته الحقة خارج نطـاق التنظـيم الاجتماعي بقواعده وأحكامه والتزاماته، فالإنسان لا وجود له إلا من خـلال مجتمع يحدد له أهدافه، ويشبع حاجاته ويحفظه؛ فالدولة والمجتمع هما قبـل الفرد.

فالدولة من منظور فاشي هى ذات طبيعة أكثر إيجابية حيث وظيفتها الأساسية إنها الرمز للوحدة الروحية للشعب ككل.

فالشعب الواحد المتجانس الذي يعلو كوحدة على الأفراد المكونين له؛ يعتبر محور المذهب الفاشي. ومن ثم فالفاشية تهتم بشدة بالرموز التي تقرب أفراد الشعب وتمزجهم في كيان واحد، مثل الأغاني الوطنية والزي الموحد، ومن أهم رموز الوحدة الوطنية لدى الفاشية الالتفاف حـول زعـيم واحـد، فالزعيم في المذهب الفاشي هو تجسيد لروح الشعب وإرادته وفضائله بحيث يصبح هو رمز الأمة بأسرها . والحرية التي تقبلها الفاشية هى حرية الشعب كله والتي تتجسد في قبوله – حراً مختاراً – حكم الدولة، والتي جعلوا غايتها العليا المرشد لكل سلوكياتهم الحياتية السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

فالفاشية لا تقبل وجود أي قيم في المجتمع، إلا تلك التـي تعتنقهـا الدولة، ولا تقبل وجود أي جماعات منظمة بجوار الدولة – سـواء أكانـت أحزاباً سياسية أو جمعيات ثقافية أو اتحادات اقتصادية ؛ وذلك لأن مثل هذه الجماعات تحاول دائماً فرض الحقوق المفترضـة للـبعض علـى حـساب المصلحة الحقيقية للمجموع. وبالتـالي فـإن الفاشـية رفـضت الأسـاليب الديمقراطية كأدوات إصلاح، وتغيير سياسي وآمنت أن الاستيلاء بالقوة على السلطة هو السبيل الوحيد إلى إحداث تغيير داخلـي. أمـا علـى المـستوى

الخارجي : فالفاشية رفضت كل أشكال السلم، ونزع السلاح لإيمانها بأن الحرب تشعل طاقات الإنسان إلى مداها الأقصى فتكون أحد العوامل المساعدة على شحذ همة الأمة، وإعادة خلقها. فالشعب كما يقول موسوليني: "ليس جنساً يوحده الدم ، وإنما هو مجموعة من الأفراد توحدهم الفكرة". ربما كانت أهم سمة تميز الفاشية هى: قدرتها الهائلة على كسب تأييد جموع الجماهير الغفيرة رغم تضحيتها بالفرد وحريته لحساب شخص اعتباري هو الدولة، ثم أيضاً نجاحها في بث قدر هائل من الطاقات في الجماهير المؤمنة بها لكي تندفع في تحقيق ما تمليه المبادئ والمعتقدات التي تحددها لهم[1].

الفاشية مذهب متطرف مبني على أساس عقائد تتميز بالوضوح التام، وتتضمن إدراك مسبق يعتقد بأن التفوق الحقيقي أمنية للحكومة الفاشية غير الديمقراطية بواسطة نخبة من الناس متجانسين في الدولة بشكل طبيعي، ويكرهون بل ويبغضون الناس الآخرين . فمن الخصائص الأكثر وضوحاً للفاشية هي "العنصرية" أي أنها بعيدة عن فكر الأمة الإسلامية وأقرب للفكر العنصري النازي ويعدون أنفسهم الأجناس الوحيدة الجديرة بالتميز أينما وجدوا[2].

الفاشية هي الوحيدة بين الأيديولوجيات التي ظهرت في القرن العشرين وطبعته بطابعها، وهى خليط من القومية العنصرية والنازية وعداء الماركسية. والأيديولوجية الفاشية سترفض المادية والليبرالية والماركسية التي تعدها وجوهاً مختلفة لشر واحد. وهذه الثورة ضد المادية التي بدأت في مطلع القرن بالتلاقي بين حركات القومية المعادية، والليبرالية والبرجوازية

---

(1) محمد محمود ربيع، إسماعيل صبري مقلد، "**موسوعة العلوم السياسية**"، الجزء الأول، ص ص 401 – 402

(2) C.J.M Drake, " **Terrorists Target Selection**", op. cit, P. 20.

واشتراكية معينة ترفض ماركس ، ولكنها تبقى ثورية . ويركــز التركيــب الفاشي على رفض الثقافة السياسية الموروثة مــن القــرن الثــامن عــشر، والثورة الفرنسية، ويحاول إرساء قواعد حضارية جديدة.

فالحضارة المعادية للفردية القائمة على قيم الجماعة ، هى وحدها – من وجهة نظرهم – القادرة على ضمان ديمومة الجماعة البشرية التي تندمج فيها كل فئات المجتمع، وطبقاته اندماجاً كاملاً. وسوف تكون الأمة هى البنية الطبيعية لهذه الجماعة المتناغمة، وستكون مزودة بوحدة معنوية لا تــستطيع الليبرالية ولا الماركسية أن تقدمها. فالفاشية ظاهرة أوروبية عموميــة وفــي الوقت نفسه أيديولوجية وحركات سياسية وشكل للحكم.

ولم تظهر الفاشية بين الحربين العالميتين بل في تلــك الفتــرة مــن التاريخ المطبوعة بتحديث أوروبا، ودخول الجماهير في السياسة، والثــورة السياسية التي بدأت في نهاية القرن التاسع عشر.

وقد خلفت الحرب العالمية الأولى والأزمة الاقتصادية في الثلاثينيات الشروط السوسيولوجية اللازمة لبناء حركــة فاشــية ولكنهمــا لــم يولــدا الإيديولوجية الفاشية. إلا أن الحرب العالمية الأولى أسهمت – مع ذلك فــي البلورة النهائية – الأيديولوجية الفاشية وليس ذلك فقط، لأنها انبثقت مــن أن القومية قادرة على تعبئة الجماهير، بل أيضاً لأنها بينت قوة الدولة الحديثــة. لقد كشفت عن إمكانية التخطيط الاقتصادي وتعبئة الاقتصاد القومي والملكية الخاصة في خدمة الدولة. والتعبير عن الوحدة القومية وقوتها تتوقف علــى الوحدة الروحية للجماهير، ولكن الدولة في الوقت نفسه هــي حاميــة هــذه الوحدة التي تشجعها بكل الوسائل الممكنة. وقد أظهرت الحرب أن الفرد قادر على التضحية بنفسه وأن الأممية فكرة سطحية، وأنه من السهل تعبئــة كــل الطبقات في المجتمع وكلها في خدمة الدولة. وبينت أهمية وحــدة القيــادة، ودور الزعيم والتعبئة المعنوية وتربية الجماهير والدعاية كأداة للحكم، وبينت

أنه من السهل تعليق الحريات الديمقراطية وحمل الناس على قبول نظام شبه ديكتاتوري[1].

ثامنًا - التعايش السلمي والتوجه نحو عالمية إيجابية للعلاقات الدولية في ظل سمات النظام الدولي المعاصر :

☒ سمات النظام الدولي المعاصر :

بعد أكبر حرب عرفها العالم، كان الاعتراف بأن قضايا الحرب والسلم لم يعد من الممكن معالجتها بالشكل الكلاسيكي؛ فالأمن والسلم الدولي لا يمكن لهما أن يتحققا إلا في المعالجة المشتركة للمسائل ذات الصبغة السياسة والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والإنسانية. فالحرب يجب نبذها في جميع المجتمعات البشرية ويكفل تحقيق المساواة بين الجميع.

1) **حق الشعوب في تقرير مصيرها :**

السمة الأولى لنظام ما بعد الحرب العالمية الثانية هى: التأكيد على دور الشعوب وحقها في تقرير مصيرها. هذا المبدأ، الذي كان من أهم نقاط "ولسن" الـ14، لم يتحقق في ظل عصبة الأمم؛ بسبب استمرار الدول الاستعمارية في الحفاظ على إمبراطوريتها. وبعد الحرب سيأتي التركيز واضحاً على حقوق الإنسان وما يتضمنه من حقوق اقتصادية واجتماعية كما أكدت عليه الدول الاشتراكية بالخصوص، وحق تقرير المصير للشعوب كشرط أولي لكافة الحقوق وأداة للتحرر من الاستعمار بالنسبة لدول العالم الثالث.

2) **تأكيد مبدأ السيادة الوطنية:**

إن النظام الدولي لما بعد الحرب سيحافظ على الدعائم الرئيسة للعلاقات الدولية كما تطورت منذ معاهدة "وستفاليا". فالدولة السيدة تبقى

---

[1] راجع بهذا الخصوص : " **قاموس الفكر السياسي** " ، الجزء الثاني ، ص ص 26 – 27.

الأساس. ولم تنل منها الثورة الفرنسية، ولا حركة القوميات؛ حيث رأينا أن مبدأ السيادة الوطنية لم يهاجم سلطة الدولة وإنما تعرض على أساس السلطة في الدولة. ولم تنل منها نظرية الدولة الاشتراكية بعد الثورة البلشفية التي كانت موجهة أساساً ضد الدولة، وضد فكرة القومية كأساس للدولة. واعتبر "لينين" ومن بعده "ستالين" أن الدولة ما زالت ضرورية من أجل تحقيق دكتاتورية البروليتاريا. وأصبحت السيادة – سيادة الشعب في الطرح الماركسي – تشكل الدعم الرئيسي لحماية النظام الجديد في الاتحاد السوفيتي. وقد برزت بعد الحرب دول اشتراكية أخري . ونجد أخيرا أنه لا الفاشية ولا النازية التي قامت على أساس الانتماء العرقي لم تستطع هى أيضاً أن تنال من مبدأ الدولة السيادة. وقد برز مفهوم الدولة السيدة كمنتصر رئيسي بعد الحرب العالمية الثانية حيث تم التأكيد على حق استقلال الأقاليم المستعمرة التي ستبرز كدولة سيدة جديدة على مسرح العلاقات الدولية تتمتع بالمساواة مع الدول الأخرى.

3) إصلاح نظام الأمن الجماعي :

إن الأسس التي اعتمد عليها نظام ما بعد الحرب العالمية الثانية حاولت أن تتجاوز الأخطاء التي أدت إلى فشل نظام الأمن الجماعي في ظل عصبة الأمم. فالدول الرئيسة الكبرى ألقي على عاتقها تحمل مسؤولية ضمان حفظ الأمن، والسلم الدولي. فتم إنشاء هيئة الأمم المتحدة من منطلق جديد يجعلها الهيئة الدولية الوحيدة التي تحتكر حق استعمال القوة مع الحق في مواجهة الدول التي تلجأ إلى أي شكل من أشكال الحرب في العلاقات الدولية. وربما شعور عام بأن القضاء على الفاشية والنازية التي قضت على عصبة الأمم سيسمح بنجاح تطبيق نظام الأمن الجماعي خاصة وأن الولايات المتحدة الأمريكية ستكون المشارك الرئيسي في هذا النظام.

4) وضع أساس تعاون اقتصادي واجتماعي على الأمد البعيد:

إن هذا النظام الدولي، السياسي والاقتصادي، أتى ليعبر عن تـوازن القوى المهيمنة بعد الحرب واستمد واقعيته مـن الاعتـراف بـدور الـدول الكبرى المؤثرة في العلاقات الدولية . فاتفاق الدول الكبرى اعتبر كـضمانة لتحقيق نظام الأمن الجماعي، وأتى النظام الدولي الاقتصادي مرتبطاً بالنظام الاقتصادي الأمريكي: [1]

☒ مبادئ التعايش السلمي التي تم اعتناقها :

أ- احترام حقوق الإنسان الإنسانية طبقا لأهداف ومبادئ شرعتها الأمم المتحدة .

ب- احترام سيادة كل الدول وسلامتها الإقليمية .

ت- الاعتراف بمساواة الدول الكبيرة والصغيرة دون تمييز على أسـاس العرف.

ث- عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى .

ج- احترام حق كل دولة في الدفاع عن نفسها دفاعًا انفراديًا أو جماعيًا، طبقًا لميثاق الأمم المتحدة.

ح- رفض اللجوء إلى ترتيبات دفاعية موجهة لخدمة المصالح الخاصـة لأية دولة من الدول الكبرى .

خ- الإقلاع عن الأعمال والتهديدات العدوانية أو اسـتخدام القـوة ضـد السلامة الإقليمية أو الاستقلال السياسي لأية دولة .

---

[1] د. ريمون حداد ، ترجمة الشاذلي القليبي ، " **العلاقات الدوليـة : نظريـة العلاقـات الدولية – أشخاص العلاقات الدولية – نظام أم فوضي فـي ظـل العولمـة** " ، ص 107-109 .

د- تسوية جميع النزاعات بالطرق السلمية: المفاوضات، التحكيم، حل المنازعات أمام المحاكم ، أو الوسائل السلمية الأخرى طبقا لميثاق الأمم المتحدة.

ذ- تشجيع القانون المتبادل.

ر- احترام العدالة والالتزامات الدولية[1].

إن عالم اليوم قد اختلف جذريًا عما كان عليه في عام 1945 م، وعلى هذا فإن جميع الدول مدعوة اليوم لبناء تنظيم دولي جديد؛ يأخذ على عاتقه التعبير عن إرادة الشعوب، وأن يقوم على أسس ومبادئ عادلة بعيدة عن النزاعات الاستعمارية ودعاة الحروب، ويتجاوز النواقص والسلبيات التي وجدت في عصبة الأمم المتحدة[2].

فالحرب والسلام، الإمبريالية والوطنية، الأسلحة النووية والحقوق الإنسانية، وانضمام بعض الدول للأخرى، وإنشقاق دول أخرى، المنظمات والهيئات الدولية، الدين وتأثيره السياسي، التجارة وتطور الشركات العالمية، العرق والعنصرية في العالم، العولمة والثورة المعلوماتية – تلك هي معظم المشكلات السياسية والمعنوية التي يواجهها الجنس البشري. فحقيقة العلاقات

---

(1) V.Queuille Pierre, **"Histoire de Lafro-asiatisme Jacque a Bandung – La naissance du tiers monde"**, [payout, Paris, 1965] p.313-317.

نقلاً عن د. ريمون حداد، **"العلاقات الدولية – نظرية العلاقات الدولية – أشخاص العلاقات الدولية – نظام أم فوضى في ظل العولمة"**، ترجمة: الشاذلي القليبيي، ص125-127.

(2) د. علي عودة العقابي، **"العلاقات السياسية الدولية، دراسة في الأصول والتاريخ والنظريات "**، ص 60.

للمزيد ينظر:

- Phillip Darby , " **Pursuing the Political: A Postcolonial Rethinking of Relations International** " ,

الدولية هي دراسة التفاعل الاجتماعي في الحالات التي لا تتدخل فيها السلطة أو الحكومة[1].

التعقيب :

نخلص مما سبق: **إنه** منذ بدء الخليقة والتفاعل بين البشر موجـود ويزداد يومًا بعد يوم، وهو مايميز الجنس البشري عن باقي المخلوقات على صعيد الكرة الأرضية، فالعلاقات الدولية قديمة قدم الأزل والتاريخ؛ لـذلك فإن الوقوف علي الجذور التاريخية لنشأة العلاقات الدولية لا يتسنى لنا عـن طريق هذا الفصل، إنما يعد هذا الفصل مقدمة مختصرة ركزت بشكل أساسي على التأصيل التاريخي للعلاقات الدولية – موضـوع الكتـاب – مـرورًا بالحروب العالمية، وصولاً لعصر الذرة والأسلحة النووية، مركـزة علـى الناحية التاريخية ، ولكن في حقيقة الأمر إن نشأة العلاقات الدولية لها العديد من الجذور الفكرية والفلسفية والدينية والسياسية؛ لذلك فسوف نتناول كـلاً منها على حدة بالتفصيل في الفصل المخصص لهـا؛ مـع تقـديم حلـول ومعالجات مقترحة في كل مجال ، حيث نتناول الجذور الفكرية لدى الفلاسفة من الإغريق إلى الآن في الفصل المخصص لها أيضًا، كما نتنـاول نـشأة العلاقات الدولية في الإسلام من خلال الفصل المخصص لها أيضًا، وهكـذا، ولكن هذا المبحث يعد مقدمة تمهيدية.

---

(1) Michael Nicholson , " **International Relations** " A Concise Introduction , Second Edition , [London , Palgrave Macmillan , 2001] , p. 1 .

للمزيد ينظر :

Barry Buzan And Richard Little , " **International Systems In World History** " , **Remaking The Study Of International Relations** , [New York , Oxford University Press , 2000] pp.22-33.

فلقد تغيرت العلاقات الدولية جذريا بعد انتهاء الحرب الباردة، فانحسر دور الأمم المتحدة فى ظل القطبية الأحادية، مقارنة بما كان عليه في عالم "القطبية الثنائية" ونشأت أوضاع اقتصادية وعسكرية وتكنولوجية جديدة. ولم تعد بؤر التوتر الدولي مقصورة على قارة بعينها.

صحيح أن العالم أصبح يواجه معضلات أصغر في حجمها الجيوستراتيجي مما سبق؛ لكن من قال إنها أقل خطراً من حيث تهديدها لحياة الأفراد والمجتمعات وللمصالح البشرية؟ إن التناقضات العرقية والعقائدية والثقافة والاقتصادية التي ما فتئت تعن هنا وهناك، مودية بحياة الآلاف من الأبرياء ، أثت وتؤثر سلباً في مجمل التوجه نحو التنمية وزيادة الإنتاج ورفع مستوى الحياة والتصدي للفقر ومسبباته.

كذلك لم تعد مكانة الدول مقرونة بقوتها العسكرية ليس إلا، كما كان الحال في أثناء الحرب الباردة ؛ وإنما أخذت تستند أيضاً إلى قدرتها على التنمية الشاملة وعلى التصدي للقضايا الإقليمية والعالمية، كالتهريب، وتلوث البيئة.

ومقاومة التطرف والإرهاب. والتمييز بشتى أنواعه، والاتجار غير المشروع بالأعضاء البشرية، والهجرة غير المشروعة، وانتشار الأسلحة الخفيفة والاتجار بها، وغسيل الأموال. وما إلى ذلك.

وعلى أي حال فإن الحرب العالمية الأولى بما أظهرته من افتقار إلى الأمن العالمي وما أدت إليه من قضايا بشرية هائلة كانت لا شك حدثًا ضخمًا زاد الاهتمام بالقضايا الدولية، وأوضح ارتباط هذه القضايا بأمن الأفراد ورضائهم، وساعدت كل هذه القضايا بأمن الأفراد ورخائهم، وساعدت كل هذه التطورات على تبلور دراسة العلاقات الدولية على نحو مميز.

فالعلاقات الدولية منذ نشأتها إلى تطورها – وما آل إليه الأمر اليوم – ليسب بظاهرة يسيرة لمعرفتها، والوقوف على جذورها يستلزم البحث في اتجاهات مختلفة للوصول إلى نشأتها.



الفصل الرابع

العوامل المؤثرة في العلاقات الدولية

تمهيد :

تتأثر العلاقات الدولية بعوامل متنوعة تقليدية وحديثة. وفي الماضي كان للعوامل التقليدية مثل (المؤثرات الجغرافية والسكان) دور أكبر في التأثير في العلاقات الدولية، أبرزها التطور التكنولوجي ودور صناع القرار. كذلك بقي تأثير الموارد الأولية مهمًا في الوقت الحاضر مع أن استخدامها قد تطور بمرور الزمن حتى دخول العالم في عصر الذرة – ومع ذلك؛ لا زال بعض المعنيين يعتقدون استمرار تأثير العوامل التقليدية في الوقت الحاضر إلي جانب العوامل الحديثة ومرد ذلك إلى قناعة أصحاب الاختصاص ضمن المجالات الأخرى بتأثير العوامل التي تنتمي إلى مجاله، فالجغرافيون يشددون على دور الجغرافية الحاسم في العلاقات الدولية، وكذلك المختصون في السكان والقضايا العسكرية سواء في زمن السلم أو في ظل الحرب التقليدية، وغيرهم الكثيرون في كل المجالات. وسنحاول أن نتناول ذلك في هذا المبحث بشيء من التفصيل[1].

تتهم الحكومات – عادة – في إطار هذا الجدل، بالأنانية وبالتخندق وراء قاعدة السيادة للدفاع عن المصالح القومية الضيقة. لكن سلوكهم هذا، في – معظم الأحوال – ليسوا سوى المتحدثين الرسميين باسم الشعوب التي يمثلونها. فالرأي العام في الدول الصناعية لا يعبر عن الواقع سوى قدر ضئيل من الاهتمام إلى قضية تنمية العالم الثالث[2].

إذا كان صحيحًا أن العلاقات المتبادلة بين البشر تتم وفقًا للمصالح المادية وإذا كان صحيحًا أنه يمكن النظر إلى الدول، من هذه الزاوية، باعتبارها وحدات متجانسة تتصرف طبقًا لحسابات عقلانية محصنة، فقد لا

---

(1) د. سعد حقي توفيق، " **مبادئ العلاقات الدولية** "، ص 131 .

(2) مارسيل ميرل، "**سوسيولوجيا العلاقات الدولية**"، ترجمة: حسن نافعة، ص 266.

تصبح العلاقات الدولية بالضرورة علاقات سلمية ولكنه من الممكن على الأقل فك طلاسم هذه العلاقات، من خلال الرسوم البيانية للإنتاج والتبادل أو طبقًا للحسابات الإستراتيجية لأطرافها. إلا أن هذين الفرضين، قد صيغا في الواقع لتسهيل البحث، رغم اتسامهما، لسوء الحظ، بعدم الدقة.إذ يخضع سلوك الجماعات مثله في ذلك مثل سلوك الأفراد، لسلسة من المؤثرات تبتعد بطبيعتها ابتعادًا كليًا عن العقلانية، ومن بين هذه المؤثرات : الأهواء passions ، العقائد Cryonics ، الأساطير myths ، الإيديولوجيات Ideologies، أي باختصار كل ما يتصل بالنظم القيمية أو " الثقافة Culture، وهي مؤثرات تدخل في لعبة المشاحنات الدولية. وإذا كان هذا هو شأن العلاقات الدولية دائمًا، إلا أن سهولة انتقال الإفراد والأفكار عبر الحدود، قد أسهم في زيادة كثافة وسرعة هذا النوع من التدفقات[3].

وعلى هذا سوف ينقسم هذا المبحث إلى قسمين رئيسيين :

عوامل موضوعية	عوامل مجتمعية
1) عوامل جغرافية	1) العلاقات الخارجية
2) عوامل اقتصادية	2) العلاقات الداخلية (التماسك الوطني)
3) عوامل عسكرية	3) العوامل المذهبية
4) عوامل تكنولوجية وتقنية	4) الرأي العام
5) عوامل قانونية	5) صناع القرار

(أ) : العوامل الموضوعية :

إن العوامل الموضوعية ببساطة هي الموارد والإمكانيات الدائمة أو شبة الدائمة التي تتميز بها الدولة والتي تكون أساس قوتها الكامنة، وتتوزع هذه المتغيرات على أربع مجموعات أساسية ذات تأثير مستمر أو شبة

---

(3) مارسيل ميرل، "**سوسيولوجيا العلاقات الدولية**"، ترجمة: حسن نافعة، ص274.

مستمر، هى المتغيرات الجغرافية، الاقتصادية، العسكرية والتكنولوجية – العلمية[4].

أولاً- العوامل الجغرافية وأثرها في العلاقات الدولية :

يعد العامل الجغرافي من أبرز العوامل التقليدية المؤثرة في العلاقات الدولية، حيث قال نابليون إن سياسة الدولة تكمن في جغرافيتها . ويري المختصون في العلاقات الدولية أن هناك علاقة وثيقة بين الجغرافيا والجيوبولتكس ، حيث يوجد علاقة وثيقة بين الجغرافيا والسياسية . وقد أطلق عليها اسم علم "الجيوبولتكس" وهو الذي يبحث في تأثير الظروف الجغرافية الطبيعية على حياة الدولية السياسية وعلى علاقاتها الخارجية. وقد ظهر بعض العلماء في هذا الميدان أواخر القرن التاسع عشر الذين اهتموا بدراسة تأثير الجغرافية على الدولة مثل الألماني "راتزل" الذي تحدث عن نظرية المجال الحيوي والتي تقوم على عنصري المساحة والموقع، وسرعان ما تأثرت به المدرسة النازية الألمانية والتي دفعت بأفكارها المتطرفة ألمانيا إلى الدخول في كارثة الحرب العالمية الثانية[5].

وترجع أهمية العوامل الجغرافية إلى سببين :

- الأول: إن الواقع الجغرافي للدولة يرتب في أحيان كثيرة مجموعة أنماط سلوكية ثابتة، بعضها يتعلق بإستراتيجيتها العسكرية وبعضها بحركة تجارتها الدولية.
- أما السبب الثاني: فيترجم دور الواقع الجغرافي في تحديد الواقع الاقتصادي والسكاني والنفسي لإحدى الدول وانعكاس ذلك على نوعية

---

(4) د.ثامر كامل محمد الخرزجي، **"العلاقات السياسية الدولية – وإستراتيجية إدارة الأزمات"**، ط1 ، ص 107.

(5) د. سعد حقي توفيق ، **" مبادئ العلاقات الدولية "** ، ص 132.

علاقاتها مع الدول الأخرى ولاسيما التي تحدها أو القريبة منها جغرافيًا(6).

إن دراسة العوامل الجغرافية تتطلب دراسة [الموقع – الحدود – الجوار الجغرافي– المساحة (الحجم) – السكان] وتأثير كل منها في العلاقات الدولية.

1- الموقع :

يقصد بالموقع دراسة موقع الدولة فلكيًا ونوع الموقع، كذلك دراسة الموقع تجاه الدول المجاورة. و في دراسة الموقع الجغرافي نجد أن أول ما يتبادر إلى الذهن موقع الوحدة السياسية من الناحية الفلكية، أي الموقع بالنسبة لخطوط الطول والعرض، حيث يتشكل المناخ بوجه عام، وكذلك النشاط البشري، وهذه أمور حيوية في تشكيل اتجاهات الدولة السياسية.

أما بالنسبة لنوع الموقع فنقصد به وقوع الدولة بالنسبة للماء واليابسة أي الموقع البحري والموقع البري. وفي الواقع أن كل موقع جغرافي ثابت على الكرة الأرضية ولكن قيمة السياسية تتغير وذلك في إطار علاقة إقليم أو الدولة بجيرانها. إذ أن هذا هو الذي سيحدد أهمية الموقع الجغرافي، وبصفة أخص علاقة الأقاليم بمراكز الثقل الحضارية أو السياسية في العالم. كذلك للموقع تأثير من ناحية العلاقة مع الدول المجاورة فموقع الدولة في العلاقة مع الدول الأخرى هو حقيقة جغرافية ذات اعتبار كبير والدولة التي لا تملك دولة مجاورة لها معنى استراتيجي وله تأثير على الأمن القومي للدولة في القرن الثامن عشر والتاسع عشر ومطلع القرن العشرين كانت المسافة البحرية عبارة عن حاجز دفاعي ضد الغزو. ولكن بسبب التغيير في

(6) د.ثامر كامل محمد الخزرجي، " **العلاقات السياسية الدولية – وإستراتيجية إدارة الأزمات** "، ط1، ص 107.

التكنولوجيا لم يبق لتلك القيمة الدفاعية أثر فضلا عن أن عــدم وجــود دول مجاورة يجعل النزاعات أقل وقوعًا[7].

2- الحدود :

تعتبر الحدود الفاصلة بين سيادة دولة وسيادة دولة أخرى، فهي ذلك الخطر الذي تتقابل عنده سيادتان. إذ انتهت تلك الفترة التي كانت تفصل فيها سيادة دولة عن السيادة الأخرى بواسطة مــساحة كبيــرة مــن الأرض أي التخوم. إذ كانت سيادة الدولة الفعلية تتضاءل تدريجيًا بالبعــد عــن مركــز الدولة. وهكذا اختلفت وتغيرت طبيعة الحدود على مدى العصور التاريخيــة بسبب اختلاف وظيفتها وهى فصل سيادات الدول بعضها عن بعض.

☒ **الحدود نوعان :-**

- الحدود الطبيعية : وهي الحدود التي تتفق والحواجز الطبيعيــة كــالبحر والصحراء والأنهار.
- الحدود الاصطناعية : وهيٍ أما حدود فلكية تتبــع خطــوط عــرض أو خطوط طول أو تنشأ خطوط اتفاقية هندسية[8].

المشكلة هى أن الحدود السياسية أحيانا لا تراعي ظــروف الــسكان ورغبات المواطنين بقدر ما تراعي مصالح الدول المستعمرة. وقليل جدًا من الحدود السياسية في العالم تتفق مع الحدود الاثنوغرافية، ويرجع ذلــك إلــى عاملين رئيسين هما:

- الأول: الاختلاط والتدخل بين الشعوب بعضها البعض الأخر بحيــث لا يمكن عمل فاصل واضح وعازل بينهما . وهذا معناه انه لا يمكن تخطيط

---

[7] د . سعد حقي توفيق، "**مبادئ العلاقات الدولية**"، ص ص132-136.

[8] المرجع السابق، ص ص 138-139.

الحدود التي ترسم بفصل الشعوب فصلًا دقيقًا وبالتالي نجد كثيرًا من الشعوب تدخل داخل حدود شعوب أخري مجاورة.

- الثاني: إن تخطيط الحدود عادة ما يتم على أسس غير اثنولوجية بل على أسس المصالح الاقتصادية والحرية[9].

3- الجوار الجغرافي:

تتأثر حركة النظم السياسية في مدى قرب الدولة الجغرافي من غيرها، وهو أمر يمكن أن يؤدي إلى تغذية نقاط الاختلاف وأسباب التنافس بعنصر فعال مضاف، الأمر الذي يجعل الدول المتجاورة أعداءًا أو خصومًا لبعضهم. ويمكن أن يؤدي إلى احتواء التنافس والحد منه على نحو يدفع للتعاون بدلا من الصراع . ويبقي العامل الحاسم في هذا الأمر هو طبيعة العلاقة التي تربط بين الدولتين المتجاورتين وانعكاساتها على سلوك نظمها السياسية كل منهما حيال الآخر، فالعلاقة الثنائية عندما تتميز بالصراع الكامن يصبح القرب الجغرافي عاملاً مساعدًا على تبادل الصراع بين الدولتين المتجاورتين لسبب مفاداة كثافة تفاعلاتهما التصارعية، والعكس صحيح كذلك، فالعلاقة الثنائية، عندما تتميز بغياب التقاطع الأيديولوجي والاستراتيجي يصبح الجوار الجغرافي بالضرورة عاملا دافعًا نحو التعاون والتكامل.

ويعزز ما تقدم القول إن تأثير القرب الجغرافي لا يقتصر على العلاقة بين دولتين فحسب، وإنما يشمل تلك الحالة التي مؤداها ارتباط دولة واحدة بعلاقات مختلفة المضمون مع العديد من الدول المجاورة لها في آن واحد، فالعلاقة عندما تكون من نمط تصارعي لا تتواني هذه الدولة عن بناء قوة عسكرية ضخمة لأغراض الردع والهجوم، بيد أن العلاقة عندما تتسم

---

[9] د. سعد حقي توفيق ، " **مبادئ العلاقات الدولية** " ، ص 140.

بخصائص التعاون يصبح القرب الجغرافي عاملا دافعا نحو العلاقة الخاصة والتكامل الإقليمي.

وانطلاقًا من أن العلاقات بين الدول تجمع في واقعها بين الصراع والتعاون بنسب مختلفة يتطلب الجوار الجغرافي من دول مختلفة المصالح ومتناقضة الأهداف كفاءة دبلوماسية من اجل بناء تلك الأسس وتوطيدها لضمان الحد الأدنى من المصالح المشتركة لتضييق فرص الصراع وتعزيز احتمالات التعاون[10].

4- المساحة :

هى عنصر من عناصر القوة المكانية للدولة، ومن الناحية العسكرية تلعب دورًا بارزًا في إحراز النصر النهائي، إذ يمكن أن تتمتع الدولة ذات المساحة الكبيرة سياسة إخلاء الأرض وتعمل على تطبيق المبدأ المعروف ببيع الأرض وشراء الزمن. أما الدول ذات المساحة الصغيرة فإنها لا تلبث أن تنهار بسرعة فائقة أمام جارة قوية لها[11].

لا شك أن لحجم الدول تأثيرًا موضوعيًا وذاتيًا على نظامها السياسي، فموضوعيًا تؤثر الكمية والنوعية وما يتوفر أو لا يتوفر في الدولة من مصادر بشرية أو غير بشرية في مدي قدرة النظام على انجاز أهدافه. وأما ذاتيا فتأثر الكمية والنوعية لهذه المصادر ينعكس على إدراك صانع القرار لأهميتها واثر ذلك في حركته اللاحقة[12].

ويرتب اتساع الحجم جملة مزايا سكانية واقتصادية وعسكرية، ويساعد على إيواء أعداد كبيرة من السكان ويمنح الدولة وفرة وتنوعًا في

---

(10) د.ثامر كامل محمد الخرزجي، " **العلاقات السياسية الدولية – وإستراتيجية إدارة الأزمات** " ، ط1 ، ص ص 108-109.

(11) د. سعد حقي توفيق، " **مبادئ العلاقات الدولية** "، ص 137.

(12) د.ثامر كامل محمد الخزرجي ، **المرجع السابق** ، ط1 ، ص 107.

المصادر الطبيعية والغذائية، والعمق الاستراتيجي الذي يسمح لها بالمناورة واعتماد إستراتيجية الدفاع من العمق فضلا عن تسهيل عملية نشر مراكز قوتها الصناعية والاقتصادية والعسكرية على مناطق متباعدة عن بعضها تجنبا لتدميرها في حالة الاختراق العسكري الخارجي، وإضافة إلي ذلك فانه يحول دون إمكانية احتلالها والسيطرة عليها .. بيد أن مجمل هذه الايجابيات قد تتحول إلى سلبيات، خصوصا في حالة غياب الإمكانيات الاقتصادية والعسكرية ووجود التمزق الاجتماعي والتخلخل السكاني وبالاتجاه الذي يحول دون قدرة النظام السياسي على توظيف الإمكانيات المتاحة لتحقيق الفعل الهادف والمؤثر، وعليه لا يشترط دوما أن يضفي الحجم الواسع على الدولة التي تتميز به سمة الفاعلية والتأثير الدوليين. وكما أن لاتساع الحجم تأثيرات مختلفة النوعية كذلك هو الحال مع انكماشه، فمن ناحية يحرم النظام السياسي مع بعض مفردات القدرة أو من مجموعة منها، فهو قد يحرمها، من مصادر أولية إستراتيجية، وكثافة سكانية، وقدرة عسكرية كمية، أو يحرمها، من مصادر أولية استراتيجيه، وكثافة سكانية، وقدرة عسكرية كمية، أو يحرمها من كم سكاني وعسكري مؤثر في آن واحد[13].

في الواقع لا تأخذ المساحة بشكلها المطلق لأنها تعتمد على عنصر السكان، إذا أن المساحة والسكان لا يمكن فصلهما، فإذا كانت المساحة مقترنة بكثافة مرتفعة من السكان أو عدد كبير من السكان في الأقل، وبموارد طبيعية مستغلة استغلالاً حسناً، فإنها تعد مصدر قوة للدولة التي تضعها في مصاف الدول الكبرى ومن الأمثلة على ذلك الولايات المتحدة وروسيا الاتحادية إذ كل منها يحتل كتلة متصلة من الأرض، كذلك أن أتساع المساحة يؤدي إلى

---

[13] د. ثامر كامل محمد الخزرجي ، " **العلاقات السياسية الدولية – وإستراتيجية إدارة الأزمات** " ، ط1 ، ص 108.

تنوع الغلات لأنها تجمع تكوينات مناخية مختلفة وتجمع في استغلالها الزراعي والرعوي بين حاصلات الأقاليم المعتدلة والأقاليم الحارة. وان اتساع المساحات قد يضم تكوينات جيولوجية متعددة وما يتبعها من صخور مختلفة وبالتالي وجود معادن مختلفة[14].

5- السكان :

يعد من العوامل التقليدية المؤثرة في العلاقات الدولية وله أهمية من ناحيتين، من الناحية العسكرية ومن الناحية الاقتصادية ، فمن الناحية العسكرية كانت الدول في الماضي تعتز بضخامة حجم سكانها لأنه يعد المصدر الرئيسي لقواتها . ويعتقد المعنيون في العلاقات الدولية ان العدد الكبير من السكان ضروري لتكوين قوة عسكرية فعالة . فلا توجد قوة عسكرية حديثة ذات تأثير إقليمي إذا لم يكن وراءها عدد كبير من السكان. وعلى الرغم من تقدم التكنولوجيا فان الإعداد الكبيرة من السكان تبقي تقاتل وتستمر تقاتل في عدة حروب.

وفي حالة الحرب الطويلة الأمد فان عددًا كبيرًا من السكان ضرورة لدوام العمليات العسكرية والحفاظ على الاقتصاد الوطني[15].

أما العامل الثاني، فيتعلق بكون السكان قوة اقتصادية. فالدولة التي تضم عددًا كبيرًا من السكان بوسعها انجاز تنمية نظامها الاقتصادي وتقويته بكفاية من أجل التأثير على الدول الأخرى. وبدون أفراد كافين فانه من الصعب الحصول على أعداد من الكفاءات المطلوبة لاقتصاد متقدم. وبدون اقتصاد قوي فان الدولة لا تستطيع أن تمارس تأثيرًا سياسيًا كافيًا لمدة طويلة من الزمن.

---

(14) د. سعد حقي توفيق، " **مبادئ العلاقات الدولية** "، ص 137.

(15) المرجع السابق، ص 150.

إن دراسة تأثير السكان في العلاقات الدولية يتطلب تحديد بعض الظواهر ذات الصلة والتي منها المستوي التقني ونمو وتجانس السكان والهجرات السكانية. أما مستوى الثقافة العامة فهو مهم جدا لأن الثقافة تؤثر على مستويات مهارات السكان من الناحيتين الكمية والنوعية. فبدون شعب متعلم بشكل مقبول فان الاقتصاد الصناعي لا يتمكن من الانطلاق و لا يمكن أن يكون هناك أيضًا تنمية وتقدم تكنولوجي بدون تعليم الجمهور. حتى أن النقص في التعليم كميًا ونوعيًا يؤثر على القدرة العسكرية فمثلاً لا تستطيع القوات المسلحة بمستويات ذات مهارة منخفضة أن تحقق منافسة مع مختلف صفوف القوات المسلحة في حالة الحرب(16).

المسألة المهمة التي ينبغي الإنتباه إليها هى ضرورة التوازن بين حجم السكان والموارد المتوفرة ومعدل النمو السكاني بالنسبة إلي حجم الاقتصاد المخصص لتلبية الحاجات الأساسية للسكان ليس فقط بل للأجيال القادمة وينبغي على الحكومات أتباع سياسات سكانية تنطوي على أهداف سكانية قومية عريضة، وثيقة الصلة بالأهداف الاجتماعية – الاقتصادية الأخرى. فالعوامل الاجتماعية والثقافية تسيطر على جميع العوامل الأخرى في التأثير على الإنجاب وأكثر هذه العوامل أهمية دور المرأة في العائلة والاقتصاد والمجتمع بصورة عامة(17).

لا شك أن للموقع الجغرافي للدول تأثيرًا حتميا على حركة نظمها السياسية، وهذا ما أكدته النظريات الجيوبولتيكية، بيد أن الذي حصل من تطورات في عوالم المعرفة والاتصالات والمواصلات وعلوم التقنية الحديثة قد قلل نسبيا من هذه الحتمية، ودفع العديد من الجغرافيين السياسيين بالرغم

---

(16) د. سعد حقي توفيق، **"مبادئ العلاقات الدولية"**، ص ص 151-152.

(17) المرجع السابق ، ص 159.

من اعترافهم بأثر الموقع الجغرافي إلى التأكيد على ضـــرورة إدراك قيمتـــه الفعلية إدراكًا مرنا يأخذ بنظر الاعتبار جملة تلك المتغيرات المؤثرة بصورة مباشرة أو غير مباشرة في هذه القيمة، انطلاقًا من أن متغيرات عالم اليوم قد سحبت عن الآراء والنظريات الحتمية السابقة الكثير من مصداقيتها[18].

ثانياً- العوامل الاقتصادية وأثرها في العلاقات الدولية:

وهنا تساؤل يطرح نفسه :

إلى أي حد هناك عدم تساوي في توزيع الثروة والدخل بين الدول في العالم ؟[19]

لا يمكن لأحد أن ينكر أهمية العامل الاقتصادي في التـأثير علـــى السلوك الإنساني سواء على مستوى الفرد أو على مستوي الجماعة . وكذلك لا يخفي أثره كأحد العوامل البالغة الأهمية في تـسيير العلاقـات الدوليـة وتشكيلها[20]. فهو يعد من أبرز العوامل المؤثرة في العلاقات الدولية. وغالبًا ما استخدمت الدول الوسائل الاقتصادية للسعي من أجل تحقيق أهدافها. وإن القدرة الاقتصادية في عالمنا المعاصر هى التـي تحـدد القـدرة الـسياسية والعسكرية. يشكل التبادل التجاري الدولي جزءًا من كلية العلاقات الدولية. إذ لا يوجد من بلاد العالم من يعتمد على إنتاجه المحلي بصيغة مطلقة في إشباع حاجات سكانه من السلع والخدمات[21]. ولعل التأثير الهام للعامل الاقتصادي على العلاقات الدولية يرجع إلى أن الدول لا تستطيع أن تعـيش باقتـصادها

---

[18] د.ثامر كامل محمد الخررجي ، " **العلاقات السياسية الدولية – وإستراتيجية إدارة الأزمات** " ، ط1 ، ص 108.

[19] Karl W. Deutsch , " **The Analysis Of International Relations** " , p. 9.

[20] د. محمد السعيد الدقاق ، " **مذكرات في العلاقات الدولية** " ، ص192.

[21] د . سعد توفيق حقي ، " **مبادئ العلاقات الدولية** " ، ص 159.

بمعزل عن الدول الأخرى فهناك تأثير متبادل بينها، خاصة بعد التطور الهائل في تكنولوجيا الإنتاج ، وما أدى إليه ذلك من الحاجة المتبادلة بين المنتج والمستهلك. ومن الناحية الأخرى الحاجة المتزايدة للمواد الخام التي لا يشترط أن تتوافر بالضرورة لدى الدول المنتجة بل يلزم الحصول عليها من الخارج[22].

إن العوامل الاقتصادية، والمنح والمساعدات والقروض، وبرامج المساعدات الاقتصادية الخارجية، وترتيبات التعاون الاقتصادي الدولي العالمي والإقليمي، والتدابير النقدية وتسهيلات الائتمان، والحاجة إلى توفير مستلزمات التنمية الاقتصادية والصناعية للدول النامية وبخاصة ما اتصل منها بجانب التمويل، فضلاً عن المشكلات العديدة الناتجة عن تفاوت معدلات التقلب في أسعار السلع الأساسية أو المواد الخام والسلع المصنعة، وعن عدم الاتفاق حول إطار مقبول بحكم علاقات الدول الصناعية المتقدمة بالدول النامية، وعن ارتفاع أسعار الطاقة والتضخم، الخ، كل هذه عوامل أساسية لها وزنها في تشكيل اهتمامات الدول وبالتالي في التأثير على مجرى علاقات الدول ببعضها البعض[23].

فمن الملاحظ إن السياسة الاقتصادية التي تتبعها الدول تختلف من حيث وسائلها وأهدافها من دولة إلى أخرى. أما بالنسبة للدول الغنية والقوية لا يكون الهدف من وراء السياسة الاقتصادية تحقيق أهداف اقتصادية فحسب بل وسياسية أيضًا. ومثال ذلك استخدام الاقتصاد كأداة للضغط على الدول الفقيرة لإجبارها على إتباع سياسة معينة. أما بالنسبة للدول الفقيرة فالأمر

---

[22] د. محمد السعيد الدقاق ، **المرجع السابق** ، ص192.

[23] د. إسماعيل صبري مقلد، **"العلاقات السياسية الدولية: دراسة في الأصول والنظريات"**، ط2 ، ص 35-36.

يختلف كثيرًا. فليس في مقدور هذه الدول الضغط على غيرها، بل كـل مـا يهمها من وراء السياسة الاقتصادية التي تتبعها تحقيـق الرفاهيـة – بقـدر استطاعتها – لشعوبها. وإذا كان للسياسية الاقتصادية للدول الفقيـرة آثـار سياسية فأنها تتمثل عادة على غيرها من الدول الأخرى[24].

إن الهوة بين الدول الغنية والدول الفقيرة قد ازدادت وتعمقت بـشكل ظاهر . فبينما ارتفع متوسط مستوى المعيشة في الدول الصناعية وبمعـدل مستمر منذ أكثر من نصف قرن من الزمان وعلى نحو لم يسبق له مثيل في تاريخ البشرية، فقد حوت الدول الأخرى، في الوقت نفسه، إلى قاع البـؤس. ثانيًا لأنه يمكن قياس هذا التباين في مستويات المعيشة والذي أصبح معترفًـا بوجوده عالميًا بفضل ما يلمسه البشر أنفسهم حين ينتقلون من بلد إلي آخـر وكذلك بفضل ما تثبته وسائل الأعلام المختلفة من معلومـات حـول هـذا الموضوع. لكنه أذا كان من السهل أن تفهم أسباب أدراك هذه الظاهرة إلا أن أسباب وجودها هي موضوع للجدل تختلف حوله الآراء[25].

ومن الملاحظ بما أن الأفراد أو المشروعات الاقتـصادية الخاصـة تهدف عادة إلى تحصيل أكبر قدر من الربح بأقل قدر من الخـسارة، ومـن المشاهد أيضًا أن دولهم عادة ما تشجعهم على ذلك فكثيرًا ما تقوم الحكومات بإبرام الاتفاقيات فيما بينها لكي تزيل الحواجز الاقتصادية لتـسمح بـسرعة وسهولة المبادلات التجارية ومن بينها تلك التي تتم عـن طريـق الأفـراد المشروعات الخاصة. ومن بينها أيضًا إبرام الاتفاقيات بين الحكومات علـى منح رعايا دول معينة شروطا تسمي شروط الدولة الأولى بالرعاية. ومـن بينها الاتفاقيات التي تمنح دولة حق تأميم ممتلكات الأجانب فيهـا، أو علـى

---

(24) د. محمد السعيد الدقاق ، " **مذكرات في العلاقات الدولية** " ، ص 193.

(25) مارسيل ميرل، "**سوسيولوجيا العلاقات الدولية**"، ترجمة : حسن نافعة، ص241.

الأقل منحهم تعويضا عادلا في حالة تأميم. بل أن بعض الدول تتدخل لحماية المصالح الاقتصادية لرعاياها كلما كان هناك تهديد لهذه المصالح[26].

تعرض الماركسية رؤية تاريخية واسعة لتطور العرق البشري من حالة بدائية تتفاعل فيها المجتمعات مع بعضها البعض في نطاق ضيق إلى ظروف أكثر تقدمًا والتي تتوحد فيها المجتمعات حول الرأسمالية العالمية – هذا المفهوم هو الأكثر ملائمة لعصر العولمة الحالي – ويؤكد ماركس والماركسية دور التنقل واختلاف البيئات والظروف الاجتماعية التي أصبح فيها الأشخاص مجالاً لدراسة الاقتصاد والسياسة. كما تعرض الماركسية، أنماطًا لتنوير الأفراد عن العلاقات الاجتماعية الجديدة التي ربما تزيد من حريتهم. وقد ربط ماركس والماركسية بين المعرفة والقوة ولم تهتم الماركسية بحرية المواطنين في دولة أو حضارة معينة، ولكنها دعمت حرية الجنس البشري ككل[27].

آدم سميث عرض بديهية يقول فيها: "يعتقد معظم الأفراد أن تنمية الثروة أو المال هي الوسيلة التي يمكن من خلالها تحسين أحوالهم، إنها الوسيلة التي تحظي بالقبول العام والتي تخطر على الفكر أولاً". وكان يقصد "آدم سميث" من وراء عرض هذه البديهية، أولاً وضع أحد القوانين الهامة التي سوف يستخدمها لتبرير مذهبه في الحرية الاقتصادية، ثانيًا التأكيد على أن البحث عن المصالح يشكل أحد المحركات أو الحوافز الأساسية للنشاط الإنساني. وما ينطبق على الإنسان الفرد في هذه الحالة ينطبق على التجمعات

---

(26) د. محمد السعيد الدقاق، "**مذكرات في العلاقات الدولية**"، ص 194-195.

للمزيد ينظر :

- Michael Albert , " **Political Theory Realizing Hope: Life Beyond Capitalism** " , [London: Zed, 2006] , p198.

(27) Karl W. Deutsch , " **The Analysis Of International Relations**", [Harvard University , Prentice- Hall. Inc , ___] , pp. 139-40.

بإشكالها المختلفة: طبقات اجتماعية، جماعات مهنية، دول أو مجموعات دولية. ففي عالم يفترض فيه أن تكون موارده المتاحة في لحظة ما محدودة، والقدرة على الوصول إلي مصادر الثروة فيه موزعة بطريقة غير متكافئة بسبب المصادفات المزدوجة للتاريخ والجغرافيا معًا، يصبح من الضروري أن تتصادم المصالح على الساحة مع بعضها البعض[28].

- ويرجع هذا التأثير إلى تفاعل متغيرات اقتصادية فرعية متنوعة ومتعددة ولعل من بين أبرزها وأهمها: [مدى وفرة المصادر الطبيعية المتاحة للنظام السياسي ونوعيتها، ومدي النمو الاقتصادي في الدولة، ونوعية الاعتماد الاقتصادي الخارجي، وإشكالية المديونية الخارجية][29].

1- مدي وفرة المصادر الطبيعية :

تتباين الدول في كمية مصادرها الطبيعية ونوعيتها. وعلى مدى وفرة هذه المصادر تترتب تأثيرات مختلفة سلبية وايجابية في خيارات النظام السياسي، فالدول المحدودة الموارد والإمكانيات تبقى نظمها تعاني من ضعف المقدرة على تحقيق أهدافها اعتمادًا على الذات، بل وتضطر بحكم الحاجة الاقتصادية إلى طلب المساعدة الاقتصادية الخارجية والقبول ضمنا أو صراحة بالقيود الناجمة عنها وانعكاساتها على خيارات النظام، أما الدول التي تنطوي على وفرة في كمية ونوعية المصادر الطبيعية فهي تلك التي تستطيع على الأقل نظريا الاستفادة من مصادرها الطبيعية لأغراض ترتيب مجموعة تلك الظروف الداعمة بصيغ مختلفة لحركتها سواء في أوقات السلم

---

(28) Adam Smith, **"Richesse Des nations,"** [Livre 11, Chap, 111].

مارسيل ميرل، "**سوسيولوجيا العلاقات الدولية**"، ترجمة: حسن نافعة، ص233.

(29) د. ثامر كامل محمد الخزرجي، "**العلاقات السياسية الدولية – وإستراتيجية إدارة الأزمات**"، ط 1 ، ص 110.

والحرب. هذا يعني أن وفرة الموارد الطبيعية تخلق حالة من الرخاء الاقتصادي يمكن أن تساعد في تحقيق الاستقرار السياسي. وعلى العكس من ذلك فان ندرة الموارد قد تولد تصور بالسلبية واللامبالاة لدى الجماهير ومحدودية في قدرة النظام السياسي على تنفيذ البرامج التي من شأنها توفير الخدمات العامة لهم مما قد يساعد على تفشي حالات عدم الاستقرار. كذلك فان وفرة الموارد تقود إلى تنامي اقتصاد متقدم وعادة ما ترتبط الديمقراطية المستقرة بالتقدم الاقتصادي، خاصة إذا اقترن هذا التقدم بعدالة في توزيع الدخول وتعليم ملائم، مثل هذا الوضع خليقا بجعل أغلبية السكان يحرصون على استمراره وتحصينها عال ضد الحركات المتطرفة التي تنشد تقويض دعائم النظام القائم(30).

أضف إلى ما سبق، إن مسألة الحصول على الموارد الأولية تشكل أهمية قصوى لعموم البلدان. فيندر أن نجد بلدًا قد حقق الاكتفاء الذاتي، لذلك طلب الحصول عليها غالبًا ما يصبح هدفًا ملحًا من أهداف السياسة الخارجية. ومن الناحية التاريخية فإن ضرورة الحصول على الموارد غالبًا ما كان تبريرًا رئيسًا لاستخدام القوة من قبل الدول الاستعمارية للسيطرة على الأقاليم المستعمرة. واليوم فان هذه الطريقة المباشرة لم تعد تستخدم كما كانت سابقًا. بل أصبح التفاوض حول اتفاقات التجارة من أكثر الطرق استخدامًا للحصول على الموارد الأولية. حتى باتت الدول تعتمد اليوم على التجارة من اجل الحصول عليها طالما أنها بحاجة ماسة إليها وطالما أنها لا تمتلكها و لا يمكن الحصول عليها بأية طريقة أخرى. وبسبب وجود فوائد متبادلة تتضمنها كل

---

(30) د.ثامر كامل محمد الخرزجي، "العلاقات السياسية الدولية – وإستراتيجية إدارة الأزمات"، ط1 ، ص 110-111.

اتفاقيات التجارة فأي طرف يسعي للحفاظ على العلاقات الوديـة وعلاقـات الصداقة[31].

كما أن القدرة على تحويل الموارد الأولية إلى مهمة سياسية أصبحت من سمات العلاقات الدولية فالمساعدات المقدمة تحت شكل مواد غذائية يمكن أن تقوي الروابط السياسية بين الأنظمة الصديقة لاسيما فـي البلـدان التـي تخضع للمجاعات الدورية مثل الهند، وأن الإعانات التي تندرج تحت شـكل الموارد الأولية يمكن أن تؤدي إلى نتائج مشابهة مع البلدان التي هـي فـي المراحل الأولى للتحديث الصناعي وكانت الموارد الأولية سلاحًا في المنافسة الأمريكية – السوفيتية إبان الحرب الباردة[32].

ونستخلص مما سبق الآتي:

- يجب التمييز بين مجرد امتلاك المـوارد الأوليـة واسـتخدامها. إذ أن الموارد تفضي إلى القوة الاقتصادية والعسكرية. فالموارد المعدنية علـى سبيل المثال يجب أن تستخرج من باطن الأرض وتمتلك قبل أن تـدخل في عملية الإنتاج. فإن مواردها المعدنية تكون ذات تأثير ضعيف علـى قوتها. ويمكن منح امتيازات تطوير الإنتاج والاستخراج للدول والشركات الأجنبية، وفي مثل هذا الوضع فان الدولة المالكة للموارد تحقق بعـض الفوائد السياسية والاقتصادية ولكنها تخسر في المقابل بعـض الجوانـب لصالح الطرف الممنوح الامتياز.
- على الدولة المالكة للموارد أن تمتلك أيضًا السيطرة على إقليمها من أجل أن تحقق الفائدة القصوى من مواردها. فإذا كان الإقليم تابعًا لدولة أجنبية

---

(31) د. سعد حقي توفيق، "**مبادئ العلاقات الدولية**"، ص141.

(32) Hass Ernst and Whiting Allen , " **Dynamics Of International Relations**" ,[Mc Graw – Hill Book Company, Inc ., New York,1956] P.382-383

مثل دول أوروبا الشرقية إبان الحكم الشيوعي حينما كانت خاضعة للهيمنة السوفيتية والتي لم تكن تمتلك السيطرة الكاملة على استخدام مواردها لذا فهي لم تكن تجني الفوائد منها.

- من الصعب جدًا أن يتم قياس الفوائد الناجمة عن امتلاك مورد واحد فقط. وبالنظر لكون الدول لا تمتلك موارد متساوية من الناحية الكمية والنوعية فان الموقف المختلف. فالحديد لا يساوي النفط والنحاس لا يساوي المنجنيز.
- إن النقص في الموارد يقيد الأهداف الوطنية ويعمل على وضع قيود على انجازها أيضًا.
- لا توجد دولة في العالم حققت الاكتفاء الذاتي.
- إن امتلاك الموارد الأولية يوفر أحيانًا لدولة أو مجموعة من الدول قوة سياسية والتي بدونها لا يمكن امتلاكها، والمثال على ذلك هو امتلاك بعض الدول العربية في الشرق الأوسط للنفط(33).

2- النمو الاقتصادي :

يجسد النمو الاقتصادي أحد الأركان الأساسية لعملية متعددة الأبعاد هي عملية التحديث، وهذه بدورها تتوقف على مجموعة عمليات ليست اقتصادية حسب، وإنما كذلك سياسية واجتماعية وثقافية. وفي ضوء شمولية تأثيرات النمو الاقتصادي أضحت الحدود بينه وبين فعاليات النظام السياسي في حالة من التداخل والتشابك، وأصبح من الأهمية بحيث لم يعد بوسع أي نظام سياسي تطوير إمكانياته – إلا ويركز في جانب كبير من أداءه على

---

(33) Wendzel Robert , " **International Relations : A Policy – Maker Focus** " , [John Wiley and Sons , Inc ., U.S.A ., 1977] P.101-102.

تنفيذ خطط وبرامج التنمية وتوظيف نتائجها وأهدافها بما يخدم مصالح النظام ويوفر له فرص البقاء والاستمرار[34].

☒ درجة الاعتماد الاقتصادي الخارجي :

تعبر الاعتمادية فيما بين الدول عن فكرة مؤداها عدم قدرة الدولة كليًا أو جزئيًا على إشباع حاجاتها التكنولوجية والاقتصادية والاجتماعية المتزايدة أضحت لا تتوانى عن الدخول في تفاعلات تعاون وظيفية لهذا الغرض، وبهذا المعنى العام تمثل الاعتمادية محصلة لذلك التفاعل بين حاجات إحدى الدول وتطلعاتها وبين إمكانيات غيرها. ومع أن ظاهرة الاعتمادية الدولية المتبادلة أضحت إحدى خصائص عالم اليوم التي لا غنى لأي نظام سياسي عن التعامل معها، بيد أن هذا لا يعني أنها استطاعت تحويل جوهر لعبة الأمم على نحو أخر مختلف، فالاعتمادية المتبادلة لم تحل مثلا دون ديمومة التبعية والابتزاز الاقتصادي، كما أنها لم تمنع الدول من اللجوء إلى تلك الإجراءات والقيود الاقتصادية ضمانا لتطورها الاقتصادي الذاتي واستقلالها الاقتصادي والسياسي، بمعنى آخر إن واقع التعاون التجاري والاقتصادي الدولي لا ينفي التنافس والصراع التجاري والاقتصادي[35].

إن جوهر ما نخلص إليه هنا هو أن الحاجة الاقتصادية تدفع في اغلب الأحيان إلى التنازل السياسي، والتبعية الاقتصادية تؤدي بالضرورة إلى تبعية سياسية وبالاتجاه الذي يحول عادة دون قدرة النظام السياسي في الدولة

---

[34] د. ثامر كامل محمد الخزرجي، "**العلاقات السياسية الدولية – وإستراتيجية إدارة الأزمات**"، ط1 ، ص 111.

[35] د.ثامر كامل محمد الخزرجي، "**العلاقات السياسية الدولية – وإستراتيجية إدارة الأزمات**"، ط1، ص 111.

التابعة على الحركة والأداء السياسيين والاقتصاديين المستقلين. حيث تـؤثر التجارة الدولية تأثيرًا كبيرًا في العلاقات الدولية، فمـن متطلبـات سـريان المنافسة بين الدول في علاقاتها الاقتصادية وإطلاق حريـة المبـادلات، أن يتحقق النفع المشترك للدول أطراف التبادل بما يؤدي إلى زيادة حجم النـاتج العالمي من السلع والخدمات بفعل التخصص الدولي. ويرى أنـصار حريـة التجارة أن إطلاق حرية التبادل التجاري بين الدول هو ضمانة للسلم وان هذا الإجراء سيسمح لكل أمة بالوصول إلي الميزات الاقتصادية التي كانت وفقًا على الأمم الأخرى، وسيخفف ذلك من الجشع وبالتالي من روح الحرب(36).

أما عن التبادل التجاري بين الدول الصناعية والدول المتخلفة ينطوي على نوع من عدم التكافؤ المزدوج. فالدول المتخلفة محكـوم عليهـا عـادة بإمداد الدول الصناعية بالمواد الأولية مقابل الحصول على المواد المصنعة، هذا من ناحية، ومن الناحية الأخرى تسيطر الدول المستهلكة للمواد الأوليـة والمصدرة للمواد المصنعة على السوق العالمية بسهولة، إذ يمكنها ببـساطة القيام بعمليات تخزين كبيرة، أو إشعال المنافسة بين الدول المنتجـة للتـأثير على الأسعار عندما لا تتوفر لديها الإمكانيات اللازمة لإنتاج مواد بديلة تقلل من اعتمادهم على الموردين التقليديين. وفي هذا الإطار فليس من المستغرب أن تصاب الدول النامية بالإحباط الآن بعد أن كانت قد أملـت فـي بدايـة الستينات، في إمكان تحقيق التوازن في التبادل الدولي. ومع ذلك فقد بذل كل الطرفين جهدًا في هذا الاتجاه لتطبيع التبادل بين الـدول المتقدمـة والـدول المتخلفة. وهذا (التطبيع) يمر بالضرورة من خلال عدد من الاتفاقيات تهدف إلى تحقيق التوازن في "شروط التبادل" بإتبـاع عـدد مـن الإجـراءات أو

---

(36) بييرود ورزيل ، رينوفان ، جان باتيست، "**مدخل إلـى تـاريخ العلاقـات الدوليـة**"، ترجمة: فايز نجم نقش، [بيروت، منشورات عويدات ، 1967] ص 98-99.

المعاملات التفضيلية لأن الخلل أو التدهور فيها ينجم أساسًا عن تطبيق قوانين السوق[37].

3- المديونية الخارجية :

تعد مشكلة المديونية الخارجية من اعقد المشكلات التي تواجه اقتصاديات الدول، ولاسيما في ظل بروز اصطلاحات مثل (خدمات الدين، وإعادة الجدولة، وشروط التسديد المفضلة). وغيرها من الاصطلاحات للتعبير عن الآليات المعقدة لسلاح المديونية. وغالبا ما يؤدي تفاقم حدة الديون الخارجية إلى ضرورة إعادة جدولتها مع الحكومات والمنظمات المالية الدولية، وهذه من جانبها تحاول استغلال الموقف بما يحقق أهدافها ومصالحها باعتماد الوسائل التالية :

- تضييق إمكانات الإقراض بفرض شروط مجحفة على القروض التي تقدمها ورفع أسعار الفوائد المحصلة عنها .
- التدخل في الشؤون الاقتصادية للدول المدينة من خلال محاولة فرض مجموعة من الإصلاحات الاقتصادية على نظمها السياسية، كتعويم العملة الوطنية، وإلغاء الرقابة على الصرف الأجنبي، وتسهيل اتفاقيات الدفع والتجارة، وتهيئة المناخ للاستثمارات الأجنبية مع توفير الامتيازات والضمانات لها وحرية تحويل أرباحها للخارج، وبعبارة أخرى اضطرار الأنظمة السياسية في الدول المدينة للخضوع للضغوط الخارجية الرامية إلى إعادة تكييف اقتصادها مع أوضاع السوق العالمي أو ما يسمي (تحرير اقتصادها) باستبعاد وسائل التنظيم والرقابة التي تستخدمها النظم للسيطرة على الأسواق وتوجيه الاقتصاد الوطني، وتصفية القطاع العام، وتأكيد سيطرة القطاع الخاص وحريته[38].

---

[37] مارسيل ميرل، **"سوسيولوجيا العلاقات الدولية"**، ترجمة: مارسيل ميرل، ص264.

[38] د.ثامر كامل محمد الخزرجي، **"العلاقات السياسية الدولية – وإستراتيجية إدارة الأزمات"**، ط1، ص111.

4- وسائل الضغط الاقتصادي :

- **الرسوم الجمركية**: أن كل السلع الأجنبية القادمة لبلد معين تخضع لرسوم جمركية وذلك لغرض حصول الدولة على دخل وحماية المنتجين الوطنيين من المنافسة الاقتصادية أو أي سبب اقتصادي داخلي. وغالبا ما يسعي صناع القرار إلي استخدام أسلوب التعريفات الجمركية من أجل ممارسة الضغط الاقتصادي على دولة أجنبية، إذ سيكون لاستخدامها تأثير دولي فعال. لأنه كلما زادت الرسوم الجمركية كلما زاد سعر السلعة، وهذا يعني أن السلعة الأجنبية ستكون اقل منافسة وأقل مبيعًا.
- **الحصص**: من اجل السيطرة على استيراد بعض السلع تحدد الحكومات حصصًا معينة للسلع المستوردة. وفي مثل هذه الإجراءات فأن الممول عادة ما يرسل بضاعته إلي بلد بسعر مفضل ولكن بكمية محدودة خلال فترة معينة.
- **المقاطعة** : يقصد بها الامتناع عن استيراد سلع دولة يتخذ قرار المقاطعة ضدها .
- **الحظر** : ويقصد به حرمان دولة عدوة من الحصول على السلع التي يمكن أن تزيد من قدرتها العسكرية وتقوم الدولة بمنع رجال أعمالها من عقد أي تبادل مع تلك الدول المتخذ ضدها الخطر . وأن الحظر ربما يعزز على مستوي معين من السلع مثل المواد الإستراتيجية. فقد فرضت دول حلف الأطلسي خلال الحرب الباردة حظرًا استراتيجيًا على كل من الاتحاد السوفيتي والصين الشعبية . وكذلك فرضت الولايات المتحدة حظرًا شاملاً على كوبا[39].

---

[39] د . سعد توفيق حقي، "**مبادئ العلاقات الدولية**"، ص 165-166.

- Spyros Economides & Peter Wilson , " **The Economic Factor in International Relations** , [London • New York , I.B.Tauris Publishers , 2001] Pp.vii-ix.

ثالثاً- العامل العسكري وأثره في العلاقات الدولية :

يعد العامل العسكري من أكثر العوامل الحاسمة والمؤثرة على العلاقات الدولية تقليديًا. ودوره كمحكم للنصر والخسارة واضح جدًا . وطالما تبقي الحرب الملجأ الأخير للصراع الدولي فان القوة العسكرية مسألة حيوية من أجل البقاء، ومن هنا أعطيت لها القيمة الكبرى في العلاقات الدولية المعاصرة[40]. فالقوة العسكرية وسيلة للعلاقات السياسية بين الدول تتقاسم الخصائص مع الوسائل الأخرى، وإن غرضها الأساسي الدفاع عن أهداف الدولة بواسطة التأثير على التوجهات والأدوار والأهداف وأفعال الدول الأخرى[41].

1- مدى القدرة العسكرية للدولة ونظامها السياسي[*] على توظيف القوات المسلحة لضمان الأمن القومي ولتحقيق الأهداف والمصالح الوطنية:

حيث تتفاوت نوعية تأثير النظام السياسي من دولة إلى أخرى، فالدول الضعيفة عسكريا هي تلك التي تنتفي عنها القدرة الذاتية على الدفاع عن كيانها ، الأمر الذي قد يدفع بها إلى البحث عن الحماية الخارجية والقبول بالنتائج المترتبة عن ذلك على حرية قرارها السياسي، وعلى العكس من الدول القوية عسكريًا التي يكون لتأثيرها السياسي إقليميًا وعالميًا، دافع لجعلها قادرة على فرض احترامها على غيرها حتى في حالة غياب الحضور

---

(40) Hass Emst and Whiting Allen, **"Dynamics of International Relations ",** [MC Graw – Hill Bass Company, Inc, New York, 1956] , P.108 .

(41) Ibaid, P.303.

(*) **النظام السياسي:** يعني هذا التعبير بالمعنى الواسع، دراسة مختلف أنظمة الحكم التي تعم الدول المعاصرة، ليس فقط من خلال القواعد الوضعية المطبقة، وإنما أيضا من خلال ما يسود هذه الدول من مبادئ فلسفية وسياسية واجتماعية واقتصادية.

المباشر لقوتها العسكرية. ومع أن متطلبات الأمن القومي تدعو إلـى بنـاء ترسانة عسكرية ضخمة، بيد أن قيمتها الفعلية لا تكمن في كميتها فحسب، وإنما كذلك في نوعيتها عموما ومدى القدرة الذاتية على استخدامها خصوصا، فالعبرة ليست في تكديس سلاح نوعي متطور لا يمكن استخدامه بكفاءة عالية. فكلما كانت الدولة أكثر اعتمادًا على غيرها عسكريا كانت أكثر خضوعا بالضرورة. ويميز "الدكتور مازن الرمضاني" بين نوعين مختلفين من الاعتمادية العسكرية: أولهما الاعتمادية على السلاح المستورد. وثانيهما الاعتمادية إما على الموارد الأولية المستوردة ، وإما على الدعم الإداري (اللوجستي) الخارجي. لذا فالدول تعتمد على قدرتها العسكرية، كأحد المتغيرات المادية المؤثرة في تعزيز قدرة النظام السياسي في أوقات السلم والحرب، ففي أوقات السلم يتجسد تأثيرها في سلوك صانع القرار كونه باعثا على الاستقرار النسبي داخليا وعاملا للترهيب والتهديد باستخدامه بقصد التأثير في السلوك السياسي الخارجي للدول الأخرى. وانطلاقا من ذلك يتجسد تأثير المتغير العسكري من خلال كونه يمثل وسيلة وغاية في آن واحد، ففي الوقت الذي يعتبر أحد الوسائل الفاعلة التي لها دور مؤثر في دفع النظام السياسي لاختيار أحد البدائل السلوكية في أوقات السلم والحرب، فإنه غاية تتجسد في النظر إلى القدرات العسكرية للدولة على أنها المظهر الأساسي لقوتها، واحد أبرز الأسس التي يستند إليها في اتخاذ القرارات، ويتوقف بناء القدرة العسكرية أيضًا على بناء مؤسسة عسكرية، تستوعب احدث التطورات التقنية وأسباب العلم العسكري في قيادة الجيوش والتدريب والتسليح وأساليب القتال، إذ لا يكفي امتلاك الجيش للسلاح فقط، وإنما أيضًا كيفية استخدامه، وهو ما يتطلب إعداد خطط عسكرية لأغراض الدفاع والردع في حالة تعرض الدولة إلى ما يهدد مصالحها وأمنها القومي وقدرة

نظامها السياسي على اتخاذ القرار المستقل بما يخـدم مـصالحها الوطنيـة والقومية[42].

أضف إلى ما سبق، إن القوات المسلحة لا يمكن أن تؤدي دورها في الحرب إن لم تضع بالاعتبار دور المعنويات، نوع القيادة، التدريب العـالي، امتلاك الأسلحة المتطورة، قدرة الجندي على استيعاب الأسـلحة ولاسـيما المتطورة. كذلك يجب أن يكون كل طرف على اطلاع بما يملكه خصمه من أسلحة ومستوي تدريبه العسكري ونوعية القوات البرية والجوية والبحريـة وطبيعة الإستراتيجية والتكتيك الذي يمتلكه الخصم في العصر النووي فقـد أدركت الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي إستراتيجية كـل منهـا الأخـر واطلعت على الأسلحة التي يمتلكانها ووسائل إيصالها إلى المراكز العسكرية والمدنية للأخر خلال الحرب الباردة[43].

2- الاعتماد المتبادل بين القوة العسكرية والقوة الاقتصادية :

إن الاعتماد الكامل على القوة العسكرية بمفردها لتأمين الدفاع عـن الدولة هى حالة نادرة في التاريخ. فحتى أكثر الدول قوة بحاجة إلى حلفـاء ودول مساندة. وهذا صحيح بالنسبة للقوى العظمي خـلال فتـرة الحـرب الباردة. والدول الصغيرة أو الضعيفة والتي هي في موقـع جغرافـي جيـد وترتيب دبلوماسي يمكن أن تضمن أمنها من خلال التحـالف مـع القـوى الكبرى أو من خلال المنافسة بين عدد من الدول العظمي . وقد تشعر الدول الصغرى باطمئنان بالرغم من عدم امتلاكها لقوة عسكرية فعالة حينما تعتمد

---

(42) د.ثامر كامل محمد الخرزجي، **"العلاقات السياسية الدوليـة – وإسـتراتيجية إدارة الأزمات"**، ط1، ص 114- 115.

(43) Dyke Vernon Van , " **International Politics** " , [Third edition Prentice –Hill , Inc , Englewood Cliffs , New Jersey,1972] P.238.

في دفاعها بواسطة سياسات قارية تعتمد على المنظمات الإقليمية وعدم الانحياز أو بواسطة الأمم المتحدة[44].

إن القوة العسكرية تعتمد اعتمادًا كبيرًا على القدرة الاقتصادية، فالدولة التي تسعى إلى بناء قوة عسكرية وتعتمد عليها أساسا في ضمان أمنها بحاجة إلى قاعدة اقتصادية صلبة.

وهناك علاقة وثيقة بين القوة الاقتصادية والقوة العسكرية. فتكريس نسبة عالية من الإنتاج القومي للأغراض العسكرية يؤثر على مستوى معيشة المواطنين الذي سيتقلص تبعًا لذلك ويحول القوة العاملة من الإنتاج المدني إلى الإنتاج الحربي مما يؤدي إلى نتائج سلبية على الصادرات ويؤثر كذلك على ميزان المدفوعات ويخلق ضغوطًا تضخمية ويتطلب ذلك زيادة في الضرائب بالإضافة إلى إيجاد عجز في الميزان التجاري[45].

إن امتلاك السلاح لا يرتبط وجوده بحالة الحرب وإنما بحالة السلم أيضًا. إذ من الصعب الفصل بينهما. فغالبًا ما تستعرض الدول قوتها العسكرية في وقت السلم وتحت عدة أشكال مثل: استعراض القوات المسلحة في اليوم الوطني، وكذلك القيام بمناورات عسكرية برية وبحرية ليس من اجل الاستعداد للحرب وإنما من اجل إظهار القوة العسكرية. ويكون عرض القوة العسكرية أحيانا موجهًا من قبل دولة أخرى، ويكون الغرض منه عندئذ تحذير الدولة الثانية باستخدام القوة[46].

---

(44) د. سعد حقي توفيق، " **مبادئ العلاقات الدولية** " ، ص 178.

(45) المرجع السابق ، ص 178.

(46) د. سعد حقي توفيق ، " **مبادئ العلاقات الدولية** " ، ص 178.

رابعاً- العامل العلمي والتكنولوجي وأثره في العلاقات الدولية :

يعد من أهم العوامل المؤثرة في العلاقات الدولية ويزداد تأثيره بشكل مضطرد. وقد حقق التقدم التكنولوجي تغييرات جوهرية في حياة الإنسان والمجتمع. وشمل ذلك التحولات في ميدان الدبلوماسية والإستراتيجية والثقافة والاقتصاد. وألغت الابتكارات العلمية عامل المسافة بين الوحدات الدولية(47).

فمثلا لا يستطيع أحد أن ينكر أهمية التحولات الجذرية التي نتجت عن اختراع الطاقة النووية وأسلحة الدمار الشامل في مضمون السياسات الخارجية للدول وفي استراتيجيات إدارة الصراعات الدولية وفي مفهوم الحرب ووظيفتها كأداة للسياسات القومية، الخ(48).

من بين السمات الرئيسية التي يتميز بها الواقع الدولي الراهن، سمة الثورة العلمية والتكنولوجية وهي محصلة متصاعدة لذلك التطور السريع في ميادين العلم والمعرفة العلمية والتكنولوجية وتطبيقاتها المتزايدة في القطاعات المختلفة وعلى وجه الخصوص الصناعية والعسكرية منها. فكلما توسعت المعرفة الإنسانية بشأن القوي المحركة للطبيعة كلما توفرت سبل جديدة وانفتحت أفاقًا رحبة لتحويل القدرات الطبيعية إلى فوائد ومكاسب تعم البشرية، وبما أن النظام الدولي لا زال يحفل بقوي ونظم سياسية تنشد الصراع من اجل احتلال مواقع في سلم القوة فقد ظل التقدم العلمي والتقني يسجلان تصاعدًا سريعًا ومستمرًا وأفضي ذلك إلى تأثيرات كبيرة في طبيعة وديناميكية العلاقات الدولية وكذلك في دور وتوجه صانعي قراراتها.

---

(47) Golqrd Daniel, **"Les Relations Internationals de 1945 anis Jaures"** , 7 Ed [.Armand , Colin, Paris, 1997] , p .75

نقلاً عن : د . سعد توفيق حقي، **"مبادئ العلاقات الدولية "** ، ص 168.

(48) د. اسماعيل صبري مقلد، **"العلاقات السياسية الدولية : دراسة في الأصول والنظريات "** ط2 ، ص 35.

وعلى هذا فان التقنية تؤثر على المجتمع في داخل الدولة وعلى العالم. وليس من الممكن التنبؤ بالآفاق التي يسير فيها تطور التقنية. غير أن الملامح العامة تدل على زيادة تمكن الفرد من السيطرة على بيئة الطبيعة، وتقارب مختلف أجزاء العالم رغم المسافات، وتداخل المشاكل الدولية، وتحسس شعوب العالم بالفوارق المادية والسياسية والاجتماعية. كل هذا ربما يقود – ما لم تسرع الشعوب – إلى ابتكار صيغ تعاون عالمي تتيح للتقنية ظروف الإسهام في حسم أو تخفيف حدة التأزم في هذه المجالات، لاعتبار مفاداة أن الأنظمة السياسية يمكن أن تتقارب فيما بينها عبر جسور التقدم العلمي والتقني[49].

إن أهم تطور اقتصادي في وقتنا الحاضر هو ظهور نظام جديد لخلق الثروة لا يقوم على العضلات كما كان في السابق، بل على العقل. وان المعرفة أصبحت مفتاح النمو الاقتصادي في القرن الحادي والعشرين وعلى الرغم من أن الولايات المتحدة كان لها سبق البدء في استخدام الحاسب الآلي إلا أن اليابان كانت أسرع منها في إحلال تقنيات الموجه الثالثة القائمة على المعلومات محل التقنيات القائمة على المجهود العضلي المنتمية للموجة الثانية المنحسرة. ولقد أحدثت ثورة المعلومات تغييرات جوهرية في ميدانين :

- تقنية الاتصالات الجديدة لبث المعلومات .
- أجهزة الكمبيوتر ومعالجتها[50].

لقد جاءت الثورة العلمية والتكنولوجية بتأثيرات ايجابية وسلبية في العلاقات الدولية، فساهمت في تحرير الإنسان من بعض أنواع العبودية في

---

[49] د.ثامر كامل محمد الخرزجي ، " **العلاقات السياسية الدولية – وإستراتيجية إدارة الأزمات** " ، ط1 ، ص 115-117.

[50] د . سعد حقي توفيق ، "**مبادئ العلاقات الدولية** " ، ص 169.

عمله وفي حياته اليومية. ولكنها من جهة أخري فتحت أفاقًا جديدة في التنافس الدولي من اجل امتلاك أو تقسيم الموارد خارج القارات.

وهناك هاجس هو أن التقدم العلمي أخذ يزيد من اللامساواة في القوة والتطور بين الدول. وبالنتيجة فان التوتر بين الدول الصناعية أخذ بالازدياد. ومن أجل تغطية الفجوة بين عالمين فأنه من الضروري أن تتقدم الدول الصناعية بمساعدة العالم النامي في نقل التكنولوجيا. وفي الحالة المعاكسة فان سيطرة تكنولوجية للأغنياء ستؤدي وبشكل دائم إلى اعتماد الفقراء عليهم. وفي الواقع أن انتشار التكنولوجيا الحديث لا يجعل من المجتمعات مستقرة بالضرورة أو يغيرها نحو الأحسن إذ أن نمو القدرات التكنولوجية لبعض الدول يمكن أن يؤدي إلى قيام الصراع الدولي وفي الوقت نفسه إلى قيام الانسجام الدولي[51].

- **لقد أثرت التكنولوجيا في العلاقات الدولية في ميادين عدة رئيسية :**

1- أثر العامل التكنولوجي في الميدان العسكري :

قلبت الثورة التكنولوجية كل المعطيات الإستراتيجية العسكرية، فانتقل العالم إلى عصر الصواريخ العابرة للقارات وطائرات التجسس والأقمار الصناعية القادرة على التصوير سريًا لهدف بحجم كرة التنس وأصبح مسرح العمليات العسكرية يمتد إلى جميع أرجاء الكرة الأرضية الذي يشكل حاليًا مسرحًا استراتيجيًا موحدًا. وإن ظهور الأسلحة النووية والهيدروجينية يمثل أخطر تطور في ميدان التكنولوجيا الحديثة. مما أدى إلى قيام توازن الرعب النووي وإستراتيجية الردع وبالتالي أدى إلى خلق سلام من نوع جديد: السلام النووي القائم على قواعد غير مسبوقة. إذ أن توازن الرعب النووي قد أدى إلى قيام الردع النووي المتبادل بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي، أي قدرة كل طرف من أطراف التوازن على تدمير الطرف الأخر

---

(51) المرجع السابق ، ص170.

تدميرًا كاملًا نهائيًا في حالة وقوع الحرب النووية بينهما. وفعالية الردع النووي مستمدة من حقيقة إستراتيجية هامة وهي نجاح هاتين الدولتين على تطوير قدراتهما النووية والوصول بها إلى مستوى القدرة على التدمير بالضربة الثانية. فلقد تطورت الحرب النووية وخرجت من نطاق الأسلحة التقليدية. فإنتاج الأسلحة النووية لا يتم بقصد الاستخدام حيث أن وظيفتها الأساسية منع الخصم من استخدامها بوصفها وسيلة لحماية النفس من الدمار وذلك لأن استخدامها قد يجر البشرية كلها إلى عملية انتحار جماعي[(52)].

2- أثر العامل التكنولوجي في الميدان الدبلوماسي :

لقد غير التقدم الهائل الذي تم إحرازه في ميدان الاتصالات في ظروف ممارسة العلاقات الدبلوماسية تغييرًا عميقًا إن لم يكن قد غير من طبيعة العلاقات نفسها. ففي الماضي كان السفراء يقومون بوظيفتين في آن واحد، وظيفة تمثيلية ووظيفة عملية لحساب رؤساء الدول والحكومات. وكانوا يتفاوضون ويتوصلون إلى اتفاقيات مع السلطات الأجنبية ويناقشون بنودها عند الضرورة. أما بعد تطور الاتصالات فلم تعد القيادات السياسية في حاجة إلى خدمة السفارات للقيام بوظيفة الاتصال فيما بينها، إذ أخذت هذه القيادات بممارسة الاتصال المباشر فيما بينها عن طريق اللقاءات الثنائية أو المؤتمرات الدولية. وهناك وسائل عديدة يمارس بها القادة اتصالاتهم المباشرة مثل الهاتف والتلكس والفاكس والبرق، وتستخدم كذلك وكالات الأنباء والصحافة والإذاعة والتليفزيون في الدول ذات الأنظمة الشمولية كوسيلة لنقل " رسائل" شبة رسمية كان من الممكن أن تنقل من خلال القنوات الرسمية للبعثات الدبلوماسية[(53)].

---

(52) د . سعد حقي توفيق ، "مبادئ العلاقات الدولية"، ص171.

(53) مارسيل ميرل، "سوسيولوجيا العلاقات الدولية"، ترجمة: حسن نافعة، ص 202-203.

خامساً- العوامل القانونية المؤثرة في العلاقات الدولية :

يقصد بالقانون مجموعة القواعد المنظمة لسلوك الأفراد في مجتمع معين، والتي ترتب جزاء معينا على مخالفتها. فالقانون ينظم العلاقات بين الحق والالتزام بحيث يحمي صاحب الحق، ويفرض على المتحمل بالالتزام أن يؤدي ما عليه. وهنا نكون بصدد القانون المدني والقانون يحمي المجتمع من الجريمة ويفرض جزاءًا على المجرم كما ينظم كيفية القبض عليه ومحاكمته وإصدار الحكم عليه. وهنا نكون بصدد قواعد القانون الجنائي الموضوعي منها والإجرائي.والقانون ينظم المرافق العامة في الدولة ويقرر أحكام الوظيفة العامة والموظف العام، ويبين حدود ما تتمتع به الإدارة من سلطات وأحكام الملكية العامة وهنا نكون بصدد القانون الإداري. والقانون يبين قواعد الحكم في الدولة وشكل الحكومة وعلاقة الحاكم بالمحكومين والحقوق السياسية التي تمنح للمواطنين، وطريقة انتخاب الحكام وحقوقهم وواجباتهم وهنا نكون بصدد القانون الدستوري[54].

ونستخلص من هذا أن قواعد فروع القانون المختلفة إنما تنظم – بوجه عام – العلاقات التي تتم داخل مجتمع معين سواء في علاقة الحاكم بالمحكوم، أو في علاقة الأفراد بعضهم ببعض وهذا يحدد طبيعة هذه القواعد ونوع الجزاء الذي يترتب على مخالفتها.

على أن هناك طائفة أخرى من القواعد تحكم مجتمعا من طبيعة تختلف عن طبيعة المجتمعات الداخلية هذه القواعد هي: قواعد القانون الدولي. فالقانون الدولي يحكم أعضاء المجتمع الدولي سواء كانوا دولا أو منظمات دولية فهو ينظم العلاقة فيما بينهم، ويبين ما لهم من حقوق وما عليهم من التزامات. إلا أن ذلك المجتمع يتميز مع ذلك عن غيره من

---

[54] د. محمد السعيد الدقاق، "**مذكرات في العلاقات الدولية**"، ص 204 .

المجتمعات الداخلية بأنه مجتمع من طبيعة خاصة. فبينما نجد انه من السهل التفرقة في المجتمع الداخلي بين الحاكم والمحكوم. نجد أنه لا يوجد في المجتمع الدولي حاكما أو محكومًا، بل إن جميع الدول المستقلة متساوية – من الناحية القانونية – في السيادة أي أنها متساوية أمام القانون.. صحيح قد يوجد بينها فوارق من حيث قدرة كل منها ووزنها السياسي وصحيح انه يمكن تمييز معظم المجتمع الدولي إلى دول كبري ودول صغري. عن أن ذلك لا يؤثر في حقها في المساواة أمام القانون، وان كان يؤثر في أهمية الدور الذي تلعبه في الحياة الدولية[55].

والقانون الدولي – شأنه شأن أي قانون آخر – جاء متأثرا بطبيعة المجتمع الذي نشأ في رحابه، وهذا ينعكس ولاشك على طبيعة قواعده وأسلوب تنظيمه للحياة الدولية. ولما كانت العلاقات الدولية تحكم بقواعد القانون الدولي. وبالتالي فإنها تتأثر بالضرورة بما يورده من أحكام، كان من الضروري أن ندرس هذه القواعد باعتبارها احد العوامل المؤثرة على العلاقات في إطار المجتمع الدولي[56].

ومن ناحية أخرى نجد أنه في المجتمع الداخلي تصدر القواعد القانونية عن طريق مشرع، وهى سلطة مكلفة، بمهمة تشريع القواعد القانونية التي تحكم العلاقات المختلفة في المجتمع. بينما لا نجد مثيلا لذلك – بصورة دقيقة – في المجتمع الدولي. فالدول هى التي تشرح القواعد القانونية الدولية، والدول هى المخاطبة في ذات الوقت بهذه القواعد. صحيح انه ترتب على نشأه المنظمات الدولية أن أصبحت إمكانية وجود المشرع الدولي غير مستحيلة إلا انه لم تتبلور هذه الإمكانيات بعد، أو على الأقل لم تأخذ نفس

---

(55) المرجع السابق، ص 204-205.

(56) المرجع السابق ، ص 205.

الدور الهام والشامل الذي يلعبه المشرع في الحياة القانونية للمجتمعات الداخلية[57].

تعقيب

إن الاعتقاد بأن الخيارات الاقتصادية والسياسية تتماثل تمامًا مع الحسابات العقلانية هو اعتقاد ينطلق عن رؤية شديدة التبسيط للأشياء. فالعقلانية لا توجد بذاتها ألا في نطاق العلوم الدقيقة فقط Sciences exactas . وعندما تدخل الاعتبارات الاقتصادية والاجتماعية، ومن باب أولي الاعتبارات السياسية في الحسبان، يصبح التنبؤ عملية مشكوك فيها، وتتضاعف احتمالات الخطأ بسبب الشركاء الموجودين على الساحة. ففي ميدان العلاقات الدولية بالتحديد نجد أن الساحة لا تخلو من الحكومات والخبراء وحدهم. وحتى عندما لا يقع هؤلاء ضحايا أحلامهم الخادعة Font Ames فان عليهم أن يأخذوا في حساباتهم ما يتوقعه منهم أطراف عديدة جدًا، وهي التي تحرك العالم ، فواقع الحال أن الأهواء والحسابات يوجدان معًا في قلب العملية العقلانية ذاتها وعلى نحو لا يمكن فصله. غير أن السياسة الدقيقة لا ترفض رفضًا باتًا أن تأخذ في اعتبارها الظروف التي تنجم عن أهواء البشر، لأن هذه الأهواء تختلط أحيانًا وبشكل مفتوح كما إنها تنساب على الدوام تقريبًا لتصب في نفس الآلة التي تحدد حركة القضايا الأكثر أهمية . التي تشكل الوعاء الدولي[58].

(ب) العوامل المجتمعية:

إن أهمية المتغيرات المجتمعية ودرجة تأثيرها في العلاقات الدولية تنبع من طبيعة الربط وعدم إمكانية الفصل بين السياسة الداخلية والسياسة

---

[57] د. محمد السعيد الدقاق ، " **مذكرات في العلاقات الدولية** " ، ص 205.

[58] مارسيل ميرل، "**سوسيولوجيا العلاقات الدولية**"، ترجمة: حسن نافعة ، ص 302.

الخارجية وبالاتجاه الذي جعل الأخيرة امتداد وانعكاس للأولى، ونظـرا لأن العوامل المجتمعية تمثل حجر الزاوية في السياسة الداخلية وجلها ذات أبعاد سياسية خارجية ، لذا فإنها تمثل جانبا من المتغيرات المؤثرة في السياسة الخارجية وفي العلاقات الدولية بالنتيجة[59].

فظهور زعامات على مستوي عال وغير عادي من الديناميكية والطموح والقدرة على التأثير (وبعضها قد ينبثق بصورة غير متوقعة في ظروف تاريخية حرجة كنابليون، ولينين، وعبد الناصر، وغيرهم)، وسواء كانت هذه الزعامات تتحرك في إطار نزعات فردية معينة، أو بدوافع عقائدية، أو قومية، أو عنصرية، فانه غالبًا ما يكون لها تأثير كاسح على مقادير دولهم وسياساتها الدولية[60].

أما عن الأهداف الخارجية قد تتحدد كرد فعل لبعض التطورات والأحداث التي تقع في الخارج مثل بروز إحدى محالفات القوى الجديدة ، أو نشوب حرب أهلية في دولة خارجية لها اتصال بالمصالح القومية للدولة صاحبة تلك الأهداف، أو حدوث انقلاب عسكري في دولة أخرى، أو اندلاع حرب إقليمية أو دولية لها مساس مباشر بوضعها أو أمنها، إلخ.

والسؤال المهم هنا، ما هى المتغيرات المجتمعية المؤثرة في العلاقات الدولية؟ وهل يمكن تصنيفها؟[61] والآن ومن خلال القسم الثاني من هذا المبحث سوف تجيب المؤلفة عن هذا السؤال.

---

[59] د.ثامر كامل محمد الخزرجي، "**العلاقات السياسية الدولية – وإستراتيجية إدارة الأزمات**"، ط1 ، ص 117.

[60] د. اسماعيل صبري مقلد، "**العلاقات السياسية الدولية : دراسة في الأصول والنظريات**"،ط2 ، ص 36.

[61] د.ثامر كامل محمد الخزرجي، "**العلاقات السياسية الدولية – وإستراتيجية إدارة الأزمات**"، ط1، ص 117.

أولاً- العلاقات الخارجية وأثرها في العلاقات الدولية:

إن العلاقات الخارجية بين الدول ترجع في الأساس إلى مجموع التجارب التاريخية لكل دولة، وما تتركه من تأثيرات نوعية في سلوك أعضائه وعلاقاتهم المتبادلة من ناحية، وكيفية تفسيرهم للماضي وتقويمهم للحاضر ونظرتهم للمستقبل من ناحية أخرى، وان هذه التجارب تختلف من دولة لأخرى، وبالطبع أن كل دولة إنما تختلف تجاربها بالضرورة عن تجارب غيرها، وهذا بدوره له تأثير بالغ الأهمية على العلاقات الخارجية بين الدول وبعضها[62].

إن المساعدات الخارجية بين الدول يقصد بها نقل المال والسلع والاستشارة الفنية من المانح إلى المستلم وهي وسيلة للسياسة استخدمت في العلاقات الخارجية لعدة قرون. أن الحاجات الاقتصادية اليوم حادة ومنتشرة انتشارًا واسعًا، فالتنمية الاقتصادية والتصنيع هما من بين الأهداف الرئيسة للسياسة العامة في جميع بلدان العالم. ولكن دولاً عديدة لا تأمل تحقيق هذه الأهداف بدون مساعدة المجتمعات التي تمتلك التطور ورأس المال والمهارات الفنية. وبدون شك أن برامج المساعدات تعود بالفائدة لكل من المانح والمستلم. فالدولة المستلمة للمساعدات تستلم المال والقروض والمواد والمعرفة من أجل تحقيق اقتصاد متطور واستقرار سياسي وأمني عسكري. والدول المانحة تأمل في الحصول على الربح السياسي والتجاري. وهناك برامج جماعية تقوم بها المؤسسات الدولية . ومن الجهات التي تقدم برامج المساعدات الجماعية البنك الدولي للإنشاء والتعمير وصندوق النقد الدولي وبرنامج المساعدات والذي من خلاله تعمل الأعضاء في المنظمة الدولية على إعداد وتهيئة كوادر في البلدان النامية[63].

---

[62] د.ثامر كامل محمد الخرزجي، **المرجع السابق** ، ط1 ، ص 118.

[63] د . سعد توفيق حقي ، " **مبادئ العلاقات الدولية** " ، ص 161.

في بعض الأحيان تتحدد الأهداف الخارجية نتيجة التزام واضعي السياسة الخارجية بالعمل على إرضاء احتياجات قومية معينة خاصة بدولهم، هذه الاحتياجات القومية قد تبرزها وتحددها بعض الاعتبارات الجغرافية أو السكانية أو الاقتصادية التي تنصرف إلى ظروف دولهم الخاصة، والاستجابة لهذه الاحتياجات قد تحدث عن طريق الدخول في علاقات معينة مع بعض الدول الخارجية.

بعد انتهاء الحرب الباردة وضعت الولايات المتحدة والدول الغربيـــة شروطًا لمنح المساعدات للدول النامية ومن بينها قيام الدول النامية بتطبيـــق الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان وتبني الاقتصاد الحـــر. حيـــث تعطـــى الأولوية في منح المساعدات للحكومات التي تطبـــق الديمقراطيـــة وتجـــرى الانتخابات على أساس التعددية السياسية. وفي الواقع أن الربط بين منح هذه المساعدات وتطبيق هذه القيم السياسية والاقتصادية في البلدان النامية سيكون له نتائج حاسمة في الميدان الاقتصادي والاجتماعي لما لهذه المساعدات من أهمية فائقة في التنمية ويعد ذلك من قبيل الضغوط التـــي تمارســـها الـــدول الغربية على هذه البلدان[64].

1- أنواع المساعدات الخارجية :

- المساعدة العسكرية: تستخدم لتعزيز الأحلاف. وفي القـــرن الماضـــي، كانت الأهداف من وراء ذلك الحفاظ على أمنهم بواسطة تعزيز القدرات العسكرية لحلفائهم. وبمساعدة الدول المتسلحة لبناء قوة عـــسكرية فـــان الدول المانحة تأمل في الحصول على هدف أمني أو سياسي. باختـــصار فان المساعدة العسكرية تستخدم كوسيلة للحفاظ على تـــوازن القـــوي أو

[64] د. رياض عزيز هادي، " **العالم الثالث: من الحزب الواحد إلى التعددية** "، [بغـــداد، دار الشؤون الثقافية العامة، 1995] ص 76-77.

الهيمنة وإنها تقلص من احتمال إرسال مانح المساعدة لقواتـه المسلحة خارج أراضية أو القيام بالتدخل العسكري لحماية مصالحه.

- **المساعدة الفنية**: إنها الوسيلة الأقل تكلفة من كل أنواع برامج المساعدة إذ أنها تعمل على نشر المعرفة والمهارات أكثر من السلع والأموال وأن الأشخاص أصحاب المهارات الخاصة في الدول الصناعية يساهمون في تقديم الخبرة لمختلف المشاريع التي تقام في البلدان النامية.
- **مساعدات التنمية**: إن المساعدة الخارجية تعمل علـى تهيئـة التنميـة الاقتصادية. إن هذه البرامج تحتاج إلـى المـنح الماليـة. وان الهـدف المزعوم هو مساعدة البلدان النامية للحصول على الرأسمال الـضروري للتنمية السريعة ومنحهم قروض مثل القروض طويلة الأجل[65].

2- قطع العلاقات الدبلوماسية بين الدول وأهدافها :

ووجود تضارب بين مصالح الدول ورغباتها وتعـذر تـسوية ذلـك بالطرق العسكرية لفداحة الخسائر التي تترتب على ذلـك، أدى إلـى قطـع العلاقات الدبلوماسية [*] بين الدول[66].

- **أهداف قطع العلاقات الدبلوماسية بين الدول :**

- التعبير عن الرفض الشديد على تصرف دولة ما.

---

(65) د . سعد توفيق حقي ، " **مبادئ العلاقات الدولية** " ، ص 162.

(*) **الدبلوماسية**: تعني مباشرة العلاقات بين الدول أو إدارة العلاقات الدوليـة وحمايتهـا رسميا عن طريق المفاوضات، وبهذا فأنها تحمل معاني المفاوضة، كما تشمل أنواع الاتصالات السلمية بين الدول والهيئات العامة والمنظمات الدولية.

(66) Herbert Butterfield , **Diplomacy** , From Ragnhild Hatton & M .S Anderson , Studies in Diplomatic History,[London 1970] , PP . 375-372.

نقلاً عن :- د. محمد عبد الوهاب الساكت ، " **دراسات في النظـام الـدولي المعاصـر**"، [القاهرة ، دار الفكر العربي ، 1985] ص 148.

- التعبير في حالة خاصة عن أن الممثلين الدبلوماسيين للدولة الموفدة يعملون بطريقة تضر بمصالح الدولة المستقبلية.
- التأثير على الدولة المستقبلية من أجل إصلاح الأعمال غير القانونية أو غير الودية التي قامت بها هذه الدولة.
- تحذير مبدئي بأن الدولة التي قطعت العلاقات قد تتخذ مزيدًا من الإجراءات غير الودية. وعادة ما تقطع العلاقات الدبلوماسية بين الدولتين قبل حالة الاشتباك الفعلي وإعلان الحرب ولتكن قد تعلن الحرب فجأة دون أن يسبق ذلك قطع العلاقات الدبلوماسية(67).

وهذا يعني أن الدول لا تلجأ إلى قطع العلاقات الدبلوماسية " Severance of Diplomatic Relations" مع بعضها إلا إذا ساءت العلاقات بينها لدرجة خطيرة وكنوع من فرض الجزاءات على إساءة دولة لعلاقاتها مع الأخرى أو خرقها للقانون الدولي وحتى يستطيع الرأي العام الداخلي والدولي أن يتبصر مدي ما أقدمت عليه دولة في حق دولة أخري أو في حق المجتمع الدولي ونظامه، ومن قبيل ذلك أيضا قطع العلاقات القنصلية والإعلان عن الوثائق الدبلوماسية بقصد كشف سياسة دولة أمام الرأي العام والاحتجاج على عمل غير مشروع أو عدم الاعتراف بموقف قام تأسيسا على فعل من هذا القبيل(68).

---

(67) John W. Spanier , **World Politics in an Age of Re Valuations** , 1967 , U.S.A ., PP 169-248 ;
- Chester Bowels , **To World a Diplomacy** , A . J .I.L ., Jan ., 1962.

للمزيد بخصوص العوامل المؤثرة في العلاقات الدولية أنظر :
- د. محمد عبد الوهاب الساكت، **"دراسات في النظام الدولي المعاصر"**، ص ص 43-60.

(68) Hatton & M .S Anderson , **Studies in Diplomatic History**, London By Sir Neville Bland , London , 1960 , PP 1-4 ,
- Harold Nicolson , **Diplomacy Then and Now** , A. J.I.L , Oct.,1961.
- نقلاً عن :- د. محمد عبد الوهاب الساكت ، **" دراسات في النظام الدولي المعاصر"**، ص 148.

3- تأثير نظام الحكم في العلاقات الخارجية بين الدول :

وحول نوعية تأثير نظام الحكم في العلاقات الدولية تتــوزع الآراء على اتجاهين، الأول يرى أن الحكومات الديمقراطية أكثر كفاءة على التعامل مع المتغيرات الدولية، أما الثاني فيؤكد أن الحكومات الشمولية أقل فاعلية في السياسة الدولية من غيرها، ذلك أن طبيعة الحكومات الديمقراطيــة تــسمح بتبادل المعلومات والخبرات على نطاق واسع، الأمر الذي يسهل في أحيان، إدراك دلالات على نحو عقلاني والتعامل معها بفاعلية، تتميز سياسات معظم هذه النظم بالمبادرة والقدرة على التأقلم مع المتغيرات. بينما تعاني الــدول الشمولية من معاضل عديدة، منها يرتبط بإحجام المساعدين والمستشارين أو في الأقل ترددهم عن رفد صناع القرار بما يختلف أو يتقاطع وتــصوراتهم لدلالة الحدث الدولي وكيفية التعامل معه. ومنها من له علاقة بغيــاب حالــة الاستمرارية والتواصل الذي يعني الاستمرار في السياسة الخارجية خصوصا عندما يتغير صانع القرار، فالجديد يعمد، نتيجة غياب التأثير المؤســساتي أو ضللته، إلى أحداث تغيير جوهري في السياسة الخارجية وعلى نحو يتقــاطع جذريا مع توجهات سلفه.مما يفقد السياسة لجانب كبير من التراكم والموروث المنهجي والتقني[69].

4- العلاقة بين النظام السياسي(*) والسياسة الخارجية التي تتبعها الدولة:

العديد من الدراسات قد صنفت الأنظمة السياسية إلى أنظمة سياســية مفتوحة وأنظمة سياسية مغلقة، فالأنظمة السياسية المغلقة تتــسم بالكتمــان،

---

(69) د.ثامر كامل محمد الخرزجي ، " **العلاقات السياسية الدولية – وإســتراتيجية إدارة الأزمات** " ، ط1 ، ص 127-129.

(*) **النظام السياسي** يعرف بأنه عملية تنظيم واحتــواء النــشاطات الــسياسية للأفــراد والجماعات ، بمعنى الأنماط المتداخلة والمتشابكة الخاصة بصنع القرار السياسي في الجماعة السياسية ، التي تترجم أهداف وخلافات ومنازعات المجتمع الناتجــة مــن خلال الهيكل التنظيمي الذي أضفى الشرعية على القوة السياسية ، وهو إطار ينتظم فيه اتجاه القوي السياسية إسهاما في العمل السياسي .

وذلك عن طريق تضليل الرأي العام وتتمكن بسهولة من حشد المساندة الشعبية الواسعة. ومن الأنظمة السياسية المغلقة الأنظمة التسلطية والدكتاتورية والتي في ظلها ينقطع صانع القرار عند التحليل الموضوعي للظروف الداخلية والخارجية. حينما يكون محصورًا بنخبة صغيرة من الأفراد مما تكون هناك دوافع قوية لاتخاذ سياسات ذات مخاطر عالية أو القيام بمبادرات مفاجئة خطيرة في الأهداف والأدوار والتوصيات أو الأفعال. وفي أنظمة دكتاتورية اتخذ قادتها مخاطر خارجية لتدعيم مراكزهم وفي الأنظمة التي يتزعمها قادة أو شخصيات كاريزمية تمكن صناع القرار من تحقيق رضاهم من خلال ممارسة السلطة باستبداد؛ سعيًا للبحث عن الهيبة الدولية أو عن طريق تمجيد أنفسهم من خلال التباهي العسكري وإرسال الحملات العسكرية للخارج[70].

على جانب آخر الأنظمة المفتوحة التي تمارس فيها الديمقراطية فان الدولة لا تتمكن من ممارسة سياستها الخارجية إلا بعد التشاور. فلابد أن يرجع صناع القرار إلي المؤسسات البرلمانية والدستورية عند اتخاذهم لقرارات خطيرة تتعلق بمصير الأمة. وفي الواقع أن جميع الحكومات تسعي للحصول على درجة معينة من القبول للوجود من قبل مواطنيها.

فصناع القرار متعلقون فيما يفكر الشعب ، في حين تعد هذه المسألة أقل حقيقة في الأنظمة الدكتاتورية ولكنها في الوقت نفسه تبقي عاملًا ذا أهمية معينة . فإذا احتاجت حكومة دكتاتورية الدعم من شعبها وإذا ما اختلفت في الرأي مع الشعب فان الدكتاتور يحكم بحد السيف. ولكن صناع القرار في البلدان الديمقراطية أقل حرية عند صياغة تنفيذ سياساتهم الخارجية كما يرغبون؛ وبشكل أكثر من الدول الدكتاتورية بسبب ضغوط المؤسسات البرلمانية والأحزاب السياسية بالإضافة إلي ذلك أن أنظمة سياسية أكثر

---

[70] د . سعد توفيق حقي ، " **مبادئ العلاقات الدولية** " ، ص 186.

انفتاحًا تسمح بشكل أكبر لتبادل الآراء ومن المحتمل أن نفوذ إلي قرارات مزودة بمعلومات فضلًا عن أن هيكلًا ديمقراطيًا يفترض السعي لوضع تأكيد أكبر على الإبداع والمبادرة الفردية، والتي بدورها تقود إلي تطورات وسياسات مبتكرة[71].

5- الاستقرار السياسي والانسجام الاجتماعي :

يشير الاستقرار السياسي إلى قدرة النظام السياسي على أن يحفظ ذاته عبر الزمن أي أن يظل في حالة تكامل وهو ما لا يتأتي إلا إذا اضطلعت أبنيته المختلفة بوظائفها على خير وجه. ويقصد به عموما، مدي التجانس، والتآزر الذي يتسم به الواقع الاجتماعي لهذه الدولة أو تلك. والدول من حيث تركيبها الاجتماعي قد تكون على قدر مختلف من التماسك والانسجام أو التفكك، وان تباين الدول من حيث مدي تجانسها وتآزرها الداخلي (أو وحدتها الوطنية)، يرتب تأثيرا في نوعية حركتها السياسية الخارجية. فالدول التي تتمتع نظمها السياسية وصناع قراراتها ببيئة اجتماعية متفاعلة توفر الدعم والتأييد الاجتماعي الداخلي القائم على الإيمان والقناعة وتواصل الإدراك بأنهم مؤهلين لتحقيق المصالح الوطنية، وصيانة عناصر الأمن القومي، ويمتلكون القدرة على تقديم أفضل أداء سياسي خارجي ناجح. لاشك أن هذه الدول تتميز بالقدرة المدعمة على المبادرة السياسية الخارجية، أي بمعني لديها الإمكانية والكفاءة لصنع سياسة خارجية فاعلة وقابلة للتنفيذ ، ومرد ذلك يعود إلى أن ديناميكية البيئة الاجتماعية والسياسية الداخلية وتفاعلها مع صانع القرار بما يؤمن الدعم الاجتماعي – السياسي له، إنما تحرر حركته وتضفي المرونة على أداءه السياسي الخارجي، وتعفيه من اثر تلك القيود والضغوط السياسية التي يمكن أن يتعرض لها في حالة غياب مثل هذا الدعم أو ضآلته ، وعليه فان الدعم الداخلي الذي توفره البيئة الاجتماعية

---

[71] د . سعد توفيق حقي ، " مبادئ العلاقات الدولية " ، ص 186.

المستقرة سياسيا لصانع القرار يعتبر احد المتغيرات الأساسية التي تتبع منها فاعلية السياسة الخارجية.

في مقابل ما تقدم وبالعكس منه، فإن لغيـاب أو محدوديـة الـدعم الاجتماعي الداخلي – نتيجة لعدم الاسـتقرار الـسياسي وعـدم الانـسجام الاجتماعي في البيئة الداخلية لصانع القرار – تأثيره السلبي فـي الحركـة السياسية الخارجية للدولة، إذ انه بلا شك يحد من حرية حركة صانع القرار ويعيق أداءه لدوره بفاعلية وكفاءة، بل يمكن أن تكون له نتائج سلبية لاسيما إذا ما وفرت بيئته الداخلية نتيجة لمظاهر عدم الانسجام الاجتماعي وعـدم الاستقرار السياسي الفرصة لقوي خارجية لاستغلال الموقف والعبث بالنسيج الاجتماعي وخارطة القوي السياسية الداخلية سـواء لمـصالح خاصـة أو للضغط على صانع القرار لكي يتصرف بعيدا عن إرادتـه وبمـا لا يخـدم مصالح دولته الوطنية[72].

ثانيـاً- العلاقـات الداخليـة (التماسـك الـوطني) وأثـره في العلاقـات الدولية:

لقد قسمت المؤلفة في هذا العامل إلى قسمين، وهما كالآتي:

1- العرقية وأثرها في العلاقات الدولية:

بدون شك لا توجد أمه تشتمل على سلالة نقية فالخليط السلالي هو القاعدة وغيره هو الاستثناء ولكن هذه الحقيقة لم تمنع بعض الدول مـن أن تقيم سياساتها على أساس من المغالطات كمغالطة التفوق السلالي للجرمـان في ألمانيا النازية التي أسرفت في الإصرار على الخطأ بدعوي أن الـسلالة الآرية هى سيدة السلالات وأنها خلقت للسيادة والتفوق الذهني والعقلي . كما

---

(72) د.ثامر كامل محمد الخرزجي، "العلاقات السياسية الدوليـة – وإسـتراتيجية إدارة الأزمات"، ط1 ، ص 120-122.

نشبت الأحقاد العنصرية بين الشعوب البيضاء وشعوب المستعمرات وطبعتها بطابع التوتر الدولي وغالبًا ما تعكر صغار العلاقات الدولية وتعرضها للخطر[73].

من الظواهر المألوفة منذ القديم حدوث حركات للجماعات البشرية من إقليم إلى أخر وبدرجات متفاوتة والتي استمرت بعد ظهور الوحدات السياسية عبر الحدود دون أية قيود أو ضوابط حتى كانت العصور الحديثة. وبعد أن تطورت العلاقات الدولية بدأت الدول تعمل على الحد من هذه الحركات الجماعية للشعوب وتضييق مجالها، وخاصة تلك الحركات التي تستهدف الاستيطان الدائم. وتعد معيشة أفضل في مناطق أخري من العالم[74].

تثير مسالة تعدد الجماعات العرقية في دولة واحدة مشاكل كثيرة إذ تؤثر على استقرار الدولة. فحينما تشعر الأقلية الأثينية بوجود خصائص تجمعها تختلف عن الجماعة أو الجماعات العرقية الأخرى الموجودة في نفس الدولة فأنها قد تثير مطالب سياسية ربما تهدد وحدة الدولة وعندما تكون إحدى الأقليات الأثنية محاذية للدولة أو الوطن الأم وتشاركها بلغة وثقافة مشتركة وعلى خلاف الجماعة الحاكمة فأنها قد تثير حالة من الصراع الداخلي الذي سرعان ما ينتقل إلى الدولتين قد تنتهي باستقلال هذه الجماعة الأثنية. كذلك إن الجماعات التي تقوم على أساس السلالة تشعر بوجود خصائص تجمعها. فالسمات الطبيعية لجماعات السلالة تعمل على جعل السلالة العامل الأكثر ديمومة لانتماء الجماعة ضمن الأمة. وعندما توجد

---

(73) د. محمود أمين عبد الله، **"في أصول الجغرافيا السياسية"**، [القاهرة، مكتبة النهضة المصرية ، 1997] ص 139.

(74) د. محمود أمين عبد الله ، **المرجع السابق** ، ص 150 .

أكثر من سلالة في أكثر من بلد تكون السيطرة السياسية فيها محتكـرة مـن السلالة المسيطرة فان ذلك يؤدي إلى صراعات دولية[75].

نستخلص مما سبق، لا تحتكر الدول والحكومات نظم القيم. وهى أذا ما حاولت تعبئة الشعور الوطني لمصلحتها فأنها تواجه بوجود أشكال أخرى من التضامن المؤسس على الانتماء ألاثني أو اللغوي أو الديني للجماعـات ويقوي الاتفاق الوطني كثيرًا عندما لا يكون هناك فرق بين الدولة وبين أحد هذه الجماعات. أما في غياب هذا التوافق فيصبح خطر التفكك من الداخل أو الاختراق من الخارج قائمًا.

- يظهر النزاع أولاً داخل العديد من الدول. فالدولة الجديدة، هي عرضـة للتنافس القبلي ولأثنى والديني.
- قد يحدث أن يمتد التضامن الثقافي ليربط بين جماعات دوليـة مختلفـة مؤديًا بذلك إلى خلـق قاعـدة للمنـاورة والمطالـب تتجـاوز قـدرة الحكومات[76].

2- جماعات المصالح (الأحزاب) وأثرها في العلاقات الدولية :

تعد الأحزاب العمود الفقري لأي نظام سياسي ديمقراطي وهى تربط المواطنين بالحكومة وتمكن القيادة الوطنية للتعلم من التجربة المحلية وتوصل الرأي العام إلى صناع القرار وتوفر لقادة الأحزاب من جهة ثابتة الوسـائل المناسبة لبث الدعاية إلى الجمهور. والمشكلة هو أنه ليس في كـل الـدول

---

[75] د. سعد حقي توفيق، " **مبادئ العلاقات الدولية** "، ص ص 153-154.

للمزيد ينظر :

- Geeta Chowdhry and Sheila Nair, **"Power, Postcolonialism And International Relations**, [London and New York, Routledge, 2002] pp11-13.

[76] مارسيل ميـرل، "**سوسـيولوجيا العلاقـات الدوليـة**"، ترجمـة : حـسن نافعـة، ص ص 298-299.

إمكانية وجود أحزاب سياسية تمارس عملها بحرية كاملة حيث أن الأحزاب السياسية في العالم الثالث عبارة عن منظمات في الظل تطالب بالتعبير عن رأي المواطنين، ولكنها في واقع الأمر عبارة عن جماعات صغيرة من المثقفين وأصحاب المهن الحرة والأغنياء الذين لهم اتصال محدد مع بقية المواطنين، وإن أغلبية السكان لا تمتلك أي صوت في تكوين السياسات الخارجية، وبالتأكيد أنهم لا يمتلكون الكثير مما يفعلونه مع الحكومة[77].

إن أي نظام سياسي، ما هو إلا انعكاس للنظام الحزبي السائد فيه، بعبارة أخرى تلخص الأحزاب السياسية أكثر من أي شيء أخر مقومات الحياة السياسية كافة، فمن خلال دراسة الظاهرة الحزبية يطلع الباحث على التركيب الاجتماعي والاقتصادي للمجتمع والعلاقات بين القوي الاجتماعية والأيديولوجيات السائدة في المجتمع وأساليب العمل السياسي والحزبي وكيفية أداء الوظائف المختلفة للنظام السياسي. فالنظم السياسية الحديثة تظل غالبا نظما حزبية، سواء كانت ليبرالية، أم سلطوية، أم شمولية، تعددية أم أحادية. بالإضافة إلى وظائفها الداخلية، تنجز الأحزاب السياسية وظيفة سياسية خارجية هي صنع السياسة الخارجية مباشرة، أو المساهمة في عملية إعدادها أو التصدي لها، بمعني معارضتها. وتتوقف طبيعة كل هذه الممارسات على مدي تحمل الأحزاب السياسية مسؤولية صنع القرار السياسي الخارجي.

ولما كانت الأحزاب السياسية تمثل الاتجاهات الأيدلوجية في الدولة فأننا نلحظ اختلافا في تأثير الأيديولوجيات على مجري العلاقات الدولية بحسب ما إذا كانت الدولة تتعدد فيها الأحزاب أم أنها من الدول التي تأخذ بنظام الحزب الواحد. ففي الدول التي تأخذ بنظام تعدد الأحزاب نجد أن هذه الأخيرة قد تؤثر بصورة أو بأخرى في سلوك الحكومة في مجال العلاقات

---

(77) د. سعد توفيق حقي، "**مبادئ العلاقات الدولية**"، ص ص 187-189.

الخارجية دون أن تقوم الأحزاب السياسية بنفسها بممارسة هذه العلاقات. أما في الدول التي تأخذ بنظام الحزب الواحد خاصة الدول الشيوعية فإننا نجد أن دور الحزب الشيوعي لا يقتصر فحسب على التأثير على مواقف الحكومة في علاقاتها الخارجية، بل يقوم الحزب بذاته بممارسة العلاقات الخارجية وتمثيل الدولة في هذا[78].

وتجدر الإشارة إلى أن نوعية ودرجة تأثير الأحزاب السياسية في حركة صناع القرار السياسي الخارجي، تتباين من دولة إلى أخرى وتبعا لطبيعة نظامها السياسي. فكما أن هذا التأثير يتراوح في الدول الشمولية بين الشدة والضعف، كذلك هو الحال بالنسبة للدول الديمقراطية ، وسواء تحملت الأحزاب السياسية مسؤولية صنع السياسة الخارجية أم ساهمت في إعدادها، أم ذهبت إلى معارضتها، ترتبط الأحزاب السياسة الخارجية، كموضوع بعلاقة وطيدة، ومرد ذلك يعود لأهميتها وبالتالي لنوعية موقعها في سلم أولويات هذه الأحزاب[79].

إن المجتمع المدني المتطور لا يقتصر العمل العام فيه على الأحزاب السياسية، وإنما يشاركها في ذلك ومن منطلقات غير حزبية تنظيمات المجتمع المدني كافة بما فيها النقابات والاتحادات ومنظمات حقوق الإنسان، وتجمعات أساتذة الجامعة، أو ما يطلق عليه بوجه أعم جماعات المصالح وهذه الجماعات تسعى إلى التأثير على السياسة العامة بطريقتها وتلعب دورا هاما ومؤثرا في الحياة السياسية، ذلك أن الفرد المهتم سياسيًا يميل إلى المشاركة في النشاط الجماعي الذي تزاوله جماعات المصلحة بهدف التأثير على عملية

---

[78] د. محمد السعيد الدقاق ،" **مذكرات في العلاقات الدولية** " ، ص 202.

[79] د.ثامر كامل محمد الخرزجي، "**العلاقات السياسية الدولية – وإستراتيجية إدارة الأزمات**"، ط1 ، ص 122-123.

صنع السياسات والقرارات الحكومية، من ناحية وصياغة المطالب والتعبير عن الاتجاهات السياسية، فجماعة المصالح قد تضغط من اجل الحصول على مكاسب مادية لأعضائها وقد تعبر عن رأي قطاع من الرأي العام حيال القضايا العامة، وقد تقوم بعمل دعاية لسياسات معينة.

وتجدر الإشارة إلى أنه لا تتكون جماعات المصلحة لمجرد إعلام أو إخبار صانعي القرار بمطالبها وإنما أيضًا لتحقيق هذه المطالب، لذا فهي تبحث عن قنوات خاصة لنقل المطالب وعن أساليب خاصة لإقناع صانعي القرار بان هذه المطالب تستحق الاهتمام والاستجابة، ويتوقف تأثير جماعة المصلحة داخل النظام السياسي. على عدة عوامل أهمها الخصائص الذاتية للجماعة من حيث حجم العضوية ومدي تماسك الجماعة وحجم مواردها وفاعلية أعضائها، ومدى تجانس توجهات الجماعة مع الثقافة السياسية السائدة في المجتمع، ودرجة استقلال الجماعة عن الحكومة والقوي السياسية الأخرى وما إذا كان لها ارتباط بأحد الأحزاب ذات الوزن السياسي مما يعزز من وزنها ودورها وتأثيرها على النظام السياسي ويوفر لها فرص النفاذ إلى عملية صنع السياسة العامة، أو فرصة عرض مطالبها ووجهات نظرها على من يتخذون القرارات أو ينفذونها. لذا فان جماعات المصالح أو الضغط، هي ظاهرة لها علاقة وطيدة بالواقع الاجتماعي – السياسي الذي تعيشه اغلب المجتمعات المعاصرة، ولذلك لا تقتصر على نمط معين من الدول وإنما تكاد تشمل أغلبها[80].

---

[80] د. ثامر كامل محمد الخرزجي، **"العلاقات السياسية الدولية – وإستراتيجية إدارة الأزمات"**، ط1، ص 123-124.

- **جماعات المصالح التي تؤثر وتتأثر بالسياسة الخارجية :**

يشتمل كل موقع، وبخاصة في الدول الديمقراطية، على جماعات منظمة تتأثر بعلاقات الدولة الخارجية، وبالتالي فانه يصبح من الطبيعي أن يكون المثل هذه الجماعات التي تعرف بجماعات المصالح أو جماعات الضغط، أهداف ذات صبغة دولية، ومن أمثلة هذه الجماعات شركات البترول الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط، فهي حساسة جدا بحكم مصالحها واستثماراتها الضخمة لاتجاهات السياسة الأمريكية إزاء هذه المنطقة، فأي سياسة معادية للدول المنتجة للبترول، من المفروض (نظريًا على الأقل) أن تزعج تلك الشركات لأن هذا العداء لابد وان ينعكس على مصالحها بالضرر، ومن هنا تكون مصلحتها في الاحتفاظ بعلاقات ودية مع هذه الدول. ثم هناك المنظمات الصهيونية الأمريكية، فهي حساسة جدا هي الأخرى، لأي سياسة أمريكية في الشرق الأوسط لا تقوم على دعم وجود إسرائيل وأمنها القومي، وهي تحاول أن تجعل من الحماية الأمريكية لإسرائيل التزامًا ثابتًا لا يقبل المساومة أو التراجع عنه تحت أي ضغط من الضغوط، ولا يشغلها ما قد يكون في سياسة الحماية المكشوفة من إضرار بالمصالح الإستراتيجية الأمريكية في المنطقة، ذلك أن هذه الجماعات بحكم معتقداتها الدينية والسياسية وميولها العاطفية تكون أقرب إلى الانفعال بمصالح إسرائيل أكثر من انفعالها بالمصالح الأمريكية نفسها. وهكذا تجد السياسة الأمريكية في الشرق الأوسط نفسها واقعة في دوامة الضغوط المتعارضة التي تمارسها جماعات المصالح المختلفة، ويتحدد اتجاه هذه السياسة بمقدار القدرة النسبية على الضغط التي تمارسها كل واحدة من تلك الجماعات عند وضعها وتشكيلها[81].

---

[81] د. إسماعيل صبري مقلد، "العلاقات السياسية الدولية. دراسة في الأصول والنظريات"، ط2 ، ص 150.

تعقيب

على أي حال فلكي يمكن تقويم موضـوع التماسـك الـذي يحقـق المصلحة الوطنية تقويمًا صحيحًا فلابد من الاتفاق على طبيعـة المخـاطر ووزن الأخطار التي يمكن أن تهدد الدول محل الاعتبار. ولكن الخبرة العملية تشير إلى أن مثل هذه التقديرات في الأساس عـن إدراك "perception" أو تصور "representation"[82].

إن درجة التماسك الداخلي (الوطني) هي قضية مهمة لأنهـا تتعلـق بالاستقرار السياسي الداخلي للدولة. فكلما كان المجتمع مجزءًا، كلما كـرس الاهتمام والجهود والموارد الضرورية لمعالجة هذه المسألة ومواجهة مشاكل السياسة الخارجية. أن أسباب التجزئة متعددة، واحدها هو وجود اختلافـات أثنية وقبلية ، وغالبًا ما يؤدي إلى الصراع. إن درجة التماسك الوطني تتعلق بقضية أكبر تتمثل في مدى الدعم الشعبي للنظـام القـائم ولـسياساته. وإن انعدامه يؤدي إلى ضعف دور السلطة . فعدم المساندة الـشعبية الأمريكيـة للتدخل الأمريكي في فيتنام أدي إلى إضعاف قدرات الحكومة الأمريكية مـن اجل تحقيق أهدافها المعلنة. وهناك مسألة أخري هي لجوء القادة إلى إثـارة القضايا الخارجية من أجل جمع الشمل الوطني وتحقيق الوحدة الوطنية. وفي البلدان النامية لجأ بعض الزعماء إلى أظهار العداء للخارج من أجل تحويـل الأنظار عن المشاكل الداخلية. وقد فسر البعض بان النزاعات الداخلية يمكن أن تقود إلى سياسات خارجية عدوانية.

---

[82] مارسيل ميرل، "**سوسيولوجيا العلاقات الدولية**"، ترجمة: حسن نافعة، ص277.

ثالثاً- العوامل المذهبية وأثرها في العلاقات الدولية :

اختلفت الآراء حول أهمية العامل المذهبي - أي الأيديولوجي(*)- في تشكيل السلوك الإنساني، ونرى في هذا الصدد - رأيين يقفان على طرفي نقيض. فهناك رأي يسقط العامل المذهبي من حسابه تماما عدد دراسة السلوك الإنساني. بينما يوجد رأي آخر يذهب إلى اعتباره أهم عامل - إن لم يكن العامل الوحيد - في التأثير على هذا السلوك. فالقائلون بأهمية العامل المذهبي يرى أن المشاكل المذهبية ينبغي مواجهتها والبحث عن حلول لها وإلا فان الاختلافات في المذاهب الاجتماعية والأيديولوجية والدينية وما إلى ذلك ستؤدي إلى تهديد الأمن والسلام الاجتماعي مما قد يؤدي إلى الصدام حتما. أما القائلون بعدم أهمية هذا المذهب فيرون أن العامل المذهبي ليس سوي وهم يعيش في العقول يستخدم لتبرير سلوك إنساني ما لإخفاء الأسباب الحقيقية الدافعة إليه، أما المعادون للماركسية فيرون انه نظام استبدادي وعدواني(83).

وفيما يتعلق بمدي تأثير العوامل المذهبية على العلاقات الدولية نجد أن هناك اختلافاً في الآراء حول الدور الذي يمكن أن تلعبه في هذا الصدد فالمعاصرون للأفكار الماركسية يرون أن الديمقراطية الغربية والنظام الرأسمالي نظام امبريالي بطبعه، بعكس النظام الماركسي فهو نظام ضد

(*) الأيديولوجية هي عبارة عن مجموعة من الأفكار المجردة التي يعتنقها فرد أو مجموعة من الأفراد أو دولة من الدول، ويستعان بها على تفسير الظواهر الواقعية، ولتحديد الأهداف المراد بلوغها، كما تتضمن برنامج عمل يشتمل على الوسائل والأساليب المثالية لتحقيق هذه الأهداف.

(83) د. محمد السعيد الدقاق، "مذكرات في العلاقات الدولية"، ص 199.

الاستعمار[84]، كذلك تؤدي الاختلافات الدينية إلى عدم توحد، فالنزاع بين البروتستانت والكاثوليك في ايرلندة مستمر حتى وقتنا الحاضر[85].

فظهور أيديولوجيات ومعتقدات جديدة هي في حقيقتها نتاج فكر إنساني معين في مرحلة تاريخية معينة، وسواء كانت هذه الأيديولوجيات سياسية أو اجتماعية أو اقتصادية، أو كانت تعبر عن مضامين ثقافية وحضارية معينة ، فانه قد يكون لها انعكاسات قوية ومباشرة على اتجاهات الدول وعلى أنماط سلوكها الخارجي، والأيديولوجية الماركسية التي انبثقت في القرن الماضي تنهض دليلا عمليا قويا على ذلك[86].

1- يرجع الاهتمام بدراسة العوامل المذهبية ومدى تأثيرها على العلاقات الدولية إلى سببين رئيسيين :

- **السبب الأول :** ظهور عدد من الدول القوية التي اعتنقت مذاهب أيديولوجية تختلف عن مذهب الديمقراطية الغربية الذي تميزت به دول العالم الغربي خلال القرن التاسع عشر. ومن هذه الدول التي اعتنقت تلك الأيديولوجيات المختلفة الاتحاد السوفيتي في أعقاب الثورة البلشفية سنة 1917، والنظام الفاشي في ايطاليا والنظام النازي في ألمانيا ولقد تعدي تأثير هذه الأيدلوجيات حدود الدول التي نشأت فيها لتؤثر، إما طوعًا وإما كرهًا، في بعض الدول الأخرى. ولقد كان ظهور مثل هذه الأيديولوجيات بمثابة أحداث هامة دفعت الكثير من الدارسين إلى بحثها ودراستها،

---

(84) المرجع السابق ، ص199.

(85) د . سعد توفيق حقي، "مبادئ العلاقات الدولية"، ص 187-189.

(86) د. إسماعيل صبري مقلد، "العلاقات السياسية الدولية : دراسة في الأصول والنظريات " ط2، ص 35.

خاصة وأنهم اعتقدوا بأن العلاقات الخارجية لهذه الدول قد تأثرت بالمذهب الأيدلوجي الذي اعتنقته.

- **السبب الثاني:** تزايد أهمية المذهبَ الأيديولوجي مع تزايد الجماهير على عملية اتخاذ القرارات السياسية حتى تلك التي تمس العلاقات الخارجية للدولة. ذلك انه قبل الحرب العالمية الأولي كان اتخاذ القرارات المتعلقة بالسياسة الخارجية لدولة ما يتم بعيدا عن تدخل الأحزاب السياسية والأجهزة التمثيلية للشعب (كالبرلمانات مثلا) في عملية اتخاذ القرار. على انه منذ ذلك التاريخ بدأ اهتمام الجماهير بالقضايا العامة ومن بينها السياسة الخارجية لدولتهم. وبدأ يظهر التأثير الواضح للرأي في هذا الصدد. ولا يصدق ذلك فحسب في الدول ذات النظم الديمقراطية، بل يصدق أيضًا بالنسبة للدول ذات النظم الديكتاتور التقليدي يضرب بالرأي العام عرض الحائط أصبحت الديكتاتوريات الحديثة أكثر حرصا على خلق رأي عام مؤيد لسياستها عن طريق استخدام أجهزة الدعاية المختلفة[87].

2- العوامل التي أدت إلى نمو الأيديولوجية في العلاقات الدولية :

- ظهور عدد من الدول القوية في المجتمع الدولي التي تدين بأيديولوجيات تختلف عناصرها وتتنوع مضامينها إلى حد التناقض الجذري في العديد من الأحوال، مثل هذه التناقضات المذهبية بتفاعلاتها الدائبة وتأثيراتها المباشرة على السياسات الخارجية للكثير من الدول تهز في النهاية من أسس السلم الدولي وتفجر مصادر للصراع الدولي لم يكن للعالم سابق عهد بها.

---

[87] د. محمد السعيد الدقاق ، " **مذكرات في العلاقات الدولية** " ، ص 200.

- أما المصدر الثاني الذي يرفع من أهمية العامل المذهبي في العلاقات الدولية المعاصرة فهو ينبع من تزايد أهمية الدور الذي يقوم به الرأي العام في عملية صنع قرارات السياسة الخارجية على أنها تشكل قطاعا منعزلا عن المناخ الفكري أو المذهبي العام فيسود الدولة، فالسياسة الخارجية هى امتداد وتعبير عن أوضاع السياسة الداخلية بكل ما يتحكم فيها من مؤثرات ومن ضمنها بالطبع المؤثرات المذهبية[88].

3- **تصنيفات الأيديولوجيات:**

- **الأيديولوجيات الفرعية** Sub national Ideologies أي تلك التي يمكن أن تتواجد داخل الدولة الواحدة ، وينتمي إلى كل منها قطاع معين من قطاعات الرأي العام الداخلي.
- **الأيديولوجيات القومية** National Ideologies أي تلك التي يمتد تأثيرها إلى الدولة بأكملها مما يجعل المناخ الفكري والسياسي العام فيها على نحو معين.
- **الأيديولوجيات الدولية أو عبر القومية** Transnational Ideologies أي تلك التي يشارك في الانتماء إليها والتأثير بها أكثر من دولة كما هو الحال مع الأيديولوجية الماركسية أو أيديولوجية عدم الانحياز[89].

عادة ما توجد علاقة وثيقة بين الأيدلوجية التي تعتنقها دولة من الدول وبين المصلحة القومية لها. بل أن كلا منهما يؤثر في الأخر ويتأثر به. على أن مدي تأثير كل منهما في الأخر يعتمد أساسا على مدي تمسك الدولة بأي منهما. فقد يكون تمسك الدولة بمصالحها على صورة أقوى من حرصها على

---

(88) د. إسماعيل صبري مقلد، "العلاقات السياسية الدولية – دراسة في الأصول والمناهج"، ط2، ص 63-64.

(89) المرجع السابق ، ص 66.

ولائها لمذهبها الأيدلوجي بحيث تكون الدولة على استعداد للتضحية بمنطق المذهب الأيديولوجي الذي تعتنقه إذا اقتضى ذلك لتحقيق صالحها الوطني. وقد يحدث العكس[90]. ومن ناحية أخرى فان دراسة أثر الأيدلوجية على العلاقات الدولية لن تدخل في حسابها سوي العلاقات الدولية الرسمية أي العلاقات التي تتم بين الحكومات أو بين المنتظمات الدولية[91].

4- دور الأيديولوجية في تحقيق الأهداف القومية:

إن الأيديولوجية تلعب دورًا هامًا جدًا في تقرير الهداف القومية، لأن الأيديولوجية هى التي تهيئ المناخ السياسي والفكري الذي يعمل في إطاره المسئولون عن وضع السياسات الخارجية وتحديد أهدافها. وفي هذا الخصوص فان الأيديولوجية قد تخدم كأداة لتحقيق التجاوب في اتجاهات الدول أحيانا أكثر مما تقوم به كعامل شقاق أو اختلاف، وذلك بعكس القومية التي تقوم في جوهرها على تأكيد الفواصل التي تقسم بين الدول. وانطلاقا من ذلك فان الأيديولوجية المسيطرة في دولة ما تكون من عوامل التقارب والتعاون بين الدول التي تدين بأيديولوجيات مماثلة، كما قد تكون من عوامل التصارع فيما إذا تباعدت تلك الأيديولوجيات في مضمونها وأهدافها. وباختصار فان الأيديولوجيات تقوم هى الأخرى بدور يتفاوت تأثيره ومداه بحسب الأحوال في تحديد اتجاهات السياسة الخارجية للدول وما يرتبط بذلك من أهداف[92].

---

(90) د. محمد السعيد الدقاق، "**مذكرات في العلاقات الدولية**"، ص201.

(91) المرجع السابق ، ص 202.

(92) د. إسماعيل صبري مقلد، "**العلاقات السياسية الدولية: دراسة في الأصول والنظريات**"، ط2 ، ص153.

مما سبق، أدرك علماء السياسة في وقت مبكر من هذا التـــاريخ أن الأطر التحليلية البنائية أو الهيكلية لا تتمكن وحدها من تقديم رؤية شـــمولية للعلاقات بين الدول، فدعوا إلى ضرورة اخذ البيئة الثقافية بعين الاعتبار عند دراسة السياسة والحكم وجميع أشكال العلاقات في أي مجتمع متأثرين فـــي ذلك بمفاهيم وتصورات ورؤى علم النفس الاجتماعي.

وإذا كان مفهوم الثقافة السياسية حديث النشأة فأن جذوره البعيدة تمتد إلى فلاسفة الإغريق اللذين كانوا يطرحون مفهوم الفضيلة المدنيـــة بمعنـــي التمسك بالقيم، ويعود الفضل في ظهور المفهوم بالدرجة الأولي إلى المدرسة السلوكية التي بذلت جهدًا كبيرًا لصياغته وتطويره بهدف تفـــسير جوانـــب كثيرة من النظم السياسية فقط.

ويلاحظ أن الثقافة السياسية تنطوي علـــى مجموعـــة مـــن القـــيم، والمعتقدات، والعواطف السياسية المسيطرة في أمة وفي وقت معين، حيـــث إن التصورات تنبعث منها، وأنها تتحكم في الاتجاهات وتنظيم صيغ التـــزام الأفراد، فهي إذن عنصر كبير في العمل السياسي إذ تنظم التبادل الـــسياسي وتهيمن على نماذج المساهمة والاتصال في الحياة العامة، كما تعني أيـــضا واجبات الأشخاص الذين يمثلون الدولة. لذا لاشك أن لكل نظام سياسي ثقافة سياسية معينة تلازمه وتغذيه وتعبر عن فلسفته وتحافظ عليه وتـــسهم فـــي التأثير عبر ذلك بتحديد توجهات وخيارات صانع القرار السياسية الخارجية.

وفضلا عن ما تقدم، يعتمد الاستقرار السياسي والانسجام الاجتماعي جزئيا على الثقافة السياسية، فالتجانس الثقافي والتوافق بـــين ثقافـــة النخبـــة وثقافة الجماهير يعززان من الاستقرار ويدعمانـــه، أمـــا التبـــاين الثقـــافي والاختلاف بين عقلية الصفوة وعقلية الجماهير يعكس بدرجـــة أو أخـــرى مصدر تهديد لاستقرار النظام السياسي.

إن الثقافة السياسية بهذا المعنى تؤثر بلا ريب في الحياة السياسية بصورة عامة وعلى النظام السياسي القائم بصورة خاصة، وفي علاقات الدولة الخارجية بالنتيجة. وتأثير المتغير الثقافي لا يقتصر بداهة على ما تقدم، وإنما يمتد ليشمل أهداف الدولة ووسائلها، فهذا المتغير يصبح في أحيان كثيرة، بمثابة احد الأسس التي تتحدد بموجبها هذه الأهداف وتلك الوسائل وبهذا الصدد تجدر الإشارة إلى أن تأثير هذا المتغير في العلاقات الدولية يعبر عن ذاته عبر صيغ متعددة ومتنوعة ومثالها تأثير الرأي العام، والنخب المؤثرة في عملية صنع القرار، ودور القيم الاجتماعية السائدة في عملية التنشئة السابقة لصناع القرار وأثرها على حركته السياسية الخارجية[93].

وهكذا نجد العامل الثقافي واقعًا في قلب جدل قد يترتب عليه تغيير التوازن العالمي، فمن الملائم أن نفسح مكانًا للاضطرابات الثقافية التي تؤدي إليها محاولات فرص نمط النمو الغربي على كثير من البلدان المختلفة. إذ أن تأثير هذا التحول لا يقتصر فقط على الاقتصاد والحياة الاجتماعية ولكنه يمتد أيضًا إلي الضمائر والعقول الجماعية[94].

رابعاً- الرأي العام "Public Opinion" **وأثره في العلاقات الدولية** :

الرأي العام عبارة عن مجموعة الاتجاهات " Attitudes" ووجهات النظر "View" التي يكنها الأفراد تجاه قضايا وسلوكيات على المستويين المحلي والدولي. ويبرز الرأي العام في العادة نتيجة لوجود مثير "Stimuli" مستقل في إطار البيئة السياسية والاجتماعية المحيطة. كما أن الرأي العام قد يكون له في المقابل تأثير ملحوظ على الظروف البيئية المحيطة. عندما

---

[93] د.ثامر كامل محمد الخرزجي، "**العلاقات السياسية الدولية – وإستراتيجية إدارة الأزمات**"، ط1، ص 118-120.

[94] مارسيل ميرل، "**سوسيولوجيا العلاقات الدولية**"، ترجمة: حسن نافعة، ص301.

يصبح بدوره عاملًا مؤثرًا على عملية صنع القرار. باختصار، إن الرأي العام يعتبر متغيرًا تابعًا ومتغيرًا مستقلًا في نفس الوقت، نظرًا لتأثره على عملية صنع السياسة العامة[95].

"فلويد أولبورت" يعرف الرأي العام بأنه (تعبير مجموعة كبيرة من الأفراد عن أرائهم في موقف معين، إما من تلقاء أنفسهم أو بناء على دعوة توجه إليهم، تعبيرًا مؤيدًا أو معارضًا لمسألة معينة أو شخص معين أو اقتراح ذي أهمية واسعة ... بحيث تكون نسبة المؤيدين (أو المعارضين) في العدد ودرجة اقتناعهم وثباتهم واستمرارهم كافية لاحتمال ممارسة التأثير على اتخاذ إجراء معين – بطريق مباشر أو غير مباشر – تجاه الموضوع الذي هم بصدده[96].

فالرأي العام قد يصبح متغيرًا تابعًا أو نتيجة في إطار نظم الحكم الشمولية " Totalitarian" أو التسلطية " Authoritarian"، عندما تهيمن وتسيطر وتتدخل النخب الحاكمة في عملية تشكيل الرأي العام، عن طريق استخدام واستغلال وسائل الإعلام: الرقابة على المطبوعات "Censorship"، القضاء على المعارضة، تزوير الانتخابات أو توجيهها، والدعاية المحتكمة إلى المشاعر الوطنية أو القومية. أما في نظم الحكم النيابية، فإنه يلاحظ وجود عدة آراء مختلفة حول قضايا هامة، تتماشى ونظام التعددية "Pluralism" الذي تتبناه مثل هذه النظم السياسية[97].

---

(95) د. مصطفي عبد الله خشيم، **"موسوعة علم العلاقات الدولية – مفاهيم مختارة"**، ط1، [ليبيا ، الدار الجماهيرية للنشر ،2003] ص 107.

(96) د. ثامر كامل محمد الخرزجي، **"العلاقات السياسية الدولية – وإستراتيجية إدارة الأزمات"**، ط1 ، ص 126.

(97) د. مصطفي عبد الله خشيم ، **المرجع السابق**، ص107.

يعتبر الرأي العام عنصرًا مؤثراً في مجال السياسة الدولية ، من خلال تأثيره على عملية صنع السياسة الخارجية إلى جانب تأثيره على الرأي العام في دول أخري . ولا يمكن لنظم الحكم – مهما كانت – أن تنجح في سياساتها الخارجية إذا افتقرت إلى تأييد الرأي العام، أو على الأقل تأييد بعض قطاعاته . والرأي العام الدولي، الذي يتكون بدوره من رأي عام شعوب ودول مختلفة، يبرز بوضوح من خلال قرارات الأمم المتحدة التي تعتبر قيدًا على سياسات الدول الخارجية[98].

ولعل من المفيد الإشارة إلى أن تأثير الرأي العام عموما يختلف باختلاف طبيعة النظم السياسية، ففي الوقت الذي يتميز بغيابه أو في الأقل بضالته، في الدول الشمولية، يتميز الرأي العام في الدول الأوروبية المتقدمة صناعيا بأنه على قدر عالي من التأثير.

ولا يقتصر تأثير الرأي العام على المسائل المركزية وفي الأوقات غير الاعتيادية، وإنما يمتد ليشمل ما يسمي بمزاج السياسة الخارجية ، أي تلك الاتجاهات والميول السياسية العامة التي تتبناها تلقائيا اغلب قطاعات الرأي العام خلال فترة من الزمن والتي تحد، لتأثيرها، من نطاق البدائل المتاحة أمام صانع القرار السياسي الخارجي، وعلى الرغم من أن الضرورة والحكمة تقتضيان، في أحيان، ولاسيما في أوقات التوتر والأزمات، أن يصار إلى عزل عملية صنع القرار عن مطالب الرأي العام، بيد أن هذا لا ينفي أن للرأي العام ، كقوة سياسية داخلية ، تأثيرًا كامنا وشبه مستمر في السياسة الخارجية ، وفي العلاقات الدولية بالنتيجة. ومع الأهمية المعطاة، ضمنا أو صراحة للرأي العام من قبل صانع القرار تتباين الآراء حول مدي

---

(98) د. مصطفي عبد الله خشيم، "موسوعة علم العلاقات الدولية – مفاهيم مختارة"، ط1، ص 108.

ضرورة أخذه بنظر الاعتبار عند اتخاذ القرار تتباين الآراء حول مدي ضرورة أخذه بنظر الاعتبار عند اتخاذ القرار، فهناك اتجاه يدعو إلى عدم اخذ الرأي العام السائد على محمل الجد لعدم قدرته على الحكم الموضوعي للأحداث والمشاكل الدولية ، أما الاتجاه الأخر فيذهب إلى العكس، إذ يدعو إلى توعية الفرد المواطن وتزويده بالمعلومات الكافية لمساعدته على التقويم السليم بهدف تحقيق مشاركته في عملية صنع القرار[99].

تعقيب

نستخلص مما سبق، إن الضغوط التي يمارسها الرأي العام في بعض مواقف السياسة الخارجية قد تجبر الحكومات على الاستجابة لها بشكل أو آخر. وإن كان ذلك يختلف بالطبع في النظم الديمقراطية عنه في النظم الدكتاتورية، وفي الأزمات والطوارئ القومية عنه في الظروف العادية.

خامساً- صناع القرار وتأثيرهم في العلاقات الدولية :

1- سلوك الدولة في العلاقات الدولية، هو سلوك ومواقف صناع القرار في الدولة:

حينما نتحدث عن سلوك الدولة في العلاقات الدولية، فإننا نقصد سلوك ومواقف صناع قراراتها فالدول حينما تتفاعل مع غيرها في المسرح الدولي فإنها تعمل بوحي من صناع قراراتها. ومن هنا لا يمكن أن نهمل العامل الإنساني إذ ما أردنا فهم عمل ووظيفة المجتمع الدولي المعاصر. ويبين لنا التاريخ وجود تنوعات غير محددة في سلوك الحكومات. وان كل مسئول سياسي يشكل خصوصية بحد ذاته. وإن اتخاذ القرارات يفسر جزئيًا بواسطة شخصيات الرجال في السلطة . ففي العلوم الاجتماعية والتي تشكل

---

[99] د.ثامر كامل محمد الخرزجي، "العلاقات السياسية الدولية – وإستراتيجية إدارة الأزمات"، ط1 ، ص 126-127.

سوسيولوجيا العلاقات الدولية جزءًا منها تكتشف بعض الخصوصيات الفريدة(100).

إن اهتمامنا يجب أن ينصرف أولاً إلى هؤلاء القادة الذين وضع القدر بين أيديهم مصائر شعوبهم وآلت إليهم مسؤولية اتخاذ قرارات الحرب والسلم. إذ نجد أن من بين هؤلاء الأبطال أو الزعامات الكاريزمية من يمكن وصفهم "بالعقلانيين" ليس فقط لأنهم حرصوا دائمًا على أن يوائموا بين الهدف والوسائل اللازمة لتحقيقه ولكن لأنهم عرفوا أيضًا كيف لا يتجاوز صدود قدراتهم. ولكن كثيرون هم أولئك الذين أجيبوا منهم بجنون العظمة megalomania أو الذهان ألهذياني paranoia أو انفصام الشخصية Schizophrenia أو حتى بالاضطراب العقلي Confusion مما أدي ببلادهم إلى التهلكة(101).

نعني بذلك شخصية القادة السياسيين المسئولين عن تحديد هذه الأهداف وصياغة إما بالأسلوب الذي يخدم مصالح الدولة. وما يبرهن على صحة هذا التصور، أن التغير في أنماط الزعامة والقيادات السياسية الحاكمة ينتج في كثير من الأحوال تغيرات هامة في الاتجاهات الخارجية للدولة وفي بعض الحالات يكاد يكون نفوذ القائد السياسي وتأثيره على اختيار أهداف السياسة الخارجية مطلقًا. ومن هذه الأمثلة: دور هتلر في زعامة ألمانيا النازية، ودور ستالين في زعامة روسيا السوفيتية، ودور غاندي في زعامة الهند، ودور عبد الناصر في زعامة مصر، وهكذا.

ولكن ثمة تحفظ على ما سبق، وهو أن هذه الزعامات لا تستمد ذلك النفوذ من فراغ، ولكنها غالبًا ما تكون تعبيرًا عن نزعات ومؤثرات ومصالح

---

(100) د. سعد حقي توفيق ، " **مبادئ العلاقات الدولية** " ، ص 185.

(101) مارسيل ميرل، "**سوسيولوجيا العلاقات الدولية**"، ترجمة : حسن نافعة، ص275.

وضغوط قومية معينة، ويؤدي احتكارها شبه المطلق للسلطة السياسية إلى إبراز تلك الأمور بالشكل الذي تراه بعيدًا عن أية ضغوط أو معارضات، فالأهداف القومية التي وضعها هتلر لسياسة ألمانيا الخارجية كانت تعبيرًا عن شعور الفئات المتطرفة في الرأي العام الألماني التي أرادت التخلص من أثار تسويات الحرب الظالمة التي تضمنتها معاهدة الصلح في فرساي. كذلك فان الأهداف التي وضعها ستالين لسياسة روسيا السوفيتية الخارجية حاولت أن تعزز دورها كقاعدة ارتكاز في تحقيق الثورة الاشتراكية العالمية، والأهداف التي يتبناها. ومهما يكن من أمر، فان من المتفق عليه هو أنه عند تحديد النفوذ النسبي الذي يمارسه هؤلاء الزعماء في تقرير الأهداف القومية، فإن هذا التحديد يجب أن يبحث في نطاق المؤسسات السياسية القائمة في الدولة، فهذا النفوذ ينحو لأن يزيد بشكل واضح في الدول غير الديمقراطية، بينما يقل في الدول الديمقراطية وقد تكون هناك بعض استثناءات محدودة من هذه القاعدة العامة[102].

إن الحرص الشديد على تحقيق قدر من النظام في العالم وهو حرص يتجلي بوضوح لدي كل الرجال القادرين على العمل، وكذا حاجة الخبراء والباحثين الماسة إلى الوضوح ، بفيضان عادة إلى النظر إلى العلاقات الدولية، وكأنها مباراة يتنافس فيها لاعبون عقلانيون. ومن هذه الزاوية تلتقي المسيرة العلمية للاقتصاديين (الليبراليون منهم والماركسيون). بمسيرة السياسيين من أنصار الواقعية السياسية. فبصرف النظر عما إذا كان موضوع البحث هو المزايا المادية أو القوة فان سلوك اللاعبين يرتكز على إستراتيجية مفادها تعظيم الفوائد إلى أقصي حد ممكن وتقليل الخسائر إلى

---

[102] د. اسماعيل صبري مقلد، "**العلاقات السياسية الدولية. دراسة في الأصول والنظريات**"، ط2، ص 151-152.

أدني حد ممكن. وفي هذا الإطار لا يكون للخطاب السياسي، أو الإيحاء الإيديولوجي أو الشعار الدعائي من وظيفة سوي الحرص على الدفاع عن العائد أو عن الرشادة، وهو حرص غير مشرف على أي حال. ولذلك بدأ الاقتصاديون أنفسهم يتشككون في حصافة مثل هذه التفسيرات، وبالتالي فمن باب أولي يتعين أن نعي خطورة الاكتفاء بمنهج عقلاني لتفسير الواقع الاجتماعي، عندما تدخل السياسة إلى الحلبة. وفيما يتعلق بالعلاقات الدولية فانه يتعين علينا أن نتساءل، على الأقل، عن مدي إمكانية وحدود فهمها من خلال منهج عقلاني صرف[103].

2- الخصائص الشخصية لصناع القرار والتي تؤثر في العلاقات الدولية:

إن التأكيد على الخصائص الشخصية لصناع القرار هى مسألة مهمة لان صناع القرار، كأفراد لهم تأثيرات مختلفة على العلاقات بين الدول. وبدون شك تضم السياسة الدولية أحداثًا مهمة في التاريخ لأولئك القادة الذين يحتلون مركزًا للتأثير في وقت معين.

إن الأمر يتطلب هنا دراسة طبيعة وشخصيته صانع القرار الخطوط الأساسية لسلوكه. فالمطلوب دراسة كيفية تعامل صانع القرار كفرد إزاء أنواع مختلفة من المحرضات. ووجدت بعض النماذج من أنواع السلوك التي تحدث بانتظام في بعض أنواع المواقف وهذا يتطلب دراسة ما يلي:

- **التجربة السابقة :**

إن مرور صانع القرار كإنسان خلال فترة من حياته بتجربة معينة تجعله يستفيد من بعض الدروس والأحداث اليومية.

- **طبيعة الدور :**

يتأثر طبيعة الذي يلعبه القائد أو صانع القرار بالعاملين التاليين:

---

[103] مارسيل ميرل، "**سوسيولوجيا العلاقات الدولية** " ، ترجمة : حسن نافعة، ص275.

- البحث في التاريخ: ففي أغلب الأحوال تضع الأحداث والمواقف السابقة بعض القواعد والسوابق وردود الأفعال للفعاليات المختلفة التي من المفروض قد وضعت في السجل. وعلى الرغم من أن سجل التاريخ ليس مسيطر عليه بالضرورة فان ما حدث سالفاً سيضع بعض الضغوط على صناع القرار.
- يتأثر طبيعة دور صناع القرار بما يفكر الأشخاص الآخرون العاملون مع صناع القرار إذ يتحدد دور بما يتصوره هؤلاء .

- **المعرفة والمهارة :**

إن المعرفة ضرورية جدًا لصانع القرار من أجل مبادئ السياسة الدولية. فالمطلوب منه معرفه خصائص ودور الوحدات المختلفة المعنية في العلاقات الدولية ودور الأخلاق والقانون والإيديولوجية والقوة وكذلك معرفة العلاقة بين الأهداف الآتية والمتوسطة المدى التي يجب الحفاظ عليها. إن المعرفة والمهارة لصانع القرار هي مهمة جدًا، وأخذ يبدوا واضحًا أن وراء كل فرد صانع للسياسة قدرة للتأثير على الأحداث. وعلى صانع القرار أن يكون على دراية وعمق واسع بالمعرفة والمهارة العالية في صياغة وتنفيذ سياسة الدولة الخارجية، وبالتالي سيكون بوسعه انتقاء الخيار الملائم من بين عدة بدائل ويتمكن من عند ذلك من تحقيق وحماية الأهداف الوطنية بأقل كفلة ممكنة[104].

- **العقلانيـة :**

المقصود بالعقلانية الموائمة بين الهدف والوسائل اللازمة لتحقيقه، وأن تحقيق العقلانية هي مسألة صعبة لأنها تتأثر بأهواء صناع القرار. فقد يتصرف هؤلاء تصرفات غريبة عند معالجتهم للازمات الدولية. إذ يصعب

---

[104] د . سعد توفيق حقي ، " **مبادئ العلاقات الدولية** " ، ص 189-191.

وضع العقلانية ضمن معايير متفق عليها. ومن الصعب وضع حدود لفحصها. وكذلك يصعب أثبات العقلانية بالنسبة للأفعال، فكم من القرارات التي إذا نظرنا إليها في حد ذاتها يتبين أنها قد اتخذت بدافع الحرص على المكانة أكثر منها استجابة لحسابات عقلانية رشيدة.وبشكل عام فعادة ما تبررُ التصرفات السياسية استنادًا إلى مفاهيم باسم منطق الدولة أو المصلحة الوطنية. فالدكتاتوريون لا يتورعون عن استخدامها لتبرير تصرفاتهم. أما في الدول التي تسود فيها حرية الرأي والنقاش فنادرًا ما يتم الاتفاق على مضمون موحد للمصلحة الوطنية بين الحكومة والمعارضة. وفي الواقع وعند الرجوع إلي مدرك أن الاتفاق العام الذي تحقق حول سياسة معينة في لحظة معينة، وعلى ضوء الخبرة اللاحقة، متعارضًا مع المصالح الحقيقية لدولة[105].

على أي حال، ربما يكون أحد أسباب عدم سهولة قبول العلاقات الدولية لمنهج أو إطار واحد، يرجع لتداخل كثير من العوامل التي تؤثر في العلاقات الدولية، واختلاف خصائص كل منها. حيث أن علم العلاقات الدولية، علم واسع المجال ويتصل بكل مجالات العلوم الإنسانية، كالأخلاقيات والاقتصاد والقانون والسياسة وعلم الاجتماع وعلم النفس الاجتماعي، فجميعهم يتداخلون بشكل أساسي في العلاقات الدولية، وعلى وجه الخصوص يستخدم علم النفس وعلم الاجتماع والعلوم السلوكية لتحليل الحركة السياسية للعلاقات الدولية[106].

---

[105] مارسيل ميرل ، " **سوسيولوجيا العلاقات الدولية** " ، ترجمة : حسن نافعة، ص275-276.

[106] William Clinton Olson , " **The Theory and Practice Of International Relations**" , Eight Edition , [Englewood Cliffs , New Jersey , Prentice Hall International , Inc , 1991] ,p.397

التعقيب

لقد أدت محاولة استكشاف العوامل الأساسية التي تشكل واقع عالمنا المعاصر إلى تحديد السمات المميزة للوسط الذي تدور العلاقات الدولية بداخله. ونقصد بذلك، إذا ما استخدمنا مصطلحات منهج تحليل النسق، بيئة النظام، أي الضغوط والإمكانيات التي تواجه حركة الفاعلين.

وتكمن السمة الأساسية لهذه البيئة في تعدد وتنوع التدفقات التي تتشابك داخل هذه البيئة: نمو وانتقال السكان، الانقلاب الذي حدث في ظروف الانتاج والتبادل بسبب التحولات التكنولوجية، الخلل وعدم الاستقرار الذي تسببه التدفقات الرأسمالية ومحاولات السيطرة على الثروة، تداول الأفكار وما تحدثه من صدمات بين النظم القيمية. ومن البديهي ألا تنبثق هذه التدفقات وتنتشر من خلال عملية توالد عفوي أو ذاتي. فهناك مبادرات أو ابتكارات عديدة تحدد نقطة بدء وخط سي هذه التدفقات ولكن قد يكون من الصعب رصدها . وتأتي قوة الدفع أحياناً من جانب حكومات الدول أو من يعمل تحت سيطرتها . وأحياناً أخرى نجد أن القرارات الفردية أو المواقف التي تتخذها الجماعات المختلفة (العملية أو الصناعية أو الأيديولوجية أو المهنية) هي التي تتدخل لتخلق الظروف المواتية لأحداث التغيير أو لتدعيم الأمر الواقع.

ومما لا شك فيه، إن حجم الدول وتعدادها السكاني والكيفية التي تتوزع بها مواردها الطبيعية، ومناخها، وطبيعة التضاريس فيها، لها كلها تأثيرات هامة على تطورها الاجتماعي والاقتصادي، وفي تحديد احتياجاتها من الدول الأجنبية، وفي تشكيل نظرتها لمناطق العالم المختلفة، كما أن لهذه الظروف نفسها اتصال وثيق بسياساتها العسكرية والدفاعية. فالطبيعة الطبوغرافية للدولة قد تشجعها على غزو غيرها، كما أنها قد توفر لها إمكانيات طبيعية تعزز من مقدرتها على الدفاع عن أمنها وحدودها.

وبالإضافة إلى ذلك فإن الخصائص الاقتصادية للدولة والكيفية التي تتوزع بها مواردها الطبيعية تحدد ما إذا كانت الدولة في حالة من الاكتفاء الذاتي النسبي أم إنها تابعة على غيرها من الدول في أوقات السلم والحرب. وكذلك فان التضاريس قد يكون لها تأثيرها على نوع الحرب التي تخاض في مناطق معينة . ومن ناحية أخرى ، فان صغر حجم إقليم الدولة مع ارتفاع درجة الكثافة السكانية فيه ، قد تؤدي إلى صعوبة توفير احتياجات الدولة الضرورية من الغذاء، ومن ثم يبرز التوسع في التبادل التجاري مع الخارج كهدف حيوي في سياسات الدولة، ومن أمثلة ذلك بريطانيا واليابان.

فالمشكلات المتعلقة بعدم كفاية الموارد الغذائية المتاحة للعالم (أو ما أصبح يعرف بمشكلة الأمن الغذائي)، والمشكلات الناتجة عن استهلاك أو احتمال نضوب مصادر الطاقة، ومشكلات الضغط أو الانفجار السكاني، ومشكلات الفقر والجوع، ومشكلات تلوث البيئة الإنسانية، ومشكلات الهجرة عبر المجتمعات الإنسانية المختلفة، والمشكلات التي تنتج عن اتجاه بعض الدول إلى التوسع في استغلال الفضاء الخارجي لأغراض قومية أو عسكرية، إلخ، كل هذه المؤثرات وغيرها لها انعكاساتها الواضحة على تخطيط الدول لمضمون علاقاتها بالدول الأخرى والأهداف التي تقوم هذه السياسات على محاولة تحقيقها.

ومن هذا يتضح أن الخصائص الجغرافية والطبيعية لبعض الدول قد تخلق مصالح وأهدافا دائمة في سياساتها الخارجية وذلك بغض النظر عن طبيعة الظروف الدولية السائدة، وبغض النظر عمن يشغلون مراكز السلطة والتأثير في أجهزة وضع السياسة الخارجية في تلك الدول، وان كان من الممكن أن تختلف الأساليب وتتعدد الوسائل لدعم تلك الأهداف وتحقيقها بفاعلية أكبر.



الفصل الخامس

مناهج العلاقات الدولية

تمهيد :

المنهج هو الإطار الذي توضع فيه المعلومات والبيانات الخاصة بظاهرة معينة، بغرض الوصول إلى صياغة تعميمات بشأن العوامل والمتغيرات والعلاقات التي تحكم هذه الظواهر[1].

مناهج دراسة العلاقات الدولية يمكن تصنيفها إلى:

مجموعتين من المناهج التي تتبع في دراسة العلاقات الدولية هما:

أ- المناهج التقليدية (**Traditional Approaches**).

ب- المناهج المعاصرة (**Contemporary Approaches**).

وعلى هذا سوف ينقسم هذا المبحث إلى قسمين رئيسيين[2]:

المناهج التقليدية **Traditional Approaches**	المناهج المعاصرة **Contemporary Approaches**
وهى من أكثر المناهج المتداولة المعروفة في دراسة العلاقات الدولية، ويعد من أول المناهج النظرية التي ظهرت لدراستها، وتميل الاتجاهات النظرية الحديثة حالياً إلى الإقلال منه. ويقوم على رصد الوقائع والأحداث الدولية وتحليلها[3].	وهى المناهج التي تقوم على استخدام البراهين المنطقية والرياضية والقيام بإجراءات تجريبية دقيقة للتحقق[4].

---

(1) د. السيد عليوة ، " **إدارة الصراعات الدولية – دراسة في سياسات التعاون الدولي** "، [القاهرة ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، 1988] ص 16.

(2) J. Craig Barker , " **International Law and International Relations** ", [London , Continuum , 2000] , p70.

(3) Braillard Philipp," **Theories des relations Internationals**", [Press universities de France, Paris, 1977] , p.p. 32 -33.

(4) د. سعد حقي توفيق ،" **مبادئ العلاقات الدولية**"، ص 74.

المناهج المعاصرة Contemporary Approaches	المناهج التقليدية Traditional Approaches
مثل: - منهج تحليل النظام السياسي الدولي. "The International System and its Subsystems". - منهج يقوم على التوازن الدولي. "Equilibrium Theories" - منهج اتخاذ القرارات في السياسة الخارجية "Decisions Making Theory" - منهج المباريات في التحليل الدولي "Gamow Theory"	مثل: - المنهج التاريخي "Historical Approach" - المنهج السلوكي "Behavioral Approach" - المنهج الواقعي - المنهج المثالي "Idealist Approach" - المنهج القانوني "Legal Approach" - منهج التحليل في أطار سياسات القوي "Power Politics Approach" - منهج يركز على فكرة المصالح القومية "National Interest Approach"

(أ) المناهج التقليدية في دراسة العلاقات الدولية:

أولاً – المنهج التاريخي (Historical Approach):

يعد المنهج التاريخي من أقدم المناهج لدراسة العلاقات الدولية. وهو من المناهج التقليدية، ويهدف إلى البحث وتقديم الحقائق المتعلقة بتطور المجتمعات في العلاقات الدولية في زمن محدد. والغرض منه هو إعادة بناء الماضي على أساس دراسة الأحداث الوثائقية من أجل تفسير تطور الأحداث في المجتمعات. وينظر المؤرخ إلى الحاضر كنتيجة للماضي وينظر إلى المستقبل من خلال القوانين التاريخية التي تسيطر على كل الظواهر

والتغيرات الاجتماعية. وقد درست قوانين الحتمية التاريخيـــة عنـــد بعــض المؤرخين والتي تعين المؤرخ على فهم ماذا يجب أن يحدث ولــيس مــاذا يحدث[5].

وهو أكثر المناهج التقليدية شيوعًا، وهو يعلق أهمية كبــرى علـــى تطور التاريخ الدبلوماسي وذلك على أساس أن العلاقات الدولية المعاصــرة جذورا وامتدادات تاريخية سابقة مما يجعل التعمــق فــي تفهــم الظــروف والمؤثرات التاريخية أمرا ضروريا لاسـتيعاب الملابـسات التـــي تحـيط بالعلاقات الدولية في أشكالها المعاصرة، فالروابط والــصراعات والأحقــاد التاريخية تعد في تقدير المنهاج التاريخي من بين القوي الرئيسية التي تتحكم في الاتجاهات السياسية الخارجية للدول[6].[1]

ويقوم هذا المنهج على وصف الأحداث والوقائع التي شهدها تــاريخ العلاقات الدولية باعتبارها أحداثًا محددة زمانًا ومكانًا. وهو يقتــصر علـــى مجرد تسجيل هذه الأحداث دون السعي إلى تفسيرها تفسيرا علميا، أي أنـــه يتعامل مع الوقائع التاريخية باعتبارها أحداثا مستقلة منفصلة عــن بعــضها

---

[5] Toma Peter A. " **Introductory essay: what is The Substance of Contemporary International Relations and how can The main Factors and validates Responsible For International phenomena be identified and understood ?** In peter Toma and other in " Basic issues in Internationals relations in second edition , Allyn and Bacon , Inc , Boston , 1974 , P.7

[6] د. إسماعيل صبري مقلد، "العلاقات الـسياسية الدوليـــة – دراســـة فـــي الأصـــول والنظريات"، ط2، ص 14.

[1]

البعض ، أي انه يقدم وصفا لكل حدث على حدة دون السعي إلى الكشف عن الخصائص الأمة المشتركة للأحداث المشابهة(7).

ومرد ذلك قناعة مسبقة تبني على أساس ان الحاضر إنما يعكس الماضي، وإن المستقبل هو محصلة لقانون أزلي يتحكم لوحده في تطور الظواهر والتحولات الاجتماعية المختلفة، وهو القانون التاريخي(8).

يعتبر المنهج التاريخي (Historical Approach) المرحلة الأولى من تطور موضوع العلاقات الدولية كحقل معرفي أكاديمي، وهناك جملة اعتبارات قادت إلى ذلك. فحتى الحرب العالمية الأولى نظر الكتاب والمفكرون إلى العلاقات الدولية على أنها علاقات محضة بين الأمم . وبما إن اغلب هذه العلاقات كانت تقع في مجال الشؤون الخارجية فان الدبلوماسيين اشرفوا على تنفيذها بتوجيهات من وزارات الخارجية. كما أن استمرار ممارسة الأسلوب الدبلوماسي خلف لنا رصيدًا من التجارب الشخصية التي تركها الدبلوماسيون البارعون والمؤثرون على مسيرة الأحداث بين الأمم بشأن قضايا تخص مصالح أكثر من دولة. وقد ظن أن هناك ديمومة في السوابق الدبلوماسية يمكن عن طريق دراستها تاريخيًا التعرف على الأسباب التي حدث بسببها الأزمة أو غيرها في اتخاذ مثل هذا وذلك الموقف. كما انه يمكن تحديد ما حدث بالفعل نطاق المكان والزمان. وبعد تحديد الأسباب وما حدث بالفعل يمكن استنتاج ما نجم عن الحدث،

---

(7) د.محمد طه بدوي، د . ليلي أمين موسي، **"النظرية العامة للعلاقات الدولية"**، ص ص 101-103.

(8) د. مازن إسماعيل الرمضاني، " **السياسة الخارجية دراسة نظرية** "، [بغداد ، مطبعة دار الحكمة ، 1991]، ص 89.

وبالتالي يفاد من هذه النظرة التاريخية في فهم الحاضر وتوقع ما سيحدث في المستقبل[9].

إن المنهج التاريخي يمكن أن يساعد على توفير أسس فعالة لفحص المدى الذي تتوافق فيه ممارسات الدول مع القواعد والأهداف المعلنة بوصفها أساسًا للسياسة. والتاريخ على كشف الكيفية التي تم التوصل بها إلى القرارات بالاستفادة من الرأي العام وجماعات المصالح. والتاريخ هو أفضل مختبر لفحص وامتحان العلاقات وبيان السبب والنتيجة في السياسات العالمية. وأن نتائج السياسات المعنية والأفعال يمكن التوصل إليهما إذا ما تذكرنا أن كل موقف دولي هو فريد وان التاريخ لا يفيد نفسه[10].

وبالإضافة إلى ذلك، فإن الشؤون الخارجية للدول الأوروبية كانت تودع في معاهدات واتفاقيات وبرتوكولات لتنظيم تلك العلاقات ولتحديد المواقف إزاء قضايا دولية. ومن أجل فهم العلاقات القائمة آنذاك يرجع إلى دوائر حفظ الوثائق لدراسة تلك الاتفاقيات، لذلك اقترن المنهج التاريخي بدراسة الماضي.ولكن ما يثير القلق هنا هو أن أغلب الدول الرئيسة في الشؤون الدولية لم تكشف بعد عن جميع الحقائق المحفوظة في الوثائق. لذلك ليس منطقيا في عالم التغير السريع والثورة الاجتماعية – كما هو عليه عالمنا اليوم – أن ينتظر المرء حقبة من الزمن كي يفهم حقيقة علاقات دولة ما بعد إن مرت عليها خمسون سنة على الأقل. وليس منطقيا أن ينتظر المرء فترة كهذه كي يدرك الشواهد التي حدثت بالفعل في التاريخ إلى فعله آنذاك والذي هو مما لا شك فيه رحم الفعل أو الحدث في الوقت الحاضر[11].

---

(9) د. كاظم هاشم نعمة ، " **العلاقات الدولية** " ، ج1 ، ص 36 .

(10) د. سعد حقي ، " **مبادئ العلاقات الدولية** " ، ص80.

(11) د. كاظم هاشم نعمة ، **المرجع لسابق** ، ص 37 .

☒ **المدرسة الماركسية تؤيد المنهج التاريخي لفهم العلاقات الدولية بالرجوع إلى المبررات الآتية :**

- إن السياسة الدولية هى حقل واسع للشؤون الإنسانية التي لم تتوقف منذ أن أقامت المجاميع البشرية علاقات أولية فيما بينها. ولكي تفهم هذه الظاهرة المستمرة لابد من استيعاب حقائق عامة تفسر لنا هذه الديمومة. أي أن أفعال الإنسان والأمم والدول والحضارات لا يمكن التعرف عليها ومراقبة تطورها والاستعانة على معرفة مصيرها من غير دراستها داخل إطار تاريخها زمنيًا ومكانيًا. وهذا لا يعني إن دراسة الأفعال والأحداث لا تخضع إلى نظرية معينة، فهناك فلسفات للتاريخ بعضها يدرس الحضارة (توينبي) وبعضها يدرس الصراع الطبقي (ماركس وإنجلز) وبعضها يعتمد الموضوعية (رينيه ديكارت) أو ثقافية معينة (شبينجلر)، ولكن القول بأن هذه الأفعال والأحداث هى حصيلة نظرية معينة شيء أخر.
- ليس منطقيا أن تدرس العلاقات الدولية من غير تاريخها. فهنا بالذات تتضح لنا حركة التغيير. فالتحولات السياسية هى تواتر أحداث لها جذورها وعللها ومكانها وزمانها التي نمت فيها. ولا يمكن قطع هذه الاستمرار لان كثيرا من التغييرات لا تفرز مفعولها آنيا بل تبقى إلى حد ما أحداثًا كامنة، هى في الواقع أحداث مشروطة أو متوقعة بشكل أو أخر وهذا يقودنا إلى الحجة الثالثة.
- إن التاريخ لا يعني بالعام المتكرر فحسب، بل يبحث عن الفريد والمتوقع صحيح أن العرض التاريخي لأمم ودول عدة في أحقاب زمنية مختلفة تكشف عن سياق معين تكاد تشترك فيه جميع العينات مع فوارق غير أساسية مردها ظروف محلية أو طارئة. ولكن أليس دراسة التاريخ هى أيضا الإدارة الكاشفة للميزة التي تتصف بها حضارة ما أو أمة ما. ومما

لا شك فيه أن هذه المقومات تؤثر في صيغة أفعال وأحداث هذه الوحدات السياسية. والمنهج التاريخي يفسح مجالاً أرحب لحدوث المتوقع أي عكس المناهج العلمية البحتة كالفيزياء والكيمياء، وكذلك عكس التنظير المعاصر للعلاقات الدولية حيث تصبح الأحداث المتوقعة أسيرة الافتراضات الأولية في النموذج النظري.

- إذا كانت النعرة التجريبية قد استهويت كثيرًا من الكتاب والباحثين في العلاقات الدولية، فأي مختبر يصلح للحكم على الأحداث والأفعال والمواقف غير التاريخ؛ إن التاريخ أفضل مرشد – بل في الواقع لا يوجد سواه – لفهم الوقائع كما هي عليه. والأكثر من هذا، هل يمكن تخليص السياسة الدولية من المواقف القيمية والمعايير الأخلاقية. وإذا اجمعنا على أن كل موقف محمل بمستويات قيم دينية – إنسانية – قومية – حضارية – شخصية، وإن كل فعل فيه أخلاق (اللأخلاقية بمعنى التحرر من الأخلاق هي بحد ذاتها موقف ينم عن أخلاقية من نوع ثان)، فإن المنهج التاريخي هو الوسيلة الأنجح لكشف هذه المعطيات في العلاقات الدولية[12].

☒ مميزات المنهج التاريخي :

- القدرة على تحري الأسباب التي تكمن وراء نجاح أو فشل قادة الدول في إتباع سياسات خارجية معينة في وقت ما، واستخلاص مغزى أو دلالات عامة لأنماط السلوك الدولي المختلفة.
- إن استخدام المنهاج التاريخي يؤدي إلى تفهم أكبر وأعمق للاتجاهات التي يسلكها تطور العلاقات السياسية بين الدول وانتقالها من نظام إلى آخر.

---

(12) د. كاظم هاشم نعمة، "العلاقات الدولية"، ج1 ، ص ص 38-39.

- إنه يساعد أيضًا على تفهم الكيفية التي يتم بها اتخاذ بعض قرارات السياسة الخارجية والدوافع التي تمليها والنتائج التي تتبلور عنها وذلك في الإطار التاريخي الحقيقي لهذه القرارات.
- إن التاريخ في اعتقاد دعاة هذا المنهاج يخدم كمعمل للتجريب واختبار العلاقة التي تقوم بين الأسباب والنتائج في السياسة الدولية على أساس أن لكل موقف دولي طبيعته المتميزة، وأن مواقف السياسة الدولية لا تتكرر على نفس النحو[13].

☒ **الانتقادات على المنهج التاريخي :-**

- لا يوجد حكم مطلق في التاريخ يقول كل شيء في العلاقات الدولية، والأحداث التاريخية بها من الغزارة والتعقيد والتداخل ما يجعل من الصعب عمليًا تحديد القوى الرئيسية التي تتحكم في العلاقات الدولية عن أي مرحلة من مراحل تطورها.
- والسرد المجرد للأحداث التاريخية لا يعلمنا شيئًا ما لم ينهل المؤرخ من بعض حقول المعرفة الأخرى المتطورة.
- إن قدرة المنهج التاريخي على التنبؤ في العلاقات الدولية هي مسألة صعبة، إذ أن فائدة المنهج التاريخي كطريقة للتكهن يرتبط بالقناعة بأن تطابق تجربة الماضي مع اتجاهات المستقبل يتعلق بمستوي ونسبة التغيير خلال الزمن، فإذا كان السلوك حول قضية معينة هو نوعًا ما مستقر فأنه يمكن قياس النماذج خلال زمن معين، فعندئذ يمكن تحليل السلوك السابق كأساس لتحليل السلوك المستقبلي. ولكن في فترات التغييرات السريعة الجذرية فقدت التجارب التاريخية القدرة على التكهن . ويصبح عندئذ تطبيق المنهج التاريخي غير فعال في العلاقات الدولية.

---

[13] د. إسماعيل صبري مقلد، "**العلاقات السياسية الدولية – دراسة في الأصول والنظريات**"، ط2 ، ص ص 14-15.

- الانتقاد الذاتي هو أن التاريخ كثيرًا ما تستخدم دراسته لإثبات فرضية معينة، ومن هنا يحدث نوع من التأثير أو التلاعب بالمادة التاريخية بحيث يستخلص منها فقط العناصر التي تؤيد هذه الفرضية واستبعاد العناصر الأخرى التي تدحضها أو تناقضها، وعلى ذلك تكون الاستنتاجات والتعميمات متحيزة ولا تعكس إلا جزءًا من الحقيقة التاريخية يتوقف مداه على اتجاه كل دارس وكيفية تحليله للمادة التاريخية التي في متناوله[14].
- التاريخ لا يمكن أن يعلم صناع القرار ماذا يتوجب عليهم أن يقرروا في أي زمن معين. ولكنه يمكن أن يقترح السبيل المباشر وذلك بالتركيز على أحداث الماضي والاتجاهات والمصالح القائمة. فعملية صنع القرار السياسي الخارجي لا يمكن أن تنجز في إطار التاريخ. وإنما في الإطار الذي تستخدم فيه العناصر. والتاريخ على الرغم من كونه مفيدًا إلا أنه منهج غير كاف للدراسة بمفرده .
- إن الجدل هو من أجل الإمساك بكل العوامل الرئيسية في الشؤون العالمية وحساب القوي الرئيسية المؤثرة في فترة محددة، وعليه فمن غير الممكن الاعتماد على عامل واحد ألا وهو التاريخ في تحليل العلاقات الدولية.
- ينكر المنهج التاريخي إمكانية وجود علاقة السببية أو التحليل السببي في الوقت الذي أخذت فيه مناهج جديدة تؤكد على هذه المؤثرات في التحليل ولاسيما ما تؤكد عليه الاتجاهات الحديثة في تحليل العلاقات الدولية.
- من الصعب استنتاج قوانين من التاريخ وان عملية استخراج قوانين من التاريخ والعمل على إيجاد غاية في التاريخ نفسه أكثر من الطبيعة

---

(14) د. إسماعيل صبري مقلد، " **العلاقات السياسية الدولية – دراسة في الأصول والنظريات** "، ط2، ص 15.

الأخلاقية للإنسان سيضع المؤرخ في الطريق المسدود وعدم الثبات في جميع النماذج قواعد لتقييم القوانين المقتبسة تجريبيًا[15].

- إن التاريخ لا يتطور في اتجاه محدد أو معلوم حتى يمكن استخلاص قوانين يمكنها أن تفسر الظواهر المختلفة التي تحيط بعملية التطور هذه، وهذا هو الخطأ الذي يقع فيه الكثير من الدارسين حيث يعملون تحت وهم الاعتقاد بأن التاريخ وما يرتبط به من علاقات بين الدول، يتطور من وضع إلى آخر بفعل قوانين بالإمكان تحديدها والتوصل إليها. وربما كانت هذه الحقيقة بالذات هى التي دعت فيلسوفا مثل "شبنجلر" Spengler إلى أن ينكر على التاريخ أن يكون مبنيا على الارتباطات السببية أو على التطور المنطقي المنتظم[16].
- إن عالم متعدد الدول القومية كعالمنا اليوم وتتألف السياسية الدولية فيه من تقاطع علاقات الوحدات المتباينة الحجم والقوة والأهمية، عالم كهذا لا يمكن أن يحصر ما يدور فيه في نطاق منهج واحد. ومع أن تاريخ العالم هو اقرب إلى السياسة الدولية، ولكن ليس بوسع موضوع تاريخ العالم أن يوصلنا إلى نظرية تحليلية تعيننا على فهم الواقع وتلمس المستقبل[17].
- وقد لخص ستانلي هوفمان أزمة هذا المنهاج بأن قال أن المنهاج التاريخي قد ينتهي بنا إلى التحليق في السماء، ولكنه لا يستطيع أبدا أن يمدنا بنظرية في العلاقات السياسية الدولية[18].

---

(15) د.سعد حقي توفيق، " **مبادئ العلاقات الدولية** "، ص ص81-82.

(16) د.إسماعيل صبري مقلد، " **العلاقات السياسية الدولية – دراسة في الأصول والنظريات** "، ط2، ص 15.

(17) د.كاظم هاشم نعمة، " **العلاقات الدولية** "، ج1، ص ص 39-40.

(18) د . إسماعيل صبري مقلد، **المرجع السابق** ، ص 15.

تعقيب

لا يستطيع المنهج التاريخي بفلسفته وأسلوبه أن يحتوي جميع الأحداث والتفسيرات في السياسة الدولية. ولذلك فان المؤرخين مرغمون على انتقاء أحداث معينة وإهمال غيرها. وهذه الانتقائية لا تخضع إلى نموذج بحث واضح المعالم ومتفق عليه. لذلك يتلون التاريخ المنتقي بنظرة المؤرخ وشخصيته، وهكذا يصبح بعض التاريخ من صنعه. وقد يلجأ المؤرخون إلى تشخيص سبب واحد يعزي إليه علة تحريك بقية العوامل والظواهر في التاريخ. وإصدار الحكم على الأحداث بشكل مسبق يحمل الحدث السياسي قيمة معينة. وهذا لا يعني الدعوة إلى إخلاء النشاطات السياسية من كل قيمة، بل على العكس من ذلك، ولكن الأيديولوجية هى رحاب تلك القيم، أما تحليل السياسة الدولية وفهم تفاعلات متغيراتها فلا يرتأى أن تخضعا لأسلوب إصدار الحكم والقيم، فالخطر في الأسلوب التاريخي إذن هو أن يندفع المؤرخون في رسم صور تقريبية للواقع الذي يدرسونه لا تمس واقع الحال مساسا مباشرا ووثيقا. فيتوجب عليها أن تصرفها أو تبثها في تصريف شؤونها خارج حدودها[19].

مما سبق ننتهي إلى القول (إن المنهج التاريخي قد ينتهي بنا إلى التحليق في السماء، ولكنه لا يستطيع أبدًا أن يمدنا بنظرية في العلاقات السياسية الدولي) [20].

---

[19] د.كاظم هاشم نعمة، "**العلاقات الدولية** " ، ج1 ، ص 39-40 .

[20] Stanly Hoffmann , "**Contemporary Theory in International Relations**" , Op cit , P . 39.

نقلاً عن : د. ثامر كامل محمد ، " **العلاقات السياسية الدولية – استراتيجية إدارة الأزمات**"، ط1، ص77.

* **للمزيد بخصوص المنهج التاريخي في العلاقات الدولية أنظر :**

– د. محمد طه بدوي وآخرون' "**العلاقات السياسية الدولية** " ' ط2، ص ص 83-86.=

ثانياً - المنهج السلوكي (Behavioral Approach):

إن فحوى المنهج السلوكي "أن تنصب الدراسة على الفرد وليس على الوحدات السياسية الكبيرة. فكما يقول "ديفيد أيستون" إن قصد الباحث من إتباعه للمنهج السلوكي هو أن "يبحث في المساهمين في النظام السياسي كأفراد لهم مشاعرهم، وتحيزاتهم وميولهم كما نعرفهم في حياتنا اليومية"[(21)].

أما "ديفيد ترومان" فانه عنى بالمفهوم "كل الأفعال والأفعال المتبادلة للأفراد والجماعات المشاركة في عملية ممارسة السلطة"[(22)].

يقوم هذا المنهج على استخدام علم النفس الاجتماعي (Social Psychology) وعلم النفس السياسي (Political Sociology) والأنثربولوجيا الاجتماعية (Social Anthropology) في تفهم العوامل التي تحيط بالتغيير في التراكيب الاجتماعية للدول وانعكاسات هذا التغيير على قوتها السياسية، كما تخدم هذه العلوم في تحليل المؤثرات البيئية والانفعالية والثقافية التي تتحكم في سلوك الجماعات وتحديد اتجاهاتها من مواقف السياسة الخارجية. وهذا المنهج يعد محاولة لتحقيق مبدأ الارتباط والتكامل

-= Stanly Hoffmann , **Contemporary Theory in International Relations** ,(Prentice Hall, Inc .,N.J . 1960) ,P.39.

- Quincy Wright , **The Study of International Relations** , (Appleton – Century – Crofts, Inc ., N.Y., 1955) , PP83-89 , 125.

(21) David Easton , " **The Political** " , N.Y. 1953 . P 201

– د. ثامر كامل محمد الخزرجي، "**العلاقات السياسية الدولية – وإستراتيجية إدارة الأزمات**"، ط1، ص 84.

(22) د. كاظم هاشم نعمة، " **العلاقات الدولية**"، ج1، ص53.

بين الكثير من العوامل التي تؤثر في المناخ الدولي وفي دوافع الدول، وفي اتجاهات الزعامات المسئولة فيها، إلخ[23].

وقد أعطى " ديفيد ترومان " سمتين للبحث السلوكي :

- إن يكون البحث منظما أي ينشأ عن مقولة افتراضية وترتيب رصين للدلالات ،
- إن يشدد البحث السلوكي على الطرائق التجريبية.

أما غرض الباحث السلوكي فهو تطوير عام للعملية السياسية[24].

"يوجد تشابك وثيق بين المداخل الفلسفية والسلوكية قد يسير قدمًا نحو المهمة الأساسية الغير محققة في مجال العمل النظري الراهن"[25].

☒ المدرسة السلوكية وأسلوب البحث فيها :

فيما يخص أسلوب البحث نرى المدرسة السلوكية أن تجميع المعلومات بشأن قضية ما يجب أن يخضع لطريقة علمية فالحقائق التاريخية رغم أنها تتفرد في مكانها وزمانها إلا إننا نستطيع أن نستخلص من بينها بعد تجميعها حقائق جديدة عن طريق المقارنات والآراء العمومية. وبعد ذلك نتعرف على النماذج المتكررة من الأحداث وانسياب تكرارها. ولكن من اجل السيطرة على هذا الحشد من المعلومات الخاضعة للمقارنة النسبية والتقريبية لابد من إتباع الجداول الإحصائية والعينات بمعونة آلات الحاسب الالكترونية. ومن ثم نلجأ إلى تحليل هذه العينات كي نتوصل إلى علاقة (أو

---

(23) د. إسماعيل صبري مقلد، " **العلاقات السياسية الدولية – دراسة في الأصول والنظريات** "، ط2، ص 25.

(24) د. كاظم هاشم نعمة، " **العلاقات الدولية** "، ج1، ص 53.

(25) S. Hoffmann, **"Cotemporary in International Relations"**, [Englewood Cliffs, 1962] P.27

نقلاً عن : د. كاظم هاشم نعمة، " **العلاقات الدولية** "، ج1، ص 56.

علائق) متبادلة بين الظواهر. ومن الأفضل أن يقتصر البحث على عدة متغيرات ذات علاقة متبادلة في حالات متعددة. ولكي نفسر هذه العلائق المتبادلة لابد من تمكن الباحث من استيعاب قضايا نظرية معقدة تعينه على الخروج بتفسيرات لا يصعب على غيره التوصل إليها بالطريق ذاته[26].

ليس هناك من شك في أن دراسة العلاقات الدولية تتطلب بدرجة ما قدر وافرًا من فهم وهدف معنى وهدف محددات ما يطلق عليه الثورة السلوكية، بمعنى إن علماء السياسة لم يلغوا أهمية دراسة الأحاسيس والدوافع والجوانب الأخرى للإدراك الذاتي ولتفاعل النظام كما جاء بين الدافع والاستجابة، وعلى هذا تكون الصفة الصحيحة للتطور الحديث للعلوم السياسية التي ترتكز على دراسة السلوك السياسي هي سلوكياتي، ويعتبر "روبرت دال "إن السلوكياتية كحركة لدمج الدراسات الفلسفية بالنظريات والوسائل والاكتشافات ووجهات النظر المتاحة في علم النفس والاجتماع والأجناس والاقتصاد، ومحاولة جعل مكونات علم السياسة أكثر علمية[27].

أما من ناحية المفاهيم والتنظير فان المنهج السلوكي لا يعترض على هجرة الأفكار والكشوفات العلمية من حقول المعرفة الأخرى إلى السياسة الدولية. وذلك لأن استيعاب الأدوار الجديدة للمساهمين في تكوين السياسة الدولية يتطلب مثل هذا الأمر. فمن العسير جدا على طلاب السياسة الدولية ان يلموا بالظواهر الاجتماعية والفكرية والنفسية التي تشكل البيئة الخارجية للأفراد الفاعلين في العلاقات الدولية . ولهذا لابد من الاستعانة ببحوث علماء

---

(26) د. كاظم هاشم نعمة ، المرجع السابق ، ص ص 53-54 .

(27) Robert Dahl .**Who Governs** , (Yale University Press , 1963).

نقلاً عن : د. ثامر كامل محمد الخزرجي ، " **العلاقات السياسية الدولية – وإستراتيجية إدارة الأزمات** " ، ط1، ص 84.

النفس والاجتماع والأجناس والاقتصاد بل وحتى العلوم الصرفة لكي نتمكن من تحليل وتنظير العلاقات الدولية[28].

وتهدف السلوكياتية إلى تحديد كل ظواهر العلاقات الدولية على أسس من السلوك الملحوظ والجدير بالملاحظة في إطار الاهتمام الشديد بدقة الأساليب ومشكلات الملاحظة والتصحيح وبعملية إضفاء معاني عملية على المفاهيم السياسية للقياس والاختبار والقضاء على المتغيرات المتداخلة غير المنتجة لمصادر فروض بالمعلومات والنظريات في العلوم الاجتماعية الأخرى؛ وكذلك في البحث عن تفسيرات ذات جوانب هامة للسياسة تثبت صحتها تمامًا وتكون اقل عرضة للاعتراضات المتعلقة بالطريقة ومدى إمكانية التطبيق كتفسيرات أوسع أو اقل نفعا في مواجهة المشكلات الحقيقية للحياة السياسية من تلك التفسيرات المراد إحلالها محلها[29].

☒ سلوك الإنسان والمنهج السلوكي :

حينما نتحدث عن سلوك الإنسان كمتغير فنحن نعني بأن السلوك في النظام الدولي إنما يتأسس على الرغبات والأهداف والمعتقدات الشخصية والفردية والعناصر الأخرى الممزوجة بعضها ببعض تحت عنوان الخصوصيات الفردية. والمقصود هنا سلوك صناع القرار الذين يؤثرون على سلوك الدولة في الشؤون العالمية. إن هذا المنهج يتضمن دراسة سلوك الإنسان لسببين :

---

[28] نقلاً عن :. د. كاظم هاشم نعمة ، " **العلاقات الدولية** " ، ج1 ، ص 54.

[29] Robert Dahl , **The Behavioral Approach in Political Science** , In American (Science Review , V01 . 55, December , 1961) , P.P 763-772.

نقلاً عن : د. ثامر كامل محمد الخزرجي، "**العلاقات السياسية الدولية – وإستراتيجية إدارة الأزمات**"، ط1، ص 85.

- إن الإنسان مركز للكون ويرغب في أن يكون سبب الأحداث التي تدور حوله.
- يتفاعل الإنسان مع آخرين مثله يوميًا، ولهذا فهو يشعر بان السلوك بين الأمم لا يختلف كثيرا عن سلوكه. فالمنهج السلوكي هو تفسيرًا شاملاً للسلوك السياسي الدولي يقوم على سلوك الإنسان نفسه[30].

رد فعل الإنسان في المجتمع تجاه الآخرين يكون وفق طريقين متعاكسين. ففي بغض الأحيان يعبر عن الأنانية أو الرغبة في تقديم مصالحه على حساب الآخرين. وفي أوقات أخرى فإنه يعبر عن الروح الاجتماعية والتعاون مع الآخرين من أجل الدخول معهم في علاقات من الرضا، وحتى من أجل إخضاع أنفسهم لهم وفي كل مجتمع فأنه يمكن رؤية هاتين الطريقتين، فلا يمكن أن يقوم أي مجتمع ما لم يظهر نسبة كبيرة من أعضائه درجة معينة من رغبة في التعاون وتحقيق التضامن المطلوب للمحافظة عليه، وهذه العقوبات مطبقة من قبل الجماعة أو الفرد المسيطر (الحاكم) والذي يعمل باسم المجتمع فالعضوية في أغلب المجتمعات هي طوعية. والدولة التي تشبه المجتمعات الأخرى يجب أن تقوم على أساس المصالح المشتركة بين أعضائها ولكن القسر يمارس بشكل منظم بواسطة الجماعات الحاكمة من أجل فرص الولاء والطاعة ويعني بشكل لا يقبل الجدل بأن الحكام يمارسون السيطرة على المحكومين[31].

---

(30) Sullivan Michael, P. " **International Relations: Theories and Evidence** ", [Prentice – Hall, Inc , Englewood , New Jersey, 1976] p p . 19- 20 .

(31) د. سعد حقي توفيق ، " **مبادئ العلاقات الدولية** "، ص94.

☒ **هناك عدة أسباب تربط سلوك الإنسان بالنظام الدولي ويمكن توصـــيفها بما يأتي :**

- **الغريـزة :**

تعني إن تفسير سلوك الإنسان على المستوي الدولي ينبع من ترتيب فطري. ويرى "كينيث والتز" بأن محور الأسباب الرئيسة للحرب توجد فــي طبيعة سلوك الإنسان وإن مثل هذا التفسير في وقت السلم يرجع إلى الفطرة الرئيسة النابعة من عدم وجود دوافع خارجية لإحباط نظريات العدوان التــي تقوم على رد فعل فطري يتم تحريكه بواسطة قــوة خارجيـــة. كمـــا يـــرى "سبينوزا" بان غرض أي فعل هو الحماية الذاتية للفرد، والصراع بين العقل والعاطفة، فإذا كان الإنسان يعيش بواسطة عقله لوحده فانه عندئذ يستطيع أن يتعلم العيش جنبا إلى جنب مع الناس الآخرين بدون ضرورة للصراع، ومع ذلك فان عاطفته غالباً ما تقوده ليشعر بمزيد من الفخر حينما يلحــق الأذى بالآخرين. ولكن هذه النزعة الغريزية عند الإنسان لا تسبب الحرب بــشكل دائم، مما يدفع إلى القول بأن الغريزة تسبب سلوكًا سليمًا أيــضًا، وان كــل الغريزتين تعملان في أوقات متفرقة، والغريزة كذلك لا يمكن أن تفسر التباين في سلوك الدول نحو الحرب[32].

- **الصـــور :**

أي سوء الفهم المتبادل بين الطرفين (الدولتين). فكل طرف قد صور الآخر بوصفه معتديًا ومستغلاً لشعبة، ويتبني سياسة خارجية غيــر عاقلـــة. ويرجع الأمر إلى أن هذه الصور قد تأثرت بالحرب الباردة. وتتغير الصور هذه في مداها وشدتها خلال فترة الأزمات والحروب[33].

---

[32] Sulliven Michael, P. "**International Relations: Theories and Evidence**", Pp . 23-26.

[33] Sulliven Michael, P. " **International Relations: Theories and Evidence** ", P.44 .

▪ **نظام القيم :**

يعمل نظام القيم كموجة أو عنصر تغلغل لكل الأفراد. ولكل فئة سياسية نظام قيمها الخاص. فالقادة البولشفيك في روسيا لهم نظام خاص، والقادة السوفيتي كذلك وكانوا يعتقدون بان عليهم تعظيم مكاسبهم وهدفهم تحقيق النصر لمعسكرهم[34].

▪ **دور الشخصية :**

تلعب الشخصية تأثيرًا في السلوك السياسي الدولي من خلال مسألتين:

الأولى: صعوبة التنظير في خصائص الشخصية حول نوع الموقف.

الثانية: إن القياس المناسب لمحددات الشخصية هي مسألة صعبة في العلاقات الدولية. ومن الصعب جدًا إيجاد إجماع حول محددات الشخصية، فضلاً عن أن مسألة قياس التباين في خصائص الشخصية هي مسألة صعبة أيضًا[35].

☒ **نقد النظرية السلوكية :**

- الانتقال من وصف العلاقات إلى مرحلة التنبؤ. ولكن هناك اعتراضًا على فهم هذا الانتظام في الأحداث لأن التغير هو أمر مألوف في العلاقات الدولية.
- إذا تمكنا من تشخيص انتظام في حدث معين أو علاقة متبادلة فهذه لا يمكن أن تكون هي المعيار الذي يفسر لنا الحدث أو المشعل الذي ينير لنا الدرب لإشراق المستقبل، بل – ربما الصحيح – هو أن هذه الظاهرة هي بحد ذاتها أحوج إلى التفسير.

---

(34) Ibid , P.45 .

(35) Sulliven Michael, Op cit , P 59.

- إن التفاعلات والتفاعلات المتبادلة على مستويات عديدة في العلاقات الدولية لا تطاوع التحليل الكمي كما هو عليه في بقية العلوم. والسبب في ذلك بسيط ألا وهو أن كل حدث في السياسة الدولية مشحون بنسبة عالية من الاحتمالية . ولذلك فان عملية استخراج قواعد نظرية عامة من جداول تحليلية كمية لا تسلط الضوء على التغيير نفسه. فالعينات المنتقاة هي في الواقع من سجل التاريخ بعبارة أخرى أنها خضعت قبل جدولتها كميًا إلى تفسير وعليه صنفت في الجداول. وهذا يدلل على أن ما يأتي به التحليل الكمي السلوكي لا يفوق ما تأتي به النظرة التاريخية الثاقبة.
- أسلوب ترتيب أو حشد كمية هائلة من الحقائق التاريخية كالأسلوب المتبع عند السلوكيين هو الأخر عليه اعتراض. فمن اجل إيجاد مكان ورتبة للحدث في جدول كمي يحمل الحدث بعض الخصائص التي لا يقرها البحث التاريخي. بعبارة أخرى قد يشدد الجدول الكمي على أفق للحدث دون أخر لسبب علمي أو لكشف تاريخ بل لكي يقع في تلك المرتبة. والأكثر من هذا إن ربط الترتيب للحقائق في عهدت الأجهزة الحاسبة الالكترونية يغلق على الباحث النظر إلى المستقبل بعين وبصيرة مفتوحتين ، وذلك لأن التحليل الكمي الباحث عن الانتظام في الحدث سوف يغنينا عن قراءة المستقبل فهو لوحدة قادر على التنبؤ استنادا إلى ما تغذي به العقل الالكتروني[36].
- سعي علماء الاجتماع إلى جمع المعلومات التي يمكن أن تقاس وتعامل إحصائيا، إلا انه في الواقع هناك معاناة حول المعلومات الكمية المناسبة في الشؤون الدولية، إذ بدت أنها مسألة بعيدة المنال وان الحصول على

---

[36] د. كاظم هاشم نعمة ، " **العلاقات الدولية** " ، ج1 ، ص ص 55-56 .

مصادر مناسبة هو محدد وأخذت البحوث تتطلب وجود درجة عالية من الدعم المالي .

- لقد جاهد علماء الاجتماع من خلال ارتباطهم بالنزعة العلمية نحو بناء نظرية فعمدوا إلى إقصاء العناصر المحلية والقيم، وهذا لا يعني بالضرورة بأن القيم والأخلاق سوف لا تدخل في انتقاء محاور البحث السلوكي. إن استقلال الأبحاث عن هذه القيم والأخلاق يمنع علماء المجتمع من التحقيق والاستقصاء في المشاكل الاجتماعية. إن دراسة العلاقات الدولية في إطار المنهج السلوكي أصبحت مشكلة أكبر منذ أن ارتبطت المصلحة في مثل هذه الدراسات بالتوترات والصراعات والحروب الدولية.
- يتقيد السلوكيون في أبحاثهم واهتماماتهم بما يمكن أن تقدمه لهم المناهج وتقنيات البحث العلمي. فأصبح المنهج السلوكي أسير المناهج العلمية والطرائق السلوكية لا تحاول التعبير عن الواقع والحقيقة الدولية بقدر ما تحاول فرص بنيان نظري ولم تتمكن من استخراج نماذج كاملة للدراسة[37].
- إن استخراج قواعد نظرية عامة من جداول إحصائية لا تساعد على فهم طبيعة العلاقات الدولية لان العينات التي انتقيت للدراسة قد أخذت من سجل التاريخ، أي أنها قد أخضعت إلى تفسيرها وثم تحليلها كميًا وفق السطر العلمية الحديثة، وعلية فان التحليل الكمي السلوكي لا يفوق ما تأتي به النظرة التاريخية الثاقبة.
- يعاب على المنهج السلوكي في محاولته لاستخراج قواعد نظرية من خلال ضبط التكرار في الأحداث الدولية لتحديد مظاهر الانتظام وذلك

---

(37) د. سعد حقي توفيق، "مبادئ العلاقات الدولية" ، ص ص 101-102.

لأن التغيير هي مسألة مألوفة في العلاقات الدولية. أضف إلى ذلك أن تشخيص انتظام في حدث دولي معين لا يمكن أن يكون هو المعيار الذي يفسر الأحداث لاستشراق المستقبل بل ربما هذه الظاهرة بحد ذاتها بحاجة إلى تفسير[38].

يعاب على المنهج السلوكي إصراره في البحث عن الحالات المتكررة وعن العلاقات المتبادلة بمغزاها الإحصائي سواء أكانت هذه النظامية في الحالات حتمية أو لها نسبة عالية من الاحتمالية، والاعتراض هنا على فهم هذا الانتظام في الأحداث لان التغيير هو أمر مألوف في العلاقات الدولية، وإذا توفرت الإمكانية لتشخيص انتظام في حدث معين أو علاقة متبادلة فهذه لا يمكن أن تكون هي المعيار الذي يفسر الحدث أو السبيل لإستشراق المستقبل. كما أن التفاعلات والتفاعلات المتبادلة على مستويات عديدة في العلاقات الدولية لا تطاوع التحليل الكمي كما هو عليه في بقية العلوم، وذلك لان كل حدث في السياسة الدولية مشحون بنسبة عالية من الاحتمالية، ولذلك فان عملية استخراج قواعد نظرية في السياسة الدولية مشحون بنسبة عالية من الاحتمالية، ولذلك فان عملية استخراج قواعد نظرية عامة من جداول تحليلية كمية لا تسلط الضوء على التغير نفسه[39].

ثالثاً - المنهج الواقعي (Realist Approach) في العلاقات الدولية:

شهدت ثلاثينيات القرن العشرين انعطافاً حاداً في نظرية تفسير العلاقات الدولية أطلق عليه المدرسة الواقعية[40]. فمع اتساع قاعدة التحليل لبعض الظواهر الأساسية في العلاقات الدولية، كظاهرة الحرب والصراع،

---

(38) د. كاظم هاشم نعمة، "**العلاقات الدولية**"، ص 64.

(39) د. كاظم هاشم نعمة، "**العلاقات الدولية**"، ص 46.

(40) المرجع السابق، ص 45 .

ظهر ما يسمى بالاتجاه الواقعي في تحليل السلوك الدولي، وهو الاتجاه الذي أخذ يؤكد نفسه ويتفوق على ما عداه من مداخل التحليل الأخرى[41].

وقد تبنى الاتجاه الواقعي المنطق الذي يقول بأن القــوة [*](**Power**) هى القاعدة المحورية في العلاقات الدولية، وأنه إذا كانت صـــراعات القـــوة تغلف أحياناً بالعديد من الشكليات القانونية أو التبريرات الأخلاقية، فان ذلـــك يجب ألا يخدعنا عن هذه الحقيقة الأساسية المتحكمة في تـــوازن العلاقـــات الدولية برمتها. حيث يحاول الاتجاه الواقعي تفسير السلوك الـــدولي تفـــسيرًا منطقيًا عقلانيًا يستند إلى معطيات الأمر القـــائم وحقائقـــه الثابتـــة دون أن يتجاوزه إلى تصور العلاقات الدولية من زاوية ما يجب أن تكون عليه[42].

☒ وتتضح صورة هذا الاتجاه الواقعي أكثر، مع الشروح والتوضيحات التي قدمها عدد من دعاة هذا المدخل إلى تحليل حقائق الـــسياسة الدوليـــة، ومن ذلك على سبيل المثال :

---

(41) Craig Barker, **"International Law and International Relations"**, P.71.

(*) القوة التي تعنيها النظرية الواقعية هى مدى التأثير النسبي الذي تمارسه الدول فـــي علاقاتها المتبادلة وهى بذلك لا يمكن أن تكون مرادفـــا للعنـــف بأشـــكاله الماديـــة والعسكرية، وإنما هى أوسع نطاقا من ذلك بكثير، فهى النتاج النهائي – في لحظة ما – لعدد كبير من المتغيرات المادية وغير المادية والتفاعل يتم بين هـــذه العناصـــر والمكونات هو الذي يحدد في النهاية حجم قوة الدولة، وبحسب هذا الحجـــم تتحـــدد إمكانياتها في التأثير السياسي في مواجهة غيرها من الدول.

– إسماعيل صبري مقلد،" **العلاقات الـــسياسية الدوليـــة – دراســـة فـــي الأصـــول والنظريات**"، ط2، ص 18.

(42) إسماعيل صبري مقلد، " **نظريات السياسة الدولية – دراسة تحليلية مقارنـــة**"، ط1، ص ص 16–17.

- Martin Hollis & Steve Smith , " **Explaining and Understanding International Relations** " , [Oxford , Clarendon , 1991] ,P.21.

- إن تنافس الدول على حيازة أسباب القوة وعناصرها، لا يعني بالضرورة أن الطابع المميز للعلاقات الدولة هو التهديد والصراع. فتاريخ الدبلوماسية الدولية هو دائما وأبدا مزيج متداخل من علاقات التعاون والصراع ، فكما أن هناك فترات من الحروب والصراعات الساخنة ، فانه توجد فترات أطول بكثير من السلام ، حتى بين القوي الدولية الكبرى المتصارعة باستمرار على القوة والتوسع والنفوذ.
- إن من الصعب الادعاء بوجود مجتمع دولي تتشارك فيه الدول الاعتقاد في مجموعة من القيم الأساسية ، ومثل هذا التنوع أو بالأحرى التضارب في مضامين القيم التي تعتنقها الدول ، هو الذي يحول بينها وبين إظهار استجابات خارجية منسقة والتي هى في التحليل الأخير أحد المستلزمات الأساسية لتنظيم العلاقات الدولية في إطار من التعاون الذي يساعد الدول على حل منازعاتها بالطرق السلمية بعيدا عن وسائل العنف والصراع المسلح[43].

☒ الانتقادات المواجهة إلى المنهج الواقعي :

- إن هذه النظرية لم تأخذ في الاعتبار سوى عامل القوة وأهملت المتغيرات الاجتماعية الأخرى المؤثرة في العلاقات الدولية، ومهما تكن أهمية متغير القوة، فأنه لا يمكن أن تصل إلى تفسير على المستوى العام، نوع معين من العلاقات الاجتماعية المعقدة والتي يدخل فيها عدد كبير من المتغيرات .إن مفهوم القوة لم يعرف جيدًا وجاء استخدامه بشكل عام جدًا فالقوة قد أسي تعريفها بالنتيجة ما بين وسيلة ودافع وعلاقة.

---

(43) د. إسماعيل صبري مقلد، " **نظريات السياسة الدولية – دراسة تحليلية مقارنة**"، ط1، ص 18.

- إن القوة لا تستطيع أن تخدم وحدها كأداة لتحليل كافة الظواهر المعقدة في السياسة الدولية، فإلى جانب القوة توجد قيم وعوامل آخري تؤثر في السلوك السياسي الخارجي للدول مثل الرغبة في التعاون الدولي كما هو حادث في كثير من التنظيمات الدولية والإقليمية مثلما هو الحال في غرب أوربا، وهذه التجمعات والتنظيمات تبني على أفكار وقيم أبعد ما تكون عن نظرية سياسات القوي المذكورة[44].
- إن مصطلح المصلحة الوطنية المعرف وفقًا لمصطلح القوة تعرض هو الآخر للانتقاد، فالمصلحة الوطنية لا يمكن تحديدها وقياسها بسهولة وبشكل موضوعي لأنها مفهوم ذاتي بشكل كبير وينطبق على فترة لم يكن فيها النظام الدولي متجانسًا. ذلك ينم عن تصور ثابت للعلاقات الدولية من ناحيتين: أولهما، إن المتغيرات الأخرى تنتظم بشكل هرمي تحتل المصلحة الوطنية لكل ظرف متفاعل في المسرح الدولي معلومة الهوية بل ومحدودة، وإلا فان التضارب بين المصالح الوطنية لدول عديدة سيجعل النظام الدولي في دوامة من الفوضى، لذا لا يمكن الإقرار بثبوت العلاقات الدولية[45].

نستخلص مما سبق

إن الواقعية دعوة إلى فهم وتفسير السياسة الدولية كما هي عليه لا كما يطمح المرء أن تكون عليه. إنها نظرة فاحصة إلى المتغيرات والقوى الحقيقية الفاعلة في الشؤون الدولية. أنها منهج يرى في التاريخ شواهد على

---

(44) إسماعيل صبري مقلد، "**العلاقات السياسية الدولية – دراسة في الأصول والنظريات**"، ط2 ، ص22.

(45) ثامر كامل محمد الخزرجي، "**العلاقات السياسية الدولية – وإستراتيجية إدارة الأزمات**"، ط1 ، ص80-81.

صواب التشخيص وتثبيت للقناعة بأن هناك جوهر للسياسة الدولية نصل إليه عن طريق واحد لا بديل له لها مصالح وطنية لا تحيد عنها وهي منارة للتفاعل مع غيرها، ولا تستطيع هذه الدول أن تذود عن المصلحة الوطنية من غير الصراع فيما بينها. والصراع بدوره يتطلب القوة. وهكذا تتبادل القوة الوسيلة مع القوة الغاية الأدوار إلا أن الدور الأعظم على المسرح الأكبر هو للقوة الغاية. هذه هي حقيقة المدرسة الواقعية بصيغتها التفسيرية للعلاقات الدولية، وبشكلها العام. أما ما تولد عنها فيما بعد فقد اتصف بالسمة المفاهيمية أي إسباغ أبعاد غرضها نقل مفهوم القوة من مجرد مؤشر للسياسة الخارجية لدولة ما إلى مفهوم نظري[46].

رابعاً - المنهج الأخلاقي – المثالي (Moral – Idealist Approach):

تعد الأديان مصدراً للعديد من المبادئ في هذا الميدان غير أن الأخلاق ليست حكراً على الأديان فالأسس الأخلاقية تضرب بجذورها في فلسفات عديدة بل وببساطة شديدة، في عبادة العقل. والواقع أن السلطات الدينية والدنيوية لم تنقطع طوال التاريخ عن تحذير القائمين على السلطة من عواقب إساءة استخدامها عند مباشرتهم لها. فقد بذلت الكنسية الكاثوليكية جهوداً ضخمة منذ القرون الوسطى للتقليل من اللجوء إلى القوة المسلحة أو في الأقل للحد من أثارها. فنظرية الحرب العادلة التي تناقلها القدماء، وقننها

---

(46) نقلاً عن :. د. كاظم هاشم نعمة، " **العلاقات الدولية** "، ج1، ص 46.

* **للمزيد بخصوص المنهج الواقعي في العلاقات الدولية ينظر:**

د. محمد طه بدوي وآخرون' "**العلاقات السياسية الدولية**"، ط2، ص ص 87 – 91.

- Alexander E. Wendt ," **The Agent-Structure Problem in International Relations Theory** " International Organization, Vol. 41, No. 3. (Summer, 1987), pp. 335-370
- Chris Brown, **"Understanding International Relations"**, [London , Macmillan, 1997], PP.40-42.

"توما الإكويني" في القرن التاسع عشر أخضعت شرعية استخدام القوة إلى شروط ثلاثة : عدالة الأساس القانوني، عدالة القضية، سلامة القصد . وقد شارك الفلاسفة ورجال الكنسية في إدانة الحرب، ونقد الاستعمار والنضال من أجل إلغاء الرق والعبودية والمطالبة من أجل توزيع أكثر عدالة للثروة[47].

يلعب هذا المنهج قناعة راسخة عند الشعوب بدور الأخلاق في بناء العلاقات الدولية.إذ يوجد هناك اعتقاد واسع بأن غياب القواعد الأخلاقية المشتركة بين الشعوب هو المسئول بشكل كبير عن اندلاع النزاعات والعنف الذي يجري بين الدول. ولهذا فإن التأكيد على استخدام السلوك التعاوني والإكثار من الحلول السلمية للنزاعات الدولية يمكن أن يضمن وذلك حينما تتفق الدول على قواعد أخلاقية عامة. وان استخدام القوة، طبقاً لهذا المنهج هو عمل أخلاقيا، وأن ضمان السلام يقام على أساس القيم الأخلاقية بدور هذه القواعد في إقامة أرضية للسلام العالمي. فضلاً عن أن قبول هذه القواعد سيجعل من الصعب لكل طرف في النزاع أن يرتبط بعمل شرير ضد الأخر[48].

ومن الناحية المثالية، فإن هذه القواعد الأخلاقية ستصبح راسخة إلى درجة عالية في المؤسسات الدولية، وتصبح راسخة في البيئة الاجتماعية لصناع القرار السياسي إلى الحد الذي لا تصل فيه المصالح والأهداف المتعارضة مع هذه القواعد إلى مرحلة حادة وتؤدي في نهاية المطاف إلى

---

(47) مارسيل ميرل، **"سوسيولوجيا العلاقات الدولية"**، ترجمة: حسن نافعة، ص ص 25-26.

(48) Levi , Werner , " **The Relative Irrelevance of Moral Norms in International** Politics " In James Rosenau , " **International Politics and Foreign Policy** " [The Press , New York , 1969] P.191.

استخدام القوة . وان هذا الاعتقاد يساعد على إقامة مجتمع مندمج هو أساس البناء القيمي لأعضاء المجتمع. لقد أصبحت المسألة الرئيسية هي اكتشاف الدور الذي تلعبه القيم في الحفاظ على مجتمع سلمي، وتحديد ما إذا كانت القيم توافق أية وسيلة مناسبة للسلم. كما أن امتلاك القيم الأخلاقية، في الواقع هو بناء مجتمعي وان القيم المشتركة ربما تؤدي إلى اندماج المجتمع لكونها أمراً يشترك فيه أعضاء المجتمع وبما يؤدي إلى أظهار سلوك وإقامة مجتمع سلمي(49).

خامساً - المنهج القانوني " Normative Approach " :

هذا المنهج لا يحلل العلاقات السياسية الدولية في إطار الديناميكيات السياسية والقومية والإستراتيجية والأيديولوجية والسيكولوجية والدعائية التي تتحكم في تقرير مجري هذه العلاقات وإبراز كيانها على نحو أو آخر عند كل مرحلة من مراحل تطورها، وإنما يحاول أن يقصر التحليل على الجوانب القانونية التي تحيط بعلاقات الدول مع بعضها، أي أن هذا المنهاج يدرس الموضوع من زاوية القانون الدولي أكثر من أي شيء آخر(50).

يعكس المنهج القانوني العلاقة الوثيقة بين الظروف التاريخية والعلمية وبين أسلوب تطور دراسة العلاقات الدولية. ولذلك فلكي نستدل على، صفات وإسهام المنهج القانوني في تطوير موضوع العلاقات الدولية – سواء في مجال البحث أو التدريس – يفضل الإشارة إلى الأوضاع الدولية التي سادت بعد الحرب العالمية الأولى. فالخراب الذي أصاب أوربا ماديا ومعنويا دفع بالكثيرين من المفكرين الاجتماعيين والاقتصاديين إلى التأمل في

---

(49) د. سعد حقي توفيق، "مبادئ العلاقات الدولية"، ص86.

(50) د.إسماعيل صبري مقلد، "العلاقات السياسية الدولية – دراسة في الأصول والنظريات"، ط2 ، ص ص 15–16.

الأسباب التي حدت بالحضارة الغربية أن تعرض نفسها لخطر حرب كادت تدك أسسها. فانبرى المتفائلون منهم إلى طرح حلولهم لإرساء نظام دولي يبعد عن العلاقات الدولية أسباب إفسادها ووضعها في أتون الحروب سواء المحلية أم الكونية. وهكذا اتسمت العلاقات الدولية بعد الحرب بالنزعة الطوبائية أي النزعة المؤلفة عن البديل لما موجود بالفعل في مجال عالم ما يجب أن يكون . وهذا العالم هو الذي يسوده السلام . ولكن لكي يحقق السلام لابد من وصف العالمي الفعلي ومقارنته بالعالم المثالي. وبالتالي كانت سمة الوصفية هى الغالبة على أسلوب البحث والتدريس لموضوع العلاقات الدولية. وطبعا هذا لا يعني أن التحليل كان غائبا، بيد انه لم تكن هناك حاجة ماسة إلى تحليل عميق. وذلك لأن جوهر القضية كان واضحا. بعبارة أخرى إن الهدف من دراسة العلاقات الدولية كان محددا. وبالتالي تحكم بالأسلوب[51].

☒ **مميزات المنهج القانوني :**

كان محور التحليل في هذا المنهاج القانوني هو :

- إن حل المنازعات الدولية كان يستوجب البحث عن إجراءات قانونية لتسويتها.
- كما أن تحقيق السلام والاستقرار الدولي إنما كان ممكنا من خلال إنشاء مؤسسات دولية تكتل جهود الدول في إطار منظم ومنسق للقضاء على مصادر الصراع والحرب في المجتمع الدولي.
- ومن ضمن الموضوعات التي حفل بها التحليل قوانين الحرب والحياد، ومشاكل التحكيم، ونزع السلاح، .الخ.

---

(51) د. كاظم هاشم نعمة ، " **العلاقات الدولية** " ، ج1، ص 40.

- ثم كان لظهور عصبة الأمم بعد الحرب العالمية الأولى أثر كبير في دفع هذا المنهاج القانوني دفعة أكبر إلى الأمام حيث نشأت مراكــز ومعاهــد متخصصة لدراسة القانون والتنظيم الــدولي فــي دول مثــل سويــسرا وبريطانيا والولايات المتحدة، وانصب اهتمام الدراسات الصادرة عن هذه المعاهد على تحليل المؤتمرات والمعاهدات الدولية وتتبــع اجتماعــات عصبة الأمم[52].
- الملاحظة المهمة على هذا المنهج هو أنه يركز على جانب واحــد مــن جوانب العلاقات الدولية وهو الجانب القانوني، لــذا فهــو لــم يحــاول التعرض لتحليل العوامل والمتغيرات الخارجية التي تؤثر فــي نمــاذج السلوك الخارجي لكل دولة وإنما على أساسا بالحكم على مدى قانونيــة هذا السلوك في إطار المقاييس القانونية المستخدمة[53].

☒ **عيوب المنهج القانوني :**

وقد بدأ هذا المنهاج القانوني في التحليل يهتز ويتخلخل تحت تــأثير السلوك العدواني لألمانيا النازية في فترة ما بين الحربين العالميتين، حيــث أخذ كثير من الدارسين يضيقون ذرعا بتحليل العلاقات الدولية من الزاويــة القانونية أو الأخلاقية وحدها، أو من زاوية المؤسسات والتنظيمات الدولية.

- من الملاحظ على الكيفية التي استخدم بها هذا المنهاج هو أنه لم يحــاول التعرض لتحليل العوامل والمتغيرات الخارجية التي تؤثر فــي نمــاذج

---

(52) د. إسماعيل صبري مقلد،" **العلاقات الــسياسية الدوليــة – دراســة فــي الأصــول والنظريات**"، ط2، ص17.

(53) K.J. Holisti , **International Politics : A Frame Work For Analysis** , Op cit , P .6

نقلاً عن: د. ثامر كامل محمد الخزرجي ، " **العلاقات السياسية الدولية – وإســتراتيجية إدارة الأزمات** " ، ط1 ، ص ص 77-78.

السلوك الخارجي لكل دولة وإنما اهتمت أساساً بالحكم على مدي قانونية هذا السلوك في إطار المقاييس القانونية المستخدمة آنذاك[54].

- إنما بدا أن هناك نقاطا أكثر إستراتيجية وحيوية تستوجب الاهتمام في تحليل العلاقات السياسية الدولية مثل: اعتبارات الأمن القومي، وفكرة التوسع، والنشاط الدبلوماسي والتجاري.
- كما أخذ التحليل الجديد يركز على الوسائل التي ظهرت في جو العلاقات الدولية ولم تكن مألوفة من قبل مثل: الأساليب والسياسات الدعائية وتحريض الرأي العام في الدول الخارجية والتخريب السياسي وغير ذلك من الأمور[55].

☒ تعقيب على المنهج القانوني :

وباختصار يمكننا القول، إن هذا المنهاج في التحليل لا يمكن التركيز عليه في دراسة العلاقات السياسية وتجميدها في إطار من القواعد القانونية الشكلية. فحقيقة أن هناك إطارا قانونيا يحيط بهذه العلاقات، إلا أن القوى والمؤثرات التي توجهها وتتحكم فيها لأتمت إلى النواحي القانونية بصلة مباشرة، فالذي يتحكم في هذه العلاقات هى المصالح القومية والإستراتيجية للدول، والعوامل الأيديولوجية والتسابق على النفوذ السياسي والاقتصادي، إلخ[56].

---

(54) د.إسماعيل صبري مقلد،" **العلاقات السياسية الدولية – دراسة في الأصول والنظريات** "، ط2، ص17 .

(55) المرجع السابق ، ص 18.

(56) نفس المرجع ، ص 18.

سادساً - المنهج الفلسفي المثالي " Idealist":

إن دراسة العلاقات الدولية بمنهج فلسفي مثالي تندرج في إطار الفلسفة السياسية، أي المجال الذي نحن فيه الأن. إذ ترجع إلى عهود قديمة وأزمنة سحيقة، فقد قدم فلاسفة وحكماء الهند ومصر الفرعونية، والإغريق، وفارس والصين تصورات مثالية لما ينبغي إن تكون علية العلاقات الدولية لكي تصبح فاضلة. كذلك فقد قدم الفلاسفة المسيحيون والمسلمون أنماطا مثالية للعلاقات فيما بين الدول مستنبطة من العقائد الدينية المسيحية أو الإسلامية. ذلك نظرًا لاقتناع الفلاسفة بأن المقدمات التي ينطلقون منها تعبر عن قيم مطلقة صالحة لكل زمان ومكان، فأنهم ينتهون عادة إلى تصوير أنماط مثالية، أو تصوير معايير عامة يدعون صلاحيتها لكل زمان ومكان أيضا باعتبارها تعبر عن حقائق مطلقة[57].

فقد يبدأ الفلاسفة من مقدمات لا علمية (أي لا واقعية) كأن تكون مقدمات عقائدية (دينية مثلا)، أو ميتافيزيقية (من عالم ما وراء الطبيعة، أي عالم الروح اللامحسوس)، أو أخلاقية، أو عقلية (أي فروض تم تصويرها عن طريق التدليل العقلي). وعادة ما تكون هذه المقدمات في صورة بديهيات لا يمكن اختبار صحتها بالتجريب، أو مسلمات لم تمحص تمحيصا علميا. وينطلق الفيلسوف من هذه المقدمات – عن طريق سلسلة من عمليات التدليل العقلي أو المنطقي – لاستنباط نتائجها المنطقية (لذا يعرف هذا المنهج بالمنهج الاستنباطي **Deductive**). ويستهدف إتباع المنهج الفلسفي تصوير

---

(57) د. محمد طه بدوي، ليلي أمين مرسي، " **النظرية العامة للعلاقات الدولية** "، [د. ن ، الإسكندرية، 1992] ص 99.

للمزيد ينظر :

- Martin Hollis & Steve Smith , " **Explaining and Understanding International Relations** " , PP.17-20.

نمط أمثل لما يتعين أن يكون عليه الواقع (لذا يوصف هذا المنهج بأنه مثالي **Idealist**). حتى يصبح هذا الواقع على الصورة المثلى من وجهة نظر أخلاقية أو عقائدية أو فلسفية. ومن ناحية أخرى، وانطلاقًا من اقتناع الفيلسوف بصحة وصلاحية المقدمات التي انطلق منها، فإنه يتخذها معيارا للحكم على الواقع، أي انه ينتهي إلى إصدار أحكام قيمية **Value Judgment , Judgments de velour**. [58]

يرى أنصار هذا الاتجاه إن العلاقات الدولية يتعين إن تخضع لمعايير الفضيلة أو المعايير الأخلاقية لذا فهم يعرفون بالأخلاقيين **Moralists**[59].

وهكذا يمكن القول بأن إتباع المنهج الفلسفي يرون أنه يتعين على الدول وهى بصدد إدارة علاقاتها الخارجية مع الدول الأخرى، من خلال سياساتها الخارجية – ألا تنساق وراء الدوافع الأنانية واعتبارات المصلحة الوطنية بالمدلول الضيق فحسب، وإنما يجب عليها إن تسترشد بالقيم الإنسانية النبيلة، وأن تأخذ في اعتبارها متطلبات تحقيق السلام والأمن الدوليين، وكذلك أن تراعي قيم الشرعية والعدالة واحترام حقوق الإنسان، وإن ثمة مسؤولية أخلاقية تقع على عاتق جميع الدول متضامنة فيما بينها نحو حماية السلام والانصياع للأخلاقيات الدولية[60].

كما يرى أنصار المنهج الفلسفي المثالي إن تمسك الدول بصفة السيادة على نحو مطلق، يمثل العائق الرئيسي الذي يحول دون تحقيق السلام

---

[58] د. محمد طه بدوي، ليلي أمين مرسي، " **النظرية العامة للعلاقات الدولية** "، ص ص 99-100.

[59]Marcel Merle : **Sociologies des Relations Internationals** , Libraries Dallas Paris . 1982. P 14-20 .

نقلاً عن: د. محمد طه بدوي وآخرون، " **العلاقات السياسية الدولية** " ، ط2، ص 75.

[60] د. محمد طه بدوي وآخرون، " **العلاقات السياسية الدولية** " ، ط2، ص 77.

والاستقرار والتعاون على المستوي الدولي، ومن ثم فقد ذهب بعضهم إلى المناداة بقيام حكومة عالمية **World Government** تخضع لها كافة الشعوب، وبالتالي تصبح قادرة على فرض السلام العالمي وكفالة الأمن لجميع الدول والشعوب (ومن بين من دعوا إلى هذه الفكرة : دانتي، وإيرازموس، وسولي، وسان بريد، وكانط، وتوماس مور، ووليم بن)[61].

☒ **ويمكن القول – بصفة عامة – إن أنصار التيار المثالي يلتقون على مجموعة من الفروض التي يسلمون بصحتها، وينطلقون منها في تحليلهم للعلاقات الدولية وهى :**

- إن طبيعة البشرية خيرة بالفطرة، ومن ثم فبني البشر قادرون على التعاون والتعايش السلمي فيما بينهم.
- إن السلوك الإنساني الشرير لا يرتد إلى الطبيعة الشريرة للبشر، وإنما هو نتاج للهياكل والنظم الدولية التي تدفع الدول إلى التصرف بشكل أناني، وأن ذلك هو ما يدفع الإنسان إلى الحرب والقتال.
- إن الحرب ليست قدرا محتوما لا سبيل إلى تجنبه، وإنما من الممكن استئصال شأفتها من خلال إصلاح هيكل العلاقات الدولية.
- إن الحرب تمثل مشكلة دولية تستلزم تكاتف الجهود وتضافرها من اجل تجنيب البشرية ويلات الحرب[62].

لقد غالى الباحثون والمعنيون بتدريس العلاقات الدولية في العشرينيات والثلاثينيات من القرن العشرين بتفاؤلهم بصدد إمكانيات تحقيق سلام عالمي.

---

(61) راجع: د. بطرس غالي، " **الحكومة العالمية** "، [دار المعارف، القاهرة، 1992] ص ص 11-39.

(62) Begley, C . & Witt Kopf," **World Polities: Trend and Transformation** " , St Martin's Press , N.Y . 1989 , P . 13.
نقلاً عن : د. محمد طه بدوي وآخرون، " **العلاقات السياسية الدولية** "، ط 2، ص77.

وتكمن وراء الفلسفة القانونية والنظرة المؤسساتية وجهة نظر أخلاقية وجدت لها مؤيدين وفحوى الأمر أن عالم الدول القومية لم تكن في جوهره مطابقًا مع واقع حاله. فواقع الحال شاذ منحرف غير ملتزم تتغلب النعرة الأنانية وسوء تسييس من جانب رجال الحكم السياسي. أما جوهره فهو لا يختلف عن عالم الأفراد أو الجماعات. (بمعني) بما أن الأفراد يخضعون سلوكهم وأفعالهم إلى رابطة أخلاقية فان الدول كذلك بيد أن الفارق هو في درجة الوعي بهذا الضابط الأخلاقي ووجود أو غياب التركيب الاجتماعي والسياسي الذي يجسد المنظم الأخلاقي بكليته أي أن القانون الرادع والإجراءات الأميرية في داخل جسد السياسة لنظام الدولة لا تستند إلى قوة التنفيذ فحسب، بل إلى القناعة الأخلاقية لدي أعضاء ذلك الجسد بأن الأمن والاستقرار هما قيمة لا تنحصر على نطاق المنفعة المادية[63].

إننا لا نسقط هذا الموقف كليًا ولا ننكر له فضله في تطوير العلاقات الدولية سابقًا والآن. ولكن الموقف الإصلاحي هو موقف بعيد عن الواقعية. أن الدعوة إلى إصلاح السياسة الخارجية للدول القومية بإرجاعها إلى أسس أخلاقية كونية أو إلى إشراف منظمة دولية كعصبة الأمم قبل الحرب الثانية أو الأمم المتحدة حليفتها تخفق في فهم السياسة الدولية والعوامل المحركة لها. ووجه الإخفاق هو أن مشرعي عصبة الأمم افترضوا أسسا مادية وأخلاقية فعلية في السياسة الدولية بعد الحرب الأولي وبذلك تركوا فجوات بين تصورهم لما هو كائن والعصبة نسخة منه – وعالم بعد الحرب كما كان عليه. تصورهم لما هو كائن والعصبة نسخة منه – وعالم بعد الحرب كما كان عليه. فالأمن الجماعي الذي أستند إلى اصدق وابسط الشعارات الجماعية (الواحد من أجل الكل والكل من أجل الواحد) لم يعمل. وانعكست النظرة

---

(63) د. كاظم هاشم نعمة، " **العلاقات الدولية** "، ج1، ص41.

الإصلاحية بشكل صارخ في أسلوب معالجة أساتذة العلاقات الدولية لقضايا السياسة الدولية. لذلك انكبوا على البحث عن السبل المعززة لدور العصبة، والطرائق التي تمكنها من غلبة السيادة القومية وبلوغ المساحات الجغرافية والوظيفية التي يمكن أن تصلها لتكون قاعدة لتلاحم الدول[64].

نستخلص مما سبق، أن هناك مجموعة من المحللين الذين لم يحاولوا تحليل الواقع السياسي الدولي على الطبيعة كما هو، وإنما حاولوا أن يقيموا وفقا لتصوراتهم نظاما دوليا مثاليا يتلاءم مع القيم والمبادئ والمثل التي يعتنقونها. ويتخذ هذا المنهاج شكل تصور وجود نظام دولي قائم على حكم القانون والخضوع لسلطة التنظيم الدولي في كل ما يتعلق بشؤون المجتمع الدولي، ومثال ذلك ما اشتملت عليه مقدمة ميثاق الأمم المتحدة حيث تعلن نبذها لمبدأ العنف والعدوان، وتدعو إلى ارتضاء سلطة التنظيم الدولي وحل الخلافات الدولية بالطرق السلمية. إلا أن التصورات المثالية لا يمكن أن تشكل بذاتها نظرية أو هيكلا محددا يمكن تحليله والتعرف على الجوانب المختلفة التي تحكم عمله، ولكنه يقوم على استخدام مقاييس الصواب والخطأ في إطار من القيم الأدبية والأخلاقية التي لا تعكس الأوضاع الحقيقية للمجتمع الدولي وأهدافها القومية، كما أن قادة الدول يجدون أنفسهم باستمرار مواجهين بالعديد من المشاكل الصعبة التي تتعلق بالمصالح القومية لدولهم في بيئة دولية دائمة التغيير. ومن هنا يخفق المنهاج القائم على التصور المثالي للمجتمع الدولي في توضح الأبعاد المختلفة التي تحيط بالعلاقات السياسية الدولية[65].

---

(64) د. كاظم هاشم نعمة، " **العلاقات الدولية** "، ج1، ص ص41-42.

(65) د. إسماعيل صبري مقلد، " **العلاقات السياسية الدولية – دراسة في الأصول والنظريات** "، ط2، ص 24.

☒ نقد المنهج المثالي في دراسة العلاقات الدولية :

- إنه ليس سمة إجماع على قيم عالمية إنسانية على نحو يكفل تنظيم العلاقات الدولية ارتكازا إليها، ومن ثم فإن تباين القيم، واختلاف الرؤى والتوجهات العقائدية أو الأيديولوجية بين الشعوب عادة ما يكون مدعاة للاختلاف والخلاف أكثر من كونه عاملا توفيقيًا .
- إنه حتى مع افتراض التسليم أو الأخذ بنسق قيمي عالم موحد فليس هناك ما يحول دون وجود تعارض بين القيم كأن يحدث تعارض بين قيمتي السلام والعدل مثلاً .
- إن حقائق الواقع الدولي تفرض نفسها على العلاقات الدولية، ومن ثم فإن غالبية التصورات الفلسفية أو الأنماط المثالية التي تنطلق من قيم أخلاقية، أو من مقدمات قيمية، عادة ما تصطدم بالواقع، ومن ثم تصبح مجرد فروض نظرية غير قابلة للتطبيق.
- إن الفروض الفلسفية وإن كانت تصلح أساسا لإصدار الأحكام القيمية على الواقع الدولي، إلا أنها لا تصلح أساسا لتفسير هذا الواقع الدولي أو الظواهر الدولية[66].

سابعاً - المنهج الذي يركز على فكرة المصالح القومية:

هذا المنهج يعتبر أن السعي نحو تحقيق المصلحة القومية للدولة هو الهدف النهائي والمستمر لسياستها الخارجية، بمعني أن المصلحة القومية هى محور الارتكاز أو القوة الرئيسية المحركة للسياسة الخارجية لأي دولة من الدول[67].

---

[66] Marcel Merle : **Sociologies des Relations Internationals** , Libraries Dallas Paris. 1982. P 17-20

نقلاً عن : د. محمد طه بدوي وآخرون، " **العلاقات السياسية الدولية** "، ط 2، ص 78.

[67] د. إسماعيل صبري مقلد، " **العلاقات السياسية الدولية – دراسة في الأصول والنظريات** "، ط2 ، ص22.

☒ أنواع المصالح الوطنية :

- **المصالح الأولية:** وتتضمن الحفاظ على الوحدة الجغرافيـــة والـــسياسية والهوية والثقافية وبقاء الأمة ضد التجاوزات الخارجية. والمصالح الأولية لا يمكن المساومة عليها و جميع الأمم تتمسك وتدافع عنها بأي ثمن.
- **المصالح الثانوية** : وهى مصالح مواطني الدولة في الخارج فتقوم الدولة بحمايتها وحماية الحصانات الدبلوماسية لممثليها في الخارج.
- **المصالح الدائمة** : وهى تلك المصالح الثابتة خلال فترة طويلة من الزمن أنها تختلف بمرور الزمن ولكن ببطء.
- **المصالح المتغيرة** : هى تلك المصالح التي تحددها الأمة فـــي أي وقـــت طبقًا لمصالحها الوطنية مثل أراء المسئولين والرأي العـــام والمـــصالح القطاعية والسياسات الحزبية لأمة معينة. وبهذا الصدد فـــإن المـــصالح المتغيرة تختلف عن المصالح الأولية.والدائمة.
- **المصالح العامة** : هى تلك المصالح التي يمكن تطبيقها أمة على منـــاطق جغرافية واسعة ولعدد كبير من الدول أو في عدة حقـــول خاصـــة مثـــل الاقتصاد والتجارة والدبلوماسية والقانون الدولي.
- **المصالح الخاصـــة** : وهى المصالح التي تتحدد فـــي الزمـــان والمكـــان المعين، وهى غالبًا ما تعبر عن تطور منطق المصالح العامة.
- **المصالح المتكاملة** : هى تلك المصالح التي بالرغم مـــن أنهـــا ليـــست متطابقة إلا إنها قادرة على تشكيل أساس للاتفاق حول قضايا معينة.
- **المصالح المتطابقة** : هى تلك المصالح الوطنية التي تتمسك بها الـــدول بشكل مشترك.
- **المصالح المتصارعة** : هى تلك المصالح التي يمكن أن تتحول من خلال الدبلوماسية ووقوع أحداث معينة أو بمرور الزمن إلى مصالح متكاملـــة

وأن نفس الشئ يمكن أن يقال عن إمكانية تحول المصالح المتطابقة أو المتكاملة إلى مصالح متصارعة[68].

☒ **مميزات منهج المصالح القومية:**

- إنه لا يجرد أهداف السياسات الخارجية للدول من التبريرات المفتعلة أو غير الواقعية التي تحاول أن تنسبها إلي هذه السياسات وذلك كوسيلة للتعزيز أو التمويه، سواء تم هذا التعزيز للرأي العام في الخارج أو الداخل.
- إن فكرة المصالح القومية توضح جانب الاستمرار في السياسات الخارجية للدول رغم التغير الذي قد يصيب الزعامات السياسية، أو التحول الذي قد لا يحدث في نمط الأيديولوجية المسيطرة أو في نماذج القيم السياسية والاجتماعية السائدة. بمعني أنه أيا كانت طبيعة الاختلاف في العوامل السياسية والإستراتيجية والأيديولوجية والطبيعة التي تؤثر في الأوضاع المتميزة لكل دولة، وتدفعها إلى الصراع أو التعاون مع غيرها من الدول، فان المصلحة القومية تظل دائما وأبدا المقياس العام الذي يمكن بواسطته الاستدلال على العوامل التي تحدد السلوك الخارجي لأي دولة عضو في المجتمع الدولي[69].

☒ **الانتقادات الموجهة لمنهج المصالح القومية :-**

- إن هذا المنهاج يتجه إلى المبالغة في تصوير السلوك الخارجي للدول من حيث جعله باستمرار وكأنه سلوك رشيد وموجه بالدرجة الأولي إلى حماية المصالح القومية للدولة، في حين أن هناك أنماطا من السلوك

---

(68) د. سعد حقي توفيق، " **مبادئ العلاقات الدولية** "، ص ص 95-96.

(69) د. إسماعيل صبري مقلد، " **العلاقات السياسية الدولية – دراسة في الأصول والنظريات** "، ط2 ، ص ص22-23.

الخارجي قد تكون خالية من معيار الترشيد الذي يجعلها أنسب السياسات وأكثرها تلاؤما وتحقيقا للمصالح القومية للدولة، بل إن بعض هذه الأنماط قد تتحدد من واقع الضغوط النفسية أو الشخصية بدواعي المصلحة القومية في كل مرة ترسم فيها هذه السياسات الخارجية .

- إن هذا المنهاج يجمد مصادر السلوك الخارجي للدول في إطار عامل واحد هو عامل المصلحة القومية بحجة أن هذا العامل هو وحده الذي يستطيع أن يفسر نواحي الاستمرار في السياسات الخارجية للدول بصرف النظر عن الاعتبارات الأيديولوجية أو طبيعة أنظمة الحكم أو اختلاف البيئات السياسية والاجتماعية ولكن الواقع يدل على أن التغيير في المعتقدات الأيديولوجية أو في الأجهزة السياسية الحاكمة يتبعه في كثير من الأحيان تغيير في مضمون هذه السياسات الخارجية. ومن هنا فان عامل الدوام والاستمرار في أهداف هذه السياسات يفقد شرعيته المنطقية.
- إن المصلحة القومية تعبير مطاط ليس له مضمون محدد، والمقاييس التي تتبع في تفسير هذه المصلحة القومية وتحديدها هى مقاييس نسبية لا موضوعية. وترتيبا على ذلك فان التركيز على عامل لا موضوعي ليس له محتوي متفق عليه دوليا، واتخاذه نواة لتحليل سلوك الدول وتفهمه رغم كثرة ما يحيط بهذا السلوك من مؤثرات خارجية وداخلية، هو أمر مبالغ فيه إلى حد كبير[70].

---

[70] د. إسماعيل صبري مقلد، " **العلاقات السياسية الدولية – دراسة في الأصول والنظريات** "، ط2 ، ص ص23-24.

للمزيد بخصوص المنهج الذي يركز على المصالح القومية في العلاقات الدولية أنظر : =

تعقيب :

ثمة مناهج متباينة لدراسة العلاقات الدولية، وتباين هذه المناهج كان من شانه أن تعددت وتنوعت فروع المعرفة التي تعني بدراسة العلاقات الدولية، وأصبح كل متخصص في مجال علم ما يريد أن ينـاقش موضوع العلاقات الدولية يناقشها وما يتفق مع مجاله من منهج، فمثلا نحن الآن بصدد الفلسفة السياسية عندما أردنا تناول مثل هذا الموضوع استخدمنا المنهج الفلسفي المثالي الأخلاقي، وهو ما يتناسب مع طبيعة مجال الباحث، وما ينبغي أن تكون عليه العلاقات الدولية في عالمنا اليوم.

(ب) المناهج المعاصرة في العلاقات الدولية:

أولاً – منهج تحليل النظام "System Analysis Approach":

إن تحليل النظام السياسي الدولي ومكوناته الفرعية وفق هذا المنهج مقتبس أساسًا من تطبيق نظرية النظم (**Systems**) في دائرة العلوم الاجتماعية الأخرى . وهذه النظرية تمثل تطور حديث للمنهج السلوكي في تحليل العلوم الاجتماعية، والأهداف العلمية التي يتوخاها هذا المنهج في التحليل كما يرى "مورتون كابلان " **Morton Kaplan**" هي التوصل إلى القوانين والنماذج المتكررة في كيفية عمل هذه النظم وتحديد مصادر ومظاهر الانتظام فيها وكذلك التوصل إلى استنتاجات عامة تتعلق بعوامل التوازن

=- Charles Lerche & Abdul A. Said ," **Concepts Of International Politics** ", (Prentice Hall , Inc., N.J., 1970) , PP.25-26.

- Thomas W. Robinson , " **national Interest in , international Politics and Foreign Policy** " , Edited by James Rosenau , (Free Press , New York 2 nd edition , 1969) , PP. 182-191.
- Andrew M. Scott ," **The Functioning of the international Political System**", (The Macmillan Company New York , 1967) , PP. 126-137.

والاختلال التي تحكم تطور هذه النظم الدولية الرئيسية والفرعية وانتقالها من شكل إلى أخر[71].

وباختصار تدور اهتمامات هذا المنهج حول مفهوم مركـزي، هـو النظام ليس بالمعنى التقليدي القانوني الشائع، وإنما للدلالة علـى مجموعـة أجزاء ذات خصائص متباينة ترتبط مع بعض عبر تفاعل مستمر، لفترة من الزمن، وتنجز وظائف محددة لها علاقـة مهمـة فـي كيفيـة أداء النظـام لوظيفته[72].

☒ **الانتقادات الموجهة إلى مناهج تحليل النظام:**

- إن البحث عن قوانين عامة تفسر جوانب التطور والتغييـر فـي الـنظم السياسية الدولية ومكوناتها الفرعية ينطوي على مغالطة، إذ أن أقصى ما يمكن الوصول إليه في هذا الصدد ليس قوانين وإنما اتجاهات فـي ظـل تحفظات معينة، حيث أن فقدان الخاصية التجريبية فـي مجـال العلـوم الاجتماعية يجعل من استنتاج قوانين سببية أمرًا غير ممكن من الناحيـة العملية، ويقول "ريمون آرون" في هذا الصدد (إن أكثر القوانين عمومية في العلاقات السياسية الدولية لا يمكن أن تكـون بطبيعتهـا أكثـر مـن تعميمات محدودة القيمة العلمية جدا، وذلك لان الاتجاهات المنتظمـة لا يمكن أن تظهر في مجال العلوم الاجتماعية إلا على المستويات الجزئية، وهو اعتبار يجعل من تفهم الواقع الدولي بكل أبعاده ومـشتملاته أمـرًا صعبًا).

---

(71) إسماعيل صبري مقلد، " العلاقـات الـسياسية الدوليـة – دراسـة فـي الأصـول والنظريات"، ط4 ، ص26.

(72) Andrew M. Scott , **The Functioning of the International System**, (New York : The Macmillan Company , 1967) , P.27.

- إن علماء العلاقات الدولية والعلوم الاجتماعية من أنصار هذا المـــنهج، يريدون الوصول إلى مستوي من التحليل النظري يتيح لهم المقدرة على التنبؤ الدقيق بتطورات المستقبل، وهذا الهدف ينبع من تصور خاطئ في مجال العلوم الطبيعية، كما أن التنبؤ لا يصبح ممكنا إلا في تلك المجالاتَ التي يقل فيها عدد المتغيرات إلى أدني حد ممكن وبشرط أن يكون فـــي الإمكان حصر كل هذه المتغيرات عند إجراء تلك التنبؤات، وبدون توافر هذين الشرطين يصبح التنبؤ أمرا مشكوكا في قيمته إطلاقـــا . ويـــشير "هوفمان" في هذا الصدد بقوله أن هذا المنهج في التحليل بدلا من أن يقدم فرضيات تبني على مشاهدات الواقع السياسي الدولي، فأنه ينحـــو إلـــى المبالغة والتجريد النظري، كما أن اختياره للمتغيرات التي تفسر ظواهر السلوك السياسي الدولي يعكس نوعا من الاستبداد والإسراف في التعميم.
- إن هذا المنهج في التحليل يحاول أن ينقل إلى تحليل العلاقـــات الدوليـــة عناصر نظريات لها طبيعة مختلفة تماما عن طبيعة العلاقات الدولية، هذا فضلا عن ميله المتزايد نحو تطبيق النماذج الرياضية وهو ما يقود إلـــى قصر هذه النماذج على تلك المتغيرات فقط التي يمكن قياسها، مع أن تلك المتغيرات التي يصعب قياسها تكون أحيانا حاسمة لأغراض التحليل.

إن هذا المنهج يفترض أن السياسة الخارجية تتخذ وفقا لأسس علمية معينة بالشكل الذي يتيح استنتاج قوانين عامة تستطيع أن تفسر ما يحدث في السياسة الدولية، وهذا الافتراض يخالف منطق الواقع لأنّ الذي يتحكم في تقرير اتجاهات هذه السياسات هي ضغوط وقوي ومؤثرات ومتغيرات لا صلة لها بهذا المنطق العلمي الذي يتصوره أنصار هذا المنهج[73].

---

[73] أنظر بهذا الخصوص:

- إسماعيل صبري مقلد، "**العلاقات السياسية الدولية – دراسة في الأصول والنظريات**"، ط2 ، ص ص 29-30.

ثانياً - المنهج الذي يحلل العلاقات الدولية في إطار نظرية التوازن :

التوازن الذي تعنيه هذه النظرية ليس توازنا إستاتيكيًا، ولكنه توازن يتميز بحسب، "جورج ليسكا **Liska** " وهو من ابرز دعاة هذا المنهج، بخاصتين أساسيتين، فهو توازن واقعي من جانب كما انه توازن ديناميكي من جانب أخر، بمعني انه تعبير عن حالة من الاستقرار النسبي المؤقت المستجيب لتأثير بعض العوامل فاسحًا الطريق أمام ظهور توازن مؤقت جديد[74].

☒ **الانتقادات الموجهة للمنهج الذي يحلل العلاقات الدولية في نظرية التوازن :**

- إن تحليل العلاقات الدولية في إطار فكرة التوازن والاستقرار، يتجاهل حقيقة جوهرية وهى أن بعض المحاولات أو الجهود التي تبذلها الدول بقصد تحقيق التوازن قد تنتهي في اتجاه مغاير أي قد تؤدي إلى إحداث أوضاع التخلخل وعدم الاستقرار.
- إن التوازن (المرغوب فيه) من جانب كل دولة عملية مطاطة وتشتمل على أكثر من معني، وما لم يكن هناك مفهوم متفق عليه لهذا التوازن من وجهة نظر الأطراف المختلفة التي يعنيها هذا الأمر فانه لا يمكن استخدام فكرة مطاطة، والارتكاز عليها في تحليل موضوع معقد مثل العلاقات السياسية الدولية.

= ثامر كامل محمد الخزرجي، " **العلاقات السياسية الدولية – وإستراتيجية إدارة الأزمات** " ، ص ص91-92.

(74) George Liska , **Continuity and Change in International System** , in , David Edwards , International Political Analysis (Holt Rinehart and Winston Inc., New York , 1969) P.P. 300-318.

نقلاً عن :ثامر كامل محمد الخزرجي، " **العلاقات السياسية الدولية – وإستراتيجية إدارة الأزمات**، ص ص91-92.

- إن هذا المنهج يركز كسابقة على عامل القوة وفكرة التوازن، في وقت يمثل فيه تحليل العلاقات الدولية محصلة تفاعل عدد من المتغيرات والعوامل، بمعنى أن هذا المنهج يتجاهل الدوافع المختلفة التي تحرك الدول في اتجاه أو أخر.
- إن صح تطبيق فكرة التوازن بالنسبة لبعض العلوم الاجتماعية لانطوائها على متغيرات يمكن قياسها لتحديد الاتجاه الذي تتفاعل فيه والتوصل إلى استنتاج قاطع بشأن ما إذا كان التفاعل يتم في اتجاه التوازن أو عدم التوازن، فقد لا يصح تطبيقها بالنسبة للعلاقات السياسية الدولية، لاسيما مع وجود متغيرات لا يمكن التعرف عليها فضلا عن صعوبة قياسها وتحليلها.
- إن الحكم على وضع أو نظام معين بما إذا كان في حالة توازن أو عدم توازن، يمثل عملية نسبية وغير قابلة للتحقيق، وقد تختلف الآراء حولها فبينما قد ينظر البعض إلى وضع معين على أنه في حالة توازن قد يري فيه آخرون عكس ذلك تماما.

إن المحاولات التي تسوي في التحليل بين العلاقات الدولية وبين موضوعات أخري كالاقتصاد، وتنظر إلى التعامل السياسي بين الدول كعوامل الإنتاج، هذه المحاولات غالبا تنتهي إلى افتراضات مشوهة وغير دقيقة، ولا تتمشى مع طبيعة الموضوع الذي تحاول تحليله وتوضيحه[75].

ثالثاً - منهج صنع القرار "Decision Making Approach" :

يعد هذا المنهج من بين أكثر المناهج التي لاقت اهتمامًا في دراسة العلاقات الدولية، وتهتم بتحليل كل العوامل والمؤثرات التي تحيط بواضعي

(75) ثامر كامل محمد الخزرجي، " **العلاقات السياسية الدولية – وإستراتيجية إدارة الأزمات** "، ص ص91-92.

السياسة الخارجية عند إصدارهم قرارات معينة، وفي دراسته لعملية اتخاذ القرار السياسي الخارجي، انطلق "سنايدر **Snyder**" من افتراضات متكاملة ثلاث، هى : إن السياسة الخارجية عبارة عن محصلة لقرارات تتخذ من قبل أولئك الأشخاص الذين يتولون مناصب رئيسة رسمية في الدولة. وان حركة صناع القرار تتأثر خصوصا بكيفية إدراكهم للموقف، وان عملية اتخاذ القرار تشكل بحد ذاتها احد المتغيرات الأساسية لفهم القرار السياسي الناجم عنها[76].

وبصدد هذا المنهج، يؤكد " فرانكل **Frankel**" بأنه أكثر قدرة وفاعلية لوصف السياسة الخارجية وتفسيرها من مناهج : القوة، أو توازن القوى[77].

ويرى "روسناو **Rosenau** " أن منهج صنع القرار بمثابة الابتعاد الجذري عن التطبيق التقليدي في السياسة الخارجية.

ويؤكد "سنايدر" إن صانع القرار في اتخاذه لقراراته داخل وحدة اتخاذ القرار، لا يتأثر بكيفية إدراكه (أو تعريفه الذاتي) للموقف فحسب، وإنما كذلك بمتغيرات منظماتية هي الاختصاص والاتصالات، والمعلومات والدافعية[78].

☒ الانتقادات الموجهة لمنهج صنع القرار في العلاقات الدولية :

- إذ يرى هذا الاتجاه إن العلاقات الدولية تتأثر بانطباعات السياسيين أصحاب القرار في الدولة والجماعات الأخرى المؤثرة في صنع القرار

---

(76) مازن إسماعيل الرمضاني، " السياسة الخارجية دراسة نظرية، ص ص119–120.

(77) Joseph Frankel, **Contemporary International Theory and the Behavior Of States** (London : Oxford University Press, 1973) , P.68

نقلا عن : ثامر كامل محمد الخزرجي، **المرجع السابق**، ص95.

(78) Richard C.Snyder , et al., **Foreign Policy Decision Making. An Approach to the Study Of International Politics** (New York : The Free Press of Glence , 1963) , P.P. 105-171.

عن الدول التي يتعاملون معها عن طريق تصريف شؤونهم الخارجية. هذا فضلا عن أن بعض الدراسات قد أكدت أن الإدراك الحسي لدور دولة ما أو امة ما من قبل المؤثرين في سياستها له صلة بمحصلة تلك السياسة. فإذا كانت حالة الإدراك الحسي اقرب إلى الواقع الموضوعي فانه بالإمكان تفهمه والتجاوب مع متطلباته، أما إذا كانت هناك فجوة فانه يصعب التعامل معه من دون عناء وتكاليف باهظة للدولة في علاقاتها.

- يركز هذا الاتجاه على المستويات الإدارية المختلفة التي يتم فيها تنفيذ السياسة. ويؤكد على أن المستويات الإدارية لا تتصف بسمات مشتركة عندما تقرر سياسة ما، كما أنها غير مترابطة، ويلجأ كل مستوي إداري في التركيب الهرمي للتنظيم إلى إجراءات خاصة استخدمت من قبل يعتمدها في تفسيراته وتطبيقاته للسياسة، وعليه فان عدد قليل من القرارات تصدر بعد تكوين صورة متكاملة لدي جميع المستويات الإدارية بشأن فحوي ومدي فاعلية القرار.
- يرى أنصار هذا الاتجاه بأنه يصعب فهم صنع القرار في السياسة الخارجية من غير تحديد أو الحالة كمتغير في العملية برمتها. بمعنى أن لكل موقف أو حالة يتخذ فيها قرارا معينا جوانب قاهرة تتحكم في طبيعة القرار. ويشار عادة إلى ثلاثة جوانب في الموقف أولها حدة التهديد الذي يحف بالموقف ومدي تحسس وإدراك المقرر له، ثانيها مستوي التوقع الذي يمكن حسابه من معطيات الموقف، وثالثها، أمد الزمن المتاح للوصول إلى قرار. وينطوي تحت هذا الاتجاه ما يعرف بالبناء النظري لحالة واقعية من اجل التمرين على حسم الأزمات المحتملة الوقوع في العلاقات الدولية، أو محاكمة الواقع عمليا.
- يقوم هذا الاتجاه على دراسة بعض الأزمات الخطيرة في السياسة الدولية من ناحية الإطار البيروقراطي وكيفية تأثر طبيعة القرارات به، وقد

وضعت نماذج نظرية ركزت على البيروقراطية وعالجتها من حيث الإجراءات المتعارف عليها والمتبعة في الهيكل البيروقراطي ومن حيث التنظيم الداخلي لصنع السياسة، بمعنى أن سلسلة عملية صنع القرار تتسع داخل الهيكل البيروقراطي وتتفرع الاتجاهات والاجتهادات ساحبة نفسها على محصلة عملية صنع القرار.

- يركز هذا الاتجاه على ضرورة الربط بين شخصين صانع القرار وبين عملية اتخاذ القرار، ويعتقد بأنه من السهولة بمكان معرفة سلوك المقرر في المستقبل إذا استطعنا التثبت من شخصيته. ويعتمد هذا الاتجاه على أساليب بحث وافتراضات في حقول المعرفة الأخرى كالسيكولوجية وعلم النفس، كما انه يدعو إلى مراقبه سلوك صاحب القرار في الماضي ورسم حالات احتمال سلوكه بشكل مشابه في مواقف تتصف بنفس الاعتبارات التي أحاطت به في السابق.
- الفعل يعتبر عقلانيًا إذا توفرت فيه متابعة لغايات ممكنة في ظروف الحالة بوسائل هى جوهريا مسخرة بأحسن وجه من بين وسائل عديدة متاحة للفاعل لكي يصل غاياته لأسباب مفهومة للتثبت من صحتها بالعلم التجريبي الإيجابي.
- إن تشخيص طبيعة الدوافع والمستوي الذي تكون عنده تكشف عن مستويان: احدهما في نطاق النظام الدولي ويستثني منه دوافع الأفراد والمؤسسات الاجتماعية والسياسية. بمعنى أن هناك عدة غايات يهدفها صناع القرار السياسي من وراء قراراتهم كالحفاظ على ترتيب العناصر الأساسية في النظام الدولي وصيانة الاستقرار واستتباب الأمن وتحسين سبل ووسائط النظام الدولي في معالجة قضايا السياسة الدولية وفسح المجال أمام الدبلوماسية. أما المستوى الثاني فهو مستوي دوافع وغايات الأفراد والإداريون، ويرى البعض أن التنافس بين المستوي الأول، وهو

الأشمل والأعم، والمستوى الثاني – وهو الأخص والأضيق – قد لا يحسم لصالح الأول، أي أن القرار يجسد طموحات صناع القرار[79].

التعقيب :

واعترافًا من المؤلفة بأنه لا يمكن مواجهة أي مشكلة الأبعد دراستها جيداً، فكان لابد من دراستها بنفس الأسلوب الذي تتبعه هذه المشكلة. ولاعجب في أن يكون الأسلوب المتبع في دراسة العلاقات الدولية هو الأسلوب الفلسفي؛ وذلك لأن مهمة الفلسفة في تغير مستمر ومتصل بتغير الزمان والمكان، قادرة على حل المشاكل حسب ظروف كل عصر. ولكن ذلك يتوقف على من يستخدمها ويكون قادرًا على إعمال فكره لمواكبة أفكارها وظروف العصر الذي يعيش فيه.

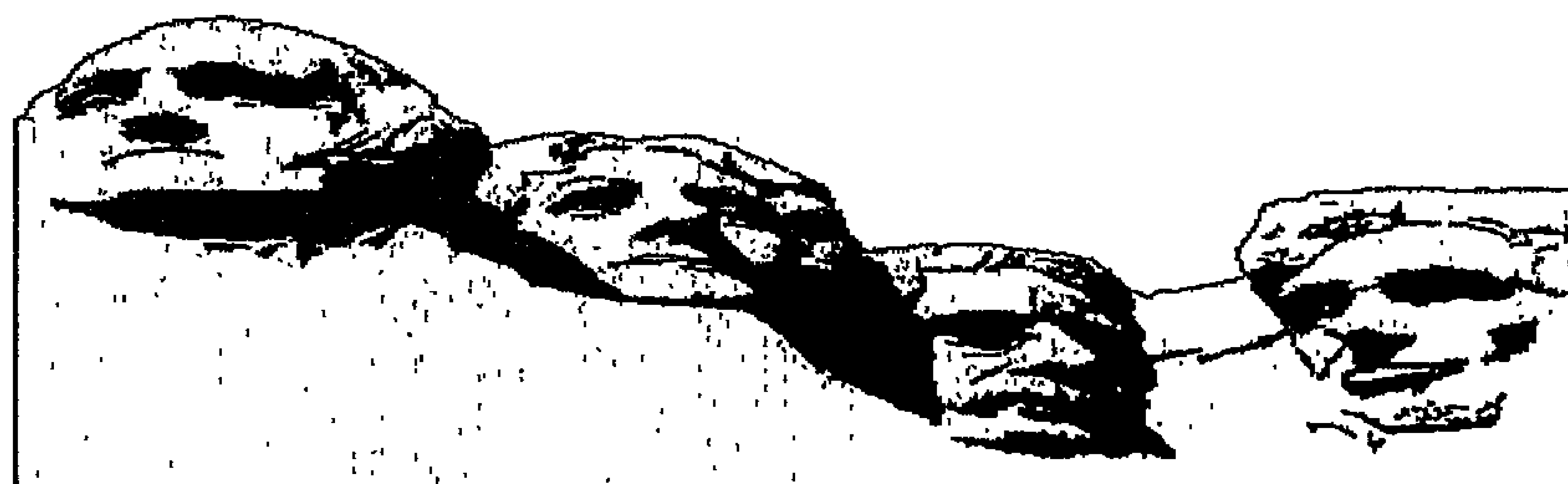
---

[79] **للمزيد بخصوص منهج صنع القرار في العلاقات الدولية:**

ثامر كامل محمد الخزرجي، " **العلاقات السياسية الدولية – وإستراتيجية إدارة الأزمات**"، ص ص96-98.

كاظم هاشم نعمة، "**العلاقات الدولية**"، ص ص70-75.

Alexander E. Wendt ," **The Agent-Structure Problem in International Relations Theory** ", pp. 335-370



الفصل السادس

نظريات العلاقات الدولية

تمهيد :

هناك مقولة سائدة ترى، إن العلاقات الدولية تجد جذورها في الطبيعية الإنسانية التي لم تتبدل عبر العصور. لكن دراسة المبادئ والمفاهيم في سياقها التاريخي تكشف لنا من عدم صحة هذه المقولة. فالطبيعة الإنسانية تتأثر وتتبدل عبر التاريخ ، ويظهر ذلك من خلال تطور وعي وإدراك الكائنات الإنسانية التي تبقي في أساس كل دراسة العلوم الإنسانية. ومن أجل إدراك نظرية العلاقات الدولية لابد من الرجوع إلى المفاهيم الأساسية التي ميزت تطور المجتمع الدولي، وإلى تحديد موقعها في تاريخ العلاقات الدولية[1].

ولا تهدف المؤلفة من هذا المبحث، وضع نظرية جديدة، إنما تهدف إلى فهم نظرية العلاقات الدولية، وهذا الفهم لا يضيف مضمون جديد للنظرية، إنما يضيف منظور جديد لها، حيث يفيد هذا المنظور في مواجهة العوامل والمتغيرات والمفاهيم في مجال العلاقات الدولية[2].

إن دراسة نظريات العلاقات الدولية تستلزم ضرورة تحديد مركزها في تطوز دراسة العلوم الاجتماعية، فرغم ظهور المذاهب والمفاهيم المختلفة حول العلاقات الدولية منذ أمد بعيد، فإن الطرح النظري الشمولي يعتبر حديث النشأة، فقد بدأ يتطور في فترة ما بين الحربين العالميتين وظهر بشكل واضح بعد الحرب العالمية الثانية، وارتبط ذلك إلى حد بعيد بعالمية السياسة الخارجية الأمريكية التي ابتدأت تبحث عن الأسس النظرية والعلمية لسياستها

---

(1) د. ريمون حداد، **"العلاقات الدولية : نظرية العلاقات الدولية – أشخاص العلاقات الدولية – نظام أم فوضي في ظل العولمة"**، ترجمة الشاذلي القليبي ، ص41 .

(2) Jurg Martin Gabriel, **"Worledviews and Theories Of International Relations "** , [New York , Macmillan , 2002] , p. 168.

مما يضمن أمان واستقرار النشاطات السياسية الخارجيــة الآخــذة بالتزايــد والاتساع في الميادين السياسية والاقتصادية والعسكرية... الخ[3].

أولا - النظرية (تعريفها وخصائصها وآثارها) :

ما هى النظرية بالمعني الدقيق وفي مجال معرفة العلوم الإنــسانية؟ وما هى خصائصها؟ وما هى آثارها؟ وهل يصلح استخدام مصطلح النظرية في هذا المجال؟

لا يوجد اتفاق إجماعي بين علماء العلوم الإنــسانية حــول معنــى مصطلح النظرية وبالتالي فقد شوهت الهشاشة المفــاهيم النظريــة لتطــوير العلاقات الدولية منذ الحرب العالمية الثانية. وربما يرجع ذلك إلــى حــصر النظرية في العلاقات الدولية في مجرد التأمل والتفكير مفاهيميًا فــي مــادة العلاقات الدولية وبذلك ابتعد التنظير عن الملاحظــة التجريبيــة، وتوغــل المنظرون في تعقيبات هى في الواقع ذبول لقضايا أساســية تولــدت عــن الضرورة المفاهيمية التي يحتمها التفكير المفاهيمي.

أما إذا قررنا بأن النظرية هى نظام استنتاجي منهجي يحتوي علــى افتراضات ويستخرج منه تفسيرات وتنبؤات يمكن التثبيت من صحتها. فــإن المفاهيم، ودقة التعريف، وتحديد أساليب الاتصال الفكري بــين المعنيــين، ورسم حدود الموضوع[4].

---

[3] د. ريمون حداد، ترجمة الشاذلي القليبي، **"العلاقات الدولية: نظرية العلاقات الدولية – أشخاص العلاقات الدولية – نظام أم فوضي في ظل العولمة "**، ص153.

للمزيد ينظر :

Stephanie G. Neuman, **"International Relations Theory And The Third World "** , [London , Macmillan, 1998] , p.220.

[4] د. كاظم هاشم نعمة، **"العلاقات الدولية "**، ج1، ص28 .

إن النظرية " Theory" هي مكونة من نظام من المقترحات التي لها شكل القوانين، أما المنهج " method" هو نظام قواعد، والافتراض أي النظرية التي لم تتأكد بعد.

انطلاقاً من هذه المعطيات فإن النظرية المعاصرة في دراسة العلاقات الدولية تتضمن دراسة المقاربات النظرية، وهذا يساعد على فهم واقع وتطور الدور الذي يقوم به أشخاص العلاقات الدولية في ظل الواقع الدولي المعاصر(5).

وعلى هذا تعرف **النظرية**(*) بأنها "مجموعة من المقترحات تنطبق على ميدان معين من الواقع الموضوعي وغايتها هى تفسيرية وتوقعية، أي تفسر ظواهر العلاقات الدولية والأخذ بفرضيات مسبقة ومسلم بصحتها للوصول إلي قواعد تسمح بتوقيع الأحداث. فالنظرية تكون إما استقرائية، أي

---

(5) د. ريمون حداد، ترجمة الشاذلي القليبي، "**العلاقات الدولية – أشخاص العلاقات الدولية – نظام أم فوضي في ظل العولمة**"، ص ص154-155.

(*) **للمزيد من التعريفات للنظرية في العلاقات الدولية :**

- يعرف "**كينيث والتز**" النظرية بـ "مجموعة من القوانين المتعلقة بسلوك ظاهرة معينة"
- Waltz Keneth N. , " **Theory Of International Politics** " , [Addison – Wesley Pub Company, U.S.A, 1979] , P.2
- يعرف " **فليب بريار** " نظرية العلاقات الدولية بـ" مجموعة متجانسة ومنهجية من الافتراضات هدفها توضيح مجال العلاقات الاجتماعية والتي نسميها بالدولية ".
- Braillard Philippe , " **Theories des Relations Internales** " , [Press Universities de France , Paris , 1977] , P. 17
- يعرف " **دافيد إدواردز** " النظرية بـ " مجموعة من الافتراضات حول ظاهرة معينة، وفي هذه الحالة على وجه الخصوص (أي العلاقات الدولية) المقصود بها وضع افتراضات حول الظاهرة السياسية الدولية مثل الحروب والأزمات والأحلاف".
- Edwards David v., "**International Political Analysis**", [Holt, Rinehart and Winston Inc, U.S. A, 1969] ,P.40

نقلاً عن : د. سعد حقي توفيق، " **مبادئ العلاقات الدولية** "، ص71.

مستنتجة من تجارب معينة، أو قياسية أي مستنتجة من نظرية أخرى، أو استقرائية وقياسية في نفس الوقت وهذا ما يهيمن حاليًا في دراسات العلاقات الدولية "[6].

على الرغم من اعتبار العلماء الاجتماعيين للمحاولات النظرية القديمة لتفسير الصراع والحرب بأنها محاولات غير ذات مستوى، فان بعض هذه النظريات ما تزال لها بعض المنفعة طالما أنها تعكس الدوافع الواعية للحرب واعتبارها عملاً عقلانيًا وبالتالي فإنها تفيد في تذكير الباحث المعاصر بجوانب معينة من الظاهرة التي اعتاد المفكرون نسيانها لاسيما في ظل انشغالهم بالقوى المؤثرة والجوانب المنهجية، وفي الوقت الذي يتناول الباحثون المعاصرون ظاهرة الصراع بمناهج رياضية تجرد من الخبرة فإن الباحثين القدامى تناولوها على مستوى طبيعي وأقل "اصطناعًا"، ومن خلال الملاحظة المباشرة[7].

إن النظرية الموجهة لتفسير هذه العلاقات وهياكلها وتطورها، ولا سيما، تحديد العوامل الحاسمة التي تؤثر فيها، وحتى يمكن أن تساهم في تفسير التطور المستقبلي لهذه العلاقات أو على الأقل، استخراج بعض الاتجاهات لهذا التطور. ومثل كل نظرية تنطوي نظرية العلاقات الدولية على خيار وضع معطيات وبناء موضوع ووضع الصيغ وإعداد ودراسة النماذج ووضع برهنة النظرية[8].

---

(6) د. ريمون حداد ، ترجمة الشاذلي القليبي، " **العلاقات الدولية – أشخاص العلاقات الدولية – نظام أم فوضى في ظل العولمة** "، ص154.

(7) جيمس دورتي – روبرت بالتسغراف، " **النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية**"، ترجمة : وليد عبد الحي، ط 1 [الكويت، كاظمة للنشر – المؤسسة الجامعية، 1985] ص39.

(8) Braillard Philippe; "**Theories desrelations Internationales**", [Press universitaires de france , Paris , 1977] P. 17.

نقلاً عن : د. سعد حقي توفيق، " **مبادئ العلاقات الدولية** "، ص71.

ثانيًا- نموذجين من النظرية يجب التمييز بينهم :

أحدهما النظرية العالمية أو العامة، والأخرى النظرية المتخصصة :

النظرية العامة هى تلك المعرفة القابلة للتعديل ذاتيًا والإدراك والشاملة والمتماسكة داخليًا والمعنية على التنبؤ والتقييم والتحكم في العلاقات بين الدول وأوضاع العالم. أما **النظرية المتخصصة** فهى التي لا تفتقر إلي مواصفات النظرية العامة سوي أنها تتضمن وتتعامل مع بعض الظواهر في السياسة الدولية.

وإذا كانت النظرية العامة في العلاقات الدولية هى من أعاننا حاليًا، فان تطور النظريات المتخصصة سيوجد أرضية مشتركة يمكن بناء نظرية عامة عليها. ويجب أن يكون هناك عصب، مفقود في وقتنا الحاضر، وهذا العصب أو " المبدأ المنظم " هو بالضبط ما نعني به النظرية[9].

إن النظريات التي تدرس العلاقات الدولية، إنما هى نظريات تتميز بالرؤى الشمولية وبمسلمات أساسية موجودة في الفلسفات الاجتماعية، وكانت لها بحكم ذلك غايات تفسيرية وتوقعية.

ثالثًا- ثلاث مدارس فكرية أساسية تتميز في رؤيتها للمجتمع الدولي :

- **المدرسة الأولى:** مجتمع دولي مكون من دول مستقلة ذات سيادة وتنم علاقاتها فيما بينها من خلال المصالح القومية والبحث عن السلطان في ظل توازن القوى؛ وهو أساس الطرح الكلاسيكي الذي عبرت عنه المدرسة الواقعية.

---

[9] د. كاظم هاشم نعمة، " **العلاقات الدولية** " ج1، ص27.

للمزيد ينظر :

Oran R. Young Source , " **The Perils of Odysseus: On Constructing Theories of International Relations** " , [World Politics, Vol. 24, Supplement: Theory and Policy in International Relations (Spring, 1972] , pp. 179-203

- **المدرسة الفكرية الثانية :** مجتمع دولي قائم على الهيمنة والاستغلال، هيمنة الأقوياء على الضعفاء وهو ما عبرت عنه المدرستين الماركسية والنيو ماركسية.
- **أما المدرسة الثالثة :** فهي تنمية لما تم اعتباره بأن المجتمع الدولي هو جماعة عالمية تتميز بالعلاقات عبر الوطنية القائمة بين أفرادها.

هذه المدارس الفكرية الثلاث استمرت كأبرز أطروحات نظرية في العلاقات الدولية المعاصرة[10].

رابعًا- تصنف النظريات في العلاقات الدولية طبقا للإعداد والمدى والهدف :

أ- **طبقًا لدرجة الإعداد :** إن بعض الأعمال النظرية تعد قضايا منهجية لدراسة العلاقات الدولية. ومن أجل تحقيق ذلك بمستوي معين يتطلب الأمر إعداد فرضيات لتوجيه البحوث، وبالتالي العمل على إيجاد قوانين تهدف إلى شرح الظواهر والتي في الواقع تعد أجوبة لأسئلة أو أنها نص نهائي للفرضيات.

ب- **طبقًا للمدى :** هناك نظرية جزئية ونظرية عامة. وان المبادئ والمزايا المتعلقة بها هى نفسها في ميدان علم الاجتماع وعلم السياسة. فنظريات السياسة الخارجية (صنع القرار) هى من النظريات الجزئية.

ج- **طبقًا للهدف :** يمكن تقسيم النظرية تبعًا لذلك إلى :

- النظرية التجريبية الموجهة لدراسة الظواهر الواقعية.
- النظرية الفلسفية الموجهة لتحقيق دراسة مثالية أو إعطاء أحكام عن الواقع تحت اسم بعض القيم أو وصف للواقع القائم على مفهوم أولوية طبيعية الإنسان أو مفهوم المؤسسات المتعددة.

---

(10) د. ريمون حداد، ترجمة الشاذلي القليبي، " **العلاقات الدولية – أشخاص العلاقات الدولية – نظام أم فوضي في ظل العولمة** " ، ص156.

▪ النظرية الموجهة نحو الفعل: أي دراسة الواقع والعمل على استيعاب النظرية من أجل فهم كيفية العمل بواسطة السلطة[11].

ويشير "كوينسي رايت" إلى أن حقل العلاقات الدولية يمكن أن يفهم بشكل أفضل من زوايا فكرية أربع هي: التاريخ والأدب والعلوم والفلسفة، ومن وجهة نظره فان الواقع الاجتماعي يتضمن أربعة أبعاد :

- **الحقيقي**: أي ما كان وما هو كائن وهو بعد يمكن التعرف عليه بالوصف.
- **الممكن**: أي ما يمكن أن يكون وهو ما يمكن التعرف عليه بالإدراك النظري
- **المحتمل**: أي ما قد يكون وهو بعد يمكن معرفته بالتنبؤ.
- **المرغوب**: ما يجب أن يكون وهو بعد مرتبط بالفكر الأخلاقي والقيمي.

ويرى رايت أن هذه الأبعاد الأربعة متطابقة مع الزوايا الفكرية السالفة الذكر والتي تساعد على فهم العلاقات الدولية[12].

شهدت السنوات الثلاثون الماضية على وجه الخصوص، جهودا علمية واسعة لإقامة نظرية عامة ومتكاملة للعلاقات الدولية والتي يمكنها من خلال استنادها إلى عدد من الفرضيات المنطقية المترابطة سببيًا، وكذلك بما يمكن أن يتوفر لها من أدوات القياس والتحليل والتقييم ومن القدرة على التنبؤ الدقيق بالاتجاهات التي تثيرها احتمالات المستقبل أن تفسر الظواهر المركبة

---

(11) Hofmann Stanley, " **Theories et Relations Internationals** ", dans Brail lard Philippe , " **Theories des Relations Internationales** " , Opcit , pP. 29-30

نقلاً عن : د. سعد حقي توفيق، " **مبادئ العلاقات الدولية** "، ص75.

(12) جيمس دورتي – روبرت بالتسغراف، " **النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية** "، ترجمة : وليد عبد الحي، ط 1 ، ص 28.

والمعقدة للسلوك الدولي تفسيرًا واقعيًا شاملاً، وذلك بدلا من تشتت اتجاهات التحليل النظري وتضاربها على نحو ما كان قائما الفعل[13].

وعلى هذا ليس ثمة من نموذج واحد للنظرية، والنظرية الدولية التي تتجاوز نظرية السياسة الخارجية تتضمن عناصر وصفية وعقلية ومعيارية وتنبؤية، وربما يركز باحث على واحدة من هذه العناصر، ومع ازدياد التطور في نظرية العلاقات الدولية يتجه الاهتمام نحو نظرية مركبة من: ماذا يكون... ماذا يجب أن يكون... ماذا يمكن أن يكون، وجود النظرية غير مرهونة بكليتها أو جزئيتها، فكل النظريات صالحة ما دامت تستخدم منهجية علمية مع الأخذ في الاعتبار أن النظرية تنتهي إلى العموميات، حيث أن اهتمامها هو بالشمولية أو العمومية أكثر من عنايتها بالظواهر الفردية أو الخاصة دون أن يعني ذلك إغفال الظواهر الأخيرة لما يمكن أن تقود إليه من نتائج تعمق النظرية[14].

خامساً- ثلاثة أنواع للنظريات في مجال العلوم الاجتماعية:

- مستوي النظريات الكبيرة أو الشاملة (Grand Theories)، وهي النظريات التي تعني بتحليل كافة نماذج العلاقات التبادلية بين مختلف الثوابت والمتغيرات الداخلية في تكوين الظواهر الخاضعة للدراسة – أيا ما كان عدد هذه الثوابت والمتغيرات – وبالشكل الذي يساعد في النهاية على تفسير كنه هذه الظواهر وتوضيح أبعادها، والنظريات الكبيرة، وكقاعدة عامة، لا تركز إلا على الظواهر الواسعة المدى.

---

[13] د.إسماعيل صبري مقلد، " **نظريات السياسة الدولية دراسة تحليلية** "، ط1، ص11.

[14] جيمس دورتي – روبرت بالتسغراف، " **النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية** "، ترجمة : وليد عبد الحي، ط 1 ، ص39.

للمزيد ينظر :

- Oran R. Young Source , " **The Perils of Odysseus: On Constructing Theories of International Relations** ", pp. 179.

ومن هنا فإن النظريات الكبيرة تكون أكثر مستويات التحليل ميلا إلى التعميم، وهو ما يرفع بالتالي من احتمال عدم دقة النتائج المستخلصة منها، فاتساع مدى التحليل وتشعب العوامل التي يشملها وتداخلها المعقد مع بعضها، يجعل من الصعب ربط هذا كله في النهاية في إطار صورة تحليلية محكمة للموضوعات التي تبحث فيها هذه النظريات. وعليه فان التحفظ على بعض الأحكام أو القوانين التي تتبلور عن هذا المستوي في التحليل يكون واردا بدرجة أكبر منه في حالة التحليل الذي يتم في نطاق نظريات أضيق مدى أو على مستويات أكثر تواضعا.

▪**مستوى النظريات المتوسطة المدى (Middle – Range, Theories)**،

وهى النظريات التي تهدف إلى تفسير ظواهر أضيق من سابقتها، وفي إطار عدد محدود نسبيا من المتغيرات. ومن أمثلة ذلك في العلاقات الدولية النظريات التي تبحث في أمور محددة مثل :

- نظريات الصراع الدولي.
- نظريات التكامل الإقليمي، سواء كان تكاملا سياسيا أو وظيفيا.
- نظرية المحالفات الدولية.
- نظرية الأمن الجماعي.
- نظرية توازن القوي التقليدي أو النووي، الخ.

ونظرا لضيق نطاق الظواهر التي تبحث فيها النظريات المتوسطة المدى، فان الصورة العامة للتحليل النظري تكون أكثر إحكاما بالمقارنة من سابقتها، وبالتالي فان الأحكام المستخلصة منها تكون أكثر دقة وموضوعية (بالمقياس النسبي)، ويكون التحفظ عليها أقل بطبيعة الحال منه في حالة الكبيرة أو الشاملة.

- **مستوى النظريات الصغيرة (Micro - Theories)**، وهى أقل مستويات التحليل وأضيقها نطاقاً على الإطلاق، وهى تركز على بعد معين داخل في تركيب ظاهرة كبيرة، وتحاول أن تصل من خلال تحليله إلى نتيجة أو فرضية معينة. وفي مجال العلاقات الدولية، يمكن تقديم أمثلة كثيرة لهذا النوع من النظريات الصغيرة ومن ذلك: نظرية الشخصية القومية، والنظريات السيكولوجية، والنظريات الجيوبولتيتكية، والنظريات الديموجرافية، والنظريات السوسيولوجية، والنظريات الاقتصادية، والنظريات الأمنية، ونظريات القوة في علاقة كل منها بظاهرة الصراع الدولي. ونظرية المحالفات، ونظريات الردع، ونظريات المساومة، ونظريات التدخل، ونظريات التسلح، ونظريات الحرب المحدودة، في علاقة كل منها بظاهرة توازن القوي الدولي. ونظرية القطبية الثنائية، ونظرية القطبية التعددية، ونظريات الإقليمية ونظرية الأزمات الدولية، في علاقة كل منها بظواهر التطور والتغيير التي يتعرض لها النظام السياسي العالمي، وهكذا.

وبالمقارنة، فان هذه النظريات الصغيرة بحكم محدوديتها وضآلة عدد متغيراتها ودقة الإطارات التي يدور التحليل في نطاقها، بالإضافة إلى تواضع أهدافها وقلة منطقاتها، تكون مؤهلة بدرجه أكبر من الفئتين السابقتين من النظريات في الوصول إلى نتائج أكثر دقة وأكثر تطابقا مع حقائق الواقع الدولي الذي تبحث فيه وتحاول أن توصل له[15].

سادسًا- عشر نظريات تستخدم في تفسير العلاقات الدولية وتحليل السياسة الدولية:

نظرية النظم، نظرية التدرج الدولي، نظرية القوة والنفوذ، نظرية الصراع والحرب، نظرية الإستراتيجية، نظرية الانضباط والتغيير، نظرية

---

(15) إسماعيل صبري مقلد، " **نظريات السياسة الدولية - دراسة تحليلية مقارنة**"، ص ص38-39.

التكامل، نظرية تحليل السياسة الخارجية، النظرية النفسية، وأخيرا نظرية الأنثروبولوجي أو علم الإنسان.

- تعتبر نظرية النظم واحدة من احدث مناهج التحليل في العلوم الطبيعية والهندسة والعلوم الاجتماعية، ومن أصلحها لتفسير العالم المعاصر المتزايد التعقيد والترابط. وجوهر هذه النظرية يقوم على اعتبار العلاقات الدولية نظاما مترابطا تتوازن أجزاؤه في كل متكامل.
- نظرية التدرج الهرمي فتري أن الدول أعضاء المجتمع الدولي مرتبة بشكل هرمي من أعلى إلى أسفل طبقا للتوزيع غير المتساوي للقوة والامتيازات والحقوق والواجبات والسلع والخدمات فيما بينها بحيث تتقسم إلى كبري ودول صغري.
- نظرية القوة والنفوذ التي يرجع الفضل في ظهورها إلى هانز مورجانتو (**H. Morganthou**) حين نشر كتابه "السياسة بين الأمم" عام 1918 القائم على أساس اعتبار القوة بمثابة المبدأ الأساسي لفهم السياسة الواقعية **(Real Politic**) التي ساهم في تحليلها (كارل دويتش) عن طريق الاتصال وتدفق المعلومات.
- نظرية الصراع والحرب التي راجت في أواخر الخمسينيات لتفسير تفاعلات السياسة الدولية التي تتسم بالحروب والصراعات.
- النظرية التي تفسر العلاقات الدولية طبقا للاستراتيجيات التي ينطوي تحتها الردع والتحالف والحرب الثورية غير التقليدية.
- النظرية التي تعالج العلاقات الدولية من وجهة نظر الاستقرار والتغيير وضرورة الجمع بينهما لضمان الاستمرار.
- نظرية التكامل التي تتناول مسائل الوحدة الاندماجية بين الدول بما في ذلك الوظيفة الفيدرالية.
- النظرية التي تركز على تحليل السياسة الخارجية.

▪ النظرية التي تركز على الجوانب النفسية التي تشمل التصور الذهني والسلوك التنظيمي وبعض العمليات مثل التنشئة السياسية والعدوان... الخ.

وأخيرًا تحليل علماء الأنثروبولوجي لتأثير خصائص الشخصية القومية (شعوب الجبال وشعوب الغابات) مثلا على العلاقات بين الأمم(16).

سابعًا- ويمكن التمييز بين ثلاثة أنواع أساسية من النظريات المستخدمة في تحليل العلاقات والظواهر الدولية:

• **النظرية المعيارية (الأخلاقية)** (**Norms**) وهى التي تصف ما يجب أن يكون عليه سلوك الجماعات والدول بالنظر إلى بعض المعايير أو القواعد الأخلاقية. فالناس طبقا لهذه النظرية ينبغي أن يمتثلوا للقانون لان ذلك يمثل الحق والعدل وهذا هو ما يصح. هذا نوع من النظريات يقتصر على تقديم وصف (روشته) لما يجب أن يكون.

• **النظرية الحدسية** (**Punitive**) وهى تعني أن كل فرد لدية إحساس عام تجاه الظاهرة محل البحث. بيد أن مشكلة هذا النوع من النظريات انه قد يكون صحيحا من الزاوية المنطقية. ولكن يتعذر إخضاعه للاختبار التجريبي حتى يتم التثبيت من تطابق الحدس مع الحقيقة.

• **النظرية السببية** (**Causal**) وهى نظرية تطبيقية تجريبية تقوم على أساس أن ظاهرة ما تعتمد أساسا على ظاهرة أخري، فالأولي هى سبب

---

(16) السيد عليوة، **" إدارة الصراعات الدولية – دراسة في سياسات التعاون الدولي"،** ص ص17 -18.

- Jacinta O Hagan , **" Conceptualizing The West In International Relations "**, [Palgrave , __] p.21.

وقوع الثانية. ويجب التنويه أن كافة النظريات هـي نظريات سببية بصورة أو أخرى، وإن كان ما يميز السببية التجريبية[17].

☒ **ومن هنا وجدنا أنفسنا أمام عدد كبير من النظريات الفرعية التي انبثقت عن كل تلك الاجتهادات، ومن هذه النظريات على سبيل المثال لا الحصر:**

- نظريات القوة أو النظريات الواقعية (**Power Theories**).
- النظرية العامة للنظم الدولية (النظم الكونية **Global Systems**، والنظم الدولية الفرعية المنبثقة عنها **Subsystems**).
- نظرية توازن القوي الدولي، وما يتفرع عنها من نظريات إستراتيجية بالمفهومين التقليدي والمعاصر (نظرية توازن الرعب النووي **Nuclear Balance of Terror** ونظرية الردع النووي المتبادل) **Theory Of Nuclear Deterrence**.
- نظرية الحرب الدولية (نظرية الحرب النووية الشاملة، ونظرية الحرب النووية المحدودة، ونظرية الحرب الوقائية **Preventive War** وحروب الإحباط **Pre-emptive Wars** ، ونظرية حروب الاستنزاف **Wars of Attrition** ونظرية الحرب التقليدية **Theory Of Conventional** ، ونظرية الحرب غير النظامية **Guerilla Warfare** ، ونظرية الاقتراب غير المباشر.
- نظريات الاستراتيجيات الدولية (نظرية التصعيد **Escalation**، ونظرية الاحتواء **Containment**، ونظرية الانتقام الشامل **Massive Relation** ونظرية الاستجابة المرنة **Flexible Response** ،

---

(17) السيد عليوة، " إدارة الصراعات الدولية – دراسة في سياسات التعاون الدولي"، ص 18.

ونظرية القوة المضادة المقيدة Controlled Counter – Force، ونظرية التكاثر النووي Nuclear Proliferation ونظرية التدمير المؤكد Assured Destruction .

- نظريات الأمن الجماعي Collective Security .
- نظرية المحالفة الدولية.
- نظريات نزع السلاح والرقابة على التسلح (نظرية النزع الشامل، ونظرية الحظر المحدود Limited Prevention، ونظرية النزع المتوازن، والنظرة التدريجية Gradualist Theory، ونظرية النزع من جانب واحد Unlimited Disarmament، الخ).
- النظرية الدبلوماسية (نظرية الدبلوماسية Nuclear Diplomacy، ونظرية الدبلوماسية الوقائية Preventive Diplomacy ، ونظرية الدبلوماسية الشمولية Totalitarian Diplomacy ، ونظرية الدبلوماسية البرلمانية ودبلوماسية المؤتمرات، ونظرية دبلوماسية الأزمات Crisis Diplomacy ونظرية دبلوماسية القمة Summit Diplomacy ونظرية الدبلوماسية الثقافية Cultural Diplomacy، الخ).
- نظريات التنظيم الدولي (نظريات التنظيم الوظيفي، ونظريات التنظيم الدولي الإقليمي، ونظريات الإقليمية Regionalism في مواجهة العالمية Universalism، ونظرية الحكومة العالمية World Government ونظرية التنظيم الدولي فوق القومي، إلخ).
- نظريات الاتصال الدولي والدعاية الخارجية.
- نظرية اتخاذ القرارات الخارجية Foreign Policy Decision – Making.
- نظريات التفاوض والمساومة Negotiation ونظرية المباريات Game Theory، ونظرية المحاكاة Simulation، الخ.

- نظريات الصراع الدولي (النظريات السيكولوجية، والنظريات السياسية، والنظريات السوسيولوجية، والنظريـات الجيوبوليتيكيـة، والنظريـات الأيديولوجية، والنظريات الاقتصادية، ونظرية النظام الدولي، ونظريـة الأمن ،ونظرية سباق التسلح ونظرية المصالح القومية، الخ).
- نظريات العزلة والحياد (نظريات الحياد الـسلبي والحيـاد الايجـابي، ونظريات العزلة الإجبارية والعزلة الطوعية).
- نظرة الاعتماد الدولي المتبادل **Inter – Dependence** .[18]

ولما كان من الصعب تناول كل هذه النظريات بالتفصيل، حيـث لا يتسع البحث لذلك، فسوف نحاول الوقوف على أهم هذه النظريات وأكثرهـا استخدامًا بين الدول.

ثامنًا- سوف نتناول بعض من نظريات العلاقات الدولية :

والآن سوف نتناول بعض من نظريات العلاقات الدولية في حدود ما يخدم موضوع البحث، حيث أن صفحات البحث لا تتسع للتفصيل :

(1)نظريات القوة (Power Theories) أو نظرية الواقعية في تفسير العلاقات الدولية :

هذه النظرية فهى تعتبر نفسها أكثر النظريات اتصالاً بالواقع الدولي وتعبيرا عن أوضاعه. جاءت المدرسة الواقعية كرد فعـل علـى المدرسـة المثالية وهى حصيلة الخلل الذي أصاب العلاقات الدولية فـي الثلاثينيـات. وعلى خلاف فإنها تدعو إلى ملاحظة ما تسير عليـه هـذه العلاقـات فـي الواقع[19].

---

[18] د. إسماعيل صبري مقلد، " **نظريات السياسة الدولية – دراسة تحليليـة مقارنـة** " ط1، ص ص20 – 22.

[19] Scott Burchill & Andrew Linklater , **" Theories Of International Relations "** , [New York , Macmillan , 1996] , p.93.

ويرفض الواقعيون مقولات المثاليين بوجود تناسق في المصالح بين مختلف الأمم ويشددون على أن الدول تتضارب مصالحها وتدخل في صراع يقود إلى الحرب. حيث يري الواقعيون أن الطبيعة البشرية ثابتة أو على الأقل يصعب تغييرها بسهولة فالإنسان ليس مجبرًا على حب الخير والفضيلة، فالإنسان ينزع للشر والخطيئة وامتلاك القوة. ونتيجة للصعوبة في تحقيق السلام عن طريق القانون الدولي أو التنظيم الدولي، يصبح من الضروري البحث عن سبل أخري لتنظيم واستخدام القوة، ويعتبر الواقعيون أن توازن القوي هو أحد الوسائل الهامة في هذا المجال، إذ عندما تتساوى القوى بين مجموعة من الدول يكون من المعتذر على إحداها أن تسعى إلى الهيمنة[20].

تنظر النظرية الواقعية إلى المجتمع الدولي والعلاقات الدولية على أنها صراع مستمر نحو زيادة قوة الدولة واستغلالها بالكيفية التي تمليها مصالحها أو إستراتيجيتها بغض النظر عن التأثيرات التي تتركها في مصالح الدول الأخرى[21].

إن النظرية الواقعية ترد العلاقات الدولية إلي رؤيتها وليس كما يجب أن يكون. حيث اعتمدت مضامين الواقعية السياسية مصدرين رئيسيين:

- الرجوع إلي الكتابات الفلسفية والأوروبية كما ظهرت مع "هوبز" **Hobbes** و"مكيافيللي" **Machiavelli** .

---

(20) د. جميس دورتي ، روبرت بالستغراف ، " **تضارب النظريات في العلاقات الدولية**"، ترجمة : وليد عبد الحي، ص ص 59-60.

(21) إسماعيل صبري مقلد، "**العلاقات السياسية الدولية – دراسة في الأصول والنظريات**"، ط2، ص 19.

- يجد جذوره في البرجماتية الأنكلوسكسونية وقد وصفها " بيرس شارلز " P .Charles (1839 - 1914) بأنها تنطلق من المبدأ التالي: "الصحيح هو الناجح. ليس هناك من حقيقة مطلقة"[22].

يستند هذا الاتجاه في أصوله إلى نظرية حالة الطبيعة عند "هوبز"، إذ ينطلق " هوبز " من مقولة مفادها " إن الإنسان يميل دومًا إلى الصراع مع أقرانه من البشر مدفوعًا في ذلك إما في البحث عن المنفعة أو دفاعًا عن أمنه أو طمعًا في المجد . وترتبط هذه الحالة الطبيعية في ذهن "هوبز"، بغياب السلطة المنظمة، إذ طالما يعيش البشر بدون غطاء من سلطة مشتركة يحترمونها فأنهم يصبحون في وضع شبيه بحالة الحرب. وإن الطريقة الوحيدة لتجنب اللجوء الدائم إلى العنف تكمن في إقامة سلطة يتمكن البشر في حمايتها من العيش بسلام[23].

العلاقات الدولية يمكن أن تتسع لتشمل مجموعة من المصالح تقع وراء القوة، وحينما يسأل البعض من جدوى الصراعات بين الأمم؟ ويطالبون بالتعاون بدل من القوة.

يجيب أنصار القوة بان الرغبة في القوة هى ببساطة جزء من طبيعة الإنسان وأن الحاجات الإنسانية قد تأثرت بواسطة هذه الإرادة وأن الإصلاحات لا يمكن تحقيقها لتصحيح الظروف القائمة والدائمة للإنسان في

---

[22] ريمون حداد ، ترجمة الشاذلي القليبي، " **العلاقات الدولية – أشخاص العلاقات الدولية – نظام أم فوضي في ظل العولمة** "، ص ص 158-159.

للمزيد ينظر :

- Charles W. Kegley Jr. , " **Controversies in International Relations Theory - Realism And The Neoliberal Challenge** " , [New York , University of South Carolina , St. Martins Press , 1995] ,p.35
- Scott Burchill & Andrew Linklater , " **Theories Of International Relations** " , [New York , Macmillan , 1996] ,pp.53.

[23] مارسل ميرل، "**سوسيولوجيا العلاقات الدولية**"، ترجمة : حسن نافعة ، ص 93-94.

المجتمع . ويرى أنصار القوة بأن منطق لا يمكن تجاوزه. وقتي ما تظهر منظومة من العلاقات بين الكيانات السياسية ذات السيادة إلى الوجود فإن قواعد القوة تسود بلا محيص. ويري هؤلاء بأن تقييد السلوك بواسطة القواعد الأخلاقية والقانونية يبرهن درجة عالية من الضعف لتغيير العلاقات بين الوحدات السياسة إلى أي شكل من غير تلك الأشكال القائمة على نماذج اعتبارات القوة[24].

☒ **رواد الواقعية السياسية :**

أشهر الذين شاركو في رفض المثالية وبعث الواقعية السياسية : راينولد نيبور **Niebur R .** وفريدريك شومان **Schuman F.** ونيقولدس سبيكمان **Spykman N.** ‘ومن دعاتها البارزين "هانس مورجانثو" **Morgenthau** أستاذ العلاقات الدولية الأشهر. ودعامة التحليل في النظرية الواقعية " مورجانثو " عن فكرة المصلحة **interest** وفكرة القوة **Power** والمصلحة في مفهوم هذه النظرية تتحدد في إطار القوة التي تتحدد بدورها في نطاق ما يسميه مورجانثو بفكرة التأثير أو السيطرة **Control**.[25]

واعتبر هؤلاء أن السياسة الدولية تقوم على علاقات بين دول لا يجمعها أي وفاق في مصالحها الوطنية وأن هذه الحالة للأشياء لا يمكن تغييرها، فالنزاعات والحروب لا مفر منها، وأن هذه الحالة للأشياء لا يمكن تغييرها، فالنزاعات والحروب لا مفر لها منها ، وأن يرتكز على القانون

---

[24] MC Cleland Charles A ," **Theory and International System** " , [The Macmillan Company , New York , 1966] P. 6

[25] للمزيد ينظر :

Niebur R ., **Moral Man an Immoral Society** , 1932

Schuman F., " **International Politics** " , 1933

Scykamn N ., " **American Strategy In World Poutics** " , 1942 .

الدولي و لا على المنظمات الدولية ، فالتوازن هو الوحيد الذي يحد من الجنوح نحو تحقيق الانتصارات المتتالية[26].

ويرى "نيبور" الذي يعتبر مؤسس المدرسة الواقعية السياسية الأمريكية، بأن الإنسان ملطخ بالخطيئة الأصلية وانه قادر على القيام بالأعمال الخطرة والشريرة، وأن السياسة الدولية إلا سياسات التوازن التي تضعف من الميل إلى الأنانيات. وقد شارك "سيبكمان" و"شومان" في التركيز على أهمية توازن القوي للحد من السياسات التوسعية. وبينما شومان يتميز بتأكيده على دور عامل البقاء في سياسات الدول نري أن "سيبكمان" يعتبر أن العامل الجيوسياسي له تأثير مباشر في سياسات الدول[27].

يفصح "مورجنثاو"[*] في مبادئه الستة للواقعية السياسية عن نزعة حتمية في تفسير الظواهر السياسية والاجتماعية . ويجمع مورجنثاو في

---

[26] د. ريمون حداد ، " **العلاقات الدولية** " ، ترجمة : الشاذلي القليبي ، ص 159 .

[27] المرجع السابق ، ص160 .

[*] **مورجنثاو Morgenthau** ، مؤسس الواقعية السياسية ، من أصل ألماني اكتشف السياسة الدولية من خلال اعتباره للدور القائد للولايات المتحدة ومسؤولياتها الدولية المتعاظمة بعد سنة 1945. ولكن نجد انه حافظ على الاتجاه الكلاسيكي الأوروبي الذي تبلور في القرن التاسع عشر من خلال سياسة توازن القوي وتحليل العمل الدبلوماسي الذي عرف بـــ" البحث عن السلطات " أي سياسة القوة، وهذا المفهوم يمكن اعتباره كرد فعل ضد النظرية المثالية التي سادت الولايات المتحدة قبل الحرب العالمية الثانية.

للمزيد ينظر :

- Michael C. Williams, ed , “ **Realism Reconsidered: The Legacy of Hans J. Morgenthau in International Relations** “ , [New York: Oxford University Press, 2007] ,pp.232.

– ريمون حداد ، ترجمة الشاذلي القليبي، " العلاقات الدولية – أشخاص العلاقات الدولية – نظام أم فوضى في ظل العولمة "، ص162.

موقفه هذا نظرتين في أن واحد – حالة حال كل الواقعيين – أحداهما " نظرة هوبزية " تري ي الإنسان والسياسة منازعة لإخراج الإنسان من حياة "وحشية وقاسية" والأخرى " نظرة دارونية " – اجتماعية تخضع "السياسة، كالمجتمع عموما، بحكم قوانين موضوعية جذورها في الطبيعة البشرية".

يتضح إذا أن دور الواقعية هو دور الكاشف عن قوانين في معزل عن الإرادة والخيار البشري. من جهة . أما من جهة أخرى فإنها تنسب الشر إلى طبيعة البشرية وتصورها بأدكن الألوان ناسية بذلك أن فضل أية نظرية على المعرفة هو دفعها إلى الأمام بتعديل القوانين المتفاعلة وليس بالتأكيد عي ثبوت تلك القوانين . بعبارة أخرى إن الواقعية متشائمة بشأن مصير المجتمع الدولي ولا يكفيها تشاؤمها بل تدعو إلى تفهمه لا من اجل إبداله بل لكي نكون عقلانيين عندما نحاول تفهمه[28].

- **هذه الأسس كما يلي :–**

- إن القوانين الموضوعية التي تحرك العلاقات الدولية يمكن إيجادها في الطبيعة الإنسانية، وهذه الطبيعة الإنسانية " لم تتبدل عما كانت عليه منذ أيام فلاسفة الصين والإغريق التقليديين عندما حاولوا اكتشاف هذه القوانين، أي أن الطبيعة الإنسانية لم تتغير منذ وجود الإنسان.
- إن المصلحة، التي اصطلح التعبير عن مفهومها بالسلطان، هى الواجهة التي تعضد الواقعية في السياسات الدولية " وبدون هذا المفهوم لا نستطيع التمييز بين الحقائق السياسية وغير السياسية، كما لا نستطيع تحقيق أي معيار للنسق المنظم في المجال السياسي " وبالتالي فإن مفهوم المصلحة هو الذي يحدد فكر وعمل الساسة.

---

[28] Thomas W. Robinson , **National Inderest** , International Studies Quarterly No.11, 1967, PP. 135-75.

نقلاً عن: د. كاظم هاشم نعمة، " **العلاقات الدولية** " ، ج1، ص ص 50–51.

- إن جوهر السياسة أي المصلحة لا يتأثر بظروف المكان والزمان بل إن الشكل وحده هو الذي يتغير معتمدًا على المحتوي السياسي والثقافي الذي تصاغ فيه السياسة الخارجية. وكذلك الأمر بالنسبة إلى مفهوم السلطان وطريقة استخدامه.
- إن الواقعية تري " أن المبادئ الخلقية العامة والشاملة لا يمكن أن تطبق على أعمال الدول في أشكالها العامة المطلقة، وأنها لابد من تنقيتها وترشيدها لتكون صالحة لظروف الزمان والمكان المحددة ". " وتحكم الأخلاق السياسية على العمل من خلال نتائجه السياسية ".
- ترفض الواقعية السياسية تطابق قيم الدول الخلقية والمعنوية مع القوانين الأخلاقية العالمية.
- تتميز الواقعية السياسية بتأكيدها على استقلالية الظاهرة السياسية، وارتباطها بمعايير سياسية.
- وتتميز سياسات الدول بأنها إما تهدف إلى الحفاظ على القوة، وفي هذه الحالة فإنها سياسة للحفاظ على الأمر الواقع وإما من اجل زيادة القوة، وهذا يعني بأنها تصبح سياسة توسع استعماري، وإما لإظهار القوة وهى في هذه الحالة سياسة لتحقيق الهيبة وفرض النفوذ[29].

☒ الانتقادات المواجهة إلى النظرية الواقعية :

- إن النظرية الواقعية قد أخفقت في تحديد المفاهيم المختلفة للقوة والتمييز بين القوة التي تأتي كناتج سياسي **Political Outcome** والقوة التي هى

---

[29] ريمون حداد، ترجمة الشاذلي القليبي، " **العلاقات الدولية – أشخاص العلاقات الدولية – نظام أم فوضي في ظل العولمة** "، ص163.

– للمزيد ينظر :

- B.A. Roberson , " **International Society and The Development Of International Relations Theory**" , [London, Continuum, 2002] ,p.17.

مجرد أداة **Instrumentality** والقــوة التــي تــؤثر كــدافع محــرك **Motivation** فكل واحد من هذه المفاهيم يفسر ظواهر ويرتــب نتــائج ويبرز حقائق تختلف في طبيعتها ومضمونها عن بعضها البعض . ولكن مورجانثو يمزجها أو بالأخرى يدمجها في مفهوم عام واحد ، وهو أمر لا يفي بأغراض التحليل المتعمق لكافة أبعاد هذه الظاهرة وبحــث مختلــف تأثيراتها الدولية . فتبعا للمفهوم الأول من حيث اعتبارها ناتجا سياســيا فهو يرتبط بمقدرة الدولة على إحداث تغييرات في سلوك الآخرين حيــث أن حدوث التغير بالشكل الذي يوائم مصالح الدولة يعتبر مصدرا للقــوة السياسية بلا جدال . وفي إطار المفهوم الآخر للقوة من حيث اعتبارهــا أداة فهو ينصرف إلى استخدام القوة وصولا إلى أهداف أخري عديدة، بما فيها هدف الحفاظ على القوة نفسها. والمفهوم الثالث للقوة ، مــن حيــث اعتبارها دافعا محركا يرتبط بمدي الدافع الذي يحــرك المــسئولين فــي الدولة نحو اكتساب القوة وتنمية مقــدرات الدولــة منهــا ، ويبــدو أن مورجانثو قد حصر تحليله في إطار القوة كدافع محرك أكثر منــه فــي إطار أي من المفهومين الآخرين . ويتضح هذا من ادعاء نظريته بــأن الذي يشكل السياسة ويتحكم في تقرير مجراها هى الشهوة التــي تتــسلط على الإنسان وتدفعــه إلــى اكتــساب القــوة، أو علــى حــد تعبيــره **Man's Lust For Power** ، أي أن القوة هى طبيعة غريزية كامنة في الشخصية الإنسانية وفي السلوك الإنساني عموما[30].

- النظرية الواقعية لمورجانثو لم تحلل تحليلا متعمقا وكافيــا. فمورجــانثو عالج المصلحة القومية كهدف سهل التحديد (ما دامت المصلحة القوميــة

---

[30] إسماعيل صبري مقلد، "**العلاقــات الــسياسية الدوليــة – دراســة فــي الأصــول والنظريات**"، ط2 ، ص ص 19–20.

تتحدد دائما وأبدا في أطار القوة ولاشي سواها). ويقول بعض الناقدين لنظريته إن مثل هذا التحديد لمضمون المصلحة القومية ربما كان أكثر التقاء وتناسبًا مع ظروف العلاقات الدولية في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر، ولكنه بالتأكيد لا يصلح معيارا للتحديد مع ظروف التحول الجذري الذي طرأ على العلاقات الدولية في القرن العشرين ، أو كما قال ستانلي هوفمان فان مورجانثو قد أخذ هذه الفترة ، القرنين الثامن عشر والتاسع عشر، واعتبرها القاعدة لما سمي بالتحليل الواقعي والعملي، وعلى حد قوله: "إن فكرة الهدف والمصلحة القومية التي يسهل تحديدها – كما يدعي مورجانثو – لا تصلح إلا في ظرف مستقر حيث تتبارى الأطراف على تحقيق أهداف محدودة بوسائل محدودة ودون ضغوط داخلية تقطع على هذه الأطراف المتبارية تحركاتها . ومثل هذه النظرية التي تدعي أنها الأداة لتفسير ظواهر السياسة الدولية المعاصرة تضعنا في المركز الذي يتطلب منا فيه أن نعترف بوجود مصالح تتكرها ولا تراها أطراف هذه المواقف نفسها، وأن نقر كذلك بوجود نوع من الثبات والاستمرار على حين ترى أطراف المواقف فيها نوعا من التغيير الفوضوي، وهكذا[31].

- إن من المآخذ الأخرى التي تسئ إلى النظرية الواقعية في رأي بعض ناقديها، الصبغة الإستاتيكية العامة التي تطبع هذه النظرية، فالنظام السياسي الدولي – في تحليلات مورجانثو – هو نظام غير متغير، ما دام أن مصالح الأطراف تتحدد دائما بدافع القوة تحت أي ظرف وأيا كانت طبيعة هذه الأطراف تتحدد دائما بدافع القوة تحت أي ظرف وأيا كانت

---

[31] إسماعيل صبري مقلد، "العلاقات السياسية الدولية – دراسة في الأصول والنظريات"، ط2 ، ص ص 20-21 .

طبيعة هذه الأطراف، أي أن هذا النظام سيظل محكومًا أبدًا وبالضرورة بصراعات القوى. وهذه الطبيعة الإستاتيكية كما يقولون، تخلط بنوع من الفوضى بين ظاهرة صراعات القوي في السياسة الدولية وبين الأشكال الانتقالية لهذه الصراعات والمؤسسات التي تولدت في نطاقها في القرون الأخيرة أي أن صراعات القوي شيء والظروف الدولية التي تحركها والمؤثرات التي تخلقها ودوافع الأطراف التي تشارك فيها شيء آخر مختلف[32].

- إن منهاج التحليل الذي اتبعه مورجانثو ينظر إلى عملية صنع السياسة الخارجية على أنها عملية ترشيدية **(Rational)** باستمرار، بمعني أنها لا تخرج ن كونها عملية توفيق بسيطة بين الوسائل المتاحة وبين الأهداف التي هى ثابتة وموضع اعتراف عام في نفس الوقت. ولكن التحليل المتعمق لعملية صنع السياسات الخارجية وبخاصة المعاصرة منها يكشف عن الصراع المستمر والحاد في الدوافع المختلفة التي تحرك واضعي هذه السياسات وصولا إلى الأهداف التي يحددونها لدولهم، وما دامت الأهداف تختلف فان الوسائل لابد وأن تختلف بالضرورة كذلك[33].

تعقيب المؤلفة على النظرية الواقعية في تفسير العلاقات الدولية :

إن الواقعية ولدت في أجواء الخلل الذي لحق بالعلاقات الأولية. فكانت اقرب إلى صرخة استغاثة لحث همم الدول الأساسية في العلاقات الدولية آنذاك. وبذلك تستحق هذه النظرة التفاؤلية أن توصف بأنها نهج تقدمي غرضه تحرير السياسة الدولية من حالة الصراع من أجل التوسع وتعاظم

---

(32) المرجع السابق ، ص ص21-22.

(33) نفس المرجع ، ص22.

القوة. إنها فلسفة رافضة لممارسات القرن التاسع عشر عصر نظام تـوازن القوي والتنافس الألماني[34].

- إن النظرية الواقعية تقوم قبل كل شيء على رؤية محددة للعلاقات الدولية وفق نمط العلاقات الدولية القائمة في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر مع وجود نظام دولي متجانس نسبيًا. إلا أنه لا يمكن تطبيقها على النظام الدولي المعاصر[35].
- إنه كان من الواجب الحكم على النظرية لا على ضوء مبـادئ مطلقـة مقررة أو مفاهيم لا تتصل بالواقع، بل على ضوء هدفها، وهـو تنظـيم مجموعة من الظواهر الطبيعية وإضفاء المعاني عليها". أما التفـسيرات التي أتي بها "مورغنتاو" فهى لا تؤدي إلا إلي الدفاع عن "الأمر الواقـع" واعتناق معايير مطلقة.
- تفسيرات المصلحة الوطنية والسلطان التي يعتبرها أساسًا لنظرية تبقـي غامضة ولا تخضع لأية تفسيرات وموضوعية كتحديد السلطة مثلاً بـــ "مراقبة الإنسان لأفكار وعمل الآخرين". وبالتالي فإننا لا نجد الحدود التي تمنع استعمال القوة، والبحث عن السلطان لا يستفاد منه إلا مـن الدولـة صاحبة السلطان أي الدول الكبرى.
- أيضًا رفض مبادئ الأخلاق وقواعد القانون الدولي، فهى إعادة تكـريس لدور الدول العظمي كما كانت عليه في القرن التاسع عشر وإهمال الدول الحديثة التي نالت استقلالها حديثًا وبالتالي عدم اعتبـار دور المنظمـات الدولية والرأي العام العالمي. وهذا ما يؤدي إلي ابتـداع مفهـوم جديـد للامبريالية معرفًا إياها بأنها السياسة التي تعمل من أجل تغيير الوضـع القائم.

---

[34] كاظم هاشم نعمة، " **العلاقات الدولية** "، ج1، ص47.

[35] سعد حقي توفيق ، " **مبادئ العلاقات الدولية**"، ص97.

- إن الأخذ بهذه النظرية أضفي الشرعية وساهم في تبرير سياسات القوة والهيمنة. وكانت الولايات المتحدة الأمريكية بحاجة لأدوات بسياسية لتسمح لها بالتحرك على الساحة الدولية.
- إن هذه النظرية التي بقيت مسيطرة حتى النهاية القرن العشرين ملأت فراغًا بعد الانتصار على النظريات الفاشية والنازية والتوتاليتارية. وقد انطلقت في تطورها من الرؤية البيولوجية التي تطورت مع الداروينية والقائلة بأن صاحب الحق هو الأقوى. وعمليًا كانت تتضمن إنشاء "الأمر الواقع" من أجل تثبيت معايير جديدة. ويمكن اعتبار الواقعية السياسية بأنها نظرية الحد الأدنى التي تم الأخذ بها بعد فشل المثالية. وقد شكلت نوعًا من المساومة التي يمكن أن تكون مقبولة.

إن تأكيدات مؤسسي هذه النظرية على الطبيعة الشريرة لدى الإنسان، وعلى أن الإنسان لم يتبدل منذ وجدت الإنسانية، وأن الصراع مسألة متأصلة في العلاقات بين الجماعات دفعت إلى الاستنتاج بأن "البقاء هو للأقوى". وهذا المبدأ الدارويني لم يميز بين الحيوان وخصوصية المجتمع الإنساني، وقدرة هذا الأخير على التمدن وتجاوز المرحلة المتوحشة. ومن هذا المنطلق قد تم شرعنة استعمال القوة. وعلى هذا فإن الواقعية السياسية بهذا المعنى غير معيارية وغير أخلاقية[36].

---

[36] ريمون حداد ، ترجمة الشاذلي القليبي، " **العلاقات الدولية – أشخاص العلاقات الدولية – نظام أم فوضى في ظل العولمة** "، ص ص168-169.

– للمزيد بخصوص النظرية الواقعية في تفسير العلاقات الدولية أنظر:

- F.H . Carr , **The Twenty Years** ' Crisis , London ,1939
- George Butterfield, Christianity, **Diplomacy, and War**, 1953.
- Nicholas Spykman , **America's Strategy in World Politics** , 1942.
- R.Niebuhr , **The Children Of Light and the Children of Darkness**,1945
- Hans Morgenthau, **Polities among Nations**, 1948.
- George F. Kennan, **American Diplomacy**, 1952.

(2) النظرية المثالية في تفسير العلاقات الدولية:

إن النظرية المثالية الأخلاقية، هى حصيلة الحرب العالمية الأولى[37]، تذهب في التحليل وراء معانٍ وأهداف وهمية لا وجود لها في واقع الأمر[38]، كما أنها تنظر إلى العلاقات الدولية كما يجب أن تكون عليه[39].

إن أصحاب هذه النظرية يرون أن الطبيعة الإنسانية تقوم على الإحسان والمساواة بين الناس والدول . وتدعي هذه النظرية أن الدول هي امتداد للإنسان وتسعي وتبحث من أجل تحقيق الإنسان المثالي ، أنها تركز على الناس أكثر من الدول وأن اهتمامها الرئيسي ينصب على أن التشابه بين (الأفراد والدول) هو من أجل تعزيز المثاليات الإنسانية وبقدر ما يرفض المثاليون القوة في العلاقات الدولية فان بعضهم يرى بأنه يمكن تبريرها إذا كانت تخدم الأفكار المثالية مثل تحقيق الحرية والعمل على إنهاء الحروب أو أية قاعدة مثالية يرون أنها مفيدة[40].

يؤكد المثاليون بأن هناك قوانين تلزم الدول الأعضاء في المجتمع الدولي في علاقاتهم المتبادلة ويعتقدون بان عصبة الأمم وميثاق الأمم المتحدة وميثاق باريس، قد حققوا نجاحاً في تقييد القضايا المشروعة والتي ربما كانت قد تلجأ من أجلها الدول إلى الحرب. والمثاليون يدعون بأن الناس والدول تبحث عن المثاليات والقواعد والمبادئ، وأنهم يمتدحونها عندما تخدمهم وينتقدونها عندما تتجاهلهم. ويبدو أن هناك افتراضا بان التغييرات الاجتماعية

---

(37) د. كاظم هاشم نعمة ، " **العلاقات الدولية** " ، ج1 ، ص ص47 .

(38) المرجع السابق ، ص ص46.

(39) جميس دورتي ، روبرت بالستغراف، "**تضارب النظريات في العلاقات الدولية**"، ترجمة : وليد عبد الحي، ص60.

(40) Jordan David C, **"World Politics in our time"**, [D.C. Heath Company, U.S.A, 1970] Pp. 60-61.

والتكنولوجية قد قادت إلى تجانس عالمي أكثر من إثـارة مـشكلة صـيانة السلام. وحيال كل قضية يرون بأن الحرب هي أمي غير مـسموح وأنهـم يتوقعون من الآخرين مشاركتهم هذا الانطباع ويصبحون عندئذ أكثـر حبـاً للسلام. كما يعتقدون بان النزاعات تنجم عن الظروف الاجتماعية وليس من الميل العدواني الغريزي للإنسان في المجتمع وبالنتيجة فأنهم يـسعون إلـى معالجة الأمراض الاجتماعية والاقتصادية بأسرع ما يمكن[41].

(3) نظريـة صنع القـرارات في الـسياسة الخارجيـة ودورهـا فـي تفـسير العلاقات الدولية :

يدعو هذا الاتجاه الباحثين الالتفات إلى المستويات الإدارية المختلفـة التي يتم فيها تنفيذ السياسية. ويؤكد على أن المستويات الإدارية لا تتـصف بسمات مشتركة عندما تقرر سياسة ما، كما أنها غير مترابطة. ويلجـأ كـل مستوي إداري في التركيب الهرمي للتنظيم إلى إجراءات خاصة اسـتخدمت من قبل يعتمدها في تفسيراته وتطبيقاته للسياسة. ولـذلك فـان قلـيلاً مـن القرارات تصدر بعد تكوين صورة متكاملة لدى جميع المستويات الإداريـة بشأن فحوي ومدي فاعلية القرار[42].

يرى هذا الاتجاه إن العلاقات الدولية تتأثر بانطباعـات الـسياسيين أصحاب القرار في الدولة والجماعات الأخرى المؤثرة في صنع القرار عن الدول التي يتعاملون معها عن طريق تصريف شؤونهم الخارجية. وقد تتخذ سياسة خارجية لمسئول فاعل في نظام إخراج القرار وتدرس مـن زاويـة اعتقاديه وانطباعاته وعندها يتضح كيف تتأثر القرارات النهائيـة وعمليـة تنفيذها بتلك العوامل الشخصية. فإن كانت النظـرة ايجابيـة وفاعلـة فـان

---

(41) د. سعد حقي توفيق، " **مبادئ العلاقات الدولية** "، ص85.

(42) كاظم هاشم نعمة، " **العلاقات الدولية** "، ج1 ، ص71.

العلاقات ستتخذ ساحات متعددة وتنخفض فيها نسبة الصراع والخلافات لأن المقرر السياسي على استعداد لتطويق ما ينجم من سلبيات في العلاقات ويخضعها لمنطلق اعتقاد لديه بان الطرف الأخر يستحق الثقة وانه صادق في نواياه. أما إذا تكونت لدي المقرر السياسي صورة سلبية عن نوايا ومواقف الطرف الأخر فسيعرقل مجرى العلاقات في الواقع أن الانطباعات والصور الذهنية الشخصية عن الطرف الأخر لا تتحكم بطبيعة العلاقات بقدر ما تؤثر في اتجاهها[43].

يعتقد أنصار هذا الاتجاه أنه من الصعب فهم صنع القرار في السياسة الخارجية من غير تحديد الموقف أو الحالة كمتغير في العملية برمتها – فلكل موقف أو حالة يتخذ فيها قرار معينا جوانب جبرية تتحكم في طبيعة القرار. ويشار عادة إلى ثلاثة جوانب في الموقف أولهما حدة التهديد الذي يحف بالموقف ومدى تحسس وإدراك المقرر له، ثانيهما مستوى التوقيع الذي يمكن حسابه من معيات الموقف، وثالثهما، أمد الزمن المتاح للوصول إلى قرار. وينوي تحت هذا الاتجاه ما يعرف بالبناء النظري لحالة واقعية من اجل التمرين على حسم الأزمات المحتملة الوقوع في العلاقات الدولية، أو محاكة الواقع عمليا (**Simulation**). وقد هاجر هذا الاتجاه من الدراسات العسكرية إلى العلاقات الدولية. ولا يركز هذا الأسلوب على عملية اتخاذ القرار بحد ذاتها كمنهج تحليلي وإنما يعني بأنواع الأفعال وردود الأفعال المتداخلة في العلاقات الدولية. وصانع القرار في رأي هذا الاتجاه – واقع تحت ضغوط بعضها في المجتمع وهى سابقة له وكامنة فيه، وبعضها في شخصية صانع القرار نفسه. وقد انتقدت أساليب محاكة الواقع عمليا لأنها تبسط الواقع إلى حد التشويه. كما أن استنتاجاتها لا تتعدي التجريد وبالتالي فهي لا تخدم

---

[43] د. كاظم هاشم نعمة، " العلاقات الدولية "، ج1 ، ص71–72.

التوقع. ومع ذلك فإنها تفيد في التمرين على حسم المنازعات الدولية في الواقع[44].

لقد درست بعض الأزمات الخطيرة في السياسة الدولية كأزمة الصواريخ في كوبا في مطلع الستينات من ناحية الإطار البيروقراطي وكيفية تأثر طبيعة القرارات به. كما وضعت نماذج نظرية ركزت على البيروقراطية وعالجتها من حيث الإجراءات المتعارف عليها والمتبعة في الهيكل البيروقراطي ومن حيث التنظيم الداخلي لصنع السياسة. وقد لوحظ ان سلسلة عملية صنع القرار تتسع داخل الهيكل البيروقراطي وتتفرع الاتجاهات. والاجتهادات ساحبة نفسها على محصلة عملية صنع القرار..فكما تدخلت عناصر إدارية جديدة إلى البت أو الحكم أو إعطاء المعلومات عن القضية التي يعني بها القرار كلما ابتعدت طبيعة القرار عن ملائمتها لوضعية الأزمة أو القضية، كلما اتجه القرار للتأثر باعتبارات تخص عدد الفاعلين في عملية اتخاذ القرار وشخصياتهم ومراكزهم الإدارية[45].

يربط هذا الاتجاه بين الخصائص الشخصية وبين عملية اخذ القرار. ويرى أنه من السهولة بمكان معرفة سلوك المقرر في المستقبل إذا استطعنا التثبت من شخصيته. وتقسم الطباع للشخصية إلى مرتبتين احدهما فاعله - سلبية والأخرى سلبية - ايجابية. وكل ما يحتاجه الباحث لمعرفة تصرفات وطبيعة القرار السياسي الذي سيتخذه صاحب القرار هو أن يحدد مرتبة صاحب القرار في إحدى الخصال الشخصية. ومما لاشك فيه أن هذا المنهج يعتمد في أسلوبه على أساليب بحث وافتراضات في حقول المعرفة الأخرى كالسيكولوجية وعلم النفس الاجتماعي والاجتماع. كما أنه يدعو إلى المراقبة

---

[44] المرجع السابق ، ص71-72.

[45] د. كاظم هاشم نعمة، " **العلاقات الدولية** "، ج1، ص72.

المستمرة لسلوك صاحب القرار في الماضي ورسم حالات احتمال سلوكه بشكل مشابه في مواقف تتصف بنفس الاعتبارات التي أحاطت به في السابق. وفي الواقع ان حصر الخصوصية للشخصية في معيار معين من الأمور الصعبة جدا وذلك لان صاحب القرار يتخذ لنفسه رأيا ينسجم وطبيعة الموقف آنذاك – فأولويات الموقف الداعي لأخذ القرار تتباين من حالة إلى أخري، كما إن الضغوط التي يتعرض لها قد تنجح به إلى تبني قرار لا ينسجم والافتراضات المستنبطة من الحالات السابقة. إننا ميالون إلى الاعتقاد أن مثل هذا الأسلوب يصلح لتفسير القرار بعد اتخاذه وليس قبل ذلك[46].

وكما الحال بالنسبة للمفاهيم المستخدمة في حقل العلاقات الدولية أو السياسات الخارجية فان مفهوم العقلانية يعاني من غياب الدقة والوضوح وإذا قارنا المفهوم مع الوسيلة – الغاية فسنخرج بالتعريف التالي "أن الفعل عقلانيا إذا توفرت فيه متابعة لغايات ممكنة في ظروف الحالة بوسائل، هى جوهرية مسخرة بأحسن وجه، من بين وسائل عديدة متاحة للفاعل، لكي يصل غاياته لأسباب مفهومة وقابلة، للتثبت من صحتها بالعلم التجريبي الايجابي. ولكن هناك جملة اعتبارات تشوه هذا التعريف. فمن جهة أن ما يبدو فعلا عقلانيا لشخص ما أو مجموعة ما أو أمة ما أو عقيدة ما هو غير عقلاني في نظر الغير. ثم أن العوامل المحددة للحكم على الأمور والأفعال بأنها مسبوغة بالعقلانية هى في الواقع حصيلة تركيب حضاري وأخلاقي وتاريخي وديني. وبما أن تجارب الأمم في هذه المجالات متباينة فان معاييرها على مستوى العقلانية هى الأخرى متباينة.

كما أن لانفعالات البيئة الخارجية أثرها في تحديد مستوى العقلانية لفعل ما. فأصحاب القرار معرضون للتأثير الخارجي الانفعالي سواء من

---

[46] المرجع السابق، ص 73.

جانب أفراد أو جماعات أو عقائد. وهناك قيد سيكولوجي ذاتي في العقلانية عينها. فالحرص على العقلانية في إخراج الفعل قد يقود إلى اللافعل وهذا بحد ذاته أمر غير عقلاني. ومن العسير جدا إن نفصل بين العقلانية والتعلق بالقيم. فكلما كانت القرارات تنطوي على قيم كلما استعصي على صاحب القرار أن يحرر نفسه من خياراته القيمية[47].

والغرض من هذا الأسلوب هو تشخيص طبيعة الدوافع والمستوي الذي تكون عنده. ويبرز أمامنا مستويان أحدهما في نطاق النظام الدولي ويستثني منه دوافع الأفراد والمؤسسات الاجتماعية والسياسية. والفكرة هنا أن هناك عدة غايات يهدف صناع القرار السياسي من وراء قراراتهم للحفاظ على ترتيب العناصر الأساسية في النظام الدولي، وصيانة الاستقرار واستتباب الأمن وتحسين سبل ووسائط النظام الدولي في معالجة قضايا السياسة الدولية كالقانون الدولي والمنظمات الدولية وإفساح المجال أمام الدبلوماسية. أما المستوي الثاني فهو مستوي دوافع وغايات الأفراد والإداريون. ويرى البعض أن التنافس بين المستوى الأول، وهو الأشمل والأعم، والمستوي الثاني – وهو الأخص والأضيق – قد لا يحسم لصالح الأول. أي أن القرار يجسد طموحات صناع القرار[48].

ترى هذه المدرسة أن هناك نظامين تتداخل التفاعلات فيما بينهما: مجال السياسة الداخلية ومجال السياسة الدولية. كما أن هناك محطة انطلاق ومحطة وصول على خط الربط. وقد أطلق على جميع العوامل المشرعة بالانطلاق بـ (**in put**) أي العوامل المغذية أما محصلتها فهي العوامل المردودة (**Out Put**). وقد يكون كل من مجال السياسة الداخلية والسياسة

(47) كاظم هاشم نعمة، " **العلاقات الدولية** "، ج1 ، ص ص73-74.

(48) المرجع السابق ، ص ص74-75.

الدولية (والأولى الدولة والثانية العالم الخارجي) محطة انطلاق أو محطة وصول بالتبادل. وهناك عدة مسالك تربط بين المحطتين. فإذا كانت العوامل المغذية مخترقة فإنها تتفاعل لدرجة الإسهام في تحديد طبيعة الفعل المردود. أما إذا كانت العوامل المغذية ذات مفعول لا يخترق نطاق مجال المحطة الأخرى ولكنه يستدعي فعلا مردودا فيعرف هذا المسلك بالمسلك ذي الفعل الرجعي. أما إذا كانت العوامل المغذية تستدعي مردودا مضاهيا فان مثل هذا المسلك يعرف بالمسلك المضاهي.

ومما لا شك فيه فإنه يصعب رسم حدود فاصلة لدرجة الاستقلالية والتمايز بين العناصر الفاعلة في المجال الداخلي وبين العناصر في البيئة الخارجية. وعناصر المجال الأول – أي الدولة – هم الممثلون السياسيون في نطاق السلطة التنفيذية والتشريعية والمؤسسات العسكرية والقوي السياسية من أحزاب وغيرها والجماعات الضاغطة والنخب. أما على مستوي عناصر المواقف داخل المجال الداخلي فيمكن تشخيص الأيديولوجية والثقافة السياسية ومواقف الرأي العام المحلي. أما على نطاق المعاهد والمؤسسات فسنجد المؤسسات التنفيذية والتشريعية والجهاز البيروقراطي والمؤسسة العسكرية ودوائر الانتخابات وأنظمة الأحزاب وسبل الاتصال والتنظيمات الاجتماعية.(*)

(*) وللمزيد بخصوص نظرية صنع القرارات في السياسة الخارجية :-

- D.Haybrooke and C.Elindblom, **A strategy of Decision**, Policy Evaluation as a Social Process. N.Y.1963.
- Charles F.Hermann, International Crisis as a Situational variable, **in International Politics and Foreign Policy: A Reader in Research and Theory**, ed. By J.n.Rosanau, rev.ed.The Free Press.N.Y.1969,PP.409-421.
  Crisis in Foreign Policy : A simulation Analysis, PP.21-36.

(4) نظرية النظام في تفسير العلاقات الدولية :

إن النظام الدولي يتألف من الدول المستقلة بالإضافة إلـى الكيانـات الإقليمية والعالمية والحركات الإقليمية والعالمية (كالأمم المتحـدة، ومنظمـة الوحدة الأفريقية وجامعة الدول العربية وحركة التحرر والرابطة الإسـلامية والكنيسة الكاثوليكية) [49].

يبرز "مورتن كابلن" من بين منظري نظرية النظام لاندفاعه الـشديد نحو إيجاد نظرية لتقليص كمية هائلة من الحقائق والمعلومـات إلـى حجـم افتراضات منسقة ومترابطة.

يرى كابلن " إن النظرية تعين على ربط وتكامل المتغيرات في حقول معرفة مختلفة. بل ويذهب ابعد من ذلك حيث يسبغ على نظرية النظام قدرة ترتيب المتغيرات بغض النظر عن الحقل الذي تنتمي إليه"[50].

- Harold Guetzrow, ed.,**Simulation in International Relations**. Development for Research and Teaching, Englewood Cliffs, N.J.1963.
- W.D.Coplin, **Inter-nation Simulation and Contemporary Theories of International Relation**, American Political Science Reviews, Vol. LX, Sept.1966.PP.562-578.
- J.Frankel, **Contemporary International Theory** Oxford University Press, London, 1973, PP.27-30.
- James Barner, **The Presidential Character: Predicting Performance in the White House**, Englewood Cliffs, N.J.1972.
- J.C.Harsanyi, Rational Choice Models of Political Behaviour vs. Functionalist and Conformist Theories, in Contemporary Analytical Theory ed D.E. Apter and CF.Andrian, Englewood Cliffs, N.J.1972, PP.90-110

(49) د. كاظم هاشم نعمة، " العلاقات الدولية، ج1، ص58.

(50) Morton Kaplar , **system and prooessim International Polities.** John Willey a Sons, 1957.P. XL , PP. 11-23

- كاظم هاشم نعمة، " العلاقات الدولية " ج1، ص58.

☒ نظرية النظام عند كابلن[51] :

لقد احتوت نظرية النظام عند كابلن في بدايتها (1957) على ستة أنماط من النظام الدولي. وسنتناولها باختصار :

- **نظام توازن القوى** هو "نظام اجتماعي لا يحتوي بين مقوماته على نظام فرعي. وممثلوه من الدول القومية ليس إلا. وتعتبر خمس دول – في الحد الأدنى – أساسية لكي يعمل النظام" ومما يمتاز به النظام هو فاعليته حسب شروط أو قواعد معلومة : عزز من القابليات، ولكن فاوض بدلا من أن تقاتل، قاتل بدلا من أن تكتفي في زيادة القابليات، توقف عن القتال بدلا من إنهاء ممثل أساسي تجابه مع أي تحالف أو ممثل أساسي يسعي للسيادة على النظام، حد من نشاط الممثلين الميالين إلى مبادئ منظمة عالمية، وأخيرا لا تقف في وجه ممثل أساسي مندحر من الرجوع إلى حضرة نظام توازن القوي. ومن نتائج هذا النظام الدولي ما يلي: أولاً إن التحالفات داخل النظام ستكون ذات طبيعة واضحة المعالم ولن تدوم طويلا وذلك لتبدل القضايا المجتمعة حولها، ثم أنها تتغير من موقف إلى أخر " حسب اعتبارات المنفعة والكسب وليس لاعتبارات أيديولوجية. ثانيًا تكون الحروب في النظام محدودة الأغراض ولن تهدف إلى القضايا وعلى الممثلين الأساسين لان ذلك معناه تعطيل النظام. ثالثا تركن الدول المساهمة في النظام إلى تصريف بعض مشاكلها عن طريق أساليب دبلوماسية وقانونية.

---

(51) للمزيد ينظر :

Roger D. Spegele Source: **From the Incoherence of Systems Theory to a Philosophy of International Relations** (s The Review of Politics, Vol. 44, No. 4 [Cambridge University Press , Oct., 1982] , pp. 559-589 .

- **نظام القطبين المرن** وهو النظام الذي ظهر بعد الحرب العالمية الثانية ويتألف من كتلتين أو دولتين الأعظم أو الأيديولوجيتين. وكثير من دول العالم إما تنتمي إلى الكتلة أو الدولة أو الأيديولوجية، لكن بعضها لا ينتمي. وتستطيع بعض الدول أو كتل الدول غير المنتمية إلى الكتلتين أو الدولتين الأعظم – أن تلعب دور الوسيط بينهما. ويعرض كابلن اثنتا عشر قاعدة يتصف بها هذا النظام منها أن كل التكتلات المنتسبة إلى مبدأ التكامل المتدرج أو شبة متدرج تسعي إلى إزالة الكتلة المناهضة. وان هذه الكتل تحبذ التفاوض على الحرب، وإنها تحبذ خوض حرب صغيرة على خوض حروب عامة، وإنها تحبذ خوض حرب عامة في ظروف معينة بدلا من أن تخفق في القضاء على الكتلة المناهضة، وكذلك يسعي جميع الممثلون على زيادة قدراتهم بالمقارنة مع الكتلة المجابهة. وان الممثلين غير المنتسبين إلى كتلة أو أخرى (وهم عادة دول الحياد الإيجابي) يسعون إلى تعزيز أهداف الممثل العالمي (عادة منظمة دولية) وإلى إخضاع الكتل إليها.
- **نظام القطبين الصلب** وهو تطور من نظام القطبين المرن بعد أن تحدث جملة تعديلات على متغيرات النظام. وأهمها أن الممثلين غير المنتسبين إلى الكتل والممثل العالمي يختفون من النظام أو تضمحل فاعليتهم. أما إذا كانت الكتلتان المجابهتان غير خاضعتين إلى ترتيب هرمي يعمل وفق مبدأ موحد فان النظام برمته يتجه نحو حالة الاستقرار.وبسبب غياب الدور الوسيط لأعضاء غير منتسبين للكتلتين فإن تصريف التوترات سينحدر إلى مناطق فرعية.
- **النظام الأممي:** إن هذا النظام هو حصيلة تطور في نظام القطبين المرن عندما تكون هناك منظمة أممية شاملة. غير أن هذا لا يعني بطلان مبدأ التجمع الإقليمي بين الممثلين المساهمين في المنظمة العالمية. وكل ما في

الأمر هو أن المنازعات بين الإطراف تخضع لمبادئ بوجدها النظام. أما استقراره فيعتمد على قدرات ووظائف النظام ومدي تناسبها مع قدرات الأعضاء فيه.

- **نظام التكامل الهرمي:** وينبع هذا النظام الأممي وذلك عندما تتوفر شروط ملائمة تدفع بالأعضاء إلى القناعة بأن فاعلية النظام الأممي قد تخطت فائدتها وبالتالي من الضروري التماسك والتلاحم بشكل أوثق. أما الصيغ التي قد يتخذها النظام فهى الصيغة الاختيارية أو الصيغة الوحدوية. وصمام الأمان في مثل هذا النظام هو أن التلاحم والتكامل الاقتصادي والسياسي الوظيفي يصبح من المتانة بحيث يثير مسألة الكلف الباهظة بوجه كل عضو ينزع إلى التخلص من انتمائه إلى النظام.
- **نظام حق الفتيو:** يقترن هذا النظام بتطورات جوهرية في القدرة الحربية للدول الأعضاء.. فبدلا من الدول النووية العسكرية الخمس ربما سيشهد العالم خلال عقود اكبر ومستويات متفاوتة من القوة النووية الضاربة. مثل هذا الوضع لن يسمح لكل طرف أن يختار إستراتيجية النووية من غير أن يحسب اعتبارا هاما ألا وهو تعرضه بعد أن يشن الهجوم النووي الأول إلى هجوم مضاد سواء من جانب الدولة المتعرضة لضربته الأولى (لأن لكل من القوى النووية قدرة توجيه الضربة المضادة) أو من دولة ثالثة. وهكذا فان هذه الوضعية ستدفع بالنظام إلى خوض حروب صغيرة ومحدودة جغرافيا وبعيدة عن المستوى النووي (إلا أن شبح الحرب النووية يبقي مخيما) [52].

---

[52] Morton Kaplan , **Some Problems Of International Systems Research** , in **Readings on the International Political System,** ed.by Naomi Rosenbaum Prentice – Hall , 1970 , PP. 418 -442.

كاظم هاشم نعمة، **"العلاقات الدولية"**، ج1، ص ص61-63.

وبعد التطورات الجذرية في العلاقات الدولية، وبالأخص انتماء فرنسا والصين إلى النادي النووي واحتمال حصول دول أخرى على عضوية النادي النووي، وجد كابلن أن أنظمته الستة لم تعد وافية فطورها بأن أضاف إليها أربعة أنظمة أخرى هي: نظام القطبين العالي المرونة، ونظام الوفاق، ونظام الكتل غير المستقر، وأخيرا نظام انتشار القدرة النووية الشبة كلي[53].

---

[53] للمزيد بخصوص نظرية النظام في العلاقات الدولية:

- Deutsch , Karl : **The Analysis Of international Relations** (Prentice Hall, Inc. N. J., 1968).
- Edwards , David : **International Political Analysis** , (Holt , Rinehart , and Winston , New York , 1969 : 1970).
- Farrell , John & Asa Smith : **Theory and Reality in international Relations** , (Columbia University Press, New York , 1968)
- Harsanyi ,John : **Game Theory and the Analysis of International Conflict, in , International Politics and Foreign Policy** , edited by James Rosenau , (Free Press, New York , 1961) PP. 370 -380.
- Hoffmann , Stanley : **Contemporary Theory in International Relations** (Prentice Hall , Inc., N. J., 1960).
- Knorr , Klaus & Rosenau James : **Contending Approaches to International Politics,** (Princeton University Press , 1969).
- Maclleland , Charles : **Theory and the International System** , Macmillan , New York 1967).
- Riverra , Joseph : **The Psychological Dimension of Foreign Policy,** (Charles Publishing company , Ohio , 1968).
- Rosen , Steven , and Walter : **The Logic of International Relations,** (Winthrop Publishers , Mass. , 1974).
- Said Abdul : **Theory of International Relations** , The Crisis of Relevance , (Prentice Hall , Inc., N. J.1968)
- Scott , Andrew : **The Functioning of the International System** , (Macmillan , New York , 1967).
- Singer , David : **Human Behavior and International Politics** , (Rand McNally and Company , Chicago , 1966).
- Wright Quincy : **The Form of Discipline of International Relations , in , International Politics and Foreign Policy** , edited by James Rosenau , OP. cit., PP. 442-457

(5) نظرية المباريات[*] " Games Theory " في تفسير العلاقات الدولية:

يُعرف "كارل دويتش" نظرية المباريات بأنها "ذلك المنهج المستند إلى وجود تشابه كبير بين بعض لعب المباريات الاعتيادية وبعض الحالات الاجتماعية المتكررة، وحيثما يوجد تشابه فانه من النافع تحليل المباريات في بادئ الأمر بدلا من الحالات الاجتماعية التي هي أقل تحديدا من المباريات"[54].

تُعد هذه النظرية من أكثر الأساليب المتطورة والمستخدمة في مجال التحليل النظري للعلاقات الدولية، وهى تقوم على تخيل وجود أزمات دولية،حقيقية أو وهمية، وإسناد أدوار محددة لعدد من الأطراف وتقوم هذه

(*) **يقترن اسم هذه المباراة بلعبة شائعة بين صبيان كاليفورنيا حيث يتجابهون بسباقة** دراجات أو سيارات والفائز هو من لا يجيد عن خط مسيره.

نظرية المباريات فرع من الرياضيات انتعش في العلوم الاقتصادية ورحب به كفاتحة نظرية معاصرة ستفجر المعرفة في حقل العلوم الإنسانية، وعلى وجه الخصوص في المواقف التي تمتاز بالصراع أو المنافسة أو التعاون سواء على مستوي السياسة الداخلية أو السياسة الدولية. وبما أن العلاقات الدولية والسياسة الخارجية موضوعان يعنيان بالتفاعلات المتبادلة المتداخلة باستمرار فأنهما " قابلان للتحليل بأسلوب نظرية المباراة ". بل والأكثر من هذا، بما أن المنازعات والمنافسات الدولية تشكل جزء من كلية العلاقات الدولية فأن إسهام نظرية المباراة "يجب أن يقدر بما تقدمه من إمكانية لحسم هذه المشاكل على مستوي التنظير والترتيب ".

- كاظم هاشم نعمة، " **العلاقات الدولية** " ج1،ص77.

(54) Kari Deutsch, **The Analysis of International Relations** , P , 27.

- نقلاً عن : ثامر كامل محمد الخزرجي، "**العلاقات السياسية الدولية – وإستراتيجية إدارة الأزمات**، ص98.

J. Frankel , **Contemporary International Theory** , P.120.

- كاظم هاشم نعمة، " **العلاقات الدولية** " ج1، ص77.

الأطراف بتحليل كافة أبعاد الأزمة، وعمل نطاق واسع من القرارات البديلة التي تصلح لحل هذه الأزمات[55].

تُركز هذه النظرية على التعامل مع المواقف التي تشمل صـــراعات مصالح فتنظر إليها كما لو كانت مباريات في الإستراتيجية، وعلى ذلك يمكن القول إن اهتمامات نظرية المباريات تنصرف في الأساس إلى تحليل كافـــة نماذج الصراعات السياسية بصورة عامة، وإلى مشكلات الحرب والـــسلام بصفة خاصة، وقد استطاع عدد من كبار المفكـــرين العـــسكريين وخبـــراء الإستراتيجية الدولية أن يطوروا أساليب استخدام نظرية المباريات في تصميم البدائل الإستراتيجية التي يمكن تطبيقها في ظروف الصراعات المختلفة.

تقوم الفكرة العامة لنظرية المباريات على افتراض أن الـــصراعات تنقسم بطبيعتها إلى فئتين رئيـــستين: صـــراعات تنافـــسية **Competitive** وصراعات غير تنافسية **Non- Competitive**، [56]

تعتمد نظرية المباراة ثلاثة افتراضات عنـــدما تـــدرس التفـــاعلات المتداخلة في السياسة الدولية. وترى أن صنع القرار يتضمن درجة معينة من العقلانية. فكل لاعب يسعى لنيل مكاسب قصوى وان نتيجة المباراة التنافسية أو التعاونية لا ترتبط ارتباطا وثيقا بالصدف وطبيعة البيئة التي يجري فيهـــا السجال وإنما ترتبط بخيارات اللاعب أو مجموعة اللاعبـــين فـــي فريـــق أ (بمعنى ائتلاف بعض الدول) يجـــب أن يأخـــذ بعـــين الاعتبـــار أولويـــات واختيارات اللاعب ب أو مجموعة اللاعبين في فريق ب. ونظرية اللعبة لا تتقصى جذور المنازعات بين اللاعبين وإنما تأخذها كما هي عليه كمواجهة

---

[55] إسماعيل صبري مقلد، " **العلاقات الـــسياسية الدوليـــة – دراســـات فـــي الأصـــول والنظريات** "، ط2، ص36.

[56] إسماعيل صبري مقلد، " **الإستراتيجية والـــسياسة الدوليـــة، المفـــاهيم والحقـــائق الأساسية**"، ص ص162–163.

بين مصالح حقيقية. والافتراض الثاني هو إن اللعبة لا تتم من غير تعلق اللاعبين بأغراض بل هى تفرض على اللاعبين أحيانا أهدافا معينة لكي تتابع تطور الخيارات الإستراتيجية اللاعبين مع تصاعد السعي وراء زيادة الحد الأقصى للكسب. وأخيرا تري نظرية اللعبة إن إدخال عنصر العقلانية لا ضير عليه وانه ليس بأمر غير حقيقي. ولكن يعترف بعض المعنيين بنظرية المباراة بان مادة العلاقات الدولية لا تقدم على حقيقتها إلا القليل مما يمكن إخضاعه لهذا الأسلوب التحليلي(57).

ومن الجوانب التطبيقية في نظرية المباراة في السياسة الدولية مفاهيم المساومة (**bargaining**) وقضية الردع العسكري، والهجوم المفاجئ ونزع السلاح، والحرب المحدودة. وقد أولاها "تومس شيلنج" بحثًا وافيًا، بيد أن دراسته عقدت نظرية المباراة لتخليه عن العقلانية كافتراض ودعيته إلى إدخال عوامل جديدة كالقابلية على التصديق والمعطيات الثقافية. وامتد نظرية المباراة إلى الدراسات الإستراتيجية في السياسة الدولية وعلى الأخص بعد تسابق التسلح النووي الخطير وانتشار الأسلحة النووية.

وعلى الرغم من نجاح نظرية المباراة في مجال دراسات الحرب، فان هناك احتراسا بشأن قابلية تطبيقها على دراسة الشؤون الدولية. فمن جهة ما زالت بعض القضايا الكمية التي لا يمكن إعطاءها رموزًا حسابية، كالمعنويات السياسية لأمة محاربة أو العقيدة السياسية لقوات مقاتلة. ثانيا إن النظرية يمكن أن تقوم بمهمتها عند تحليل حالات منازعات بشكلها المطلق، ولكنها لا تقدم لنا خدمة نافعة "في القضايا الواقعية(58)".

---

(57) كاظم هاشم نعمة، " **العلاقات الدولية**"، ج1، ص77.

(58) كاظم هاشم نعمة، " **العلاقات الدولية** " ج1، ص ص79–80.

ولكن أثر هذه النظرية قد امتد إلى الدراسات الإستراتيجية في السياسة الدولية ولاسيما بعد تسابق التسلح النووي وانتشار الأسلحة النووية، وان ما يمكن استنتاجه هو أن نجاح هذه النظرية في مجال دراسات الحرب قد رافقه احتراسًا حول تطبيقها في مجال الشؤون الدولية ويعود ذلك إلى ما يلي:

- إن بعض القضايا الكمية لا يمكن إعطاؤها رموزا حسابية كالمعنويات السياسية والعقيدة السياسية لقوات مقاتلة، بمعنى أن هناك صراعات لا تسمح بطبيعتها بتطبيق قواعد هذه النظرية عليها في أي صورة ملائمة.
- إن هذه النظرية صممت بصفة أساسية للمواقف الصراعية التنافسية الثنائية الأطراف. أما في الحالات التي يتعدد فيها اللاعبون، وحيث يمكن أن تنشأ ائتلافات ومحاور وتحالفات من بعض الأطراف في مواجهة طرف أو أطراف أخرى، فان صورة الموقف تصبح مختلفة تماما، وبالتالي فانه يتعذر تطبيق قواعد اللعبة على النحو الذي ترسمه وتفرضه نظرية المباريات.
- من غير الممكن – واقعيا – تصور أن يكون سلوك الأطراف المتصارعين في أي موقف أو في أي علاقة من هذا القبيل، محصورا في إطار بديلين لا ثالث لهما وهما إما الكسب وإما الخسارة، فكل الصراعات مهما كانت طبيعتها تقتضي من أطرافها شيئا من المرونة التي تحركهم في اتجاه تسوية الأزمة وخاصة إذا كانت الأطراف ترغب حقيقة في تجنب الصدام أو الحرب. مع ضرورة الإشارة إلى أنه لا طرف يكسب بصورة كاملة كما انه لا طرف يخسر بصورة كاملة.
- تطبيق نظرية المباريات، في ظروف العلاقات الدولية المعاصرة يلغي تماما كل إمكانية بين الدول والمجموعات ذات الأنظمة الاجتماعية المختلفة، ويجعل من إمكانية تعايشها سلميا مع بعضها أمرًا متعذر

التحقيق، إذ أنه يحصر تحركها ويقرر سياستها في مواجهة بعضها على أساس الربح والكسب وتجنب الخسارة. وهذا الدافع كفيل بان يضفي على هذه السياسات طابعا عدائيا متطرفا[59].

☒ **نقد نظرية المباريات :**

ولكن عيب هذه النظرية هى أنها لا تصلح لعمـل تنبـؤات بـشأن سياسات الدول وإنما تقوم على افتراض مواقف معينة قد لا تحدث في الواقع، وقد تحدث ولكن الدول المشتركة فيها تتصرف بطريقة مختلفة تماما مما يقلل إلى حد ما من قيمة هذه النظرية[60]. وعلى هذا، فإن نظرية المباريات تساعد على فهم العلاقات السياسية الدولية[61].

---

(59) ثامر كامل محمد الخزرجي،" **العلاقات السياسية الدولية – وإستراتيجية إدارة الأزمات**، ص ص100-101.

(60) إسماعيل صبري مقلد، "**العلاقات السياسية الدولية – دراسات في الأصول والنظريات**"، ط2، ص36.

(61) إسماعيل صبري مقلد، "**الإستراتيجية والسياسة الدولية، المفاهيم والحقائق الأساسية**"، ص163.

– **للمزيد بخصوص نظرية المباريات أنظر:**

- Coulomb's Theodore and wail se James, "**Introduction to International Relations: Power and Justice**, [Prentice – Hell of India –Private Limited New Delhi, 1986. P. 5
- A. Willstatter , **Sin and Games in America , in Game Theory and Related Approaches to Social Behavior** , ed., G Martin Shubik , John Wiley , N. Y.1964.
- K.E. Boulding, **Conflict and Defense: A, General Theory**, Harper and Row, New York, 1968, P.57.
- J.C. Harsanyi, **Game Theory And The Analysis Of International Conflict** , Austral ion Journal of Politics and History , Dec 1965 , P. 293.
- S.J. Brams, **Game Theory and Politics** (The Free Press , New York, 1975), P. 282.

تاسعًا- إيجابيات النظرية في العلاقات الدولية :

- تمكيننا من تحسين معرفتنا بالواقع الدولي سواء لفهمه فقط أو لتغييره.
- إنها تساعدنا على تنظيم معلوماتنا وعلى اكتشاف معلومات جديدة أكثر دقة.
- إنها تزودنا بإطار للتفكير نحدد فيه أولويات البحث ونختار أفضل الوسائل المتوفرة لجمع وتحليل المعلومات.
- إنها تلفت انتباهنا إلى التماثلات والتباينات وتشحذ أذهان الآخرين لمعرفة دقتها أو عدم دقتها من خلال البحوث التي تطبق أو تجري على أساسها[62].
- كون النظرية وحدة منظمة من العلائق فهي تضفي على موضوع العلاقات الدولية درجة وافية من العقلانية.
- بحكم دعوة النظرية إلى التجريبية وتعديل الاستنتاجات، فهي لا تدع مجالاً للمواقف اللاموضوعية في البحث في العلاقات الدولية، لأنها تستند إلى معايير مستقلة ومحايدة[63].
- إن النظريات المتطورة تبسط المعلومات حول العالم وتفسرها عن طريق تعميم الحالات الفردية في تصنيفها العام. وهكذا فإذا استطاعت النظرية توضيح سبب اندلاع الحروب فسيكون بوسعنا التمكن من دراسة بعض الأزمات والحروب الإقليمية، وعندئذ سيكون بمقدورنا تجنب الاضطراب حول سبب اندلاع الحروب. إن النظرية تعمل على عرض مواضيعها بشكل منظم والتي هى مفيدة في نفس الوقت للحقول الأخرى من المعرفة. وتؤدي إلى إيجاد نظرية عامة في السياسة.

---

[62] جيمس دورتي – روبرت بالتسغراف، " **النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية**"، ترجمة : وليد عبد الحي، ط 1، ص39.

[63] كاظم هاشم نعمة، "**العلاقات الدولية**"، ج1، ص30.

- إن النظرية يمكن أن تعبر عن فائدتها في تطبيقات رئيسة متعددة إذ أنها تساعد على التنبؤ، فهي تبين لنا كيف تتطور السياسة الدولية، وما هي النتائج التي تتمخض عنها، بشكل عام، أن القدرة على التنبؤ المقنع يتطلب إيجاد نظرية شاملة مؤكدة لنوع غير متوفر حاليا. ولكن مع ذلك، فان النظريات الجزئية يمكن أن توفر لنا قدرًا من التمكن ذا فائدة[64].
- تساعد على فهم الأحداث بتنظيمها سببيًا، أي تهتم بتفسير أسباب حدوثها، فهي تهيئ مجموعة من الأجوبة لبعض الأسئلة التي تقودنا إلى التساؤل حول سبب قيام الحروب وتفكك الأطراف وغيرها.
- إنها تعمل على زيادة وتطوير البحث العلمي، فحينما تطور النظرية حول الأحداث السياسية الدولية، فإننا سندرك العوامل الحاسمة ونتعرف على العوامل المعروفة أو التي لم تفهم بشكل تام. إن النظرية ستوفر إطارا تمكننا من أن نضع فيه المعلومات ضمن إطار من علاقات السببية[65].
- لا تبحث النظرية عن تفسير ختامي وذلك لأنها أصلاً تثير جملة أسئلة ثم ينشأ عن ذلك حلول، ولكنها غير وافية، إذ أن خلال البحث تبرز أسئلة أخرى ربما لا تتمكن النظرية المعتمدة من إعطاء أجوبة عنها. وبالتالي نواجه الحاجة إلى اعتماد نظرية أو جملة نظريات للإيضاح بشأن قضية البحث، وهذا يؤدي إلى نظرية أعم وأشمل وأعمق.
- أن أي بحث علمي يستند إلى نظرية يحتاج من جملة ما تحتاج إليه إلى أساليب خاصة في تجميع المعلومات. وتجنب إسباغ الرغبة والميول على العلاقة بين المعلومات وحاجة النموذج العلمي لها[66].

---

(64) Edwards David v , " **International Political Analysis** " ,[Holt , Rinehart and Winston Inc, U.S. A , 1969] , P. 41.

(65) Ibid, p. 42.

(66) كاظم هاشم نعمة، "**العلاقات الدولية**"، ج1، ص30.

- دعوة النظرية إلى المحاكاة والارتباط بنظريات أخرى تطورت في حقول المعرفة الإنسانية الأخرى مما زاد وضوحًا واقترابًا من المواضيع ذات الصلة بالعلاقات الدولية.
- لقد فتحت النظرية آفاقًا جديدة أمام الباحثين في أكثر من مجال فهى تتيح خيارات متعددة ومتباينة وفرصًا مواتية لتوقيت إخراج قراراتهم. فالمستقبلية هى الغاية من النظرية وأي حل هو نسبي ومؤقت[67]. وعكست طبيعة وأغراض السياسة المتبعة في كل دولة، وإظهار أشكال مستقرة وواضحة عن السيطرة والظلم السائدان في المجتمع[68].

عاشرًا- سلبيات النظرية في العلاقات الدولية :

- هناك صعوبة رئيسية أمام بناء النظرية في العلاقات الدولية تتعلق بمسألة تحديد المصطلحات حيث يوجد اختلافات كثيرة حول بعض المفاهيم الأساسية في السياسة الدولية مثل الديمقراطية، العدالة، التنمية السياسية، وحتى القوة.
- هناك تقييد في عملية الحصول على المعلومات تتعلق بكفاية النماذج المستخدمة في بناء الفرضية فلا يمكن التأكد من أن عامل الشخصية يمثل دراسة تجريبية.
- إن عدم استقرار الظاهرة السياسية في العالم يدفع الباحث إلى مواجهة مشكلة هامة تتمثل في عدم قدرته على إخضاع هذه الظاهرة إلى الطريقة التجريبية[69].

---

(67) المرجع السابق، ص31.

(68) Karl W. Deutsch , " **The Analysis Of International Relations**", p.148 .

(69) د. سعد حقي توفيق، " **مبادئ العلاقات الدولية** "، ص77.

- حصر المنظرون أنفسهم على كل ما يمكن التأكد منه بالمنطق الرياضي، فوضعوا حاجزًا بينهم وبين فهم الموضوع بالوسيلة الوحيدة المتيسرة وهى " قابلية الحكم على الأحداث والتصور الحدسي.. خاصة في المسائل الأخلاقية... وتصح الفلسفة هنا".
- إن ما توصل إلية المنظرون لا يقتصر على أساليبهم للنظريه، بل يمكن "التوصل إليها بطرائق أخري مستقلة عن الأساليب العلمية والحسابية".
- إن طموح المنظرين محصن خيال إذ " يقر بعض الممارسين أن معالجتهم اقتصرت على مواضيع سطحية أخضعوها إلى أسلوب علمي محكم.
- لقد أساء المنظرون إلى الحقيقة التاريخية كما هى عليه. وذلك لأن بحوثهم العلمية تفسدها "النزعة نحو تحجيم وقياس كل شيء".
- هناك حاجة إلى الدقة في النظرية في العلاقات الدولية.
- لقد حرم المنظرون أنفسهم من "النقد الذاتي" بل أن افتراضاتهم لا تخضع إلى هذا المعيار المحوزي خاصة وان الموضوع هو سياسة فيه مواقف أخلاقية وسياسية[70].
- إن المنظرين في العلاقات الدولية، كما في العلوم الاجتماعية الأخرى لا يعملون في التجريد.إن مواضيع المناهج النظرية تتوفر من خلال الثقافة والولاء الوطني والانتماء السياسي والتجربة الثقافية والعائلة والأصدقاء. كل هذه الأفاق تخلق ضغوطًا على الباحث، إذ أن بعضها يقوي الإطار النظري في حين يضعف البعض الأخر ويعمل للتأثير على مخرجات التقصي النظري.

---

[70] د. كاظم هاشم نعمة، " **العلاقات الدولية** " ج 1، ص ص31- 32.

- يري البعض بأن النظريات في السياسة الدولية، وفي ميدان العلوم الاجتماعية عمومًا تتميز بالضعف، وهذا الضعف يخلق قدرًا من اللاتأكيدية في المعنى النظري. وفي السياسة الدولية كون النظريات ضعيفة فان النقاش والأطروحات حول مواضيع عدة، قد جعل من الصعب التطرق إلى أمور متنوعة بينما يستخدم المعنيون نفس المصطلح فالاستخدام الفني للمصطلحات ضعيف. وقد وجد البعض بان الحل يتمثل في تحويل المصطلحات إلى معني عملي مما يعني الحاجة إلى جهود أكبر من قبل الباحثين(71).
- لقد توغل دعاة التنظير في إخضاع العلاقات الدولية إلى أساليب ونماذج نظرية فنتج عن ذلك ارتباك في المفاهيم والتعاريف بل وانحصرت اللغة العلمية بنفر قليلين وأصبح الرجل العادي بعيدا عن فهم تلك اللغة الخاصة. فكل تنظير يحتاج إلى أدوات وأهمها : المفاهيم، والافتراضات أو الأطروحات، التعاريف، والمتغيرات. إن القوة، والقابلية، والقدرة، والنفوذ، والتأثير، والمنزلة، والسلطان، والسيطرة، كلها مفاهيم مشتركة في التدليل على ظاهرة التفاعل بين دولتين أو حلفين أو عقيدتين أو أكثر. ولكن لكل منهما معناه الخاص في إطار التنظير المعين ومما يصعب تحقيقه التمسك بالمعني الموحد لهذا المفهوم أو ذاك في البحث الواحد رغم حرص الباحث على ذلك(72).

حادي عشر- الانتقادات الموجهة لمحاولة إيجاد نظرية عامة ليتم تطبيقها على العلاقات الدولية:

- إن من الصعب التوصل إلى قوانين عامة للسلوك الإنساني، على المستويين الفردي والجماعي، بحيث يكون لتلك القوانين القدرة على

(71) د. سعد حقي توفيق، " **مبادئ العلاقات الدولية** "، ص78.

(72) د. كاظم هاشم نعمة ، " **العلاقات الدولية** " ، ج 1، ص32.

التنبؤ الدقيق باحتمالات المستقبل حتى إذا افترضنا أن بالإمكان تثبيت بعض العوامل والمتغيرات أو تحييدها. فالكثير من الوقائع الإنسانية تحتفظ بطابعها الخاص مما يجعلها فريدة في حد ذاتها (Unique)، وهو ما يقلل بشكل كبير من قدرة النظريات الاجتماعية على التنبؤ. فإذا انتقلنا إلى دائرة السلوك الدولي، وإلى بيئة السياسة الدولية فسنجد أنها بالغة التعقيد، فهى بيئة دائمة التغيير ليس فقط بفعل القرارات الإنسانية التي تتخذ بشأنها، وإنما أيضا بسبب العديد من العوامل التي يتعذر رؤيتها وإدراكها عند إقامة التنبؤات. يضيف إلى ذلك أن هناك مواقف دولية غير روتينية مثل مواقف الأزمات وهى غير قابلة للتكرار على نفس الصورة، إذ أن لكل أزمة دولية بواعثها ودوافعها وملابساتها، كما تختلف الأزمات في طبيعتها وتحدياتها وأخطارها، وفي مستوى إدراك أطرافها لدلالاتها، وفي نمط استجابتهم لضغوطها، وأيضا فان مستوي الإمكانيات المتاحة لأطراف كل وحدة من هذه الأزمات لابد وأن تتفاوت مما يترتب عليه بالتالي اختلافات مماثلة في دائرة التأثر والتأثير، إلخ[73].

- أن البحث عن قوانين عامة تفسر عمليات التطور والتغيير في مضمون النظم السياسية الدولية، يبني هو الآخر على تصور خاطئ من جانب علماء العلاقات الدولية، وعلماء العلوم الاجتماعية عموما لطبيعة هذه القوانين في مجال العلوم الطبيعية. فهذه القوانين ينظر إليها على أنها أكثر تزمتا وإطلاقا مما هى عليه بالفعل. أو بمعني آخر فان هذه القوانين الطبيعية لا تخلو من المرونة التي تساعد على تغييرها أو تحويرها في اتجاه أو آخر متى أصبح ذلك ضروريا. فإذا كان هذا هو الحال مع العلوم الطبيعية التي هى أكثر ثباتا واستقرار من العلوم الاجتماعية،

---

(73) د. إسماعيل صبري مقلد، " نظريات السياسة الدولية – دراسة تحليلية مقارنة " ط1، ص40.

فكيف يمكننا إذن أن نتوصل إلى قوانين غير مرنة أو مطلقة في دائـــرة علوم متغيرة بطبيعتها؟ إن أقصى ما يمكن التوصل إليه في هذا الـصدد ليس قوانين وإنما مجرد اتجاهات في ظل تحفظات معينة، ذلك أن فقدان الصفة التجريبية في ميدان العلوم الاجتماعية يجعل من استنتاج قـوانين سببية أمرا غير ممكن عمليا.

- إن علماء العلاقات الدولية، وعلماء العلوم الاجتماعية عموما، يريدون تحقيق ذلك المستوي من التحليل النظري الذي يتيح لهم القــدرة علـــى التنبؤ باحتمالات المستقبل، وهذا الهدف ينبع بدوره من تصور خاطئ لطبيعة عملية التنبؤ في مجال العلوم الطبيعية، إذ ليست كـل العلـوم الطبيعية في موقف يسمح لها بالتوصل إلى مثل تلك التنبؤات الدقيقـة، وأقصي ما تستطيع أن تصل إليه هو أن تتوقع حدوث هذه النتيجــة أو تلك مع تثبيت بعض العناصر والمتغيرات على ما هي عليه. وعلـــى ذلك فان التنبؤ لا يصبح ممكنا إلا في تلك المجالات التي يقل فيها عدد المتغيرات إلى أدني حد ممكن وبشرط أن يكون بالإمكان حصر كــل تلك المتغيرات عند التنبؤ، وبدون توافر هذين الشرطين، يصبح التنبؤ أمرا مشكوكا في قيمته إطلاقا[74].
- إن بعض المناهج المستخدمة في التحليل النظري لحقــائق العلاقــات الدولية وظواهرها المختلفة تتردي كذلك في خطأين أساسين : فهى أولا تحاول أن تقحم على هذا التحليل عناصر نظريات مطبقة فـــي مجـــال بعض العلوم الأخرى مثل البيولوجيا والاقتصاد والاجتماع وغيرهـــا، ولهذه العلوم طبيعة تختلف كلية عن طبيعة علم العلاقات الدولية. أمـــا

---

(74) د. إسماعيل صبري مقلد، **"نظريات السياسة الدولية – دراسة تحليلية مقارنة"** ط1، ص41.

خطأها الثاني فيتمثل في ميلها المتزايد إلى استخدام النماذج الرياضية(كنظرية المباريات) في التحليل مما يدفع بالذين يطبقونها إلى قصر تطبيق هذه النماذج على تلك المتغيرات الأخرى التي تستبعد لصعوبة قياسها، قد تكون حاسمة لأغراض التحليل. ومن هنا فانه بدلا من أن تقدر هذه النماذج الرياضية على تحليل الواقع الدولي وتفسيره، فأنها تقتصر على تفسير بعض الظواهر ذات الأهمية المحدودة والتي لا تسهم كثيرا في تأصيل فهمنا لكافة الملابسات التي تحيط بمختلف ظواهر السلوك الدولي.

- إن بعض مناهج التحليل النظري في العلاقات الدولية تنتهي إلى نتائج غير مقبولة بحكم انطلاقها من افتراض مؤداه أن السياسة الخارجية تتخذ وفقا لأسس علمية معينة **(Policy Scientism)** مما يجعل من الممكن استنتاج قوانين عامة تستطيع أن تفسر ما يحدث في السياسة الدولية. وهذا الافتراض لا يتفق مع الواقع لأن الذي يتحكم في تقرير اتجاه تلك السياسات الخارجية، ضغوط وقوي ومؤثرات وظروف ومتغيرات لا صلة لها بهذا المنطق الذي يتصوره دعاة هذه المناهج في التحليل عن توهم خاطئ[75]. [1]

---

[75] إسماعيل صبري مقلد، " نظريات السياسة الدولية – دراسة تحليلية مقارنة " ط1، ص42

للمزيد ينظر:

Scott Burchill & Andrew Linklater , **"Theories Of International Relations ", p.145- 146.**

[1]

التعقيب :

وختامًا، ترى المؤلفة، إن مما لاشك فيه إن تغاضي جهود المنظـرين واتهامهم بإلحاق الضرر في دراسة العلاقات الدولية – كما يدعي أصـحاب النهج التقليدي – لهو عين الاتهام الذي يكيله المنظرون على التقليديين بالعجز عن الخارج الموضوع من دائرة التاريخ الدبلوماسي والقانون والفلـسفة. إن من مصلحة المعرفة عمومًا ومن واجب الدارسـين الالتفـات إلـى القـدرة التحليلية والعلمية في الاتجاهات النظرية المعاصرة. فكما لم يعجز المـنهج التقليدي عن العطاء فان النظرية لم تعط أكلها بعد : " من الواضح جدا أنه لا يوجد طريق وحيد للمعرفة... وليس هناك أفق واحد يحتكر الحكمة[76].

وينكر دعاة النظرية الفلسفية على المنظرين المحدثين الـتمكن مـن إقامة نظرية في العلاقات الدولية من غير "تأمل فلسفي تـاريخي فـي هـذا المجال من النشاط الإنساني". فمهمة الفيلسوف "هى التفكير في التجربة مرة ثانية ومن ثم استنباط الافتراضات الأساسية والشاملة المتضمنة في التجربة".

على هذا، فإن النماذج النظرية التي يطرحها المنظرون في العلاقات الدولية بعيدة عن الواقع ويرجع ذلك إلى محاولة المنظرين تبـسيط الحقيقـة لتلاءم متطلبات النماذج المنسقة المترابطة الأجزاء. وبالإضافة إلى ذلك فان قابلية النماذج النظرية على التنبؤ بتطورات الأحداث هى الأخرى محـدودة ولا تتجاوز ما تفرزه الافتراضات الأساسية.

ولا ننسى أن النظرية الجزئية في العلاقات الدولية حققت بعض التقدم في تقويم الموضوع ووضعته بمستوى التحليل العلمي والمنظم، فان هنـاك مجالات كثيرة ما زالت بحاجة إلى دراسة جزئية، لذلك فإن دعوة المنظرين إلى نظرية شمولية ربما سابق لأوانه.

---

(76) كاظم هاشم نعمة، "**العلاقات الدولية**"، ج1، ص34.

"إن تطور حقل معرفة العلاقات الدولية يحتاج إلى التأكيد على النظرية العامة التجريبية أي النظرية التي تحاول معالجة المساحات الكبيرة في الحقل"؛ ومخاطر هذه النزعة هائلة فجعل العلاقات الدولية علما صرفا قد يقود إلى " تحاشي موضوع محفوف بالمخاطر ألا وهو السياسة من دون التوصل إلى علم " فالعلم في العلاقات الدولية لا يعني بالأغراض التي تهدف إليها تلك الدراسة، أي انه لا يرسم لنا درب الديمقراطية، ولا أساليب الحكومة العالمية، ولا ماذا ستؤول الأمم المتحدة إليه.

يرى "مارتن وايت" أن النظرية في العلاقات الدولية لا (تتسم بالندرة حسب، بل بالبؤس الذهني والأخلاقي. وعلى هذا ترى المؤلفة، إن العلاقات الدولية كما هى عليه تحتاج إلى نظرية عالمية تبحث في البقاء.

ترى المؤلفة أن الحل لإيجاد نظرية جديدة في العلاقات الدولية تستطيع الصمود أمام مواكبة التطور الهائل فى جميع المجالات وفي العلاقات بين الدول يكمن في إيجاد المفكرين الذين يقدمون نظريات تواكب التطور وليست نظريات عقيمه.

وعلى هذا وجدت المؤلفة أن هناك أفكار أدرجها المفكرين لصياغة رؤى جديدة في العلاقات الدولية؟ وعلى هذه الأفكار الجديدة في نهاية المطاف أن تفسح المجال لقيام نظريات ونماذج جديدة لبناء المعرفة في العلاقات الدولية تقوم على أساس أربعة معايير أساسية هى : (1) العمق، (2) والجدة ، (3) وتطبيق (4) الخيال.

- **العمق** يشير إلى مستوى التطور التقني ليس التحليل النظري وإنما درجة التطبيق للنظرية في الواقع . في أو مدى إمكانية تطبيقها في العلاقات الدولية.
- **الجدة** هي ما تميز أصالة مساهمات المفكرين ومدى قدرتهم على إيجاد اتجاهات جديدة في التفكير في الظواهر الدولية ، ومدى قدرتها قدرة هذه

الاتجاهات على مواجهة تطورات العصر، وأن لا تصبح مثل ما سبقها من نظريات سياسية تقليدية قديمه قام بوضعها منظري العلاقات الدولية.

- مدى **إمكانية تطبيق** النظرية الجديدة المقترحة. وهل هى مبادئ منهجية متطورة للغاية أم نماذج نظرية؟
- **الخيال** يعكس السؤالين التاليين: كيف يمكننا التنبؤ بتغيرات القوى في العلاقات الدولية؟ أو التنبؤ بتعديلات أو تغييرات في مجال التحولات العالمية؟[77]

---

[77] Martin Griffiths, Steven C. Roach and M. Scott Solomon , " **Fifty Key Thinkers In International Relations** "Second Edition,[USA and Canada, Routledge,2009].p vii.



الملاحق والوثائق

(1)

إعلان بشأن حق الشعوب في السلم

اعتمد ونشر على الملأ بموجب قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة 11/39 المؤرخ في 12 تشرين الثاني/نوفمبر 1984

إن الجمعية العامة، إذ تؤكد من جديد أن الهدف الرئيسي للأمم المتحدة هو المحافظة على السلم والأمن الدوليين، وإذ تضع في اعتبارها المبادئ الأساسية للقانون الدولي الواردة في ميثاق الأمم المتحدة، وإذ تعرب عن رغبة جميع الشعوب وأمانيها في محو الحرب من حياة الجنس البشري، وقبل أي شيء آخر، في تفادي وقوع كارثة نووية على النطاق العالمي، واقتناعا منها بأن الحياة دون حرب هي بمنزلة الشرط الدولي الأساسي للرفاهية المادية للبلدان ولتنميتها وتقدمها وللتنفيذ التام لكافة الحقوق والحريات الأساسية التي تنادي بها الأمم المتحدة، وإذ تدرك أن إقامة سلم دائم على الأرض، في العصر النووي، يمثل الشرط الأولي للمحافظة على الحضارة الإنسانية وعلي بقاء الجنس البشري، وإذ تسلم بأن ضمان حياة هادئة للشعوب هي الواجب المقدس لكل دولة.

1- تعلن رسميا أن شعوب كوكبنا لها حق مقدس في السلم.

2- تعلن رسميا أن المحافظة على حق الشعوب في السلم وتشجيع تنفيذ هذا الحق، يشكلان التزاما أساسيا على كل دولة.

3- تؤكد أن ضمان ممارسة حق الشعوب في السلم يتطلب من الدول أن توجه سياساتها نحو القضاء على أخطار الحرب، وقبل أي شيء آخر الحرب النووية، ونبذ استخدام القوة في العلاقات الدولية، وتسوية المنازعات الدولية بالوسائل السلمية على أساس ميثاق الأمم المتحدة.

4- تناشد جميع الدول والمنظمات الدولية أن تبذل كل ما في وسعها للمساعدة في ضمان تنفيذ حق الشعوب في السلم عن طريق اتخاذ التدابير الملائمة على المستويين الوطني والدولي.(*)

(*) حقوق الإنسان: مجموعة صكوك دولية، المجلد الأول، الأمم المتحدة، نيويورك، 1993، رقم المبيع A.94.XIV - Vol.1، Part 1، ص 763.

(2)

مبادئ التعاون الدولي في تعقب واعتقال وتسليم ومعاقبة الأشخاص المذنبين بارتكاب جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية

اعتمدت ونشرت على الملأ بموجب قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة 3074 (د-28) المؤرخ في 3 كانون الأول/ديسمبر 1973

إن الجمعية العامة، إذ تشير إلى قرارها 2583 (د-24) المتخذ في 15 كانون الأول/ديسمبر 1969، وقرارها 2712 (د-25) المتخذ في 15 كانون الأول/ديسمبر 1970، وقرارها 2840 (د-26) المتخذ في 18 كانون الأول/ديسمبر 1971، وقرارها 3020 (د-27) المتخذ في 18 كانون الأول/ديسمبر 1972، وإذ تأخذ بعين الاعتبار وجود ضرورة خاصة لاتخاذ إجراءات على الصعيد الدولي بغية تأمين ملاحقة ومعاقبة الأشخاص المذنبين بارتكاب جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية، وقد نظرت في مشروع مبادئ التعاون الدولي في تعقب واعتقال وتسليم ومعاقبة الأشخاص المذنبين بارتكاب جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية، تعلن أن الأمم المتحدة، عملا بالمبادئ والمقاصد المبينة في الميثاق والمتعلقة بتعزيز التعاون بين الشعوب وصيانة السلم والأمن الدوليين، تعلن المبادئ التالية للتعاون الدولي في تعقب واعتقال وتسليم ومعاقبة الأشخاص المذنبين بارتكاب جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية:

1- تكون جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية، أيا كان المكان الذي ارتكبت فيه، موضع تحقيق، ويكون الأشخاص الذين تقوم دلائل على أنهم قد ارتكبوا الجرائم المذكورة محل تعقب وتوقيف ومحاكمة، ويعاقبون إذا وجدوا مذنبين.

2- لكل دولة الحق في محاكمة مواطنيها بسبب جرائم الحرب أو الجرائم المرتكبة ضد الإنسانية.

3- تتعاون الدول بعضها مع بعض، على أساس ثنائي ومتعدد الأطراف، بغية وقف جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية والحيلولة دون وقوعها، وتتخذ على كلا الصعيدين الداخلي والدولي التدابير اللازمة لهذا الغرض.

4- تؤازر الدول بعضها بعضا في تعقب واعتقال ومحاكمة الذين يشتبه بأنهم ارتكبوا مثل هذه الجرائم، وفي معاقبتهم إذا وجدوا مذنبين.

5- يقدم للمحاكمة الأشخاص الذين تقوم ضدهم دلائل على أنهم ارتكبوا جرائم حرب أو جرائم ضد الإنسانية، ويعاقبون إذا وجدوا مذنبين، وذلك، كقاعدة عامة، في البلدان التي ارتكبوا فيها هذه الجرائم. وفي هذا الصدد، تتعاون الدول في كل ما يتصل بتسليم هؤلاء الأشخاص.

6- تتعاون الدول بعضها مع بعض في جمع المعلومات والدلائل التي من شأنها أن تساعد على تقديم الأشخاص المشار إليهم في الفقرة 5 أعلاه إلى المحاكمة، وتتبادل هذه المعلومات.

7- عملا بأحكام المادة 1 من إعلان اللجوء الإقليمي الصادر في 14 كانون الأول/ديسمبر 1967، لا يجوز للدول منح ملجأ لأي شخص توجد دواع جدية للظن بارتكابه جريمة ضد السلم أو جريمة حرب أو جريمة ضد الإنسانية.

8- لا تتخذ الدول أية تدابير، تشريعية أو غير تشريعية، قد يكون فيها مساس بما أخذته على عاتقها من التزامات دولية فيما يتعلق بتعقب واعتقال وتسليم ومعاقبة الأشخاص المذنبين في جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية.

9- تتصرف الدول، حين تتعاون بغية تعقب واعتقال وتسلم الأشخاص الذين تقوم دلائل على أنهم ارتكبوا جرائم حرب أو جرائم ضد الإنسانية، ومعاقبتهم إذا وجدوا مذنبين، وفقا لأحكام ميثاق الأمم المتحدة وإعلان مبادئ القانون الدولي المتعلقة بالعلاقات الودية والتعاون بين الدول وفقا لميثاق الأمم المتحدة.(*)

(*) حقوق الإنسان: مجموعة صكوك دولية، المجلد الأول، الأمم المتحدة، نيويورك، 1993، رقم المبيع A.94.XIV-Vol.1 , Part 1، ص 952.

(3)

إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة

اعتمد ونشر على الملأ بموجب قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة

1514 (**د**-15) **المؤرخ في** 14 **كانون الأول/ديسمبر** 1960

إن الجمعية العامة، إذ تذكر أن شعوب العالم قد أعلنت في ميثاق الأمم المتحدة عن عقدها العزم على أن تؤكد من جديد إيمانها بحقوق الإنسان الأساسية، وبكرامة الإنسان وقدره، وبتساوي حقوق الرجال والنساء وحقوق الأمم كبيرة وصغيرة، وعلي أن تعزز التقدم الاجتماعي وتحسين مستويات الحياة في جو من الحرية أفسح، وإذ تدرك ضرورة إيجاد ظروف تتيح الاستقرار والرفاه وإقامة علاقات سلمية وودية على أساس احترام مبادئ تساوي جميع الشعوب في الحقوق وحقها في تقرير مصيرها، والاحترام والمراعاة العامين لحقوق الإنسان والحريات الأساسية للناس جميعا دون تمييز بسبب العرق أو الجنس أو اللغة أو الدين، وإذ تدرك التوق الشديد إلى الحرية لدي كافة الشعوب التابعة، والدوز الحاسم الذي تقوم به هذه الشعوب لنيل استقلالها، ولما كانت على بينة من تفاقم المنازعات الناجمة عن إنكار الحرية على تلك الشعوب أو إقامة العقبات في طريقها مما يشكل تهديدا خطيرا للسلم العالمي، وإذ تأخذ بعين الاعتبار ما للأمم المتحدة من دور هام في مساعدة الحركة الهادفة إلى الاستقلال في الأقاليم المشمولة بالوصاية والأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي، وإذ تدرك أن شعوب العالم تحدوها رغبة قوية في إنهاء الاستعمار بجميع مظاهره، وإذ تري عن اقتناع أن استمرار قيام الاستعمار يعيق إنماء التعاون الاقتصادي الدولي، ويحول دون الإنماء الاجتماعي والثقافي والاقتصادي للشعوب التابعة، ويناقض مثل السلام

العالمي الذي تطمح إليه الأمم المتحدة، وإذ تؤكد أن للشعوب، تحقيقا لغاياتها الخاصة، التصرف بحرية في ثرواتها ومواردها الطبيعية دون الإخلال بأية التزامات ناشئة عن التعاون الاقتصادي الدولي القائم على مبدأ المنفعة المتبادلة، وعن القانون الدولي، وإذ تعتقد أنه لا يمكن مقاومة عملية التحرر وقلبها، وأنه يتحتم، اجتنابا لأزمات خطيرة، وضع حد للاستعمار ولجميع أساليب الفصل والتمييز المقترنة به، وإذ ترحب بنيل عدد كبير من الأقاليم التابعة الحرية والاستقلال في السنوات الأخيرة، وتدرك الاتجاهات المتزايدة القوة نحو الحرية في الأقاليم التي لم تنل بعد استقلالها، وإذ تؤمن بأن لجميع الشعوب حقا ثابتا في الحرية التامة وفي ممارسة سيادتها وفي سلامة ترابها الوطني، وتعلن رسميا ضرورة القيام، سريعا ودون أية شرط، بوضع حد للاستعمار بجميع صوره ومظاهره، ولهذا الغرض، تعلن ما يلي:

1- إن إخضاع الشعوب لاستعباد الأجنبي وسيطرته واستغلاله يشكل إنكارا لحقوق الإنسان الأساسية، ويناقض ميثاق الأمم المتحدة، ويعيق قضية السلم والتعاون العالميين.

2- لجميع الشعوب الحق في تقرير مصيرها، ولها بمقتضى هذا الحق أن تحدد بحرية مركزها السياسي وتسعى بحرية إلى تحقيق إنمائها الاقتصادي والاجتماعي والثقافي.

3- لا يجوز أبدا أن يتخذ نقص الاستعداد في الميدان السياسي أو الاقتصادي أو الاجتماعي أو التعليمي ذريعة لتأخير الاستقلال.

4- يوضع حد لجميع أنواع الأعمال المسلحة أو التدابير القمعية، الموجهة ضد الشعوب التابعة، لتمكينها من الممارسة الحرة والسلمية لحقها في الاستقلال التام، وتحترم سلامة ترابها الوطني.

5- يصار فورا إلى اتخاذ التدابير اللازمة، في الأقاليم المشمولة بالوصاية أو الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي، أو جميع الأقاليم الأخرى التي لم تنل

بعد استقلالها، لنقل جميع السلطات إلى شعوب تلك الأقـــاليم، دون أيـــة شروط أو تحفظات، ووفقا لإرادتها ورغبتها المعرب عنهما بحرية، دون تمييز بسبب العرق أو المعتقد أو اللون، لتمكينها من التمتع بالاســـتقلال والحرية التامين.

6- كل محاولة تستهدف التقويض الجزئي أو الكلي للوحدة القومية والسلامة الإقليمية لبلد ما تكون متنافية ومقاصد ميثاق الأمم المتحدة ومبادئه.

7- تلتزم جميع الدول بأمانة ودقة أحكام ميثاق الأمم المتحـــدة، والإعـــلان العالمي لحقوق الإنسان وهذا الإعلان على أساس المساواة وعدم التدخل في الشؤون الداخلية لجميع الدول، واحترام حقوق الـــسيادة والـــسلامة الإقليمية لجميع الشعوب.(*)

(*) حقوق الإنسان: مجموعة صكوك دولية، المجلـد الأول، الأمـــم المتحـــدة، نيويـــورك، 1993، رقم المبيع A.94.XIV-Vol.1, Part 1، ص 75.

(أ) قاموس المصطلحات السياسية والفلسفية والاجتماعية الواردة في الدراسة حسب ترتيب ذكرها :

(1) **التوتاليتارية**: أو "الأنظمة الشمولية أو الكلية" أنظمة ظهرت عملياً خلال القرن العشرين، وهي نتاج تفاعلات القرن التاسع عشر، كما يرى "جورج لوكاش" وهو فرز أو نتاج لتطور النظام الرأسمالي وبنيته المجمعية، لقد اقترنت الإشارة إلى التوتاليتارية دائما بالنازية، وبعدها ببعض الأنظمة الشيوعية بعد انهيار كتلتها السوفيتية، ولكن مفهوم "التوتاليتاريا" ينطوي على جانب كبير من الغموض. هناك عناصر مشتركة للأنظمة التوتاليتارية بتنوعها مثل احتكار النشاط السياسي وحصره بحزب واحد، وبالضرورة أن هذا الحزب تزوده "أيديولوجيا" معينة تصبح حقيقة الدولة الرسمية، وهذه الدولة تحتكر وسائل القوة والإقحام، ومعظم النشاطات الاقتصادية والمهنية وتضم في جسم الدولة وتخضع للحقيقة الرسمية، وفي حالة حصول خطأ اقتصادي أو مهني يتحول إلى خطأ أيديولوجي، وبالتالي ينبغي معاقبته بتهويل أيديولوجي وبوليسي معا.

(2) **النظام الشمولي** هو نظام قمع بوليسي ويعتمد على جهاز المخابرات لقمع الحريات أو أي نقد أو معارضة للنظام.

(3) **ميثاق الأطلنطي "الأطلسي"**: في 1941 وثيقة عرفت باسم وثيقة الأطلسي، باعتبار أنها ظهرت وهما على ظهر بارجة حربية شمال الأطلسي- تضمنت الوثيقة الأسس المشتركة لما قالا أنه أماني دولتيهما لمستقبل الجنس البشري بعد الحرب. كانت الوثيقة في ثماني مواد منها أنهما لا يرغبان في إحداث تغييرات إقليمية لا تتفق والرغبات التي يعبر عنها سكان كل إقليم تعبيرا حرا. وأنهما يحترمان حقوق جميع

الشعوب في اختيار نوع الحكومة التي يبغون العيش في ظلها، ويرغبان في رد حقوق السيادة والحكومة الذاتية إلى أولئك الذين حرموا منها بالقوة، وأعرب الرئيسان في هذه الوثيقة عن رغبتهما في أن يقوم السلام الذي يمكن كل الشعوب من العيش بأمان ضمن حدودها السياسية ويضمن تأمين الحرية لجميع الأفراد في جميع الأقطار ليحيوا حياة خالية من الخوف .

(4) **الحرب الباردة :** "هي الحرب التي تستخدم فيها الأطراف المتعادية كل أنواع القوة المستطاعة عدا القوات المسلحة بقصد إرغام العدو على التسليم لإرادة الطرف المنتصر وتسود خلال فترة هذه الحرب حالة من التوتر الشديد في العلاقات بين الأطراف المتنازعة بحيث يشعر كل طرف بأنه مهدد بمخاطر احتمال العدوان المسلح الأمر الذي يقتضي توطيد المجهود الحربي ".

(5) **الإمبريالية :** حركة توسعية استعمارية، تزعمتها الدول الأوربية خلال القرن19 م . وهي سياسة تهدف إلى توسيع السيطرة أو السلطة على الوجود الخارجي بما يعني اكتساب أو/ وصيانة الإمبراطوريات. وتكون هذه السيطرة بوجود مناطق داخل تلك الدول أو بالسيطرة عن طريق السياسية أو الاقتصاد . ويطلق هذا التعبير على الدول التي تسيطر على دول تائهة أو دول كانت موجودة ضمن إمبراطورية الدولة المسيطرة وقد بدأت الامبريالية الجديدة بعد عام 1860 عندما قامت الدول الأوربية الكبيرة باستعمال الدول الأخرى. تعتبر الامبريالية مرحلة من مراحل الرأسمالية : حيث سعت إلى توفير الأسواق الخارجية لتصريف الفائض الديمغرافي والصناعي، وجلب المواد الأولية لتحقيق المزيد من الأرباح. تعددت دوافع الحركة الامبريالية، حيث أدى ظهور التركيز الرأسمالي وانتشار الاحتكار

وحرية المبادلات إلى ارتفاع عرض المنتجات الصناعية وانخفاض الطلب مما دفع بالدول الأوربية إلى إتباع سياسة حماية نتج عنها سباق للسيطرة على الأسواق الخارجية لتصريف فائضها من المنتجات الصناعية ورؤوس الأموال.

(6) **الثورة البلشفية** : كانت المرحلة الثانية من الثورة الروسية عام 1917 قادها البلاشفة تحت إمرة فلاديمير لينين وليون ترو تسكي في 1917 بناء على أفكار كارل ماركس؛ لإقامة دولة شيوعية وإسقاط الجمهورية الديمقراطية. تعد الثورة البلشفية أول ثورة شيوعية في القرن العشرين الميلادي.

(7) **القطبية الثنائية** : هى وجود قوتين مركزيتين شبه متعادلتين ومتساويتين تلتف حولهما القوى الأدنى مما يعمل على إضفاء نوع من الاتزان .

(8) **سياسة التكتل** : سياسة تقوم على إتباع عدد من الدول لخط مشترك في مجال السياسة والدفاع والاقتصاد والتجارة، يكون في أغلب الأحيان إن لم يكن دائما موجها ضد مجموعة أخرى من الدول، تضطر هي الأخرى بدورها لانتهاج خط مشترك لمجابهة المجموعة الأولى في المجالات نفسها. وسياسة التكتل في العلاقات الدولية تكاد تكون من أبرز سمات الحياة السياسية والعسكرية في القرن العشرين. رغم أن هذه الظاهرة قديمة قِدَم العلاقات الدولية نفسها.

(9) **الجيوبوليتيك:** "علم سياسة الأرض"، أي دراسة تأثير السلوك السياسي في تغيير الأبعاد الجغرافية للدولة. تعتبر نظريات المدارس الجيوبوليتكية **Geopolitics** من النظريات التي تهتم بدراسة تأثير البيئة الطبيعية والعوامل الجغرافية على الخصائص والظواهر والمؤثرات والتطورات السياسية للشعوب والدول، ومن الطبيعي أن يكون تفاعل

العامل الجغرافي مع العامل السياسي في حياة المجتمعات البشرية موضع دراسة العلماء والمفكرين، ولكن الجيوبوليتيك كفرع من فروع المعرفة تعتبر علماً حديثاً متفرعاً عن الجغرافيا وعاملاً هاماً من عوامل دراسة الاستراتيجية السياسية، الاستراتيجية الأمنية، والاستراتيجية العسكرية منذ فترات تاريخية سابقة فقد أشار المؤرخ الإغريقي هيرودوت (484 ق.م – 425 ق.م) في مؤلفاته التاريخية (إن سياسة الدولة تعتمد على جغرافيتها) وقد حاول الفيلسوف والمفكر السياسي الفرنسي مونتسكيو (**1689**م–1755م) في كتاب روح القوانين **Esprit des lois** في عام 1748 وأيضا في كتابه الآخر الدفاع عن روح القوانين **De'fense de l'esprit des lois** عام 1750 – أن يبين الأسباب الكامنة – وراء وجود قوانين معينة في بلد معين وصلة هذه القوانين بالمناخ والبيئة وقد ربط مونتسكيو الجغرافيا بالاقتصاد عن طريق العوامل الطبيعية مثل البحار والمحيطات فهذه العوامل تؤثر في النهج السياسي للدول .

(10) **النظام الاشتراكي** : بدأ هذا النظام بدأ في عهد أفلاطون حيث كان يفكر في إيجاد مجتمع مثالي يعيش الناس فيه سواء بدون أي تفرقه وتعتبر هذه أول مرحله في هذا النظام واستمر هذا الحال حتى القرن 19 لتدخل الاشتراكية مرحلة جديدة ألا وهي الاشتراكية العلمية وذلك من خلال كارل ماركس الذي قام بوضع أسس الاشتراكية العلمية التي كانت تهدف إلى تعويض مبادئ الرأسمالية وسانده في ذلك التفاوت الطبقي والاضطهاد الكبير الذي عانته طبقة العمال في الدول الأوروبية خلال القرن التاسع. ومن خصائص هذا النظام الملكية الجماعية لوسائل الإنتاج أى أن الفرد لا يملك إلا أشياء بسيطة فقط أما الباقي فيذهب للدولة أو للجمعيات التعاونية بمعنى انه لا يحق للفرد أن يمتلك أشياء تراها الدولة زائدة عن حاجته فتنظم كل شيء لها.

(11) **سياسة الاحتواء:** هي دبلوماسية اللـــيـــن والتـــرويـــض (هـــذه السياسة انتهجتها الإدارة الأمريكية) تجاه الاتحاد السوفيتي خلال فتـــرة الحرب الباردة.

(12) **توازن الرعب: Balance of Terror** توازن عسكري دولي مُنبثـــق من امتلاك كلٍ من الولايات المتحدة الأمريكيـــة والاتحـــاد الـــسوفيتي (سابقاً) قوة عسكرية ضاربة، تستطيع بها تدمير الدولة الأخرى. وهكذا نشأت حالة من قوة الردع العسكري المتبادلة، يتعذر في ظلها على أي من الدولتين أن تتحدى مباشرة الدولة الأخرى، خشية التعرض للانتقام.

(13) **الردع النووي :** يقتصر على التلويح باستخدام السلاح النووي وسواء كان هذا الاستخدام جزئياً أم كاملاً أم محدوداً أم شاملاً. وبهذا المعنـــي لم يكن للردع النووي وجود قبل نهاية الحرب العالميـــة الثانيـــة عـــام 1945م، وذلك لتأخر ظهور القنابل الذرية والهيدروجينية .

(14) **العنف** : بمعناه العام يقصد به أية صورة من صور الضغط الاقتصادي أو السياسي أو العسكري تكون على شخص مـــا بهـــدف دفعـــه إلـــى تصرف ما، ما كان لهذا الشخص أن يقوم به لولا وجود هذا الضغط، فالعنف ليس سوى محاولة لفرض موقف أو سلوك على فـــرد مـــا – يرفضه بوجه عام – بوسائل مختلفة من بينها الضغط والتخويف .

(15) **الكفاح المسلح** : أي استخدام القوة المسلحة علـــى الوجـــه المـــشروع للحصول على الحق المسلوب والمغتصب، وعادة ما يكـــون الكفـــاح المسلح لتقرير المصير نابعاً من مقاومة شعبية ضد الاحتلال حيـــث لا يستطيع جيش هذا الوطن القيام بواجباته والدفاع عن مصالح الـــوطن ومحاربة المحتل، ويمكن للشعب المسلوب حقـــه أن يقـــرر مـــصيره بالطرق السلمية قبل اللجوء إلى الكفاح المسلح متى كان ذلك ممكنـــاً،

وإن لم يكن ممكناً فيكون اللجوء إلى الكفاح المسلح مشروعاً ويكون هو الحل الوحيد .

(16) **الجريمة السياسية** : هى الجريمة التي يكون الباعث علـــى ارتكابهـــا سياسياً حتى لو كانت تتضمن أفعالاً من قبيل الجرائم العادية كالقتل أو التخريب، ويعد البعض كل جريمة ترتكب ضد الدولة جريمة سياســـية مادامت تهدد سلامتها الداخلية أو الخارجية، وهى جرائم عادة ما ترتبط بالاضطرابات السياسية .

(17) **العنف السياسى** : عمل يراد به فرد، أو مجموعة، أو حكومة، ويلحق ضرراً بالأفراد أو الجماعات البشرية وتحركه أغراض سياسية، ويلجأ الأفراد أو المجموعات للعنف السياسي بغرض التأثير أو السيطرة على الحكم، في حين تلجأ إليه الحكومات للاحتفاظ بسيطرتها علـــى مقاليـــد الأمور.

(18) **الثورة** : هى التمرد أو العصيان، تحدث عندما يظهر مطـــالبون مـــن الشعب بتغيير سلطة أو اتخاذ قرار ما داخل دولتهم ويملكون مصادر تدعم مطالبهم العليا . فهى صورة متسعة ومتصاعدة من العنف تشارك فيها العديد من فئات الشعب، قد تؤيدها فئات من الأوساط الحاكمة ذات الميول الإصلاحية. وهى لا تأتي فجأة بل تكون محصلة من ســـنوات عديدة من التذمر والسخط وعدم الرضا عن الأوضاع القائمة (سياسية واقتصادية وثقافية واجتماعية) قد يستخدم فيها العنف وقد تتم بـــصورة سلمية.

(19) **الجهاد** : شرعاً : هو بذل الجهد في قتال الكفار، وهو بذل الجهد نصرة للحق ودفعاً للظلم وإقرار العدل والسلام في كل ميادين الحياة.

(20) **التطرف** : في اللغة هو : المغالاة – أي تجاوز حد الاعتدال – بمعنـــى زيادة الشئ عن الحد المعقول والتطرف قد يحدث فـــي (الـــسياسة أو

الفكر أو الدين)، ومن المعروف أن المغالاة في الشئ تفسده، والتطرف أينما وجد يزعزع الاستقرار الاجتماعي والسياسي ويجرد الدين الإسلامي من سماحته ووسطيته واعتداله ويحيله من دين قائم على الفكر والعقل ومقارعة الحجة بالحجة إلى دين قائم على السيف والسوط والعنف .

(21) **العدوان** : يقع ضد سلامة الأراضي والاستقلال السياسي لدولة من الدول وأطرافها دول فقط.

(22) **الجريمة الدولية** : " لا جريمة إلا بنص "؛ فالجريمة ترتبط وجوداً وعدماً بالنص القانوني، بحيث إذا وجد النص وجدت الجريمة، انتفى النص انتفت الجريمة . وعلى هذا لا يعتبر الإرهاب جريمة في نظر القانون الدولي، لعدم وجود نص يجرم الإرهاب.

(23) **الإرهاب الدولي** : هو نوع من العنف غير المبرر وغير المشروع بالمقياسين الأخلاقي والقانوني الذي يتخطى الحدود السياسية للدول، كما تنتج عن ممارسته ردود فعل دولية قد يتسع مداها وتأثيرها، كما أن غالباً ما تكون الجماعات التي تمارسه غير حكومية ولكنها تتلقى التشجيع المادي والمعنوي من بعض الدول والحكومات.

(24) **التفجير** " **Bombing** ":يستند هذا الأسلوب على إيقاع أكبر الخسائر في الهدف المنتخب؛ وذلك باستخدام أنواع متعددة من القنابل التفجيرية، حيث تعد مادة الديناميت من أكثر المواد شيوعاً في هذا المجال، كما يُعد هذا الأسلوب من أكثر وسائل الإرهاب في العالم، حيث احتل المرتبة الأولى في أساليب الإرهاب.

(25) **الهجوم** " **Attacks** ": أي استخدام التكتيك العسكري المفاجئ والمخطط له تخطيطاً دقيقاً بهدف ترويع الخصم، وتستخدم الجماعات

الإرهابية أسلحة كيماوية ونووية وجرثومية، وهذه هي أسلحة " الدمار الشامل **Mass Destruction** .

(26) **اللوبي** كمصطلح علمي هو شخص أو مجموعة أشخاص تهتم بمصالح شركات، مؤسسات أو دول .

(27) **لفظ فوضوي:** ترجمة لكلمة **an-archie**، وهي مكونة من شقين الأول **an** يعني الضد أو النفي، والثاني يعني السلطة فالترجمة الحرفية للفظ هي اللاسلطة أو ضد السلطة أو اللاسلطوية.

(28) **مصطلح الفاشية "fascism":** مشتق من الكلمة الإيطالية **" feces"**، وهي تعني حزمة من الصولجانات كانت تحمل أمام الحكام في روما القديمة دليلاً على سلطاتهم. وفي أواخر القرن التاسع عشر بدأت تستخدم للإشارة إلى جماعة أو رابطة سياسية عادة ما تتكون من اشتراكيين ثوريين. عادة ما يفتقر مفهوم "الفاشية" **" fascism "** و"الفاشي" **" fascist "** إلى الدقة في الاستخدام، فكثيرًا ما تستخدم كاصطلاحات تهدف إلى الإساءة السياسية للخصوم السياسيين واتهامهم بالديكتاتورية ومعاداة الديمقراطية، فمثلاً أصبح "الفاشي" و"الديكتاتور" لفظين يطلقان بشكل متبادل على كل من يتبنى أو يعبر عن آراء منافية أو مخالفة للمنظومة القيمية للأيديولوجية الليبرالية أو مؤسساتها السياسية والاجتماعية والاقتصادية.

(29) **الدبلوماسية :** تعني مباشرة العلاقات بين الدول أو إدارة العلاقات الدولية وحمايتها رسميا عن طريق المفاوضات، وبهذا فأنها تحمل معاني المفاوضة، كما تشمل أنواع الاتصالات السلمية بين الدول والهيئات العامة والمنظمات الدولية.

(30) **النظام السياسي:** يعرف بأنه عملية تنظيم واحتواء النشاطات السياسية للأفراد والجماعات، بمعنى الأنماط المتداخلة والمتشابكة الخاصة بصنع القرار السياسي في الجماعة السياسية، التي تترجم أهـداف وخلافـات ومنازعات المجتمع الناتجة من خلال الهيكل التنظيمي الـذي أضـفى الشرعية على القوة السياسية، وهو إطار ينـتظم فيـه اتجـاه القـوي السياسية إسهاما في العمل السياسي.

(31) **الأيديولوجية:** هي عبارة عن مجموعة من الأفكار المجردة التي يعتنقها فرد أو مجموعة من الأفراد أو دولة من الدول، ويستعان بهـا علـى تفسير الظواهر الواقعية، ولتحديد الأهداف المراد بلوغها، كما تتضمن برنامج عمل يشتمل على الوسائل والأساليب المثاليـة لتحقيـق هـذه الأهداف .

(32) **الحرب البلوبونيزية:** نشبت بين دولتي أثينا وإسبرطة من عـام 431 إلى عام 404ق.م. وطبقًا لرواية المؤرخ الإغريقي ثيوسيديدس، الذي عاصر تلك الحرب، أقدمت العصبة البلوبونيزية، إسبرطة وحلفاؤهـا، على الهجوم على إمبراطورية أثينا لتخوفهم من قوتها المتنامية.

(33) **نظرية المباريات** فرع من الرياضيات انتعش في العلوم الاقتـصادية ورحب به كفاتحة نظرية معاصرة ستفجر المعرفة في حقـل العلـوم الإنسانية، وعلى وجه الخصوص في المواقف التي تمتاز بالصراع أو المنافسة أو التعاون سواء على مستوى السياسة الداخليـة أو الـسياسة الدولية. وبما أن العلاقات الدولية والسياسة الخارجية موضوعان يعنيان بالتفاعلات المتبادلة المتداخلة باستمرار فأنهما " قابلان للتحليل بأسلوب نظرية المباراة ". بل والأكثر من هذا، بما أن المنازعات والمنافـسات الدولية تشكل جزء من كلية العلاقات الدولية فأن إسهام نظرية المباراة

"يجب أن يقدر بما تقدمه من إمكانية لحسم هذه المشاكل على مستوى التنظير والترتيب".

(34) **الملكية أو الأرستقراطية**، أي حكم الفرد الفاضل أو مجموعة من الفضلاء الذي يتجه نحو الخير أو الفضيلة؛ أي حكم المدينة العادلة.

(35) **التيموقراطية Timocracy** : حكم محبي المجد، أو الأشخاص الطموحين، الذي يكون موجهًا نحو السمو أو النصر .

(36) **الأوليجاركية Oligarchy**: أو حكم الأغنياء الذي تُقدر فيه الثروة تقديرًا عظيمًا.

(37) **الطغيان Tyranny** : حكم الشخص الظالم تمامًا، الذي يسود فيه الظلم المطلق والذي لا يستحي من شيء.

(38) حلف الفضول: هو معلم من معالم حضارة العرب قبل الإسلام. لذلك استمر تأثيره الإيجابي بعد ظهور الإسلام لمدة نصف قرن. والحلف هنا بمعني الاتفاق والعهد لا بمعنى العصبية والتحزب، أما " الفضول " فهو من الفضل والفضيلة أي الإحسان والسماحة. عقد الحلف أول مرة بين نفر من "جرهم" و"قطوراء" عندما تحالفوا ألا يبقوا ببطن مكة ظالماً.

(39) الذمة: في أحد معانيها العهد (المعجم الوسيط ومادة ذمم).

(40) إلال: من معانيه العهد والحلف (لسان العرب مادة ألل).

(41) الأحلاف: تعد الأحلاف من أكثر التدابير المتعارف استخدامها بوصفها وسيلة فعالة في نظام توازن القوى. إذ أن ظهور التهديد في منطقة معينة يكون دافعاً للدول التي تعيش فيها للتكتل وتشكيل الأحلاف، ولاسيما أن الأحلاف قد أثبتت جدارتها في تحجيم طموحات بعض الدول. وبصورة عامة وجدت الأحلاف الدائمة والمؤقتة ذات الصيغة المتغيرة تطبيقاتها بشكل مستمر في تاريخ أوروبا الحديث.

(42) **المفاوضة :** تشير قواميس اللغة العربية إلى أن المفاوضة تستخدم في معنيين أحدهما يدور حول المشاركة أو الشركة، يقال تفاوض الشريكان في المال، إذا اشتركا فيه أجمع، ففوض كل أمره إلى صاحبه، هذا راض بما صنع ذاك وذاك راض بما صنع هذا، مما أجازته الشريعة. ومنه شركة المفاوضة التي يشترك بها الشريكان في كل شيء يملكانه في أيديهما أو يستفيئان منه بعد، وأما المعني الآخر للمفاوضة أو التفاوض فإنه يدور حول المجاراة والمحادثة والحوار. يقال فاوضه في الأمر: أي جاراه، وتفاوضوا الحديث: أخذوا فيه، وتفاوض القوم في الأمر أي فاوض بعضهم بعضا، ومفاوضة العلماء هي محادثتهم ومذكرتهم في العلم. كذلك فإن المفاوضة في اللغة تفترض المشادة الرأي وتمحصيه، وصولا إلى اتفاق. من ذلك ما تضمنه تعريف العلماء للشورى بأنها "المفاوضة في الكلام ليظهر الحق أو هي استخراج الرأي بمراجعة البعض إلى البعض".

ب) المصطلحات الأجنبية الواردة في الدراسة

Delphi	حلف دلفي
pre-history	ما قبل العهود التاريخية
Collective Nationality	جنسية جماعية موحدة
Truce Of God	هدنة الرب
holy Seasons	فصول يحترم فيها القتال
Peloponnese	حرب البليبونيز
Private & international Wars	الحروب الموضوعية والعامة
Eternal Felicity	السعادة الأبدية
Westphalia	معاهدة "وستفاليا"
Balance Of Power	توازن القوى
Utrecht	معاهدة " أوترخت "
Europeanization	تأريب
State	الدولة
International	دولية
Interstates	بين الدول
Actor	الممثل أو الفاعل
Political authority	سلطة سياسية
Absence of Authority	غيبة السلطة
Multiplicity of Authorities	تعدد السلطات
Revolution	الثورة
Power	قـــوة

Super Power	الدولتان العظميان
Foreign Policy Mood	مزاج السياسة الخارجية
reification	التأليه
Nation	الأمة
United Nations	عصبـــــــة الأمم
Collective Security	الأمن الجمـــــــاعي
Atlantic Charter The	ميثـــــــاق الأطلنطي
The cold war	الحرب البـــــــاردة
Geopolitics	الجيوبوليتكيـــــــــة
policy of containment	سياســــة الاحتـــواء
Balance of Terror	توازن الرعب
Anarchism	الفوضـــــــوية
an-archie	فوضـــــــوي
Nihilism	العدميـــــــــة
fascism	الفاشيـــــــــة
fascist	الفـــاشـــــي
Nihilism	العدميـــــــة
Civil Society	المجتمــــع المدنـــي
passions	الأهـــــــــواء
Cryonics	العقـــــــائـــد
myths	الأســـــــاطير
Ideologies	الإيديولوجيـــــــات
Culture	الثقـــــــــافة

Severance of Diplomatic Relations	قطع العلاقات الدبلوماسية
representation	تصور
Socio	اجتماعـــــي
Economic	اقتصادي
Politic Policy	الســياســة العامـــة
Transnational Ideologies	الأيديولوجيات الدولية أو عبر القومية
Public Opinion	الرأي العام
Attitudes	الاتجاهات
Totalitarian	الحكم الشمولية
Authoritarian	التسلطية
Censorship	الرقابة على المطبوعات
Pluralism	نظام التعددية
Traditional Approaches	المناهج التقليدية
Contemporary Approaches	المناهج المعاصرة
Historical Approach	المنهج التاريخي
Realist Approach	المنهج الواقعي
Behavioral Approach	المنهج السلوكي
Idealist Approach	المنهج المثالي
Moral Approach	المنهج الأخلاقي
Legal Approach	المنهج القانوني
Power Politics Approach	منهج التحليل في إطار سياسات القوي

National Interest Approach	المصالح القومية
The International System and its Subsystems	منهج تحليل النظام السياسي الدولي.
Equilibrium Theories	منهج يقوم على التوازن الدولي.
Decisions Making Theory	منهج اتخاذ القرارات في السياسة الخارجية
Gamow Theory	منهج المباريات في التحليل الدولي
Social Psychology	علم النفس الاجتماعي
Political Sociology	علم النفس السياسي
Social Anthropology	الأنثربولوجيا الاجتماعية
Deductive	بالمنهج الاستنباطي
Value Judgment	أحكام قيمية
Moralists	الأخلاقيين
World Government	حكومة عالمية
method	المنهج أو الطريقة
Theory	النظرية
Grand Theories	النظريات الكبيرة أو الشاملة
Middle – Range ., Theories	النظريات المتوسطة المدى
Micro – Theories	النظريات الصغيرة
Real Politic	السياسة الواقعية
Punitive	الحدسية
Normative	المعيـــارية
Causal	السببية

Global Systems	النظم الكونية
Subsystems	النظم الدولية الفرعية
Nuclear Balance of Terror	نظرية توازن الرعب النووي
Theory Of Nuclear Deterrence	نظرية الردع النووي المتبادل
Preventive War	نظرية الحرب الوقائية
Pre-emptive Wars	حروب الإحباط
Wars of Attrition	نظرية حروب الاستنزاف
Theory Of Conventional	نظرية الحرب التقليدية
Guerilla Warfare	نظرية الحرب غير النظامية
Escalation	نظرية التصعيد
Containment	نظرية الاحتواء
Massive Relation	نظرية الانتقام الشامل
Flexible Response	نظرية الاستجابة المرنة
Controlled Counter – Force	نظرية القوة المضادة المقيدة
Nuclear Proliferation	نظرية التكاثر النووي
Assured Destruction	نظرية التدمير المؤكد
Collective Security	نظريات الأمن الجماعي
Limited Prevention	نظرية الحظر المحدود
Gradualist Theory	النظرة التدريجية
Unlimited Disarmament	نظرية النزع من جانب واحد
Nuclear Diplomacy	نظرية الدبلوماسية
Preventive Diplomacy	نظرية الدبلوماسية الوقائية
Totalitarian Diplomacy	نظرية الدبلوماسية الشمولية

Crisis Diplomacy	دبلوماسية الأزمات
Summit Diplomacy	دبلوماسية القمة
Cultural Diplomacy	الدبلوماسية الثقافية
Regionalism	الإقليمية
Universalism	العالمية
World Government	الحكومة العالمية
Foreign Policy Decision – Making	اتخاذ القرارات الخارجية
Negotiation	نظريات التفاوض و المساومة
Game Theory	نظرية المباريات
Simulation	ونظرية المحاكاة
Inter – Dependence	نظرة الاعتماد الدولي المتبادل
interest	المصلحة
Control	السيطرة
Political Outcome	ناتج سياسي
Instrumentality	أداة
Motivation	دافع محرك
Simulation	محاكاة الواقع عمليا
in put	العوامل المشرعة
Out Put	العوامل المردودة
Competitive	تنافسية
Non- Competitive	غير تنافسية
bargaining	المساومة

ج) أســماء الأعــلام الواردة بالدراسة حسب ترتيب وجودهم:

Zarathushra	زرادشــــت
Auguste Comte	أوجست كونت
Suntzu	سونتزو
Confucius	كونفوشيوس
Thucylides	"ثيوقليدس"
Luther	مارتن لوثر
Calvin	كالفن
Bossuet	بوسوية
John Locke	جون لوك
Czartoryski	كزارتورسيكي
N. Spykman	نيكولاس سبيكمان
Grayson Kirk	جرايسون ويس كيرك
David Truman	ديفيد ترومان
Morgenthau	مورجنثاو
Marcous Aurelius	ماركوس أوريليوس
Ernst Hass	أرنست هاس
Quincy Wright	كوينسي رايت
Fredrick Hartmann	فيريدرك هارتمان
Stanley Hoffman	ستانلي هوفمان
Raymond Aron	ريمون آرون
Organski	اوركانسكي
Walter sharp	والتر ل شارب

Karl W .Deutsch	كارل دويتش
charles Macelland	تشارلز ماكيلاند
John Burton	جون بورتون
A. p. Reynolds	آ رينولدز
Daniel Colard	دانيال كولارد
Janov	جانوف
Walter Lippmann	والتر ليبمان
William Godwin	جودوين
Pierr Proudhon	برودون
Mikhail Bakunin	باكونين
Pyotr Kropothin	كروبوتكين
Spengler	شبنجلر
Morton Kaplan	مورتون كابلان
Liska	جورج ليسكا
Frankel	فرانكل
Rosenau	روسناو
Philippe Braillard	فليب بريار
David Edwards	دافيد إدواردز
Keneth Waltz	كينيث والتز
R.Niebur	راينولد نيبور
F.Schuman	وفريدريك شومان
Grotius	جروتيوس
Wilkinson	ويلكنسـون
Walter	وولتـر

Hardman	هـــاردمــــــان
Dandting	دانتنـــــــــج
Solon	سولون
Pisistaritus	بسيستراتوس
Kleisthenes	كليزنيس

قاموس العلاقات الدولية

قاموس العلاقات الدولية

- أ -

الإبادة الجماعية .... Genocide

الاتحاد الأوروبي .... European Union EU

الاحتواء .... Containment

الإرهاب .... Terrorism

إزالة الاستعمار .... Decolonisation

الأزمة .... Crisis

الاستثمار الأجنبي المباشر .... Foreign Direct Investment FDI

الاسترضاء .... Appeasement

الاستغلال .... Exploitation

أسلحة الدمار الشامل .... Weapons of Mass Destruction

الاعتمادية المتبادلة .... Interdependence

الإقليمية .... Regionalism

الإمبريالية .... Imperialism

الأمم المتحدة .... United Nations

الأمن .... Security

الأمن الجماعي .... Collective Security

الأمن المشترك .... Common Security

الانتشار النووي .... Nuclear Proliferation

الاندماج .... Integration

الانعزالية .... Isolationism

الانفصال .... Secession

-ب-

Peace-Building...بناء السلام

Constructivism...البنائية

World Bank...البنك الدولي

-ت-

Reciprocity...التبادلية

Dependency...التبعية

Arms Trade...تجارة الأسلحة

Free Trade...التجارة الحرة

Managed Trade...التجارة الموجهة

Concert of Powers...تحالف القوى

Humanitarian Intervention...التدخل لدواعٍ إنسانية

Ethnic Cleansing...التطهير العرقي

Multilteralism...التعددية

Self-Determination...تقرير المصير

Regional Trade Blocs...التكتلات التجارية الإقليمية

Development...التنمية

Sustainable Development...التنمية المستدامة

Balance of Power...توازن القوى

-ج-

War Crime...جريمة الحرب

Geopolitics...الجغرافيا السياسية

Communitarianism...الجمعانية

-ح-

War..الحرب
Cold War..الحرب الباردة
Just War..الحرب العادلة
Wars of the Third Kind....................الحروب من النوع الثالث
Peacekeeping...حفظ السلام
Human Rights...حقوق الإنسان
Extraterritoriality......................الحقوق خارج الحدود الإقليمية
Global Governance..............................الحكمانية العالمية
Alliance...الحلف
Non-Tariff Barrier NTB.......................الحواجز غير الجمركية

-د-

Diplomacy..الدبلوماسية
Preventive Diplomacy..........................الدبلوماسية الوقائية
Peace Studies...................................دراسات السلام
Democratisation.......................................الدَّمقرَطة
Nation-State.......................................الدولة -الأمة
Rogue State.......................................الدولة المارقة
Failed State.......................................الدولة الفاشلة
Liberal Internationalism..........................الدولية الليبرالية

-ر-

Commonwealth of Independent States CIS..رابطة الدول المستقلة
Capitalism...الرأسمالية
Deterrence..الردع
Capital Controls............................ الرقابة على رأس المال

-س-

Arms Race..سباق التسلح

Perpetual Peace..السلام الدائم

Democratic Peace..السلام الديمقراطي

Peace of Westphalia..سلام وستفاليا

Power..السلطة

Sovereignty..السيادة

Beggar-thy-Neighour Policies..سياسات إفقار الجار

-ش-

Diaspora..الشتات

Multinational Corporation MNC..الشركة المتعددة الجنسيات

Communism..الشيوعية

-ص-

Clash of Civilisations..صدام الحضارات

International Monetary Fund IMF..صندوق النقد الدولي

-ض-

Arms Control..ضبط التسلح

-ع-

Third World..العالم الثالث

Distributive Justice..عدالة التوزيع

Ethnicity..العرقية

League of Nations..عصبة الأمم

Globalisation..العولمة

-ف-

الفوضى..Anarchy

-ق-

القانون الدولي..International Law

القدرة على التدمير المتبادل المؤكد.Mutually Assured Destruction MAD

القوة العظمى...Superpower

القوى الكبرى...Great Power

القوى الوسطى..Middle Power

القومية...Nationalism

-ل-

اللاجئون...Refugees

-م-

ما بعد الحداثة...Postmodernism

المثالية...Idealism

المجتمع الدولي.......................................International Society

المجتمع المدني العالمي..............................Global Civil Society

مجموعة الدول الصناعية السبع...................Group Of Seven G 7

المخاطرة السياسية....................................Political Risk

المرتزقة..Mercenary

المساعدة الأجنبية.....................................Foreign Aid

المصلحة القومية......................................National Interest

معضلة الأمن..Security Dilemma

المنظمات غير الحكومية.....Non-Governmental Organisations NGOs

منظمة الأمن والتعاون في أوروبا

Organisation for Security and Cooperation in Europe OSCE

منظمة البلدان المصدرة للنفط أوبك

Organisation for Petroleum-Exporting Countries OPEC

World Trade Organisation WTO............منظمة التجارة العالمية

منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية.

Organisation for Economic Cooperation and Development OECD

منظمة حلف شمال الأطلسي

North Atlantic Treaty Organisation NATO

-ن-

Disarmament..نزع السلاح

Feminism..النسوية

Order...النظام

Regime..نظام الحكم

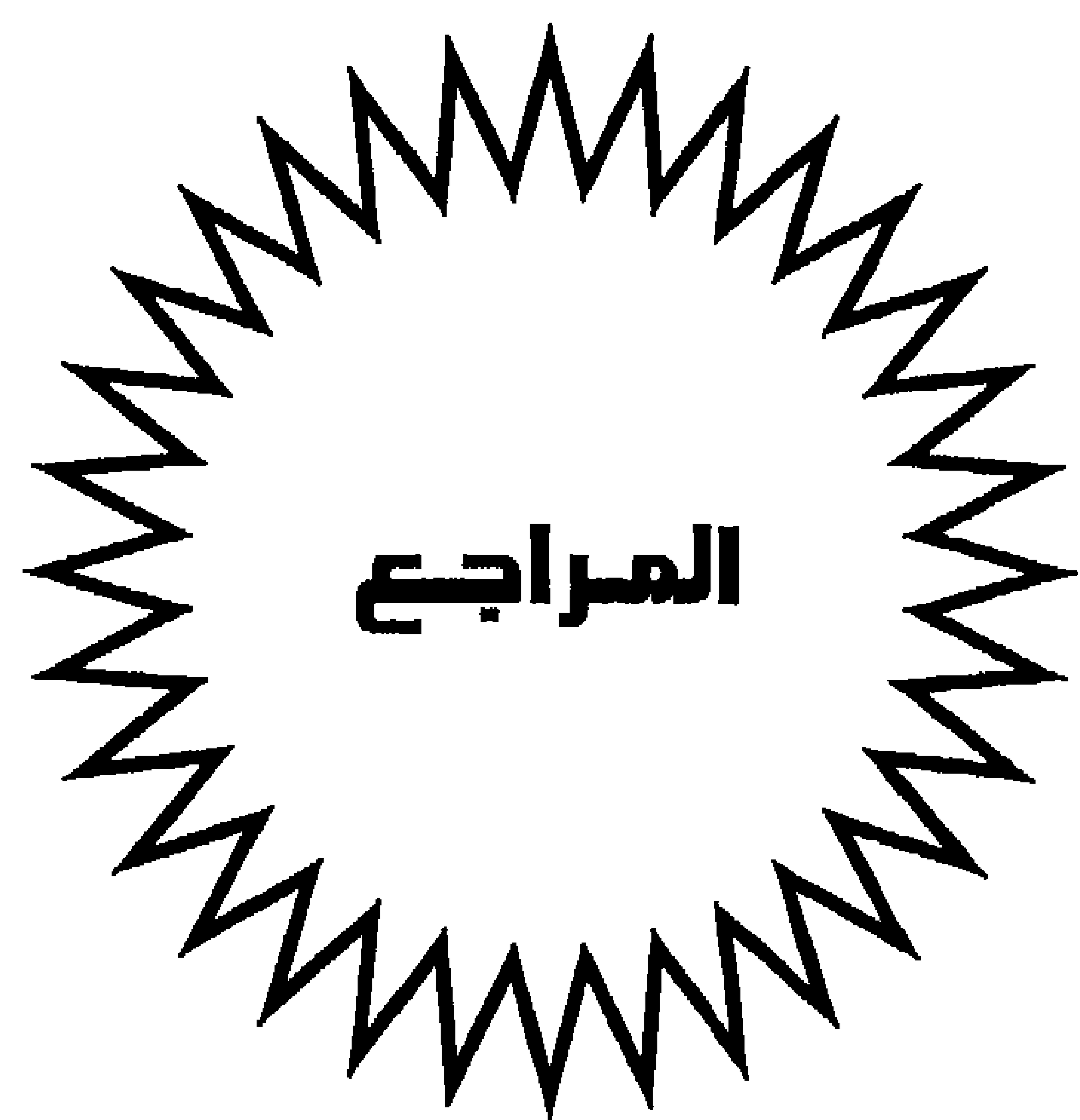
Hegemonic Stability Theory....نظرية الاستقرار المرتكز على الهيمنة

Modernisation Theory.............................نظرية التحديث

World-System Theory.........................نظرية النظام العالمي

-ه-

Hegemony..الهيمنة


المراجع

أولاً: المراجع العربية :

(1) د. حسن صعب، "**علم السياسة**"، الطبعة السابعة، [بيروت، دار العلم للملايين، 1981].

(2) د. راشد البراوي، "**الطريق إلى السلام – بحث فى تنظيم العلاقات الدولية**"، [القاهرة، مكتبة النهضة المصرية، 1949].

(3) د. السيد عليوة، "**إدارة الصراعات الدولية – دراسة فى سياسات التعاون الدولى**"، [القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1988].

(4) د. مراد وهبة، د. منى أبو سنة، "**الإرهاب وتدريس الفلسفة**"، [القاهرة، دار قباء، العدد 3، سلسلة ابن رشد اليوم، 2000].

(5) د. الحسان أبو قنطار، د. عبد الوهاب المعلمي، "**العلاقات الدولية**"، [د.م، الدار البيضاء،، سلسة توصيل المعرفة، 1985].

(6) د. محمود خلف، "**مدخل إلى علم العلاقات الدولية**"، ط1، [د.م، منشورات المركز الثقافي العربي 1987].

(7) د. منصور ميلاد يونس، "**مقدمة لدراسات العلاقات الدولية**"، [د.م، جامعة ناصر، 1991].

(8) د. ثامر كامل الخزرجي، " **العلاقات السياسية الدولية – وإستراتيجية إدارة الأزمات**"، ط 1 ، [عمان ، دار مجدلاوي للنشر ، 2005] .

(9) د. على عودة العقابي ، " **العلاقات السياسية الدولية – دراسة في الأصول والتاريخ والنظريات** " ، [سرت ، الدار الجماهيرية، 1996] .

(10) د. كاظم هاشم نعمة ، "**العلاقات الدولية**"، مراجعة: مندوب الشاجلي، ج1، [جامعة بغداد، كلية القانون والسياسة ، 1979].

(11) د. محمود طه بدوي وآخرون، "**العلاقات السياسية الدولية**"، ط2 ، [الإسكندرية ، أليكس لتكنولوجيا المعلومات، 2004].

(12) د. سلمى حمزة النساء ، " **تاريخ الفكر السياسي في العصور القديمة والوسطى** " ، الطبعة الأولى، [د.م ، د.ن ،1988] .

(13) د. أحمد سويلم العمري ، " **أصول العلاقات السياسية** " ، [القاهرة ، مكتبة الأنجلو المصرية ، 1957] .

(14) د. يحيي جلال ، " **تاريخ العلاقات الدولية في العصور الحديثة** " ، [دار المعارف ، الإسكندرية ،1982] .

(15) د.أحمد عباس عبد البديع ، " **العلاقات الدولية ، أصولها وقضاياها المعاصرة** " ، [القاهرة ، د. ن – 1988] .

(16) د. بطرس غالي ، د. محمود خيري عيسى ، " **المدخل في علم السياسة** " ، ط 5 ، [القاهرة ، مطابع الأهرام ، 1976] .

(17) د . محمد الدجاني ، " **الحكم والإدارة** " ، د. منذر الدجاني، [د .م، جامعة القدس ، 2000] .

(18) عبد الواحد الناصر : "**المتغيرات الدولية الكبرى**" ، [المغرب، مطبعة النجاح الدار البيضاء ، ماي 2004] .

(19) د. أدونيس العكرة ، " **الإرهاب السياسي – بحث في أصول الظاهرة وأبعادها الإنسانية** " الطبعة الثانية، [بيروت، دار الطليعة، 1993] ص 39.

(20) أحمد جلال عز الدين، "**الإرهاب والعنف السياسي**"، [القاهرة، كتاب الحرية ، العدد 10 مارس 1986].

(21) عبد الناصر حريز ، " **الإرهاب السياسي** – دراسة تحليلية " ، [القاهرة ، مكتبة المدبولي، 1996]

(22) د. ناصيف يوسف حتي ، " **النظرية في العلاقات الدولية** " ، ط1 [بيروت ، دار الكتاب العربي ، 1985].

(23) د." محمد سامي عبد الحميد، "**العلاقات الدولية، مقدمة لدراسة القانون الدولي العام**"، [لبنان، الدار الجامعية، د.ت].

(24) د. سعد حقي توفيق، "**مبادئ العلاقات الدولية**"، [عمان، دار وائل للنشر، 2000].

(25) د. علي شفيق على العمر، "**العلاقات الدولية في العصر الحديث**"، [الرباط، دار النشر المعرفة، 1990].

(26) د. إسماعيل صبري مقلد، "**العلاقات السياسية الدولية . دراسة في الأصول والنظريات**" ط2، [جامعة الكويت، كلية التجارة والاقتصاد، 1979].

(27) د. فارق عثمان أباظة، "**دراسات تاريخ العلاقات الدولية والحضارة الحديثة**"، [الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية، 1999].

(28) د. رياض الصمد، "**العلاقات الدولية في القرن العشرين – تطور الأحداث لفترة ما بعد الحرب الثانية**"، [بيروت، المؤسسة الجامعية للدراسات، 1986].

(29) د.علي صادق أبوهيف، "**موجز القانون الدولي العام**"، [الإسكندرية، د. ن، 1960].

(30) د. محمد السعيد الدقائق، "**مذاكرت في العلاقات الدولية**"، [الإسكندرية، الدار الجامعية، 2000].

(31) د. رياض عزيز هادي، "**العالم الثالث: من الحزب الواحد إلى التعددية**"، [بغداد، دار الشؤون الثقافية العامة، 1995].

(32) د. محمد عبد الوهاب الساكت، "**دراسات في النظام الدولي المعاصر**"، [القاهرة، دار الفكر العربي، 1985].

(33) د. محمود أمين عبد الله، "**في أصول الجغرافيا السياسية**"، [القاهرة، مكتبة النهضة المصرية، 1997].

(34) د. مصطفي عبد الله خشيم، "**موسوعة علـــم العلاقـــات الدوليـــة – مفاهيم مختارة**"، ط1، [ليبيا، الدار الجماهيرية للنشر، 2003].
(35) د. مازن إسماعيل الرمضاني، "**السياسة الخارجية دراسة نظريـــة**"، [بغداد، مطبعة دار الحكمة، 1991].
(36) د. بطرس غالي، "**الحكومة العالميـــة**"، [دار المعـــارف، القـــاهرة، 1992].
(37) نادية محمود مصطفي، "**المقدمة العامة لمشروع العلاقات الدوليـــة في الإسلام**"، [القاهرة، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، 1996].
(38) د.علي عبدالمعطي، "**الفكر السياسي الغربـــي**"، [الإســـكندرية، دار المعرفة الجامعية، 2000].
(39) د. إبراهيم نافع، "**كابوس الإرهاب وسقوط الأقنعة**"، [مركز الأهرام، القاهرة، 1994].
(40) د. محمد عبد المنعم عبد الخالق، "**الجرائم الدولية – دراسة تأصيلية لجرائم الإنسانية والسلام وجرائم الحرب**"، الطبعة الأولى، [مؤسسة الأهرام، القاهرة، 1989].
(41) د. علي فهمي خشيم، "**الفلسفة والسلطة ومقالات أخـــرى**"، الطبعـــة الأولى، [الدار الجماهيرية، ليبيا، 1999].
(42) د. محمد أبو ريان، "**تاريخ الفكر الفلسفي من طاليس إلى أفلاطون**"، الطبعة الخامسة، الجزء الأول [دار المعرفة الجامعية، الإســـكندرية، 1972].
(43) د. عبد الرحمن بدوي، "**ربيع الفكر اليونـــاني**"، الطبعـــة الخامـــسة، [وكالة المطبوعات، الكويت، 1979].
(44) د. علي فهمي خشيم، "**الفلسفة والسلطة**" ومقالات أخـــرى، الطبعـــة الأولى، [ليبيا، الدار الجماهيرية، 1999].

(45) د. دولة خضر خنافر، "**في الطغيان والاستبداد والديكتاتورية – بحث فلسفي في مسألة السلطة الكلية**"، الطبعة الأولى، [دار المنتخب العربي، بيروت – لبنان، 1995].

(46) د. محمد علي أبو ريان ، " **تاريخ الفكر الفلسفي – أرسطو والمدارس المتأخرة** " الجزء الثاني ، الطبعة الثالثة [دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1972].

(47) د. أحمد جلال عز الدين، "**الإرهاب والعنف السياسي**"، [القاهرة، كتاب الحرية، العدد 10 مارس 1986] .

(48) د. محمد حافظ غانم، "**مبادئ القانون الدولي العام** "، [القاهرة، دار النهضة العربية، 1972] صص169-171.

(49) د. سعد حقي توفيق، " **النظام الدولي الجديد : دراسة في مستقبل العلاقات الدولية بعد انتهاء الحرب الباردة** " ، [عمان، الاهلية للنشر والتوزيع، 1999].

(50) د. حسن الإبراهيم وآخرون، "**جولة في السياسة الدولية** "، [بيروت \ لبنان، الدار المتحدة للنشر، 1974].

(51) د. محمد إبراهيم الشاعر، "**نظرية الاحتمالات في السياسة والحرب** "، ط4، [دمشق، منشورات الطلائع، سلسلة الثقافة الطلائعية رقم 4، 1974]

(52) د. عليّ صادق أبو هيف، "**القانون الدولي العام**"، [الإسكندرية، منشأة المعارف، 1991م].

(53) د. حازم الببلاوي، " **نحن والغرب عصر المواجهة أم التلاقي؟**"، ط1 [القاهرة، دار الشرق، 1999] ص59.

(54) د. الحسن بن طلال، "**العلاقات الدولية في العشرية الأولى من القرن الحادي والعشرين: أي أفق؟**"، مقالة بعنوان، "العلاقات الدولية في

العشرية الأولى من القرن الحادي عشر أى أفق؟" [الرياض، مطبوعات أكاديمية المملكة المغربية، 2002] ص232.

(55) د.فضيل أبو النضير، "**جولة في القضايا الدولية المعاصرة**"، [د.م، بيسان، د.ت]:

(56) د. حامد سلطان، **القانون الدولي العام في وقت السلم**"، ط4، [القاهرة، د.ن، 1972] ص ص837-838.

(57) د. عبد الخالق عبد الله، "**العالم المعاصر والصراعات الدولية**"، [الكويت، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، 1989].

(58) سيد قطب، "**السلام العالمي والإسلام**"، [القاهرة، دار الشروق، 2001].

(59) د. ماجد إبراهيم على، "**مبادئ العلاقات الدولية**"، [القاهرة، د. ن، 1991].

(60) د. بطرس بطرس غالي، "**حقوق الانسان بين الديمقراطية والتنمية**"، [السياسة الدولية، مركز الأهرام، العدد 114، أكتوبر 1993].

(61) د. ماجد إبراهيم على، "**مبادئ العلاقات الدولية**"، [القاهرة، د. ت، 1991] ص ص134-136.

الدوريات العربية :

(62) د. أسامة الباز، "**آفة الإرهاب ونتائجها المدمرة على كل الحضارات**"، [أخبار اليوم، العدد 3169، 2005/7/30].

(63) د. أحمد ماهر، "**دليل أولي الألباب .. في مكافحة الإرهاب**"، [جريدة العرب الدولية، الشرق الأوسط، العدد 9740 ، 2005/7/29]، ص19.

(64) د. ملحم قربان، "**محاضرات في تاريخ الفكر السياسي**" غير منشورة 1966-1967، كلية الحقوق والعلوم السياسية والإدارية، الجامعة اللبنانية.

(65) د. محمد طه بدوي، مقاله "**سند الثورة بين فكرة العقد السياسي وفلسفة الحتمية**"، مجلة كلية التجارة – جامعة الإسكندرية، العدد الثاني – يوليو 1963].

(66) د.محمد الهاشمي الحامدي، "**منطلقات الإستراتيجية الإسلامية في محاربة الإرهاب**"، [الأهرام،، العدد 43325 ، 2/7/2005].

(67) يوهان جالتونج، "**أزمة الشرق الأوسط ونظرية الصراع**"، ترجمة: أحمد يوسف، [مجلة السياسة الدولية، العدد 10 أكتوبر 1972].

(68) محمد الناصر، "**شيوع الأخلاق النفعية في العصر الحديث**"، [مجلة البيان، العدد 43، 28-12-2007].

(69) أحمد عبد الحليم، "**الإستراتيجية العالمية للولايات المتحدة الأمريكية**، [مجلة السياسة الدولية"، عدد 147 يناير سنة 2002].

(70) محمد صادق: "**المرحلة الأولى من الحرب على الإرهاب انتهت باقتلاع طالبان**"، جريدة الشرق الأوسط، العدد الصادر يوم 6 مارس 2002، ص : 6.

(71) أحمد إبراهيم محمود: "**الإرهاب الجديدة الشكل الرئيسي للصراع المسلح في الساحة الدولية**"، مجلة السياسة الدولية، العدد 147، يناير 2002، ص: 45.

(72) ملخص بحث فريد مان لورنس، روبرت آدمز، جولدن بريك جول "**الحرب لأهداف إنسانية والأمم المتحدة الجديدة وحفظ السلام**"، [في مجلة السياسة الدولية، مركز الأهرام، القاهرة، العدد (115)، يناير 1994] ص333.

(73) د. بطرس غالي، "**نحو دور أقوى للأمم المتحدة**"، [السياسة الدولية – مركز الأهرام، القاهرة، العدد 111، يناير 1993] ص11.
(74) د. محمد إسماعيل، "**الصراع الدولي**"، [محاضرات غير منشورة بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، 1981].
(75) محمد طه بدوي، "**مدخل إلى علم العلاقات الدولية**"، بيروت 1972]
(76) عبد الواحد الناصر، "**التفاوت بين الدول**"، مطبعة النجاح الدار البيضاء المغرب]
(77) سامي منصور، "**الدور العربي في استراتيجيات الكتل الدولية**"، مجلة السياسة الدولية يناير 1984].
(78) عبد الله محمد، مقالة "**اغتيال الشيخ أحمد ياسين وتاريخ ممتد من العنف والإرهاب الإسرائيلي**"، [مجلة السياسة، العدد 12704، 2004/4/3].
(79) عبد الواحد الناصر، "**مدى مشروعية استخدام القوة لحماية الرعايا الموجودين بالخارج**"، أطروحة لنيل الدكتوراه، جامعة محمد الخامس، الرباط، أكدال، كلية الحقوق الرباط، 1986.
(**80**) د. فارق عثمان أباظة، "**دراسات تاريخ العلاقات الدولية والحضارة الحديثة** "، منشورات المنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة ـــ إيسيسكو ــ 1430 هـ/ 2009 م ص 275
(81) حقوق الإنسان: **مجموعة صكوك دولية**، المجلد الأول، الأمم المتحدة، نيويورك، 1993، رقم المبيع **Part 1,Vol.1 - A.94.XIV**، ص 763.
(82) حقوق الإنسان: **مجموعة صكوك دولية**، المجلد الأول، الأمم المتحدة، نيويورك، 1993، رقم المبيع **Part 1, A.94.XIV-Vol.1**، ص 952.

(83)حقوق الإنسان: **مجموعة صكوك دولية**، المجلد الأول، الأمم المتحـــدة، نيويورك، 1993، رقم المبيع **A.94.XIV-Vol.1, Part 1**، ص 75.

(84)حقوق الإنسان: **مجموعة صكوك دولية**، المجلد الأول، الأمم المتحـــدة، نيويورك، 1993، رقم المبيع**A.94.XIV-Vol.1, Part 1**، ص 1.

(85)حقوق الإنسان: **مجموعة صكوك دولية**، المجلد الأول، الأمم المتحـــدة، نيويـــورك، 1993، رقـــم المبيـــع**A.94.XIV-Vol.1, Part 1**، ص 90:110.

(86)سعيد وهبة، "**في الأوت**"، [جريـــدة الحـــزب العربـــي الـــديموقراطي الناصري، العدد 920 ، 2004/8/1]

السفير/ أحمد حجاج، "**الجهود الأفريقية لمقاومة الإرهاب**"، [المركز القومي لدراسات الشرق الأوسط، مؤتمر التنمية والإرهاب والأمن في الشرق الأوسط، 6/5 ديسمبر 2007] ، ص1.

المراجـع الأجنبية المترجمـة الى العربية :

(87) مارسيل ميرل، "**سوسيولوجيا العلاقات الدوليـــة**"، ترجمـــة: حـــسن نافعة، [القاهرة، دار المستقبل العربي، 1986].

(88) دانيال كولار، "**العلاقات الدولية**"، ترجمة: خضر خضر، [بيـــروت، د.ن ، د. ت].

(89) بييرود ورزيل، رينوفان، جان باتيست، "**مدخل إلى تاريخ العلاقـــات الدوليـــة**"، ترجمة: فايز نجم نقش، [بيروت، منـــشورات عويـــدات، 1967].

(90) د. بيير رينوفان، جان باتيست دروزيل، "**مدخل إلي تاريخ العلاقات الدولية**"، ترجمة: د. فايز كرم نقـــش، ط1 ،[بيـــروت، منـــشورات عويدات، 1967].

(91) كارل ياسبرز / ترجمة : د. عبد الغفار مكاوي، "**تـاريخ الفلسفة بنظرة عالمية**"، [القاهرة، دار الثقافة، 1994].
(92) د. ريمون حداد، ترجمة الشاذلى القليبي، "**العلاقات الدولية: نظرية العلاقات الدولية** – أشخاص العلاقات الدولية – نظام أو فوضى فى ظل العولمة"، [بيروت، دار الحقيقة، 2000].
(93) جميس دورتي، روبرت بالتسغراف، "**النظريات المتضاربة فـي العلاقات الدولية**"، ط1، ترجمة: وليد عبد الحي، [الكويت، الكاظمة للنشر والمؤسسة الجامعية ،1985].
(94) دلوش، شينوني هيو، "مبادئ العلاقات الدولية"، الجزء الأول، [نيوريورك، د. م ،1940].
(95) جيمس برايس، "العلاقات الدولية"، الجزء الأول، [لندن، د.م، 1923].
(96) بريس، " العلاقات الدولية "، الجزء الأول، [لندن، د.م، 1923].

المراجع الاجنبية :

(97) **A roman Catholic Priest , " Harmony Of International Relations", [London , Longman GREEN & CO. 1872].**
(98) **Duncan Bell , " Political Thought and International Relations - Variations on a Realist Theme" , [New York , worldwide in Oxford University , 2008] .**
(99) **Londohf : Aobsox And Sons, " Letters International Relations ", [London , 'The Times ' Correspondent At Berlin , In Two Volumes , VOL. L , Tdtsley Bhothhis , 1871]**
(100) **Frederick A. Middlements and Chesney Hill, " Elements Of International Relations " , 1 vol , New York , 1940].**
(101) **James Bryce , " International Relational " Vol 1, [London , 1923].**

(102) Hoffmann stately, "contemporary Theory in International Relations " [prentice – Hall, Inc, USA,-]
(103) Wright Quincy ," The Study of international Relations ", [Appleton-century, crofts , Inc , New York ,1956] .
(104) Padelford Norman and Lincolin George," International politics: foundations of International Relations" [The Macmillan company, New York, 1954] .
(105) Wright Quincy," The Study of international Relations", [Appleton-century, crofts, Inc ,New York, 1956] .
(106) Gonedic P.F, " Relations International ", [Ed Montchrestien, Paris, 1974]
(107) Hartmann Fredrick H.," The Relations of nations" , [forth edition , Macmillan pub co. Inc, New York, 1973] .
(108) Wright Quincy," The Study of international Relations" ,[Appleton-century, crofts, Inc, New York, 1956] .
(109) Stanley Hoffman, " contemporary Theory in International Relations ", [Englewood Cliffs,1962] .
(110) Raymond Aron, "on war,[Norton, 1968] .
(111) Grayson Kirk and Walter Sharp, " Contemn portray International politics " , N.y.1940].
(112) Burton John , "International Relations : A general Theory" , [Cambridge university press , 1965].
(113) Reynolds P.A. , " An Introduction to International Relations",[Longman paper back , London ,1970] .
(114) A.p Reynolds, " An Introduction to international relations" , Longman , London , 1973].
(115) frankel.," the Making of foreign policy: An Analysis of Decision Making",[Oxford University press, London. 1968] .

(116) N. Rosenbaum ed.," Readings in the international political System ", [Preniee Hall , 1970] .

(117) Hans J. Morgenthau and Kenneth w. Thompson ,."principles and problem International politics "[New York ,1950]

(118) Karl W .Deutsch, " The Analysis of International Relations" , [Prentice Hall, Inc, Englewood Cliffs, 2nd Ed, 1978] .

(119) Burton John, " International Relations: A general Theory", [Cambridge university press, 1965] .

(120) Dunn Fredrick ",The Scope of International Relations", "In Stanley Hoffmann ", Contemporary Theory in International Relations, [prentice Hall , Inc ,USA,1962] .

(121) Reynolds P.A, "An Introduction To international Relations",[Longman Paper bank , London ,1970]

(122) Hans G.Morgenthau , Man US . power politics (New York Alfred A. Knopt,1973).

(123) Paul Wilkinson ,"International Relations: A Very Short Introduction" , [New York , Oxford University Press Inc., 2007]

(124) Babrow Davis B , "International Relations : New Approaches ",[The free press , New York , 1972]

(125) Wright Quincy : "International law and the united nation",[N.Y, 1961]

(126) Hass Ernst and Whiting Allen , " Dynamics Of International Relations ",[Mc Graw - Hill Book Company , Inc ., New York ,1956] .

(127) Wendzel Robert , " International Relations : A Policy - Maker Focus " , [John Wiley and Sons , Inc., U.S.A ., 1977].

(128) Hass Emst and Whiting Allen, "Dynamics of International Relations ", [MC Graw - Hill Bass Company, Inc, New York, 1956] .

(129) Hass Ernst and Whiting Allen ," Dynamics Of International Relations ",[Mc Graw – Hill Book Company , Inc ., New York ,1956] .
(130) Dyke Vernon Van , " International Politics " , [Third edition Prentice –Hill , Inc , Englewood Cliffs , New Jersey,1972]
(131) Hatton & M .S Anderson , Studies in Diplomatic History, London By Sir Neville Bland , London , 1960]
(132) Braillard Philipp," Theories des relations Internationals", [Press universities de France, Paris, 1977]
(133) Stanly Hoffmann , Contemporary Theory in International Relations ,(Prentice Hall, Inc .,N.J . 1960) .
(134) Quincy Wright , The Study of International Relations , (Appleton – Century – Crofts, Inc ., N.Y., 1955) .
(135) S. Hoffmann, " Cotemporary in International Relations" , [Englewood Cliffs, 1962]
(136) Sullivan Michael, P. " International Relations: Theories and Evidence ",[Prentice – Hall, Inc, Englewood , New Jersey, 1976] .
(137) Levi, Werner, "The Relative Irrelevance of MoralNorms in InternationalPolitics " In James Rosenau, " International Politics and Foreign Policy " [The Press , New York , 1969].
(138) Marcel Merle : Sociologies des Relations Internationals , Libraries Dallas Paris . 1982]
(139) Begley, C . & Witt Kopf," World Polities: Trend and Transformation " , St Martin's Press , N.Y . 1989]
(140) Charles Lerche & Abdul A. Said ," Concepts Of International Politics ", (Prentice Hall , Inc., N.J., 1970) .
(141) Thomas W. Robinson , " national Interest in , international Politics and Foreign Policy " , Edited

by James Rosenau , (Free Press , New York 2 nd edition , 1969).
(142) Andrew M. Scott ," The Functioning of the international Political System", (The Macmillan Company New York , 1967) .
(143) Andrew M. Scott , The Functioning of the International System ,(New York : The Macmillan Company , 1967) .
(144) George Liska , Continuity and Change in International System , in , David Edwards , International Political Analysis (Holt Rinehart and Winston Inc., New York , 1969) .
(145) Joseph Frankel, Contemporary International Theory and the Behavior Of States (London: Oxford University Press, 1973).
(146) Richard C.Snyder , et al., Foreign Policy Decision Making. An Approach to the Study Of International Politics (New York : The Free Press of Glence, 1963).
(147) Waltz Keneth N. , " Theory Of International Politics " , [Addison – Wesley Pub Company, U.S.A, 1979] .
(148) Braillard Philippe , " Theories des Relations Internales " , [Press Universities de France , Paris , 1977] .
(149) Edwards David v., "International Political Analysis", [Holt, Rinehart and Winston Inc, U.S. A, 1969] .
(150) Braillard Philippe ; "Theories deprecations Internationals",[Press universities de France, Paris , 1977] .
(151) MC Cleland Charles A ," Theory and International System " , [The Macmillan Company ,New York , 1966] .
(152) Jordan David C, "World Politics in our time", [D.C. Heath Company, U.S.A, 1970] .

(153) J.Frankel," Contemporary International Theory"[O xford University Press , London , 1973].

(154) James Barner, The Presidential Character: Predicting Performance in the White House, Englewood Cliffs, N.J.1972]

(155) Deutsch , Karl : The Analysis Of international Relations (Prentice Hall, Inc. N. J., 1968).

(156) Edwards , David : International Political Analysis , (Holt , Rinehart , and Winston , New York , 1969: 1970).

(157) Mark B. Salter , " Barbarians and Civilization in International Relations " , [LONDON • STERLING, VIRGINIA , Pluto Press , 2002] .

(158) Spyros Economides & Peter Wilson , " The Economic Factor in International Relations, [London • New York , I.B.Tauris Publishers , 2001].

(159) Geeta Chowdhry and Sheila Nair , " Power, Postcolonialism And International Relations, [London and New York , Routledge ,2002] .

(160) Farrell , John & Asa Smith : Theory and Reality in international Relations , (Columbia University Press, New York , 1968).

(161) Locke, John , "TwoTreatises of Government . Ed.Peter Laslett", [Cambridge: Cambridge University Press[1690] 1988

(162) Locke, John." .Venditio ".Political Essays .Ed.Mark Goldie.[Cambridge: Cambridge University Press. [1695] 1997

(163) Locke, John . Ssay Concerning Human Understanding. 4th ed. Ed. Peter Nidditch. Oxford: Oxford University Press. . [1700] 1975

(164) Harsanyi ,John : Game Theory and the Analysis of International Conflict, in , International Politics and Foreign Policy , edited by James Rosenau, (Free Press, New York , 1961).
(165) Hoffmann , Stanley : Contemporary Theory in International Relations (Prentice Hall , Inc., N. J., 1960).
(166) Knorr , Klaus & Rosenau James : Contending Approaches to International Politics , (Princeton University Press , 1969).
(167) Maclleland, Charles : Theory and the International System , Macmillan , New York 1967).
(168) Riverra , Joseph : The Psychological Dimension of Foreign Policy , (Charles Publishing company , Ohio, 1968).
(169) Rosen , Steven , and Walter : The Logic of International Relations , (Winthrop Publishers , Mass. , 1974).
(170) Said Abdul : Theory of International Relations , The Crisis of Relevance ,(Prentice Hall , Inc., N. J.1968)
(171) Scott , Andrew : The Functioning of the International System , (Macmillan , New York , 1967).
(172) Singer , David : Human Behavior and International Politics , (Rand McNally and Company , Chicago , 1966).
(173) Coulomb's Theodore and wail se James, "Introduction to International Relations: Power and Justice, [Prentice - Hell of India -Private Limited New Delhi, 1986.
(174) K.E. Boulding, Conflict and Defense: A, General Theory, Harper and Row, New York, 1968, P.57.
(175) S.J.Brams , Game Theory and Politics (The Free Press , New York , 1975) .

(176) Edwards David v, "International Political Analysis" ,[Holt , Rinehart and Winston Inc, U.S. A, 1969].
(177) Martin Griffiths, Steven C. Roach and M. Scott Solomon, "Fifty Key Thinkers In Internationals Relations" Second Edition, [Usa and Canada , Rutledge , 2009] .
(178) F. Parkinson : The Philosophy Of International relations : a study in the history ,[Sage Publications , London , 1976]
(179) James Bryce , " International Relations " , VoL 1, [London , 1923].
(180) Richard Ned Lebow ," ACULTURAL THEORY OF INTERNATIONAL RELATIONS " , [New York , Cambridge University , 2008] .
(181) aul Wilkinson , " International Relations - A Very Short Introduction " , [New York , Oxford University Press , 2007] .
(182) Duncan Bell , " Political Thought and International Relations - Variations on a Realist Theme " , [New York , Oxford University Press , 2008] .
(183) Kenneth N.Waltz, Man, the State and War (New York: Columbia University Press, 1959).
(184) Ian Clark, Reform and Resistance in the International Order (Cambridge: Cambridge University Press, 1981).
(185) Howard Williams, 'International Relations in Political Theory' [lton Keynes: Open University Press, 1992).
(186) Richard Tuck, " The Rights of War and Peace: Political Thought and the International Order from Grotius to Kant (Oxford: Oxford University Press, 1999).
(187) Hinsley, Power and the Pursuit of Peace: Theory and Practice in the History of Relations between States (Cambridge: Cambridge University Press, 1963).

(188) F. Parkinson, The Philosophy of International Relations: A Study in the History of Thought (London: Sage, 1977).
(189) Stanley Hoffmann and David Fidler (eds.), Rousseau on International Relations(Oxford: Clarendon Press, 1991).
(190) Nicholas Greenwood Onuf, The Republican Legacy in International Thought(Cambridge :Cambridge University Press, 1998).
(191) Roosevelt, Reading Rousseau in the Nuclear Age (Philadelphia: Temple University Press, 1990).
(192) John Hope Mason, The Indispensable Rousseau (London: Quartet Books, 1979).
(193) Jenny Edkins and Nick Vaughan-Williams , " Critical Theorists and International Relations "[New York , Rutledge , 2009] .
(194) Beiner, Ronald and Booth, William James (eds). This is a useful collection of secondary commentary on all aspects of Kant's political thought.:[The Contemporary Legacy, Newhaven & London: Yale University Press(1993)
(195) Flikschuh, Katrin This is a good account of Kant's political thought and its relation to contemporary Anglo-American liberal political philosophy Kant and Modern Political Philosophy, Cambridge: Cambridge University Press.. (2000)
(196) Habermas, 'The Kantian Project and the Divided West', is a good example of a contemporary critical theorist finding inspiration in Kant's philosophy. Jürgen The Divided West, ed. and trans. Ciaran Cronin, Cambridge: Polity Press. Part 4 of this volume, (2006)
(197) Hutchings, Kimberly Kant, Critique and Politics This is an exploration of Kant's concept of critique in Kant's own work and in that of later critical theorists, including Habermas, Arendt, Lyotard and Foucault. , London: Rutledge (1996)

(198) Williams, Howard Kant's Political Philosophy,. This is a very useful and comprehensive account of Kant's political philosophy. Oxford: Blackwell (1983)

(199) Yovel, Yirmiyahu " Kant and the Philosophy of History " , This is one of the few texts to take aserious look at the role of philosophy of history in Kant's work Princeton NJ: Princeton University Press. (1980)

(200) Avineri, Shlomo Hegel's Theory of the Modern State, Cambridge: Cambridge University Press. 1972]

(201) Kojeve, Alexandre Introduction to the Reading of Hegel, ed. Allan Bloom, trans. James H. Nichols, Jr., New York: Basic Books. (1969)

(202) Plant, Raymond "Hegel and Political Economy 1 and 2", New Left Review. (1977)

(203) Taylor, Charles Hegel, Cambridge: Cambridge University Press (1975).

(204) Bernasconi, Robert 'Hegel at the Court of Ashanti', in Stuart Barnett(ed). Hegel After Derrida, New York: Rutledge. (1998)

(205) Brown, Chris International Relations Theory: New Normative Approaches, London: Harvester Wheatsheaf. (1992)

(206) Frost, Mervyn Ethics in International Relations: a Constitutive Theory, Cambridge: Cambridge University Press(1996).

(207) Hutchings, Kimberly Hegel and Feminist Philosophy, Cambridge: Polity Press. (2003)

(208) Nesbitt, Nick 'Troping Toussaint, Reading Revolution', Research inAfrican Literatures 35 (2): (2004)

(209) Smith, Steven B. 'Hegel's Views on War, the State, and InternationalRelations', The American Political Science Review, 77 (3) (1983)Vij, Ritu Hegelian

Encounters: Subjects of International Relations,Palgrave. (2009) .
(210) Carver, Terrell An excellent set of essays on Marx, the context of his writings and their consequences Cambridge Companion Marx. Cambridge:Cambridge University Press.. 1991)
(211) Kellner, Douglas Critical Theory, Marxism and Modernity. Kellner traces the development of Marxist ideas within Frankfurt School critical theory Baltimore D: Johns Hopkins University Press (1989)
(212) Allison, David B. (ed.) The New Nietzsche: Contemporary Styles of Interpretation. This is a very useful selection of 'Continental' readings of Nietzsche, including essays by Heidegger, Deleuze, Derrida, Klossowski, Kofman and Blanchot., Cambridge, MA: The MIT Press (1985)
(213) Deleuze, Gilles Nietzsche and Philosophy, Seeks to develop a systematic reading of Nietzsche, in which genealogy is presented as the fulfilment of Kantian critique, while simultaneously being radically opposed to Hegelian dialectics. Transformed Nietzsche's reputation in France, and prompted the renaissance in French Nietzsche studies. trans.Hugh Tomlinson, London: Continuum. (2006) [1962]
(214) Foucault, Michel 'Nietzsche, Genealogy, History', in Paul Rabinow (ed.) The Foucault Reader, Makes clear the nature of the influence of Nietzsche's genealogical methodology on Foucault's thinking. London: Penguin Books. (1984)
(215) Kauffman, Walter Nietzsche: Philosopher,. Amongst the best introductions to Nietzsche's life and thought, this was the work which paved the way for the rehabilitation of Nietzsche's reputation in the English-speaking world. Psychologist, Anti-Christ, Princeton: Princeton University Press (1974)

(216) Klossowski, Pierre Nietzsche and the Vicious Circle, trans. Daniel Smith,. Remarkable and original, though notoriously difficult,work which seeks to establish the centrality of the thought of the eternal return for Nietzsche's work. London: Athlone (1997), p265.

(217) Elizabeth Shakman Hurd , " Political Islam and International Relations ", [Philadelphia, Pennsylvania , Northwestern University , Presented at the Annual Meeting of the American Political Science Association August 31, 2006] .

(218) "The Principles of International Law in the Light of Islamic Doctrine", Recueil of the Hague Academy of International Law , 1966.

(219) Asad, Muhammad. The Principles of State and Government in Islam. Berkeley: University of California Press, 1961.

(220) Asad, Talal. 'The Idea of an Anthropology of Islam', Center for Contemporary Arab Studies Occasional Paper Series. Washington, D.C.: Georgetown University, 1996.

(221) Hirschkind, Charles. 'What is Political Islam', Middle East Report 205 (December 1997): 12-14.

(222) Hurd, Elizabeth Shakman. 'The Political Authority of Secularism in International Relations.' European Journal of International Relations 10: 2 (June 2004): 235-262.

(223) Kepel, Gilles. The War for Muslim Minds: Islam and the West. Cambridge ,Mass: Belknap Press of Harvard University Press, 2004.

(224) Lapidus, Ira M. 'State and Religion in Islamic Societies.' Past and Present 151 (1996): 3-27.

(225) LeVine, Mark and Armando Salvatore (Eds.) Religion, Social Practice, and Contested Hegemonies. New York: Palgrave MacMillan, 2005.

(226) Ayubi, Nazih N. Political Islam: Religion and Politics in the Arab World. New York: Routledge, 1992.

(227) Euben, Roxanne L. 'Comparative Political Theory: An Islamic Fundamentalist Critique of Rationalism.' Journal of Politics 59: 1 (1997).
(228) Hefner, Robert. 'Public Islam and the Problem of Democratization.' Sociology of Religion 62: 4 (2001).
(229) Asad, Talal. Genealogies of Religion: Discipline and Reasons of Power in Christianity and Islam. Baltimore: Johns Hopkins University, 1993.
(230) Ayoob, Mohammed. 'Political Islam: Image and Reality.' World Policy Journal 21, no. 3 (Fall 2004).
(231) Brown, L. Carl. Religion and State: The Muslim Approach to Politics. New York:Columbia University Press, 2000
(232) Denoeux, Guilain. 'The Forgotten Swamp: Navigating Political Islam.' Middle East Policy IX: 2 (2002): 56-81.
(233) Eickelman, Dale F. and James Piscatori. Muslim Politics. Princeton: Princeton University Press, 1996.
(234) Esposito, John L. The Islamic Threat: Myth or Reality? (3rd ed.). New York: Oxford University Press, 1999.
(235) Esposito, John L. Political Islam: Revolution, Radicalism, or Reform? Boulder: Lynne Rienner , 1997.
(236) Euben, Roxanne L. 'Contingent Borders, Synergetic Perspectives: Globalization, Political Theory, and Islamizing Knowledge.' International Studies Review 4: 1 (2002): 23-48.
(237) Lynch, Cecelia. 'Dogma, Praxis, and Religious Perspectives on Multiculturalism.' Millennium: Journal of International Studies 29: 3 (2000): 741-760.
(238) Salvatore, Armando. Political Islam and the Discourse of Modernity. Reading, UK : Ithaca Press, 1999 (1997).
(239) Berman, Paul. 'The Philosopher of Islamic Terror.' New York Times Magazine (23 March 2003).

(240) Harris, Sam. The End of Faith: Religion, Terror and the Future of Reason. New York: W.W. Norton & Co., 2004.
(241) Fuller, Graham. 'The Future of Political Islam.' Foreign Affairs 81: 2 (March/April 2002).
(242) Gerges, Fawaz. America and Political Islam: Clash of Cultures or Clash of Interests " Cambridge: Cambridge University Press, 1999.
(243) G.le, Nilüfer. 'Islam in Public: New Visibilities and New Imaginaries.' Public Culture 14: 1 (2002)..
(244) Halliday, Fred. The Middle East in International Relations: Power, Politics and Ideology. Cambridge: Cambridge University Press, 2005.
(245) Halliday, Fred. Islam and the Myth of Confrontation: Religion and Politics in theMiddle East. London: I.B. Tauris, 1996.
(246) Brumberg, Daniel. 'Islamists and the Politics of Consensus.' Journal of Democracy 13: 3 (2002).
(247) Nasr, S.V.R. 'Democracy and Islamic Revivalism', Political Science Quarterly 110, no. 2 (Summer 1995).
(248) J. A. Murray Macdonald , " European International Relations " , [London , T. Fisher Unwin , Ltd , - -]
(249) Werenet Levi , The Relative In relevance of Moral Norms in International. Social Forces , December 1955 , PP. 222-233.
(250) M.Kaplan and N.Kazenbach , The Political Foundations of International Law , John Willey and Son , N.Y. , 1961 ,
(251) " When there was one man in the world , peace was invented ; when there were two men , conflict ; when there were three men , alliances " Donelan , Michael; Elements of International Political Theory (Clarendon Press , Oxford , 1990) .

(252) Michael Donelan; "Elements of International Political Theory", [Clarendon Press, oxford , 1990]
(253) Booth , K., " Alliances " in : Baylis , J & Others , Contemporary Strategy , Vol. 1 : Theories and Concept (Croom Helm , London , 1987) .
(254) W. H. Riker , The Theory of Political Coalitions New Haven , Yale University Press , 1967 ,
(255) Wendzel , Robert ; International Politics : Policymakers and Policymaking (John Wiley & Sons , New York , 1981).
(256) Renée Jeffery ," Evil and International Relations Human Suffering in an Age of Terror " Hugo Grotius in International Thought (Palgrave, 2006). , [Congress , Palgrave Macmillan , 2008].
(257) G. H. Snyder and P. Diesing , " Conflict Among Nation " , [Princeton Un . _Press : 1977]
(258) J.C. Flu gel , in , T.H. Pear , (ed.) , Psychological Aspect of peace and war , (New York , 1950).
(259) D. Krech & R. Crutchfield , " Theory and Problems of social Psychology", (McGraw , New Delhi , 1984),
(260) Inis Claude , " Power and International Relations , [Random House , New York , 1962] ,
(261) Crabb Jr. Cecil v., " Nations in a Multiplier World", [Harper and Raw Pub ,New York , U.S.A , 1963] .
(262) Burton John , " International Relations " , [A General Theory ,Cambridge University press , 1965].
(263) Hupe Robert _ strauz and Possony stefang "International Relations " , [Ma Graw - Hill Book , com , Inc., New York , 1954 "
(264) Burton Johne, "International Relations , [A General Theory , Cambridge University Press , 1965]
(265) Hans Reiss (ed.), Kant: Political Writings (Cambridge: Cambridge University Press, 1991), pp. 108–114.

(266) Michael Doyle, 'Kant, Liberal Legacies, and Foreign Affairs, Part 1' Philosophy and Public Affairs 12 (1983).
(267) Doyle, 'Liberalism and International Relations' in Ronald Bonier and William J. Booth, Kant and Political Philosophy: The Contemporary Legacy (London: Yale University Press, 1993).
(268) David Forsythe, Human Rights and Peace: International and National Dimensions (London: University of Nebraska Press, 1993),
(269) Georg Sorensen , 'Kant and Processes of Democratization: Consequences for Neorealist Thought' Journal of Peace Research 29 (1992).
(270) Chris Brown, International Relations Theory: New Normative Approaches (London: Harvester Wheat sheaf, 1992).
(271) Immanuel Kant, 'Perpetual Peace: A Philosophical Sketch', in Kant: Political Writings, ed. Hans Reiss (Cambridge: Cambridge University Press, [1795] 1991)
(272) Immanuel Kant, The Metaphysics of Morals, trans. Mary J. Gregor (Cambridge: Cambridge University Press, 1996).
(273) Martin Griffiths, Terry O'Callaghan and Steven C. Roach , " International Relations - The Key Concepts , Second Edition " , [New York , Routledge , 2007] pp. vii- viii
(274) Ernst B. Hass , " The Balance Of Power : Prescription , Concept or Propaganda in : wllian Oslan and Fred Sondermann , eds , The Theory and Prentice of international Relations , [Cliffs , New York , Prentice Hall , Inc., 1966]
(275) Renée Jeffery ," Evil and International Relations Human Suffering in an Age of Terror "Hugo Grotius in International Thought (Palgrave, 2006].
(276) J. Grant J. D. I. Hughes , Arthur Greenwood P. H. Kerr And F. F. Urquhart , " An Introduction To

The Study Of International Relations ",[London , New York Boston Chicago , Macmillan And Co., Limited , 1916]
(277) George Shakar hnazarov , " political Science and New actors in international Relations" in Time , space and politics , soviet political science Association " , Ussr Academy of science , Moseon , 1977].
(278) Karl W. Deutsch , " The Analysis Of International Relations " , [Harvard University , Prentice- Hall. Inc , ___]
(279) Jurg Martin Gabriel , " Worldviews and Theories Of International Relations " , [New York , Macmillan , 2002]
(280) Walter S. Jones , Steven J. Rosen , " The Logic Of International Relations " , Third Edition , [Cambridge , Winthrop Publishers , 2006]
(281) Michael Nicholson , " International Relations " A Concise Introduction , Second Edition , [London , Palgrave Macmillan , 2001]
(282) Barry Buzan And Richard Little , " International Systems In World History " , Remaking The Study Of International Relations , [New York , Oxford University Press , 2000]
(283) E. H. Carr, The Twenty Years' Crisis, 1919–1939 (Basingstoke, UK: Palgrave Macmillan, 2001).
(284) Michael C. Williams, ed , " Realism Reconsidered: The Legacy of Hans J. Morgenthau in International Relations " , [New York: Oxford University Press, 2007].
(285) Roger D. Spegele Source: From the Incoherence of Systems Theory to a Philosophy of International Relations (s The Review of Politics, Vol. 44, No. 4 [Cambridge University Press , Oct., 1982]
(286) Oran R. Young Source , " The Perils of Odysseus: On Constructing Theories of International

Relations", [World Politics, Vol. 24, Supplement: Theory and Policy in International Relations (Spring, 1972].
(287) Michael Albert , " Political Theory Realizing Hope: Life Beyond Capitalism " , [London: Zed, 2006]
(288) Charles W. Kegley Jr. , " Controversies in International Relations Theory - Realism And The Neoliberal Challenge " , [New York , University of South Carolina , St. Martins Press , 1995]
(289) B.A. Roberson , " International Society and The Development Of International Relations Theory " , [London , Continuum , 2002]
(290) Stephanie G. Neuman , " International Relations Theory And The Third World " , [London , Macmillan , 1998].
(291) James E. Dougherty & Robert L. Pfaltzgraff, Jr, " Contending Theories Of International Relations - A Comprehensive Survey " , Fourth Edition , [New York , Longman , 1996] , pp.6-10.
(292) William Clinton Olson , " The Theory and Practice Of International Relations", Eight Edition, [Englewood Cliffs , New Jersey , Prentice Hall International , Inc , 1991] .
(293) Mark A. Neufeld , " The Restructuring Of International Relations " , [New York , Cambridge University Press , 1995]
(294) Chris Brown , " Understanding International Relations " , [London , Macmillan , 1997]
(295) J. Craig Barker , " International Law and International Relations " , [London , Continuum , 2000]
(296) Martin Hollis & Steve Smith , " Explaining and Understanding International Relations " , [Oxford , Clarendon , 1991]
(297) Scott Burchill & Andrew Linklater , " Theories Of International Relations " , [New York , Macmillan , 1996]

(298) Raymond Aron , " Peace And War International Relations " , [New York , Fraederick A. Publishers , 1967]
(299) Stephen Gill , " Gramsci , Historical Materialism And International Relations " , [New York , Cambridge University Press , 1993]
(300) Alan Cassels , " Ideology And International Relations In The Modern World " , [London , New York , Routledge , 1995]
(301) F . S . Northedge , " The International Political System " , [London , Faber & Faber Limited , Queen Square , 1976] .
(302) Jacinta O Hagan , " Conceptualizing The West In International Relations " , [Palgrave ,]
(303) Michael E. Brown & other , " Theories Of War and Peace " , [London , The Mit Press Cambridge , 1998]
(304) Olatunde J. C. B. Ojo , " African International Relations " , [London ,& New York , Lagos ,1985]
(305) Iver B. Neumann and Ole Waever , " The Future Of International Relations " , [London ,& New York , Routledge , 1997]
(306) Ronen P. Palan & Barry Gills , " Transcending The State – Global Divide A Neostructuralist Agenda in International Relations " , [London & Boulder , Lynne Rienner Publishers , 1994]

الموسوعات والقواميس الأجنبية :

(307) Joseph Dunner. " Dictionary of Political, Vision Press Ltd. London (1965)

(308) Peter N. Steans , " The Encyclopedia Of World History : Ancient , Medieval , and Modern" , Sixth Edition general , [Houghton Mifflin Company , 2001]

(309) Caygill, Howard. This is an incredibly useful background text on Kant's philosophy and concepts. A Kant Dictionary, Oxford: Blackwell (1995)

المحتويات

الموضـــوع	الصفحة
تاسعًا : الثورة الفرنسية وتطور فكرة العلاقات الدولية	83
عاشرًا : مؤتمر فيينا 1815	84
حادي عشر : المحالفة المقدسة	87
ثاني عشر : من القرن التاسع عشر حتى قيام الحـــرب العالميـــة الأولى ودورها في العلاقات الدولية	89
ثالث عشر : الحرب العالمية الأولى والثانية والعلاقات الدولية	92
رابع عشر : العلاقات الدولية في عصر الذرة	94
الفصل الثالث : الحروب العالمية والعلاقات الدولية	99
تمهيد	101
أولاً : الحرب العالمية الأولى والعلاقات الدولية	104
ثانيًا : العلاقات الدولية في الفترة ما بين الحربين العالميتين	107
ثالثًا : عصبة الأمم والعلاقات الدولية	113
رابعًا : الحرب العالمية الثانية والعلاقات الدولية	118
خامسًا : الأمم المتحدة ودورها في العلاقات الدولية	128
سادسًا : الحرب الباردة والعلاقات الدولية	131
سابعًا : مذهبين فكريين أساسيين (الفوضوية – الفاشية)	146
ثامنًا : التعايش السلمي والتوجه نحو عالمية إيجابيـــة للعلاقـــات الدولية في ظل سمات النظام الدولي المعاصر	155
الفصل الرابع : العوامل المؤثرة في العلاقات الدولية	161
تمهيد	163
أولاً : العوامل الجغرافية وأثرها في العلاقات الدولية	165
ثانيًا : العوامل الاقتصادية وأثرها في العلاقات الدولية	173
ثالثًا : العمل العسكري وأثره في العلاقات الدولية	185

الموضـــوع	الصفحة

الموضـــوع	الصفحة



رقم الإيــداع : 2011/9112	
الترقيم الدولى : 978/977/327/884/9	

مع تحيات

دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر

تليفاكس: 5274438 - الإسكندرية


دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر والتوزيع


دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر والتوزيع

المؤلفة في سطور :

هبة الله أحمد خميس

مواليد 5 – 11 – 1982 الإسكندرية

المؤهلات العلمية :

درجة الليسانس في الآداب – قسم فلسفة شعبة سياسة

دفعة 2003 م بتقدير جيد جدا بترتيب الأول .

السنة التمهيدية للماجستير شعبة الفلسفة وتاريخها 2004 م بتقدير ممتاز بترتيب الأول .

ماجستير في الإرهاب الدولي 2008 م بتقدير ممتاز مع التوصية بالطبع على نفقة الجامعة والتداول بين الجامعات ومراكز البحث العلمي .

دكتوراه في العلاقات الدولية 2011 م مع مرتبة الشرف الأولى

هـذا الكتـاب

يقوم هذا الكتاب بمحاولة لوضع تعريف جامع شامل للعلاقات الدولية والتمييز بينها وبين مختلف أنماط العلاقات الخارجية الأخرى مثل السياسة الخارجية والدبلوماسية والسياسة الدولية وغيرها الكثير من أنواع العلاقات بين الدول كما يتناول نشأة العلاقات الدولية في العصور القديمة حتى عصرنا الحالي مرورا بكل العصور كما تناول الكتاب الحروب العالمية وتأثيرها في تطور العلاقات الدولية والأسباب التي أدت إلي نشأتها وتطورها، والعوامل المؤثرة فيها وانماطها وتصنيفاتها المختلفه والأهداف التى قامت من أجلها العلاقات فيما بين الدول .

كما تناول أساليب دراسة العلاقات الدولية والنظريات التي



الناشر
دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر
تليفاكس ٥٢٧٤٤٣٨ - الإسكندرية